

# ١ - التجارة الدولية

مجلد اول

الدكتور احمد محمد ابراهيم

استاذ الاقتصاد السياسي بالتجارة العليا







# ١ - التجارة الدولية

## بَحْثُ فَيْصَلِيَّةٍ

تأليف

أحمد محمد إبراهيم

دكتور في العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة باريس  
حائز دبلوم مدرسة العلوم السياسية بباريس  
استاذ الاقتصاد السياسي بالتجارة العليا  
وبكلية الحقوق سابقاً

— 0000 —

حقوق النقل والطبع محفوظة

١٩٣٤ ١٣٥٣



## كلمة افتتاحية

كانت ولا تزال التجارة الدولية تشغل من عناية الاقتصاديين مكانا ممتازا، فدونوا فيها من المبادئ والنظريات ما يعتبر بحق ركنا مكيئا في بناء علم الاقتصاد . وكذلك الحكومات كانت ولا تزال كلما مستها الحاجة إلى معالجة شأن من شئون الاقتصاد القومى صوبت أنظارها على الأخص إلى التجارة الدولية فوجهتها في الاتجاه الذى تظن أن فيه أكبر النفع . وهى بين ثنايا ذلك تصيب حيناً وتخطئ أحيانا وذلك لعدم ارتكاز سياستها التجارية غالباً على قواعد علمية ثابتة ، ولذلك عنيت فى هذا البحث بالناحية العلمية عناية خاصة ، ولم أتهيب فى سبيل ذلك من الاكثار من الفروض والتحليل وضرب الأمثال ، وجعلت هذا البحث مفتاح البحوث الاقتصادية التى ارجو أن أوفق الى معالجتها تباعا ان شاء الله .

واذا كان قصدى أولاً نفع الطلبة بوضع كتاب يتمشى مع منهاج دراستهم فاني أرجو أيضاً أن يجد فيه رجال الأعمال والمال والسياسة قبساً من نور يضيء أمامهم طريق الحياة الوعر .

وانى أتقدم بوافر الشكر إلى كل من أمدنى من الاخوان بالمعونة ، وأخص بالذكر حضرة صاحب العزة محمد حمدى بك ناظر مدرسة التجارة العليا ، فقد كان لتشجيعه وحسن مؤازرته أكبر الأثر فى إخراج هذا الكتاب

والله أسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه النفع للبلاد

أحمد محمد إبراهيم

١١ ربيع أول سنة ١٣٥٣ ( ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٤ )



## أهم المراجع التي اشير اليها في هذا الكتاب

----- \* \* \* \* \*

### الكتب الاجنبية :

- فيالات *Achille Viallate, L'Impérialisme Economique et les Relations Internationales, 1924.*
- آدم سميت *Adam Smith, Wealth of Nations.*
- أفتاليون *Aftalion, Monnaie, Prix et Change, 1933.*
- ارمنجون *Arminjon, La Situation Economique et Financière de l'Egypte, 1911.*
- ارنونه *Arnauné, Le Commerce Extérieur, 1911.*
- ” , *La Monnaie, le Crédit et le Change, 1926.*
- بري الدين بركات بك *Barakat Bey, Privilèges et Immunités dont jouissent les étrangers en Egypte vis à vis des Autorités Locales, 1912.*
- باستايل *Bastable, The Commerce of Nations, ninth edition.*
- ” , *The Theory of International Trade, 1903.*
- بونيه *Bonnet, Les Expériences Monétaires Contemporaines, 1929.*
- كاسل *Cassel, Money and Foreign Exchange after 1914.*
- كول *Cole, Monetary Problems, 1933.*
- ” *The Intelligent Man's Guide through the World Chaos, 1931.*
- كولسون *Colson, Cours d'Economie Politique, 6 vol. 1907.*
- ديكان *Descamps, Les Changes Etrangers, 2me édition.*
- جيد *Gide, Cours d'Economie Politique, 2 vol. 1925-1926.*
- جيد وريست *Gide et Rist, Histoire des Doctrines Economiques, 1922.*
- جينيور *Gignoux, L'Après-Guerre et la Politique Commerciale, 1924.*
- جوناار *Gonnard, Histoire des Doctrines Economiques, 3 vol. 1921.*

- جرiffin Griffin, Principles of Foreign Trade, 1924.  
 جوشين Goschen, The Theory of the Foreign Exchanges.  
 كينز Keynes, The Economic Consequences of the Peace, 1920.  
 ليست List, The National System of Political Economy, ed. 1928.  
 مارشال Marshall, Money, Credit and Commerce, 1924.  
 نيكلسون Nicholson, Principles of Political Economy.  
 نوجارو Nogaro, Traité Elementaire d'Economie Politique, 1921.  
 Nogaro, Modern Monetary Systems, 1927.  
 Nogaro et Moye, Les Regimes Douaniers.  
 نورمان انجل Norman Angel, La Grande Illusion.  
 واليد Oualid, Leçons sur la Monnaie 1927.  
 ريبو Reboud, Essai sur les Changes Etrangers.  
 „ , Précis d'Economie Politiques, 2 vol., 1925-27.  
 سي See, Les Origines du Capitalisme Moderne, 1926.  
 سيجفريد Siegfried, Politique Commerciale des Principales Puissances, 1922.  
 Siegfried, L'Angleterre d'Aujourd'hui, 1924.  
 „ , La Crise Britannique au XXe siècle, 1931.  
 „ , Les Etats-Unis d'Aujourd'hui, 1929.  
 سولتر Sir Arthur Salter, Recovery 1933.  
 ستوارت ميل Stuart Mill, Principles of Political Economy, 1898.  
 توسيج Taussig, International Trade, 1928.  
 „ , Selected Readings in International Trade and Tarif Problems, 1921.  
 Taussig, Some Aspects of the Tarif Question 1931.  
 Taussig, Principles of Economics, 2 vol. 1927.  
 تروشي Truchy, Cours d'Economie Politique, 2 vol. 1921-23.  
 Truchy, Précis d'Economie Politique, 1926-33.

### المجموعات والتقارير الاقليمية :

L'Egypte Contemporaine.  
 L'Europe Nouvelle.  
 Le Mois.  
 Le Monde Nouveau.  
 Revue d'Economie Politique.

The Economist.

Economic Conditions in Egypt (Report of the British Commercial Secretary).

### الكتب والمجموعات والتقارير العربية :

الاقتصاد السياسى للمؤلف ، جزءين ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٣٣ .

الامتيازات الأجنبية للاستاذ محمد عبد البارى ، سنة ١٩٣٠ .

مجلة الهلال .

صحيفة التجارة والصناعة .

تقرير حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا عن أعمال مؤتمر النقد

والاقتصاد المنعقد فى لندن فى صيف سنة ١٩٣٣ .

مذكرة حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا بشأن اقرار الحكومة

لسياسة قطنية مستديمة ، سنة ١٩٣٠ .

تقرير لجنة التجارة والصناعة ، طبعة سنة ١٩٢٥ .

تقرير لجنة الخبراء الجركين الوارد فى مقدمته مشروع قانون تعديل التعريف

الجركية ، سنة ١٩٣١ .

تقارير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية .

النشرة السنوية عن التجارة الخارجية .

الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى .

محاضر جلسات مجلس النواب .



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الكتاب الأول التجارة الدولية

### الفصل الأول

#### معلومات أولية

##### ( ١ ) مقدمة

منزلة التجارة الدولية في العصر الحديث : تقدمت العلاقات الدولية في العصر الحديث تقدماً مطرداً ، وتعددت مظاهرها من تجارية وعلمية وأدبية وفنية ، حتى أصبح توثق هذه العلاقات وتشعبها من أظهر صفات هذا العصر . وكان الفضل في ذلك راجعاً بالأخص إلى ارتفاع وسائل المواصلات ، فقد قربت المسافات وسهلت المبادلات وشدت أواصر التضامن بين أجزاء العالم المختلفة ، وساعد على ذلك انتشار المصارف وتنوع أدوات الائتمان وتعميم استعمالها في المعاملات الدولية وكان لازماً أن تكون العلاقات المادية هي الميدان الذي تبدو فيه آثار التضامن الدولي في أروع صورهِ . فبعد أن كانت التجارة في القرون الوسطى عملية لصعوبة المواصلات ورداءتها مما جعل كل جماعة تكون وحدة اقتصادية مستقلة تكاد تكفي نفسها بنفسها ، أخذت تصبح تدريجاً تجارة عالمية ، وذلك

على أثر الاكتشافات البحرية التي حدثت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي لم تؤت ثمارها كاملة إلا منذ القرن التاسع عشر بفضل الاختراعات التي حدثت في وسائل النقل وافضت بها إلى انقلاب خطير : فقد استخدم البخار في النقل البحري منذ سنة ١٨١٩ فما لبثت السفينة البخارية أن حلت محل السفينة الشراعية، وابتدأ عهد إنشاء الخطوط الحديدية منذ سنة ١٨٤٠ فما لبث النقل بالقاطرات السريعة أن حل محل النقل بالحيوان الذي كان شاقاً وبطيئاً، وافتتحت قناة السويس في سنة ١٨٦٩ فقربت المسافة بين أوروبا والشرق الأقصى بمقدار الربع تقريباً وأصبح لها في عالم الاقتصاد والسياسة شأن عظيم، كما افتتحت قناة بناما في سنة ١٩١٤ فكان لها من الأهمية ما لقناة السويس. وقصارى القول أنه لم يزرغ أوائل القرن العشرين حتى أصبحت أجزاء العالم المختلفة مرتبطة ببعضها ببعض بوسائل للنقل والمواصلات سريعة ورخيصة أيضاً وهذا ما أدى إلى زيادة منفعتها.

واستمرت حركة التقدم في اطراد خلال القرن العشرين، فانتشر استعمال التلغراف اللاسلكي، وذاع استخدام السيارات في النقل البري، وزادت عناية الحكومات بتعبيد الطرق، واستخدم البترول في تسيير السفن، وأنشئ كثير من الخطوط الجوية بين البلاد والقارات المختلفة. وقد أفضى ذلك كله إلى سهولة تنقل البضائع ورؤوس الأموال والرجال بين مختلف الأوطان، وأصبحت المبادلات الدولية عنصراً أساسياً في النظام الاقتصادي الحاضر، كما أصبحت السياسة الدولية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعالم الأعمال<sup>(١)</sup>

ولئن كان قياس مدى التقدم في العلاقات الأدبية والعلمية والفنية متعذراً، فإن الأمر على خلاف ذلك في العلاقات التجارية، إذ لها مقياس خاص هو احصاءات التجارة الخارجية التي تضعها في مختلف البلاد مصالح حكومية خاصة.

(١) أنظر في تفصيل ذلك : Achille Viallate, L'Impérialisme Economique :

et les Relations Internationales سنة ١٩٢٤ ص ١ ج ٢٠

وبالرجوع إلى هذه الاحصاءات يتبين أن مجموع التجارة الدولية في آخر سنة تقدمت الحرب العظمى (سنة ١٩١٣) بلغ ٢٢٠ مليارات من الفرنكات في حين أنه لم يبلغ سوى ٤٠ مليارات في سنة ١٨٦٠ و ١١٠ مليارات في سنة ١٩٠٠ . ومعنى ذلك أن التجارة الدولية في مدة نصف قرن تقريباً زادت بنسبة تربو على خمسة الأمثال ، بينما زادت بنسبة الضعف في خلال ١٣ سنة ، في حين بلغ مقدارها ٦٨٤٦٠ مليوناً من الدولارات في سنة ١٩٢٩ <sup>(١)</sup> . وليس أدل من هذه الأرقام على مبلغ ما أحرزته التجارة الدولية من التقدم في العصر الحديث ، وهو أمر لا يستطيع إغفاله كل من يعرض للبحث في شئون هذا العالم .

غير أنه من الخطأ أن تذهب إلى ما ذهب إليه التجاريون ، إذ زعموا أن مقدار التجارة الخارجية هو المقياس الوحيد للتقدم الاقتصادي في كل أمة . فالتجارة الداخلية لا تزال في كل البلاد أكثر أهمية من التجارة الخارجية ولو أن من المتعذر تحديد النسبة بينهما إذ لا توجد للتجارة الداخلية إحصاءات تماثل إحصاءات التجارة الدولية <sup>(٢)</sup> . وقد تنقص التجارة الخارجية في بعض الدول على أثر انضمام بعض الولايات إليها في حين تزداد تجارتها الداخلية ويعظم نشاطها الاقتصادي . كما أن من الدول من يتعين عليها دفع أقساط ديون كبيرة في الخارج فيدعو ذلك إلى زيادة صادراتها ، إذ أن هذه الزيادة هي الوسيلة الطبيعية لدفع الديون الخارجية ، ومع هذا فمن اللغو أن تعد زيادة الصادرات

(١) وقد وقعنا عند سنة ١٩٢٩ لأنها آخر سنة تمثل ظروفًا اقتصادية عادية أما بعد ذلك فقد تدهورت قيمة التجارة الخارجية تدهوراً عظيماً مستمراً بسبب الأزمة العالمية ، حتى أنها لم تبلغ في الربع الثالث من سنة ١٩٣٢ إلا ثلث ما كانت عليه في المدة المقابلة لذلك من سنة ١٩٢٩

(٢) ولو أريد وضع إحصاء دقيق للتجارة الداخلية لوجب أن يتناول كل عمليات الاستبدال التي تعرض السلعة منذ إنتاجها حتى استهلاكها وهذا مالا يتسنى تحقيقه . ومع ذلك فهناك أمارات يستدل بها على مقدار التجارة الداخلية على وجه التقريب وذلك كالأحصاءات الخاصة بنقل البضائع في السكك الحديدية والأنهر والقنوات

في هذه الحالة دليلا على زيادة الرخاء الاقتصادي . يضاف إلى هذا أن مقدار ما تنتجه كل أمة لاستهلاكها الداخلي لا يزال يربو كثيراً على مقدار ما تنتجه لأجل الأسواق الخارجية ، ولا يزال كل اقتصاد أهلي بالرغم من تقدم ظاهرة تقسيم العمل الدولي يعمل أولاً لأشباع الحاجات الأهلية

تحرير معنى « التجارة الدولية » : ويحسن في مستهل هذا البحث أن نحدد المعنى المقصود بالتجارة الدولية . فهذا اللفظ يقصد به كل المعاملات التجارية التي تحصل بين أشخاص يقطنون وحدات سياسية مختلفة حتى لو كانت أحدها في موقف الحاكم والأخرى في موقف المحكوم كإنجلترا والهند (١) والتجارة الدولية بهذا المعنى قد تزيد أو تنقص تبعاً لتجزئة بعض الوحدات السياسية ، أو إضافة بعضها إلى بعض . ومن أمثلة ذلك ما حدث عند تكوين الوحدة الإيطالية ، فقد تحولت التجارة الخارجية التي كانت بين الولايات الإيطالية إلى تجارة داخلية ، وبالعكس ذلك كان انفصال بلجيكا عن هولندا داعياً إلى تحول جزء من التجارة الداخلية إلى تجارة خارجية

وقد أحدثت الحرب العظمى من هذا القبيل أحداثاً كثيرة نشأ عنها اضطراب كبير في المعاملات التجارية . فقد اختفت مملكة النمسا والمجر وحل محلها عدة وحدات سياسية مستقلة كما فقدت روسيا وألمانيا بعض مقاطعاتهما في حين ربحت فرنسا وإيطاليا مقاطعات جديدة ، فتولد عن ذلك حركات زيادة ونقصان في التجارة الدولية .

وإذا كان يعرض أحياناً لبعض الدول أن تشتري بعض ما يحتاج إليه أبنائها كما حصل أبان الحرب الكبرى وكما تفعل حكومة روسيا في الوقت الحاضر فإن ذلك في حكم الاستثناء . والأصل أن تحصل التجارة الدولية بين أفراد مسوقين بمصلحتهم الخاصة كما هو الحال في التجارة الداخلية . وغاية

---

(١) Bastable, The Commerce of Nations الطبعة التاسعة ص ٤

ما هنا لك أنهم يقطنون أرض دول مختلفة ، وان السلع تجتاز حدودا سياسية في تنقلها <sup>(١)</sup>

وقد انتقد بعض الاقتصاديين <sup>(٢)</sup> إطلاق اسم « التجارة الدولية » ( Commerce International ) على العمليات التجارية التي تحدث بين أبناء الدول المختلفة ، وآثر تسميتها « الاستبدال الدولي » ( L'Echange Internationale ) لان هذه العمليات لا تقتصر على السلع فحسب، بل تناول أيضاً رؤوس الاموال والأشخاص . ف بجانب الصادرات والواردات من السلع يوجد دائماً تيار من رؤوس الأموال يتدفق من دولة الى اخرى باحثا عن أفضل وجوه التمييز ، ومن العمال الذين يهاجرون من وطن الى آخر طلبا للرزق ، ومن السائحين الذين يقصدون البلاد الأجنبية استجلاء لمناظرها أو تمتعا بجودة مناخها أو ما أشبه ذلك . ومن جهة أخرى فان بعض الاقتصاديين يفضل استعمال اصطلاح « التجارة الخارجية » ( Commerce exterieur ) بدل اصطلاح « التجارة الدولية » لأن الثاني يشعر بانها تحصل بين ابناء دول مستقلة ، مع ان المعاملات التي تحصل بين ابناء الدولة ومستعمراتها تدخل أيضاً في عداد هذا النوع من التجارة كما قررنا آنفا <sup>(٣)</sup>. والواقع ان اغلب الكتاب يستعملون أحيانا الاصطلاح الاول وأحيانا الاصطلاح الثاني بلا فرق في معنيهما

( ١ ) ويلاحظ أنه بالرغم من هذه الحقيقة فن الاقتصاديين لا يفتأون يتكلمون عن انجلترا أو غيرها من الدول كأنها تراول بنفسها عملية التجارة الدولية . فيقولون : ان انجلترا تصدر كذا وتستورد كذا ، وما أشبه ذلك من العبارات . ولكنهم اذ يفعلون ذلك انما يستعملون من قبيل الاختصار لفظا شاملا هو اسم الدولة ليدلوا به على مجموع المصدرين والمستوردين . ومن ناحية أخرى فهم يشعرون بذلك الى ما لحركة الصادرات والواردات من الاهمية ليس لافراد المصدرين والمستوردين فحسب ، وانما للدولة أيضاً ، وذلك نظراً لما لليزان التجاري من الاثر العميق في حياة الدولة الاقتصادية

( ٢ ) Gide, Cours d'Economie Politique الجزء الثاني ص ١

( ٣ ) Reboud, Précis d'Economie Politique الجزء الثاني ص ٨٨ — ٨٩

التجارة الدولية مبناهما « المقايضة » ( Troc ) : من طبيعة التجارة الدولية ان تكون كل دولة فيها مصدرة ومستوردة في وقت واحد ، وان يكون هناك نوع من التضامن بين الصادرات والواردات من حيث أن كليهما يسير في اتجاه الآخر زيادة ونقصانا . فما هو سبب ذلك ؟ ولماذا لا يوجد من الدول من يستورد دون أن يصدر ، أو العكس ؟ يقول جيد ( Gide ) عجيبا : إنه لو استوردت بعض الدول دون أن تصدر لما وجدت لديها من النقود ما يكفي لذلك . ويضرب مثلا لذلك فرنسا وانجلترا قبل الحرب : فقد كانت قيمة واردات فرنسا سنويا تتراوح بين ٨ و ٩ مليار من الفرنكات ، فلو أنها لم تصدر شيئا من البضائع أو الخدمات لاستنفدت منذ أول عام ثمنا ل وارداتها كل ما لديها من الذهب النقدي ( وهو العملة الدولية الوحيدة ) . اما انجلترا فان مكنزها من تلك الوجهة يبدو اسوأ ، فقد كانت قيمة وارداتها تبلغ ٢٠ مليارا على حين أن ما لديها من الذهب النقدي لم يكن يبلغ سوى ٣ أو ٤ مليارات . وكذلك لا يتسنى لدولة أن تصدر دون ان تستورد ، إذ يستلزم ذلك أن تقوم الدول الأخرى بالوظيفة العكسية ، وهذا مستحيل كما تقدم . ومع هذا فانه إذا استطاعت دولة بطريقة ما أن تصدر دون أن تستورد فانه لا يلبث أن يتجمع لديها مقادير عظيمة من النقود فيؤدي ذلك الى تدهور قيمتها تدهورا يظهر على شكل ارتفاع عام في الائتمان ، وهذا من شأنه ان يعرقل حركة الصادرات ، إذ لا يقدم الناس على الشراء في الدولة التي يكون مستوى الائتمان فيها أعلى من مستواها في الدول الأخرى <sup>(١)</sup> من أجل هذا جرى العمل على أن لا تدفع قيمة الواردات بالنقود وإنما بوسائل أخرى هي الكمبيالات وما إليها من صكوك الدفع الدولي . وهذه الصكوك

أما تمثل قيمة البضائع التي تباعها الدولة في الخارج ، أى قيمة صادراتها .  
ولذلك يقول الاقتصاديون : ان الواردات تدفع قيمتها بالصادرات ، وان  
الدولة لا تستطيع أن تستورد إلا بقدر ما تستطيع أن تصدر<sup>(١)</sup> . فإذا حدث أن  
زادت واردات إحدى الدول على صادراتها فان ذلك لا يلبث أن يزول بفعل  
القوى الاقتصادية وحدها .

ولايضاح ذلك : نفرض أن دولة استوردت كثيرا وصدرت قليلا . فعلى  
أثر ذلك يشتد طلب الكميات المسحوبة على الخارج فيرتفع سعرها ،  
فالكمية المسحوبة على إنجلترا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه قد تباع في هذه الحالة بمبلغ  
١٠١٠ جنيهات مثلا . فيكون ذلك مشجعا على التصدير ومثبطا عن الاستيراد .  
وإذا لم يكن ذلك كافيا لإعادة التوازن بين الصادرات والواردات ، فان سعر  
الصكوك المسحوبة على الخارج ( سعر الصرف ) يستمر في الارتفاع حتى  
يتجاوز حد خروج الذهب ( وهو الحد الذي يصبح عنده نقل الذهب  
إلى الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك الدولية في تسوية الديون  
الخارجية ) فيتسرب على أثر ذلك بعض الذهب الى الخارج ، فتقل كمية  
النقود في الدولة ، فترتفع قيمتها ، ويظهر ذلك على شكل هبوط عام في الأثمان .  
ومنى أصبحت أثمان الأشياء في دولة أقل منها في الخارج فان أهلها  
ينصرفون عن شرائها من الخارج فتقل الواردات ، على حين أن الأمم  
الأخرى تقبل على الشراء منها فتزيد الصادرات . وعلى هذا النحو يعود التوازن  
بين الصادرات والواردات .

وإذا حدث عكس ذلك - بان صدرت إحدى البلاد كثيرا واستوردت  
قليلا - فان سعر الكميات المسحوبة فيها على الخارج يهبط نظرا لكثرتها ،

( ١ ) مع ملاحظة أن لفظ الصادرات والواردات هنا لا يقتصر على الصادرات والواردات  
المنظورة وهي التي تتناولها احصاءات الجمارك ، بل يشمل أيضا الصادرات والواردات  
غير المنظورة ، كنفقات السائحين وأجور الاسطول التجاري وغير ذلك من العناصر التي  
ستفصلها فيما بعد

فيكون ذلك مدعاة لتقص الصادرات وزيادة الواردات . وإذا لم يكن ذلك كافيا لاعادة التوازن فان سعر الصرف يتجاوز في هبوطه حد دخول الذهب ( وهو الحد الذي يصبح عنده نقل الذهب من الخارج أقل كلفة من استخدام الصكوك الدولية ويكون أفضل للمصدر أن يقبض قيمة بضائعه ذهبا في الخارج وينقله إلى بلاده ) فيؤدي ذلك إلى كثرة النقود في الدولة كثرة تفضى بقيمتها إلى الهبوط ، وهذا يظهر على شكل ارتفاع عام في الائتمان ، وهو ما ينشأ عنه نقص الصادرات وزيادة الواردات . وعلى هذا النحو أيضا ، وبفعل القوى الاقتصادية وحدها ، يعود التوازن بين الصادرات والواردات

وقد كان ريكاردو في مقدمة من أدرك بثاقب فكره الحقائق المتقدمة وعبر عنها بعبارته المشهورة « التجارة الدولية تميل دائما إلى اتخاذ شكل المقايضة » . إنما يلاحظ أن المقايضة هنا لا تحصل من طريق استبدال سلعة بسلعة ، كما هو الحال عند القبائل الهمجية ، ولكن من طريق المقايضة بين الصكوك التي تمثل قيمة البضائع المستبدلة

وهذه الدعاوى المنطقية تؤيدها التجارب العملية . فلقد شوهده في كل مرة تزيد فيها واردات إحدى الدول على أثر عقد بعض المعاهدات التجارية ان صادراتها تسير أيضا إلى الزيادة ، والعكس عند تقليل الواردات . وهما هي ذي ألمانيا في الوقت الحاضر لم تكذب تأخذ في تقييد الواردات من الحاصلات الزراعية - تنفيذا لسياسة النازي التي ترمى إلى جعل ألمانيا تكفي نفسها بنفسها - حتى منيت بنقص كبير في صادراتها من المواد المصنوعة<sup>(١)</sup> . يضاف إلى ذلك ما تثبته الاحصاءات الجبركية من أن ما يستخدم من النقود في التجارة الدولية لا يبلغ سوى ٣٪ أو ٤٪ من قيمتها<sup>(٢)</sup>

(١) انظر مجلة The Economist ، ١٠ يونيو سنة ١٩٣٣ ص ١٢٣٠ - ١٢٣١

(٢) جيب في (Cours) الجزء الثاني ص ٩

## (٢) ارتقاء التجارة الدولية والآراء الخاصة بها

التجارة الدولية أسبق ومجودا منه التجارة الداخلية : قد يظن الانسان لأول وهلة أن التجارة الداخلية كانت أسبق ظهوراً من التجارة الخارجية ، وان هذه لم تنشأ الا نتيجة للتقدم الاقتصادي . وقد يكون هذا الظن صحيحاً لو نظر إلى التجارة الخارجية بالمعنى المعروف اليوم ، ولكن إذا نُظر إليها بمعنى أوسع أمكن القول بأن أول أنواع المبادلات كان خارجياً ، أو بعبارة أدق كان بين الأسر والقبائل . فلقد أثبت البحث في تاريخ القانون والنظم السياسية ان أساس المجتمعات القديمة كان الأسرة لا الفرد ، وأن الثروات كانت في العصور الأولى تملكها الأسر والقبائل . وقد كانت عملية البيع محاطة بإجراءات طويلة معقدة ، مما يدل على أنها كانت تتناول نقل ملكية الثروات بين الأسر والقبائل لا بين أفراد الأسرة أو القبيلة الواحدة . ومن هذا يتبين أننا إذا توسعنا في مدلول التجارة الدولية حتى جعلناها تشمل التعامل بين جماعة وأخرى ، أو بين أبناء الجماعات المختلفة ، فانا نستطيع أن نقرر أن التجارة الدولية كانت أقدم أنواع المبادلات (١)

التجارة الدولية في العهد القديم والقرون الوسطى : لم يكن للتجارة الدولية في العهد القديم والقرون الوسطى من الانتشار ما أصبح لها في العصر الحديث . وقد كانت في أول الأمر محصورة بين أيدي عدد قليل من الشعوب الصغيرة التي استطاعت بفضل مركزها الجغرافي وصفاتها الخاصة أن تحتكر النقل والتجارة ، وذلك كفينيقية وقرطاجنة في العهد القديم والجمهوريات الإيطالية في القرون الوسطى . أما الشعوب الأخرى

(١) باستايل في The Commerce of Nations ص ٦ - ٧

فقد كانت وظيفتها في هذا الميدان سلبية تنحصر في استقبال التجار الأجانب والكن في شيء كثير من الحيلة والحذر، إذ كانت الفكرة السائدة أن الأجنبي عدو البلاد الطبيعي، ولذا كان يوضع تحت رقابة خاصة وتفرض عليه قيود شديدة ومن أمثلة ذلك ما كان متبعاً في إنجلترا في عهد الملوك السكسونيين والنورمانديين، إذ لم يكن يباح للأجانب أن يقدوا إلى المملكة إلا في أثناء الأسواق الأربعة الرئيسية التي كانت تعقد كل عام وبشرط ألا يمكثوا أكثر من أربعين يوماً، وفيما عدا ذلك كان يتعين على التاجر الأجنبي أن يحصل على إذن خاص من الملك<sup>(١)</sup>

ولقد ذهب كثير من الكتاب إلى أن ظهور الامتيازات الأجنبية في البلاد الشرقية يرجع إلى تلك الفكرة، فقد زعموا أن أحكام الشريعة الإسلامية التي كان يرجع إليها في المعاملات المدنية كانت تعتبر غير المسلم عدواً لا يجوز له التعامل مع غير المسلمين أو التمتع بحماية الشريعة، ولهذا رأى الغريون ألا يرتبطوا مع البلاد التي تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية بمعاملات واسعة النطاق إلا على أساس تمتعهم بقسط وافر من الحرية، ولذا اضطرا لحكام إلى منحهم امتيازات خاصة تعفيهم من الخضوع لأحكام الشريعة. ثم لما ضعف سلطان الحكومات الإسلامية تحول الأجانب الذين كانوا يحتمون بما ينالون من منح السلاطين إلى قوة مهيمنة تجعل من تلك المنح حقوقاً ووسائل للسيادة. وقد فند هذا الرأي بعض المؤلفين المصريين<sup>(٢)</sup>، إذ أن الدين الإسلامي من أكثر الأديان تسامحاً. ولم يرفض أمراء المسلمين — والدين الإسلامي في

(١) ولقد كان يتعين على الأجنبي في القرن الثالث عشر أثناء إقامته في لندره أن يسكن مع مواطن إنجليزي ولم يكن يجوز له أن يبيع بالتجزئة أو يزاوّل أي عمل يزاوّله إنجليزي أو يمكث أكثر من الأربعين يوماً — نيكلسون Nicholson في كتابه Principles of Political Economy الجزء الثاني ص ٢٣٨

(٢) ونخص بالذكر منهم الأستاذ الجليل بهي الدين بركات بك في مقدمة رسالته بالفرنسية عن الامتيازات الأجنبية، طبعة سنة ١٩١٢

أوج قوته وعظمته — أن يتعاملوا مع غير المسلمين وأن يرتبطوا معهم بصلات الود والتعاون. فالامتيازات الأجنبية بشكلها الحالى إنما يرجع أصلها إلى رغبة السلاطين العثمانيين فى ترغيب الأجانب فى الزواج الى بلادهم والتعامل معهم ، وهم فى ذلك قد ساروا على سنة سنتها بعض الحكومات من قبل . فمن ذلك انه لما سقطت الامبراطورية الرومانية استدعت حكومة القسطنطينية أهل النشاط من رعايا روما وأغرتهم على ذلك بوسائل الترغيب المختلفة ، ومن بينها ألا يسرى عليهم فى الشرق إلا قوانين بلادهم ، وكذلك فعلت بعض المدن الإيطالية المستغلة بالتجارة مثل بيزا والبندقية (١)

ومن هذا يتبين أن كثيرا من الأحكام أخذوا منذ القرون الوسطى يمنحون التجار الأجانب بعض الامتيازات رغبة منهم فى اجتذابهم الى بلادهم ، إذ كانوا يحملون اليها من أنواع البضائع مالا تنتجها ، ومقابل هذه الحماية كانوا يتقاضون منهم فى أغلب الأحيان بعض رسوم تعد بمثابة مشاطرة لأرباحهم ، وهذه الرسوم هى أصل الرسوم الجمركية الحديثة ، وهى كما ترى لم يكن يقصد بها فى أول الامر سوى الغاية المالية لا الحماية الجمركية . وهذا طبعى ، إذ لم يكن فى ذلك الحين صناعات تفتقر الى حماية . ولكن منذ القرن السادس عشر تغير وجه المسألة تحت تأثير عاملين :

(الأول) ان الاكتشافات العظيمة التى حدثت فى ذلك القرن فتحت امام التجارة الدولية مجالا واسعا لم يكن معروفا من قبل . ولم يكن للمنافسة الدولية أهمية تذكر وقت أن كانت التجارة الدولية لا تتناول من السلع إلا القليل مما يعد من مواد الترف ، مثل الاقمشة المزركشة التى اشتهرت بها البندقية ، والاسلحة الثمينة ، وتوابل جزائر الهند الشرقية . ولكن منذ القرن السادس عشر اخذ يعظم أمرها ، إذ جعلت التجارة الدولية تنتشر وتتناول

---

(١) الامتيازات الأجنبية للأستاذ محمد عبد الباري ، طبعة سنة ١٩٣٠ ، ص ١١ — ١٥

الأشياء الشائعة الاستهلاك ، كالمنسوجات القطنية وغيرها  
( الثاني ) انه في ذلك العصر تكونت الدول الاوربية الحديثة بما فيها من  
نظم اقتصادية متشعبة ومما يبينها من مصالح متنافرة . واخذت كل واحدة منها  
ترسم لها سياسة وطنية كان من أهم اغراضها ان تجعل من التجارة الدولية  
وسيلة لزيادة قوتها وغناها . وقد ارتكزت هذه السياسة على مجموعة من الآراء  
والاعتقادات أطلق عليها اسم « طريقة التجارين Mercantile System »  
كما أطلق على مجموع الوسائل التي تذرعت بها الحكومات لتحقيقها اسم  
« سياسة التجارين »

الظروف التاريخية التي عاصرها التجاريون : تعتبر طريقة  
التجارين وليدة ظروف تاريخية خاصة ، ولذا كان حسن فهمها متوقفا  
على الالمام بهذه الظروف . فقد تكونت الدول الأوروبية الحديثة كما تقدم ،  
وكانت السلطات المحلية قبل القرن السادس عشر تُعنى بتنظيم التجارة  
والصناعة والدفاع عن المصالح المحلية والبلدية ، فلما ظهرت الوحدات  
السياسية الكبيرة بتكوين الدول الحديثة ظهرت أيضا مصالح أهلية واقتصاد  
أهلي تسود المصالح المحلية ، وأخذت الدول في هذه الوحدات الجديدة تقوم  
في ميدان أوسع بالوظيفة التي كانت تقوم بها من قبل السلطات المحلية ، فكان  
من أثر ذلك أن أخذ الكتاب الذين يعالجون المسائل الاجتماعية يهتمون بالبحث  
في الوسائل التي تؤدي إلى إنماء الثروة الأهلية وزيادة إيرادات الدولة .  
وقد أطلق عليهم اسم التجارين ( Mercantilistes ) لشدة عنايتهم بأمر  
التجارة الخارجية ، ولأنهم ذهبوا الى تشبيه الدولة بالتاجر ، يأتي ربحها من فرق  
ما بين قيمة مبيعاتها ( صادراتها ) ومشترياتها ( وارداتها ) .

وفي هذا العصر أيضا اكتشفت الدنيا الجديدة ، فأخذت تمد الدنيا القديمة  
بمقادير عظيمة من الذهب والفضة ، فزادت الكميات الموجودة منها عن ذي

قبل ، فأحدث ذلك تطورا في الطريقة الاقتصادية القديمة ، إذ أصبحت النقود الذهبية والفضية أكثر استعمالا في المبادلات العادية . وقد أثرت أسبانيا إثراء عظيما على أثر جلبها الذهب والفضة من مناجم (يرو) و (المكسيك) فبهر غناها أبصار السياسيين في البلاد الأخرى وأرادوا أن يحذوا حذوها في اجتذاب الذهب والفضة إلى بلادهم .

وقد أفسحت الاكتشافات الجديدة أمام الدول الأوروبية مجالا واسعا للاستعمار فتساقبت إلى النزول فيه يحذوها عاملان : ( الأول ) أن تحصل من وراء ذلك على مقادير جديدة من الذهب والفضة . ( الثاني ) أن تحصل على مقادير جديدة من المواد الأولية وأن تفتح سوقا جديدة لصناعاتها . وكان الاعتقاد السائد أن تقدم التجارة الخارجية يتطلب امتلاك أسطول تجارى يحمل منتجات المملكة إلى الخارج ، ويكون ما يتقاضاه من الأجور مصدر ربح جديد لها وإلى هذه الظروف الخاصة يضاف روح العداء الشديد التي كانت سائدة بين الدول المختلفة ، والتي امتدت آثارها من ميدان السياسة إلى ميدان التجارة . وقد كان أكبرهم رجل السياسة أن يحمى سوق مملكته من غزو منتجات البلاد الأخرى ، وأن يعمل في الوقت نفسه على فتح أسواق جديدة لمنتجات بلاده .

**طريقة التجاريين :** اعتاد مؤرخو المذاهب الاقتصادية أن يحددوا معالم طريقة التجاريين في النقاط الآتية (١) :

(١) عماد هذه الطريقة هو الاعتقاد بأن الذهب والفضة هما أعظم أنواع الثروات أهمية ونفعا ، ولذا يتعين تزويد البلاد بأكثر ما يستطيع منهما . وليس هذا كما ظن بعض الكتاب الذين خدعهم تطرف بعض التجاريين في آرائهم لاعتقادهم أن المعادن النادرة هي وحدها الثروة الحقيقية ، وإنما لاعتقادهم أنها

---

(١) رجنا في حصر هذه النقط إلى كتاب الأستاذ جونار في تاريخ المذاهب الاقتصادية :  
Gonard, Histoire des Doctrines Economiques الجزء الأول ص ٨٨ وما بعدها

روح التجارة، لاسيما وأن انتشارها في ذاك الحين كان يتطلب زيادة كمية النقود المعدنية لقلة استخدام الائتمان في التعامل. يضاف الى هذا أن في توفر المعدنين النفيسين ما يمكن الدول من الاتفاق على ما أخذت تعده من الجيوش والأساطيل لاسيما وقد سادت طريقة الجنود المرتزقة، فالدولة التي كان لديها قدر عظيم من الذهب والفضة رجحت كفتها في الحروب (١).

(٢) لتزويد البلاد بالذهب والفضة يجب على الدولة ان تتدخل في الحياة الاقتصادية وان توجه جهود الأمة جميعا نحو هذه الغاية، ولهذا يعتبر التجاريون من غلاة الحكوميين (étatistes) حتى لقد وصف بعض الكتاب طريقتهم بأنها اشتراكية ملكية (٢). وعندهم أن أقوى الوسائل للتأثير في الحياة الاقتصادية هي القوانين واللوائح وما إليها من الأوامر الملكية

(٣) لما كان الغرض من هذه الطريقة الاحتفاظ بالذهب والفضة عند توفرهما والحصول عليهما عند عدم توفرهما تعين : (١) استغلال مناجم الذهب والفضة (ب) عرقلة خروج المعدنين النفيسين (ج) تشجيع دخولهما . فأما الأمر الأول فليس في متناول كل الدول، ولكن الحال ليس كذلك بالنسبة للآخرين ، إذ أن في مقدور كل دولة أن تحول دون خروج الذهب والفضة منها ، وذلك بتحريم تصديرهما ، كما أن في استطاعتها أن تجتذبهما إليها، وذلك بتقليل وارداتها وزيادة صادراتها ، إذ أن الفرق بينهما يدفع بالمعدنين النفيسين . ولذا نادى التجاريون بأن أفضل الوسائل لزيادة المعدنين النفيسين في المملكة هو العمل على جعل ميزان التجارة في صالحها .

(٤) لكي تظهر الدولة بميزان تجارة موافق يتعين تنظيم الصناعة والتجارة بما يحقق بالنسبة للصناعة تقدما ورخص أثمان منتجاتها ( وذلك كأن يعين

---

(١) هذه الآراء وما إليها مبسطة في كتابنا « الاقتصاد السياسي » الجزء الاول ص ٥٥

(٢) جوناثان في كتابه المذار اليه آتقا ص ٨٨

حد أقصى لأجور العمال وتشجع بعض الصناعات بمنحها امتيازات خاصة ، وتنشأ بعض صناعات ملكية ... الخ) . وبالنسبة للتجارة عرقلة الواردات وزيادة الصادرات وإيجاد أسواق جديدة للصناعات الأهلية .

(٥) لما كانت هذه السياسة لا تنجح في كل البلاد في وقت واحد قال التجاريون بتعارض مصالح الأمم المختلفة وذهبوا يرددون تلك العبارة المشهورة : لا ربح لأحد إلا بخسارة الآخر (Nul ne gagne qu'un autre ne perde) سياسة التجاريين : ولقد صادفت هذه الآراء نجاحا كبيرا ، ونزلت من نفوس رجال السياسة منزلة العقائد الثابتة ، فذهبوا يتذرعون لتحقيقها بمختلف الوسائل : فمن ذلك أنهم عمدوا إلى مناوأة استيراد السلع التي يمكن إنتاجها في داخل المملكة ، فإدام أن استيراد أية سلعة يؤدي إلى زيادة الديون الخارجية فإذا أمكن الاستغناء عن إستيرادها وإنتاجها في الداخل أدى ذلك إلى نقص هذه الديون ، ومن ثم إلى زيادة الثروة الأهلية . ولهذا كان الوزير الفرنسي كلبير (Colbert) وهو أكبر من عمل على تنفيذ سياسة التجاريين في فرنسا يفرض رسوما جمركية مرتفعة على المصنوعات الأجنبية تشجيعا للصناعة الوطنية ، كما كان يكثر من إنشاء الصناعات الملكية . وعلى هذا النحو أيضا كانت إنجلترا تشجع صناعاتها الأهلية وتحميها في ظل الرسوم الجمركية المرتفعة ، وبالأخص صناعات الصوف والحرير والحديد وكثير من الصناعات الصغيرة .

ومن ضروب الأساليب التي عمدوا إليها أيضا عرقلة الاتجار مع بعض البلاد ، ذلك أنه مادام أن الغاية من التجارة الخارجية هو الحصول على المعدنين النفيسين من طريق زيادة الصادرات على الواردات فكل تجارة لا تحقق هذه الغاية يتعين مناوأتها ، ولذلك لم يكن الاتجار مع فرنسا مرغوبا فيه عند التجاريين في إنجلترا ، لأن التبذ ومواد الترف - وهي الأشياء التي ترد عادة من فرنسا - من شأنها ألا تؤدي إلى زيادة الثروة الإنجليزية ، على حين أن السلع الإنجليزية

التي ترد إلى فرنسا تساعد بطبيعتها على تقدم الصناعات الفرنسية . وكذلك  
كان من غير المرغوب فيه الاتجار مع الدول التي يكون ميزان التجارة اضعافا  
غير موافق ، ولهذا كان الحكام يراقبون حركة الصادرات والواردات  
مع كل دولة على حدة لاتخاذ ما يلزم من الوسائل لتحقيق سياستهم العامة .

على أن تقييد الواردات أو تحريمها ليس سوى إحدى وسيلتين للحصول  
على ميزان تجارة موافق ، إذ بجانبها وسيلة أخرى تؤدي إلى الغاية ذاتها ، وهي  
تشجيع الصادرات . وقد لجأ ساسة التجاريين تحقيقاً لذلك إلى طرائق مختلفة ،  
منها رد الرسوم الجمركية إلى أصحاب الواردات متى أعيد تصديرها ، ومنح  
إعانات التصدير بعض الصناعات الوطنية .

ولما أن زادت خبرة التجاريين في شئون التجارة الدولية تبين لهم أن بعض  
ما كانوا يظنون شراً للبلد هو خير له . وفي هذا ما يفسر بعض أساليب تظهر لأول  
وهلة أنها مناقضة لسياستهم العامة ، فمن ذلك أنهم عمدوا إلى فرض رسوم  
جمركية مرتفعة على الصادرات من المواد الأولية وذهبوا أحياناً إلى حد  
تحريمها ، إذ تبين لهم أن ما ينشأ من الخسارة من جراء تقليل الصادرات بسبب  
ذلك يقا به وزيادة الربح الذي ينشأ عن تصدير هذه المواد بعد صنعها ، ولهذا  
كانوا يحرمون في إنجلترا تصدير الصوف الخام كي يبقى في البلد ليصنع ثم  
يصدر بعد ذلك مصنوعاً . وقد كان الاحتفاظ بالمواد الأولية والمواد الغذائية  
داخل البلد من أهم ما يعنى به التجاريون ، وذلك لتظل أثمانها رخيصة ، فتسد  
الصناعة حاجتها منها بنفقات قليلة ، ولتظل أجور العمال منخفضة . ومن قبيل  
ذلك أيضاً اهتمامهم بتشجيع الواردات من المواد الأولية ، وذلك بإعفاؤها من  
الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الأخرى وبدفع بعض الإعانات  
لمستورديها

ومن أساليبهم أيضاً تشجيع التجارة الخارجية مع بعض البلاد من طريق  
عقد بعض المعاهدات للتجارية التي تمنحها امتيازات خاصة ، فكانوا كلما أنسوا

في بلد استعدادا لتزويد وطنهم بالمواد الأولية التي تحتاج إليها صناعاته أو وجدوا عنده مقادير كبيرة من الذهب والفضة اجتذبوا اليهم تجارته بمنحه بعض الامتيازات . ومن أمثلة ذلك تشجيع إنجلترا الانجار مع روسيا ، إذ كانت تمد السفن الانجليزية بالمواد الأولية التي تحتاج لحملها عند عودتها ، ومع البرتغال بمنحها بعض الامتيازات عن النبيذ الذي يرد منها وتفضيله في المعاملة الجمركية على النبيذ الفرنسي ، وذلك لأن البرتغال كانت تملك مناجم غنية للذهب في البرازيل (١)

وبجانب سياسة الصادرات والواردات - وهي التي يطلق عليها اسم «سياسة ميزان التجارة» - وجه التجاريون عنايتهم إلى النقل البحري ، إذ رأوا فيه مصدرا مهما لزيادة الإيرادات الأهلية من التجارة الخارجية ، فكانت الأجور التي يتقاضاها كل أسطول تجاري معتبرة بمثابة زيادة في الصادرات ، ولذا لجئوا إلى جملة وسائل لتشجيعه ، ومن أهمها قوانين الملاحة ( Acts of Navigation ) التي أصدرتها حكومتا إنجلترا وفرنسا ، وكان الغرض منها تقوية أسطولها التجاري إزاء أسطول هولندا وتفوقهما عليها في عالم النقل البحري (٢) وثمة مظهر آخر لسياسة التجاريين وهو الاستعمار . وقد كانت المستعمرة من الوجهة السياسية تابعة للدولة المستعمرة ، فما لبثت هذه الرابطة أن أصبح عمادها استغلال القوى للضعيف ، إذ كانت الدولة الحاكمة تنظر إلى المستعمرة باعتبارها ضيقة لانتاج المواد الأولية ، وسوقا لتصريف المنتجات الصناعية . ولقد غالت دول الاستعمار في ذاك الحين في التحكم بمستعمراتها تحكما كان من

(١) باستايل في ( The Commerce of Nations ) ص ٣٣ و ٣٤

(٢) وأشهر هذه القوانين الملاحة التي أصدره كرومويل في إنجلترا سنة ١٦٥٠ ، وكان له أكبر الأثر في بناء شظية إنجلترا البحرية ، واستمر نافذا إلى سنة ١٨٥٠ حيث قررت إنجلترا مبدأ حرية الملاحة بعد أن وقفت من تلوكها في هذا المقيار . وكان من أهم ما تضي به قانون كرومويل الاحتفاظ للسفن البريطانية وحدها بحق نقل البضائع الواردة إلى إنجلترا من البلاد النائية وعدم جواز نقل البضائع بواسطة سفن الغير ( ويقصد بذلك السفن التي لا تكون تابعة للبلد الذي تخرج منه البضائع أو الذي تقصد إليه )

أهم مظاهره تقييد تجارتها مع البلاد الأخرى بقيود شديدة ، وذلك لكيلا تشتري المواد المصنوعة من بلد غير البلد التابعة له ، ولتصدر موادها الأولية مباشرة إلى الدولة الحاكمة ، حيث تحول فيها إلى مواد مصنوعة ، أو تصدر إلى الخارج بشكلها الأصلي . وقد كان إنشاء الصناعات في المستعمرات الانجليزية خاصة مقيداً بقيود ثقيلة كثيراً ما تصل إلى حد التحريم . وقد اتبعت هذه السياسة أسبانيا وفرنسا وهولندا والبرتغال وإنجلترا زمناً طويلاً مع تفاوت في درجة شدتها <sup>(١)</sup>

هذه هي أهم معالم طريقة التجارين وسياستهم ، غير أنك إذا أوغلت في تفاصيلها وجدت اختلافاً كبيراً في وجهة نظر كتاب التجارين إلى بعض المسائل ، وفي تقدير درجة أهمية كل منها ، وكذلك كان الاختلاف كبيراً في أساليب سياستهم في البلاد المختلفة . ولقد ظلت طريقة التجارين سائدة في بلاد أوروبا - المتعمدين منها وغير المتعمدين كالروسيا - زهاء ثلاثة قرون ، وهذا الانتشار في الزمان والمكان دليل على أنها لم تتخذ في كل الأزمنة والأمكنة شكلاً واحداً ، فهي في القرن الثامن عشر تختلف عنها في القرن السادس عشر ، كما أن وسائلها في أسبانيا وإيطاليا كانت تختلف عنها في فرنسا وإنجلترا وهولندا <sup>(٢)</sup>

(١) ومن الأساليب التي لجأت إليها الدول الاستعمارية لا يتردد أكثر ما يستطيع من مستعمراتها : إرهاب السكان الأصليين بالأعمال الشاقة ، ولقد غالت أسبانيا والبرتغال وهولندا في صنوف الأرهاق التي كانت تنزلها بسكان المستعمرات الأصليين من الجنس الأحمر والأصفر حتى أفضى ذلك في أمريكا ولاسيما في جزائر الأنتيل - إلى اقراض الهنود الحمر بسرعة ، فاضطرت الدول الاستعمارية إلى جلب الرقيق من أفريقيا إلى مستعمراتها الأمريكية لاستخدامه في استغلال أراضيها ، فراجت تجارة الرقيق رواجاً عظيماً وكان ذلك مصدر ربح جديد للدول الاستعمارية . وهذه السياسة هي التي أوحى إلى الكاتب الألماني سمبار ( Sombart ) في كتابه عن النظام الرأسمالي بالتصريح الآتي : « لقد أصبحنا أغنياء لأن أجناساً وشعوباً قطبة قد قُتلت من أجلنا ، ولأن قارات كاملة انقرض سكانها من أجلنا » وليس نعمة شك في أن الاتجار مع المستعمرات واستغلال السكان الأصليين بلا شفقة كل ذلك كان سبباً في زيادة رؤوس الأموال الأوروبية وزيادة طائلة

Henri - See, Les Origines du Capitalisme Moderne طبعه سنة ١٩٢٦ ص ٥٠  
(٢) راجع في تفصيل ذلك: Gonnard, Histoire des Doctrines Economiques

ص ١١٨ وما بعدها

ولقد أصاب الأستاذ باستابل (Bastable) إذ يقول<sup>(١)</sup>: إن طريقة التجاريين تشبه نظام الاقطاع، من حيث أنها تعتبر دوراً من أدوار التطور التاريخي في أوروبا، أكثر منها مذهباً منظماً يطبق في كل مكان بدرجة واحدة. لكن مما يجعل لهذا الدور أهمية خاصة أنه ترك وراءه آثاراً واضحة في السياسة التجارية التي تتبعها أغلب الدول في الوقت الحاضر وفي الاعتقادات السائدة في أذهان الجماهير. فهذا مذهب حماية التجارة في العصر الحديث لا يتردد كثير من الاقتصاديين في اعتباره صورة جديدة لسياسة التجاريين قد أدخل عليها من التعديلات ما يجعلها متلائمة مع الظروف الاقتصادية الحديثة. فتقييد الواردات ومنح الإعانات المالية لبعض الصناعات الوطنية وبعض المصدرين كل ذلك تأخذ به اليوم البلاد التي تسير على سياسة حماية التجارة، كما أخذ به التجاريون من قبل. وكذلك لا تزال آثار أساليب الاستعمار القديمة بادية في سياسة الاستعمار الفرنسية والهولندية إلى وقتنا الحاضر.

**نتائج سياسة التجاريين:** ظلت طريقة التجاريين سائدة في أوروبا إلى ما بعد منتصف القرن الثامن عشر، حيث اكتسحتها مبادئ الحرية التي قام ينادي بها كبار الفلاسفة في هذا القرن، مثل فولتير، وروسو، ومونتسكيو. وساعد على ذلك أن سئم الناس كثرة القيود التي لجأت إليها الحكومات تطبيقاً لسياسة التجاريين. وقبل أن نعرض لما ظهر بعد ذلك من الآراء والسياسات الاقتصادية يحسن أن نقف هنا قليلاً لنقدر نتائج سياسة التجاريين من الوجهتين: الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ليس هينا لتضارب آراء الكتاب في ذلك، فقد نظروا إليها في أول الأمر على أنها مثال الحكمة والسداد، ثم لما انتشرت مبادئ الحرية في القرن الثامن عشر رميت بأسوأ النعوت، ثم تغير بعد ذلك موقف كثير من الاقتصاديين إزاءها على أثر البحوث التاريخية التي قام بها أصحاب

---

(١) باستابل في (Commerce of Nations) ص ٣٥

المذهب التاريخي . ولم يتردد روسشر ( Roscher ) زعيم هذا المذهب في ألمانيا أن يقرر أن طريقة ظلت سائدة قرونا من الزمان لا يمكن أن تكون على ضلال مبين<sup>(١)</sup>، كما رأينا من الكتاب من يقرر أن العمل على تقدم الصناعة وتنظيم الانتاج الأهلي وفقا لأساليب التجاريين كان أمرا لا مندوحة عنه لتدعيم قوى الدول الأوروبية الحديثة ، وأنه دور ضروري من ادوار التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

ولكننا نميل الى الاعتقاد مع كثير من الباحثين بأن طريقة التجاريين كان ضررها أكثر من نفعها . فقد عاقت تقدم التجارة الدولية بما وضعته في سبيلها من العقبات ، كما عملت على إذكاء روح العداء بين الدول المختلفة ، ولذا كان عهد التجاريين عهد حروب مستعرة بين إنجلترا وهولندا وفرنسا وأسبانيا . يضاف الى هذا أن سياسة الاستعمار التي سارت عليها الدول الأوروبية أدت الى تأخر المستعمرات وقيام الحروب بينها وبين الدول المستعمرة ، وكان من نتائجها استقلال المستعمرات الانجليزية في أمريكا الشمالية ، والمستعمرات الاسبانية والبرتغالية في أمريكا الجنوبية . وأخيرا فإن كثرة الذهب والفضة في بعض البلاد — وبخاصة اسبانيا — سبب ارتفاع الائتمان ارتفاعا سريعا وكبيرا ، مما أفضى الى القضاء على تجارة الصادرات في اسبانيا وكان من اهم عوامل اضمحلالها<sup>(٢)</sup>

الآراء والسياسات الخاصة بالتجارة الدولية في القرن التاسع عشر :  
أخذت طريقة التجاريين في الانهيار تحت ضربات معاول الفيزيوكرات في فرنسا و آدم سميث في إنجلترا ، فقد قام الأولون بدعوة شديدة في فرنسا الى اتباع مبدأ حرية التجارة والعمل حتى اتخذوا شعارا لهم تلك الجملة المأثورة

(١) وارد في باستايل في كتابه المشار اليه آغا ص ٢٦

(٢) انظر مقالتنا « مسألة الذهب وعلاقتها بالأزمة الاقتصادية الحاضرة » في مجلة الهلال

اول ديسمبر سنة ١٩٣١ ص ٢٤١ - ٢٥٣

( Laisser faire, Laisser passer ) . وقد حتمت الثورة الفرنسية مبدأهم فيما يختص بحرية العمل ، وذلك بالغائها نظام الطوائف ، ولكنها لم تحققه فيما يختص بحرية التجارة ، لاسيما وان الحروب المتتالية التي اشتبكت فيها فرنسا عقب ذلك لم يكن من شأنها أن تهيب الاسباب لتلك الحرية .

أما في إنجلترا فقد أخذت أفكار آدم سميث في حرية التجارة تؤتي ثمارها ، وساعد على ذلك ما حدث فيها من التطور الاقتصادي في أواخر القرن الثامن عشر ، فقد ظهرت فيها الصناعة الكبيرة ، نتيجة للاختراعات الميكانيكية التي حدثت في ذلك الحين ، ولم تك هذه الصناعة تخشى المنافسة الأجنبية ، إذ كانت أفضل منها عدة ، في حين أنها كانت مفتقرة إلى الأسواق الخارجية ، إذ كانت تنتج إنتاجا كبيرا ، ولذا كانت ميولها تتجه ناحية حرية التجارة .

وإلى هذا التطور الاقتصادي يضاف تطور آخر في توزيع السكان . ففي القرن الثامن عشر كان السكان متجمعين في المناطق الزراعية الغنية ، ولاسيما في الجنوب الشرقي من إنجلترا ، ولبكنهم ابتداء من القرن التاسع عشر أخذوا يتجمعون في موطن الإنتاج الصناعي على مقربة من مناجم الفحم ، وبخاصة في غربي أيقوسيا ، ولانكشير ، وبلاد الغال . فانقسمت إنجلترا اقتصاديا إلى قسمين : إنجلترا الخضراء ، وهي عبارة عن إنجلترا الزراعية ، وفيها يسود نفوذ الاشراف المحافظين ، إذ كانت معظم الأراضي الزراعية في حيازتهم ، وإنجلترا السوداء ، وهي موطن الصناعات وحرية الاستبدال . ومالبت النزاع أن قام بين المنطقتين حول مبدأ حرية التجارة ، واشتد الكفاح بينهما على أثر العصبة التي ألقها كويدين في منشستر للمطالبة بإلغاء الرسوم الجمركية على القمح ( Corn laws ) . ولقد حمل كويدين على هذه الرسوم حملة عنيفة ، مينا ما في موقف اللوردات من اقتتات على الطبقات الفقيرة ، إذ كانوا يمانعون

في استيراد القمح من الخارج ، كي يستأثروا بالسوق الداخلي ، فبيعوا فيه قمح أراضيهم بأثمان باهظة ، بينما يستفيدون من حركة تزايد السكان وما تؤدي إليه من زيادة ربح الأراضي الزراعية . وقد أخذت جهود كوبردن وعصبة تتكامل بالنجاح ، ولا سيما منذ أن اعتنق السير روبرت ييل الوزير الانجليزي المشهور مبادئ حرية التجارة ، فقد استطاع أن يحمل البرلمان الانجليزي على إلغاء الرسوم على التمّح عام ١٨٤٦ . فكان ذلك بداية عهد حرية التجارة في إنجلترا ، إذ أخذت تنهار في أثرها سائر قوانين حماية التجارة ، ومن بينها قانون كرومويل السالف الذكر . وابتداء من هذا الحين تحولت إنجلترا من بلاد زراعية إلى بلاد صناعية تعتمد في تغذية سكانها على البلاد الأجنبية<sup>(١)</sup> . أما فرنسا فانها لم تحد عن طريق حماية التجارة بالرغم من كثرة تقلب الحكومات فيها ، وكان باستيا ( Bastiat ) قد أنشأ فيها سنة ١٨٤٦ عصبة على شاكلة عصبة كوبردن في إنجلترا ، ولكنها لم تصادف نجاحا بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلها منشئها في سبيل تقرير حرية التجارة . وهذا الاخفاق في فرنسا يعزى إلى أن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية لم تكن مماثلة لظروف إنجلترا . على أنه لما استتب الأمر لنا بليون الثالث - وقد كانت سياسته العامة تقوم على التمرّب من إنجلترا - استطاع ان يعتمد مع الحكومة الانجليزية بدون استشارة البرلمان الفرنسي معاهدة تجارية في سنة ١٨٦٠ تضمنت تخفيضا كبيرا في الرسوم على كثير من الواردات الانجليزية . وقد قربت هذه المعاهدة في فرنسا بالاستياء ، ولكنها أحدثت في أوروبا تأثيرا كبيرا ، إذ عقد على مثالها كثير من المعاهدات التجارية بين مختلف البلاد الأوربية ، حتى تبادر إلى الأذهان أن عهد حماية التجارة قد أشرف على الزوال ، وأن حرية الاستبدال آتية في كل البلاد لا ريب فيها ، ولكن سير الحوادث لم يحقق هذه الظنون .

---

( ١ ) Arnauné, Le Commerce Extérieur ص ١٩٩ وما بعدها

ومما هو جدير بالملاحظة أن إحدى البلاد الكبيرة - وهي الولايات المتحدة - لم تساهم في هذه الحركة ، فقد اتبعت مبدأ الحماية منذ نشأتها ولم تحد عنه . ويرجع ذلك بالأخص الى أن إنجلترا كانت تحرم عليها انشاء الصناعات بها وقت أن كانت تابعة لها ، وهذا التحريم كان من اهم الاسباب التي أدت الى نشوب الحرب بينهما ، فلما أن ظفرت الولايات المتحدة باستقلالها السياسى وجهت عنايتها الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى، وكانت نظرية حماية التجارة فيها تقوم على اعتبارين :

(١) أنها اذا أرادت أن تكون مستقلة عن أوروبا فمن المتعين أن تنتج بنفسها ما تحتاج اليه . (٢) ان السوق الخارجية قليلة الاهمية لها في حين أن السوق الداخلية عظيمة الاهمية . ولذا ولدت الرسوم الجمركية فيها مرتفعة منذ نشأتها ، ثم أخذت تزايد من عصر لآخر ولاسباب متغيرة . فقد كان الباعث عليها في أول الأمر ضرورة حماية صناعاتها الناشئة ، ثم بعد سنة ١٨٦٦ أصبح الباعث الرئيسى ضرورة الحصول على موارد جديدة لسد نفقات الحرب الأهلية، ولما سددت هذه النفقات ظهر سبب جديد ، هو الحاجة الى حماية الأثمان والأجور المرتفعة من منافسة الأثمان والأجور المنخفضة في أوروبا . ولقد كانت الرسوم الجمركية التي فرضت في سنة ١٨٩٠ واشتهرت باسم رسوم ما كنلى ( MacInley ) مرتفعة ، فجاءت رسوم دنجلى ( Dingley ) في سنة ١٨٩٢ فزادتها ارتفاعا ، كما شددت في اجراءات تحصيلها . ومن هذا الحين تبدأ شهرة الجمارك الأمريكية في الشدة ودقة الحساب . ومن بعد ذلك أخذت الرسوم الجمركية ترتفع تارة وتهبط أخرى تبعا لما اذا كانت مقاليد الحكم بيد الحزب الجمهورى أم الحزب الديموقراطى ، فالأول من أنصار الحماية الشديدة ، بينما الثانى من أنصار الحماية المعتدلة . وأخيرا لما انتشر نظام الترس ( Trust ) وخشى الأمريكيون تحككه في السوق الداخلية

إذا ترك فيها بئامن من المنافسة الأجنبية عمدوا الى تخفيض الرسوم الجمركية بعض الشيء .

وكذلك أرادت فرنسا في سنة ١٨٧٢ - بعد الحرب السبعينية - أن تحذو حذو الولايات المتحدة ، وذلك بالتأثير على المنتجات الأجنبية عبء الضرائب الجديدة التي اضطرت الى فرضها لغطية نفقات الحرب والغرامة الحربية ، ولكنها لم تتمكن من ذلك في الحال لارتباطها بالمعاهدات التجارية مع الدول الأخرى ، ولم يتح لها ذلك إلا في سنة ١٨٩٢ . ومن هذا الحين اندفعت فرنسا في تيار الحماية الجمركية ، ولا تزال تمن في ذلك الى وقتنا الحاضر

أما ألمانيا فقد سلكت ازاء التجارة الدولية خطا مختلف باختلاف الظروف والأحوال . ففي سنة ١٨٣٧ أنشئ الاتحاد الجمركي بين الولايات الألمانية المختلفة ، تمهيدا لتحقيق وحدتها السياسية . ولما ظفرت بذلك سنة ١٨٧٠ وجهت عنايتها الى تكوين دولة اقتصادية عظيمة ، ولذا عمدت الى تشجيع صناعاتها الناشئة من طريق الحماية الجمركية . ثم لما اشتد ساعدها واحتاجت الى تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية عمدت الى عقد المعاهدات التجارية ولا سيما مع دول أوروبا الوسطى . واخيراً احتاجت الى موارد جديدة لتنفيذ برنامجها البحري العظيم في سنة ١٨٩٧ لجأت إلى رفع الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على تلك الموارد

وهذه الموجة الحمائية التي انتابت أوروبا وأمريكا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر لم تسلم منها إنجلترا نفسها ، فقد قام فيها جوزيف شميرلين - الوزير الانجليزي المشهور - أثناء حرب الترنسفال ، بدعوة شديدة ضد أنصار حرية التجارة الذين اشتهروا في إنجلترا باسم « مدرسة منشستر » . وقد كان يرمى بذلك إلى غاية سياسية : هي توحيد الامبراطورية من الوجهة الاقتصادية ، وذلك بجعل البضائع البريطانية تتمتع بامتيازات خاصة عند دخولها إلى المستعمرات

البريطانية . ومقابل ذلك تمنح إنجلترا حاصلات مستعمراتها حق الأفضلية على غيرها، وذلك بإعفاها من الرسوم الجمركية مع فرضها على حاصلات البلاد الأخرى المماثلة لها . ولكن لما كانت هذه الحاصلات تتكون من المواد الغذائية فقد كان من شأن هذه السياسة أن تؤدي إلى غلاء المعيشة في إنجلترا، ولذا لم يقرها الشعب الإنجليزي، وأفضت الانتخابات التي حصلت في ذاك الحين حول هذه المسألة إلى هزيمة حزب المحافظين وانتقال الحكم إلى حزب الأحرار . غير أنه بجانب فكرة التفضيل الإمبراطوري كانت هناك أسباب أخرى تدفع بإنجلترا في طريق الحماية، وأهمها ضرورة الحصول على موارد جديدة لتغطية نفقاتها الحربية والبحرية التي تزايدت كثيرا قبيل الحرب الكبرى، وكذلك لتغطية النفقات التي دعت إليها قوانين تأمين العمال ضد الأخطار المختلفة

ومهما يكن من أمر فانه عند نشوب الحرب العظمى لم يكن في أوروبا بجانب إنجلترا سوى بعض بلاد صغيرة مثل هولندا والدنمرك وبلجيكا هي التي ظلت تسير على مبدأ حرية التجارة . أما غيرها فقد ارتفعت صروح الحواجز الجمركية فيها، وقامت حرب الرسوم بينها وبين جيرانها، وانتشرت عدواها إلى بلاد كانت تسير على مبدأ حرية التجارة من قبل، كسويسرا والسويد والنرويج والبرتغال . وتعزى هذه الحالة إلى عدة عوامل أهمها الآتية: (١)

(١) تغلب النزعة الوطنية وما يلازمها من كراهية الشعوب الأخرى (٢) بقاء بعض اعتقادات التجارين الباطلة في أذهان الجماهير (٣) ظهور طبقات اجتماعية جديدة تحتاج إلى الحماية ازاء المنافسة الأجنبية (٤) عدوى الحماية إذ لا يكاد يأخذ بها بلد حتى تنسرب إلى غيره عملا بمبدأ مقابلة المثل بالمثل

---

(١) باستايل في كتابه The Commerce of Nations ص ٤٤

## الحرب الكبرى والتجارة الروية : جرت الحرب الكبرى في أذيلها

جملة عوامل تضافرت على اشتداد حركة حماية التجارة التي امتاز بها عهد السلم المسلح الذي تقدمها . ومن أهم هذه العوامل ما يأتي :

(١) العامل النفساني . فقد كان من أهم أسباب الحرب الكبرى توقد الشعور الوطني ، وقد دما طول الحرب نفسها إلى اشتداد توقده . ومن طبيعة هذا الشعور أن يدعو إلى الرغبة في الاحتفاظ بالسوق الأهلية للمتججين الوطنيين ، وحماية الصناعات اللازمة للدفاع الوطني

(٢) ارتفاع نفقات هذه الحرب فهي قد تجاوزت نفقات الحروب السابقة كما تجاوزت كل تقدير ، ولذا كان شديداً افتقار الحكومات إلى موارد جديدة ، فحدا بها ذلك إلى رفع الرسوم الجمركية كوسيلة لموازنة ميزانياتها

(٣) ارتفاع سعر الصرف في كثير من البلاد بسبب تدهور قيمة عملتها الورقية ، وهو الأمر الذي أدى إلى تشجيع الصادرات فيها ، فحمل ذلك البلاد التي لم تدهور قيمة عملتها ، وألتي تدهورت بمقدار قليل - مثل إنجلترا وأسبانيا وسويسرا وأستراليا - على زيادة رسومها الجمركية لحماية لأسواقها الأهلية من خطر الاغراق ( dumping ) الناشئ عن ذلك ، وهو ما يطلق عليه الانجليزية اسم ( exchange dumping )

(٤) ظهور عدد كبير من الدول الصغيرة متشعبة بروح العداء نحو جيرانها وشديدة الاعتداد باستقلالها . ولقد أصبح من أشد ضروب الاصلاح ضرورة في أوروبا الوسطى تخفيض الحواجز الجمركية فيها ، والقضاء على الموانع التي تعترض حركة الصادرات والواردات وتحول دون حل مسأله أوروبا الوسطى ، وهي تلك المسألة الاقتصادية التي تشغل بال الساسة جميعاً في الوقت الحاضر .

(٥) انصراف جمهوريات امريكا الجنوبية والمستعمرات الانجليزية إلى إنشاء الصناعات فيها واهتمامها بأن تصبح بدورها بلاداً صناعية بعد أن كانت مجرد بلاد زراعية ، فحدا ذلك بها إلى حماية صناعاتها الناشئة

ومن أهم الصعوبات التي تعترض حرية التجارة في الوقت الحاضر عدم وجود نقطة ارتكاز لها في بلد ما . وقد كانت كل من هولندا وإنجلترا - إلى عهد قريب - معقلا قويا لحرية التجارة ، ولكن هولندا لقربها من ألمانيا اضطرت إلى اتخاذ بعض الوسائل لحمايتها من أخطار الاغراق الناشئ عن عملية الصرف ( exchange dumping ) ، في حين أخذت إنجلترا منذ سنة ١٩٢١ تميل صراحة ناحية حماية التجارة<sup>(١)</sup> ، وقد ظهر ذلك واضحا في قانون حماية الصناعات سنة ١٩٢١ ( The Safeguarding of Industries Act ) الذي اشتمل على ثلاثة أنواع من نصوص الحماية<sup>(٢)</sup> :

( أ ) نصوص الغرض منها حماية ما يسمى (key industries) ويراد بها الصناعات التي يتوقف عليها انتعاش صناعات أخرى كثيرة والتي عانت إنجلترا أثناء الحرب كثيراً من المتاعب من جراء افتقارها إليها ، ولذلك رأت ضرورة حمايتها تشجيعا لانشائها ونموها واستعدادا لطوارئ حرب جديدة ، وذلك كصناعات المواد الكيميائية وأدوات الجراحة والنظر ، وهي صناعات لم تكن قبل الحرب مزدهرة إلا في ألمانيا . ( ب ) نصوص الغرض منها حماية الصناعات البريطانية ضد « الاغراق » وقد عرفه هذا القانون بأنه البيع في السوق البريطانية بثمان أقل من نفقات الإنتاج في البلد الأصلي . ( ج ) نصوص الغرض منها حماية الصناعة البريطانية ضد منافسة البلاد ذات الصرف المتدهور<sup>(٣)</sup>

(١) انظر في تفصيل ذلك: Gignoux, L'après - guerre et la Politique Commerciale ص ١٣١ وما بعدها

(٢) باستايل في كتابه « The Commerce of Nations » ص ٦٨ وما بعدها — وسيجفريد Siegfried في محاضراته « Politique Commerciale des Principales Puissances » القسم الأول ص ٣٩

(٣) وقد اشترط لذلك أن يكون مقدار التدهور  $\frac{1}{3}$  ٣٣٪ على الأقل وألا تكون نفقات الميشة في البلد ذات الصرف المتدهور قد زادت بنسبة تدهوره . أما مقدار الرسوم الحامية فهي  $\frac{1}{3}$  ٣٣٪ من قيمة البضائع المستوردة .

وقد أدى انتصار حزب المحافظين في الانتخابات البريطانية الأخيرة إلى عدول إنجلترا نهائياً عن مبدأ حرية التجارة ، فقد فرضت رسوماً مقدارها ١٠ ٪ من قيمة كل الواردات ما عدا منتجات خاصة ، ثم اضيفت إليها رسوم أخرى لها صبغة الحماية تناولت كثيراً من المواد المصنوعة والنصف المصنوعة<sup>(١)</sup> . وأخيراً لما أن عقد مؤتمر أوتواي بين بريطانيا العظمى ومستعمراتها المستقلة والهند تقرر فيه الأخذ بمبدأ التفضيل الجمركي بين بريطانيا ومستعمراتها من جهة ، واتباع مبدأ حماية التجارة نهائياً إزاء الدول الأجنبية من جهة أخرى<sup>(٢)</sup> .

**الأزمة العالمية والسياسات التجارية:**<sup>(٣)</sup> جاءت الأزمة العالمية بعوامل جديدة كان من شأنها أن أفضت إلى الإفراط في تقييد التجارة الدولية ، فكان هذا الإفراط سبباً جديداً لاشتداد الأزمة وامتداد أجلها . ومما زاد من خطورة الأمر أن هذه الأزمة وقعت في وقت كانت صروح الرسوم الجمركية فيه مرتفعة في كل مكان ، حتى أنه لما عقد المؤتمر

(١) مجلة Le Mois عدد ١٤ ص ٧٣ وعدد ١٥ ص ٧٠

(٢) ومن أهم ما قضت به اتفاقات أوتواي : أن تمتع بريطانيا في مستعمراتها برسوم تفضيلية ، كما نص في الاتفاقات بينها وبين كندا وأستراليا وزيلندا الجديدة على أن الرسوم الجمركية لا يجوز أن تحمي صناعات هذه المستعمرات ضد الواردات البريطانية إلا إذا كان في استطاعة هذه الصناعات أن تحتفظ بكيانها وتتقدم . وكذلك نص في بعض الحالات على أن الرسوم المفروضة على المنتجات البريطانية لا يجوز أن تتجاوز الفرق بين نفقات الإنتاج في بريطانيا ونفقات إنتاجها في المستعمرات . ومقابل ذلك تمنح بريطانيا حاصلات مستعمراتها تفضيلاً في المعاملة وذلك بأن يترك دخولها إلى بريطانيا حراً بينما تفرض رسوم مقدارها ١٠ ٪ في المائة على أنواع كثيرة من الواردات الأجنبية المماثلة لها . ولا يجوز لبريطانيا أن تخفض هذه الرسوم إلا بالاتفاق مع مستعمراتها . وكذلك تهدت بريطانيا بأن تفرض رسوماً جديدة وتزيد الرسوم على بعض المواد الغذائية التي ترد من البلاد الأجنبية — مجلة Le Mois عدد ٢٠ ص ٧٠ — ٧٥

(٣) أنظر في ذلك الكتاب القيم «Recovery» لمؤلفه Sir Arthur Salter مدير القسم الاقتصادي في عصبة الأمم سابقاً . ص ١٧١ — ١٩٥

الاقتصادي العالمي في جنيف سنة ١٩٢٧ قرر بالاجماع أن العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل الرخاء في العالم هي الرسوم الجمركية . وكانت قرارات هذا المؤتمر قد أحدثت بعض الأثر في الستين التاليتين ، فقد وقعت حركة ارتفاع الرسوم الجمركية في كثير من البلاد ، وخفضت فعلا بعض الرسوم ، كما عقد في سنة ١٩٢٨ بعض المعاهدات التجارية . ولكن هذه الحركة لم تلبث أن فترت بعد ذلك . ثم وقعت الأزمة المالية في شهر يونيه سنة ١٩٣١ فأدت إلى فرض قيود جديدة على التجارة الدولية ، إذ كان من نتائجها وقف حركة القروض الخارجية ، وبذلك أصبح يتعذر على الدول التي كانت تعتمد على هذه القروض في سداد ما عليها من أقساط الديون السابقة ودفع أثمان جزء كبير من وارداتها أن تواصل الشراء في الخارج ، وأصبح يتعين عليها أن تصلح ميزانها التجاري بحيث تكون فيه زيادة في الصادرات على الواردات تعينها على أداء أقساط ديونها الخارجية . ولكنها إذ كانت عاجزة عن زيادة صادراتها لمقاومة الدول الأخرى لذلك فلم يبق أمامها سوى تقييد وارداتها : فزيدت الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية ، وبلغ الأمر في بعض الأحيان حد تحريم دخول جانب منها ، أو على الأقل تحديد مقدار ما يجوز استيراده ، على حين كان تدهور قيمة عملة بعض البلاد بمثابة رسوم جديدة على الواردات ، بينما كان فرض الرقابة الشديدة ووضع القيود على تجارة أدوات الائتمان الأجنبية ( Devises étrangères ) في دول أوروبا الوسطى من أشد ممانيت به التجارة الدولية <sup>(١)</sup> . وقد أدى ذلك كله إلى شل حركة التجارة الدولية حتى هبطت

(١) تجد معلومات وافية عن ذلك في مقالة :

Elver, Le contrôle des devises et le maintien nominal de l'et-

alon — or في العدد الخامس من مجلة الاقتصاد السياسي الفرنسية وعنوانه :

(Questions monétaires de l'heure presente) ص ٤٢ — ٦٨ وأيضاً

Hantos, La Situation Monétaire en Europe Centiale : في مقالة

في مجلة Le Monde Nouveau عدد خاص بالمؤتمر الاقتصادي ، ص ٢٨ — ٣٣

قيمتها في أواخر سنة ١٩٣٢ إلى نحو الثلث مما كانت عليه في أواخر سنة ١٩٢٩ .

وقد عالجت هذه المسألة لجنة الخبراء التحضيرية للمؤتمر النقدي والاقتصادي العالمي ، وأفضت بملاحظاتها في تقرير رفعته في ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ ، ومنه يتبين أن العوامل الرئيسية التي أدت بالتجارة الدولية إلى هذه الحالة السيئة هي (١) : عوامل نقدية ومالية : فكثير من الدول اضطرت إلى فرض قيود ثقيلة على الواردات ، حماية لقيمة نقوده من خطر التدهور ، بسبب عجز ميزانه الحسابي ، وتلك بالاختصاص الدول التي تحمل أعباء ديون ثقيلة في الخارج . وقد لجأت إلى ذلك عند ما أصبح يتعذر عليها الحصول على قروض جديدة تستخدمها في دفع ما عليها من فوائد وأقساط الديون القديمة .

(٢) تدهور أسعار الحاصلات الزراعية الرئيسية ، فقد كان لها أسوأ الأثر في الدول التي تعتمد على تصدير هذه الحاصلات في سداد قيمة وارداتها ، وإيفاء تعهداتها ، وكذلك في الدول التي تنتج هذه الحاصلات دون أن تصدرها . وقد دعا ذلك الأولى إلى تقييد وارداتها وبخاصة من المواد المصنوعة لتحسين ميزانها الحسابي ، كما حمل الثانية على فرض قيود ترمي إلى تحديد كمية الواردات من الحاصلات الزراعية أو تحريم دخولها ، وذلك حتى لا تكتسح أسعار حاصلات زراعتها الأهلية بتيار التدهور العالمي .

(٣) تضيق نطاق الأسواق الخارجية ، وتسرب بضائع الدول ذات العملة المتدهورة القيمة إلى أسواق الدول ذات الأسعار المرتفعة والعملة السليمة ، فقد دعا ذلك الدول الأخيرة إلى تقييد وارداتها من المواد المصنوعة . وقد كان من جراء العقبات التي وضعت في سبيل الواردات في بلاد كثيرة أن تحول مجرى التجارة الدولية من أسواقها الأصلية إلى أسواق أخرى لم تكن قد أوصدت بعد

أبوابها فحل ذلك أيضا دولا مختلفة كانت في الأصل ترغب عن تقييد التجارة على حماية أسواقها .

وقد كانت مسألة القيود المفروضة على التجارة الدولية من أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر النقدي والاقتصادي العالمي الذي افتتح في لندره في ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ ، ولكنه اصطدم في معالجتها بمسألة تقلبات سعر عملة بعض البلاد الرئيسية ، ولما لم تقبل هذه البلاد تثبيت عملتها في الحال انقرط عقد المؤتمر دون أن يوفق إلى حل (١)

### (٣) الفروق بين التجارة الخارجية والداخلية

تقوم التجارة الخارجية على أصول خاصة تميزها عن التجارة الداخلية ، وليس ذلك لأن التجارة الخارجية تجتاز حدودا سياسية فيمكن منعها أو فرض رسوم عليها فحسب ، وإنما أيضا وبالأخص لأسباب نظرية فطن لها الاقتصاديون اصحاب المذهب الحر القديم ( المذهب الكلاسيكي ) في انجلترا . ولذلك أفردوا للتجارة الدولية دراسة خاصة كما وضعوا لها نظرية اشتهرت باسم نظرية التجارة الدولية ( Theory of International Trade )

(١) جاء في تقرير اللجنة التي عهد اليها المؤتمر معالجة مسألة السياسة التجارية ما يأتي : « كان مفروضا منذ البداية أن عمل اللجنة يقوم على أساس تثبيت قيمة العملة في الدول المختلفة أو على الأقل ثباتها فعلا . ولكن لما اظهرت الحوادث أن هذا الغرض لا يمكن تحقيقه على الأقل في الوقت الحاضر رأيت دول كثيرة ازاء تقلبات سعر الصرف ضرورة الاحتفاظ بحريتها في التصرف كاملة ، سواء كان ذلك في مسألة القيود الخاصة بكمية الواردات ، أو الرقابة على عمليات الصرف الخارجي ، أو الرسوم الجمركية . على حين رأي مندوبون آخرون أن الحاجة تدعو إلى وضع برنامج ايجابي وانشاء في يتضمن الوسائل التي تكون الدول على استمداد لاتخاذها في مسألة السياسة التجارية الدولية متى ثبتت قيمة النقود . وهذا التباين في الرأي جعل الاتفاق الإجماعي مستحيلا » — ملحق بمجلة The Economist ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٣ ،

الاسباب التي تدعو الى تمييز التجارة الخارجية عما الداخلية : أوضح ريكاردو ، ومن بعده ستوارت ميل ، أن التجارة الخارجية تتميز عن الداخلية في أن الأولى تحصل بين جماعات غير متنافسة ( non-competing groups ) ويقصد بذلك جماعات لا ينتقل بينها العمل ورأس المال بحرية وسهولة ، في حين أن الثانية تحصل داخل جماعات ينتقل فيها العمل ورأس المال بسهولة وسرعة . ولذا كانت فكرة الدولة في التجارة الدولية تقوم على اعتبارين :<sup>(١)</sup>  
( الأول ) سهولة انتقال العمل ورأس المال داخل الجماعة المعتبرة دولة  
( الثاني ) صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الجماعات المعتبرة دولاً<sup>(٢)</sup>  
اسباب صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة :

(١) صعوبة انتقال العمال : أنه وأن يكن انتقال العامل من مكان الى آخر داخل حدود الدولة الواحدة لا يتحقق بمثل ما يتحقق به انتقال حجر الشطرنج من مربع الى آخر الا أنه ليس عسيراً في الجملة . فارتقاع بسيط في الأجر في اقليم يجذب اليه العمال من الاقاليم الأخرى ، اذ أن هذا الانتقال لا يكبد هم

---

(١) باستايل في كتابه Theory of International Trade ص ٥

(٢) وبجانب هذا الفرق الاساسي توجد فروق أخرى أهمها :

( الاول ) أنه في التجارة الداخلية يعبر عن قيمة الاشياء بوحدة من النقود واحدة ، على حين أنه في التجارة الخارجية يعبر عنها بوحدين أو وحدات مختلفة . وهذا ان لم يكن له أهمية في الظروف العادية ، نظراً لأن التجارة الدولية مبناهما المقايضة ، الا أنه في الأوقات التي تكثر فيها تقلبات قيمة النقود يصبح عظيم الأثر في التجارة الدولية

( الثاني ) أن التجارة الداخلية لا يعرقها عائق من اللغة أو العادات أو القانون ، بينما أن الأمر ليس كذلك في التجارة الدولية . وهذه الحقيقة ذاتها تفسر : لماذا كانت التجارة الدولية بين الشعوب التي تتكلم لغة واحدة وتمت الى أصل واحد أو بين الشعوب التي تتشابه مدنياتها ونظمها أكثر تقدماً منها بين الشعوب الأخرى

( ثالثاً ) أن للرسوم الجمركية وما إليها من الحوائل المصطنعة آثراً في التجارة الدولية على حين أنه لا وجود لها في التجارة الداخلية .

نفقات كثيرة ، كما أنه لا يقصيههم بعيداً عن موطنهم الأصلي ولا عن أهلهم وعشيرتهم . ولكن الأمر ليس كذلك في حالة المهاجرة من دولة الى أخرى ، ولا سيما اذا كانت الى دولة نائية ، إذ يفترض ذلك عقبات جمة لا يقدم العامل على مواجهتها الا إذا توفرت لديه بواشئ أقوى من التي تدفعه الى الانتقال داخل حدود دولته . وقد اجمل « كيرنس » ( Cairnes ) هذه العقبات فيما يأتي<sup>(١)</sup> : ( ١ ) المسافة الجغرافية وهي التي تجعل الانتقال ولا سيما إلى البلاد البعيدة كثير النفقات والغربة شديدة الوطأة . ( ٢ ) تباين النظم السياسية . ( ٣ ) تباين اللغة والدين والعادات الاجتماعية ، وبالجملة تباين صور المدنية . وهذه العقبات تهون بالنسبة للسكان القاطنين على الحدود ، إذ يسهل عليهم اجتيازها من جانب إلى آخر ، وكذلك عندما يجدون جالية قوية من مواطنيهم في البلد الذي يقصدون اليه .

على أنه مهما كانت هذه العقبات عظيمة فانها لا تحول دون مهاجرة العمال اذا كان الباعث قويا . وليس أدل على ذلك من تيار المهاجرة الشديد الذي جعل منذ سنة ١٨٠٠ يحمل الى بقاع الدنيا الجديدة والمستعمرات في الدنيا القديمة خلقا كثيرا من سكان اوروبا<sup>(٢)</sup> . غير أنه مع ذلك لا يزال هناك فرق كبير بين سهولة تنقل العمل داخل حدود الدولة الواحدة وصعوبة تنقله بين الدول المختلفة . فقد يكون تفاوت في الأجر بمقدار الضعف بين دولتين مثيرة لحركة مهاجرة شديدة بينهما ، في حين أن تفاوتاً بنسبة ٢٠ ٪ لا يدعو الى ذلك ، ولو أنه يكون كافياً لحمل العمال على الانتقال من جهة إلى أخرى في الدولة الواحدة ( ب ) صعوبة انتقال رؤوس الاموال : تنتقل رؤوس الأموال داخل الدولة الواحدة المنظمة بسهولة وسرعة ، نظراً لتقدم وسائل المواصلات وانتشار

(١) وارد في باستايل ( Theory of International Trade ) ص ١٢ بالهامش

(٢) انظر في وصف هذا التيار وأسبابه كتابنا في الاقتصاد السياسي الجزء الاول

تداول الأوراق المالية، وتعدد المصارف التي تنقل رؤوس الأموال بسرعة الى الجهات التي تهتقر إليها. ولقد كانت سهولة تنقل العمل ورأس المال من أهم العوامل التي ساعدت على توطن الصناعات في المناطق التي تتوفر فيها مزايا خاصة ، كالقرب من المناجم، أو مساقط المياه ، أو مراكز إنتاج المواد الأولية ، أو مراكز المواصلات الرئيسية... الخ . ولقد أصبح تنقل رؤوس الأموال بين الدول المختلفة أسهل من تنقل العمال : فرؤوس الأموال اليوم تنتقل بسهولة من دولة الى أخرى على شكل كيبالات، أو شيكات ، أو أذون تلغرافية، أو أسهم وسندات ، ولذا يقول Bagehot <sup>(١)</sup> : إنه يوجد دائماً رأس مال دولي يجري إلى كل مكان تظهر فيه الحاجة اليه ويجذبه سعر الفائدة

واقـد زادت حركة تنقل رؤوس الأموال بين الدول المختلفة في العهد الأخير فكانت كلها خامرها شيء من الخوف في دولة أو ضعفت ثقتها في نظامها النقدي أو المالى سارعت الى الانتقال الى دولة أخرى تتوفر فيها أسباب الثقة والطمأنينة ، وقد حمل ذلك السلطات في كثير من الدول على اتخاذ وسائل شديدة للجيلولة دون فرار رؤوس الأموال منها . ولكن هذه حالة شاذة لا تلبث أن تزول بزوال الظروف الاستثنائية التي يجتازها العالم الآن وتبقى الحقيقة الآتية وهي : أن رؤوس الأموال في الأوقات العادية تفضل أن تبقى في بلدها الأصلي لتستثمر فيه ، فإذا كان هناك وجهان للاستثمار أحدهما وطني والآخر أجنبي توفرت فيها ضمانات واحدة وكان سعر فائدهما واحداً فإن الرأسمالى يفضل الأول لأسباب كثيرة منها : أنه يستطيع أن يراقب سير المشروع المستثمر فيه رأس ماله ، وأن يحصل على الفوائد والأرباح بدون تعرض لخطر تقلبات سعر الصرف ، ودفع الضرائب الأجنبية التي تضاف أحياناً الى الضرائب الأهلية ، كما يسهل عليه الدفاع

عن حقوقه عند قيام نزاع بينه وبين المدينين اذ يفصل في ذلك محاكمه القومية والخاصة أنه وإن يكن تتمثل عوامل الانتاج بين الدول المختلفة قد أصبح أسهل من ذي قبل ، وذلك لتقدم وسائل المواصلات وتزايد التشابه والصجانس في النظم السياسية والاجتماعية بين الدول الحديثة ، ولكنه مع ذلك لا يزال أصعب من تنقلها داخل الدولة الواحدة ، ولذا يقول ستوارت ميل : إنه يكفي باعث صغير لكي ينتقل رأس المال وحتى العمل من وارويكشير الى يوركشير ، في حين لابد من باعث أكبر كي ينتقل الى الهند أو المستعمرات أو إرلندا . وقد ينتقل رأس المال الى فرنسا والمانيا وسويسرا بنفس السهولة التي ينتقل بها الى المستعمرات ، ولكن لا ينتقل الى البلاد غير المتمدينة أو التي بدأت في التمدين كروسيا الا اذا كانت هناك ارباح استثنائية كبيرة (١)

ويلاحظ من الجهة الأخرى أنه لما كانت صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة لا تحول دون انتقالها إذا توفرت بواعث قوية فان الدول لا تعتبر من تلك الوجهة جماعات غير متنافسة تماما ، كما أن سهولة انتقال العمل ورأس المال بين اجزاء الدولة الواحدة ليست كاملة . ولذلك فان الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية هو فرق في الدرجة فقط ، ولكنه مع ذلك كاف لأن يجعل للتجارة الدولية نظرية خاصة (٢)

**نتائج صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة :**

(١) من حيث الأجور والفائدة : سهولة انتقال العمل داخل حدود الدولة الواحدة تميل الأجور الى التساوي في كافة انحاءها في الأعمال التي يتساوى فيها العناء وتعادل المزايا . ذلك أنه إذا ارتفعت الأجور في ناحية

---

(١) وارد في Taussig, Selected Readings in International Trade

ص ٢١ - ٢٢

(٢) جريغون ، في ( International Trade ) ص ١٢

هرع اليها العمال من النواحي الأخرى للاستفادة من الأجر المرتفع ، فيدعو ذلك إلى ارتفاع الأجور في الجهة التي يخرجون منها لنقص الأيدي العاملة فيها، وهبوطها في الجهة التي يدخلونها لزيادة الأيدي العاملة فيها . فعلى أثر حدوث سلسلة من التنقلات بين العمال في الجهات المختلفة تعود الأجور الحقيقية إلى التساوى في كافة انحاءها ، وكذلك تتساوى الأجور الاسمية ( بفرض أن قوة شراء النقود واحدة في جميع اجزاء الدولة الواحدة ). ولكن الأمر على خلاف ذلك بين الدول المختلفة : فان الأجور الحقيقية يمكن أن تظل فيها متفاوتة بصفة دائمة ، وأنها كذلك في الواقع . وذلك بسبب العقبات التي تصد العمال عن الهجرة الخارجية بالرغم من هبوط أجورهم في بلادهم الأصلية وارتفاعها في البلاد الأخرى ، ولذلك كانت الأجور في الهند أو الصين أقل منها في البلاد الأوروبية ، وهى في البلاد الاوربية دونها في الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك في النوع الواحد من الأعمال

وكذلك داخل الدولة الواحدة تتساوى فائدة رؤوس الاموال في انحاءها المختلفة في وجوه التمييز التي تتعادل فيها الأخطار وآجال القروض ، ولكنها تتباين في البلاد المختلفة ، وذلك رغما من أن رؤوس الاموال أسهل تنقلا من العمال . فلقد كان سعر فائدة القروض العقارية في فرنسا قبل الحرب الكبرى ٥ ٪ في حين أنه كان في مصر يتراوح بين ٧ ٪ و ٩ ٪ مع أن الضمانات والآجال واحدة في الحالتين

(ب) من حيث قيمة الاستبدال وسعر الربح : تميل قيمة استبدال السلع داخل حدود الدولة الواحدة إلى أن تتحدد تبعاً للنسبة بين تكاليف انتاجها الحقيقية ، اى تبعاً لمقدار العمل ( الذى من نوع واحد ) ورأس المال الذى بذل في انتاجها : فاذا كان انتاج السلعة « ا » يتطلب من العمل ورأس المال ضعف ما يتطلبه انتاج السلعة « ب » فان السلعة « ا » لا يمكن أن تستبدل بالسلعة

« ب » وإلا لا نصرف منتجوها إلى إنتاج السلعة « ب » . فيدعو ذلك إلى تزايد كمية السلعة « ب » وتناقص كمية السلعة « أ » وهو الأمر الذي يدعو إلى هبوط قيمة السلعة « ب » وارتفاع قيمة السلعة « أ » حتى تعود قيمة الاستبدال بينهما متناسبة مع تكاليف إنتاجها . ولكن الأمر ليس كذلك في التجارة الدولية ، فإن صعوبة انتقال العمل ورأس المال بين الدول المختلفة يجعل قيمة استبدال السلع فيها لا تتحدد تبعاً للنسبة بين تكاليف إنتاجها الحقيقية . فقد تستبدل السلعة الانجليزية « أ » بالسلعة الفرنسية « ب » بحالة منتظمة حتى ولو كان صنع السلعة الأولى في إنجلترا يتطلب من العمل ورأس المال أكثر مما يتطلبه صنع السلعة الثانية في فرنسا ، ولذا يقول ريكاردو : إنه لا يمكن استبدال ناتج عمل ١٠٠ عامل انجليزي بناتج عمل ٨٠ انجليزي آخر ، ولكن يمكن استبدال ناتج عمل ١٠٠ انجليزي بناتج عمل ٨٠ برتغالياً أو ٦٠ روسياً أو ١٢٠ اسبانياً<sup>(١)</sup> وكذلك لا تتجه أرباح المنتجين في مختلف الأمم نحو التساوى كما تتجه في السوق الداخلية . وقد عبر عن ذلك ستوارت ميل بقوله : لو أن في استطاعة المنتجين في إنجلترا أن ينقلوا مصانعهم إلى أمريكا أو الصين كلما أنسو في ذلك فائدة لأصبحت الأرباح واحدة في جميع أنحاء العالم ولأصبحت كل سلعة تنتج في البلاد وفي الأمكنة التي يأتي فيها القدر الواحد من العمل بأكثر مقدار وبأجود نوع من المنتجات<sup>(٢)</sup>

فاذا كانت القيم في التجارة الدولية لا تتجه نحو التعادل مع تكاليف إنتاجها الحقيقية فكيف تتحدد إذن هذه القيم ؟ هذا ما سيبينه البحث في نظرية التكاليف النسبية

(١) وارد في توبيج ( Selected Readings ) ص ٩

(٢) توبيج في كتابه المشار إليه آفا ص ٢١

#### (٤) الاصول التي تبنى عليها التجارة الدولية

كل تجارة سواء أكانت داخلية أم خارجية غايتها تمكين الفرد من الحصول بنفس القدر من الجهد على مقدار أكثر من الثروات ، أو على نفس القدر من الثروات بجهد أقل . ويتحقق ذلك في التجارة الدولية بفضل تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي يؤهلها لإنتاجها استعداد وظروف خاصة واستبدالها بما تتخصص في إنتاجه الدول الأخرى . وقد لاحظ الاقتصاديون منذ زمن بعيد أن قيام التجارة الدولية بين دولتين يقتضى توفر إحدى حالتين:

**الحالة الأولى:** عندما يتاح لكل من الدولتين ميزة مطلقة في إنتاج بعض السلع . ولايضاح ذلك نفرض أنه بتكاليف قدرها ١ جنيه تنتج الدولة ١ « ١٠ » وحدات من السلعة م أو « ٨ » وحدات من السلعة هـ ، وأنه بتكاليف قدرها ١ جنيه أيضاً تنتج الدولة ب « ٨ » وحدات من السلعة م أو « ١٠ » وحدات من السلعة هـ . ومن هذا يتبين أن الدولة ١ متفوقة تفوقاً مطلقاً في إنتاج السلعة م وأن الدولة ب متفوقة تفوقاً مطلقاً في إنتاج السلعة هـ . فإذا انتجت كل من الدولتين هاتين السلعتين معا فإن تكاليف قدرها ٤ جنيه تأتى بنتائج كلية مقداره ١٨ م + ١٨ هـ . ولكن إذا انقطعت الدولة ١ إلى إنتاج السلعة م والدولة ب إلى إنتاج السلعة هـ فإن تكاليف قدرها ٤ جنيه تأتى بنتائج كلية قدره : ٢٠ م + ٢٠ هـ . وعلى ذلك يكون هناك ربح قدره : ٢٢ م + ٢٢ هـ .

وفي هذه الحالة تستفيد كلتا الدولتين من استبدال بعض ما تتخصص في إنتاجه ببعض ما تخصص في إنتاجه الأخرى ، بشرط أن يحدث الاستبدال بينهما بنسبة تضمن لكل منهما الحصول على أكثر مما كانت تحصل عليه لو لم يقع بينهما الاستبدال . وهذا ما يتضح بجلاء من الجدولين الآتيين :

١	بشقات قدرها ١ جنيه	تنتج ١٠ م
١	» ١ هـ	» ٨ هـ
...	١٠ م = ٨ هـ	

ب بنفقات قدرها ١ جنيه تنتج ٨ ٢

ب » » ١ » » ١٠ ٥

٨ ٠٠ = ١٠ ٥ ، اى أن ١٠ ٢ = ١٢ ١/٢ ٥

فإذا صدرت ا الى ب ١٠ ٢ واستبدلتها بمقدار من ٥ قاتها تبيع من هذه العملية طالما ان ١٠ ٢ تستبدل في ب باى مقدار اكثر من ٨ ٥ ، وكذلك تبيع ب طالما ان ١٠ ٢ تستبدل فيها باى مقدار اقل من ١٢ ١/٢ ٥

وهذه الحالة أظهر ما تكون في التجارة بين الأقاليم الحارة والمعتدلة، فان الأولى متفوقة على الثانية تفوقا مطلقا في انتاج بعض الحاصلات مثل البن والمطاط والكافور ، على حين أن الثانية متفوقة في إنتاج حاصلات أخرى مثل القمح والقمح . وقد تستطيع كل منهما ان تنتج حاصلات الأخرى ولكن ذلك بتكاليف باهظة جدا ، وما يؤثر عن آدم سميث في هذا الصدد قوله « إنه في بيوت من الزجاج وبحرارة خاصة يمكن انتاج أنواع جيدة جدا من العنب في اسكتلندا، ولكنها تتكلف من النفقات ثلاثين مرة على الأقل قدر ما تتكلفه عند استيرادها من البلاد الأجنبية » (١)

الحالة الثانية : عند ما يتاح لاحدى الدولتين ميزة نسبية في انتاج بعض السلع . فقد يكون من الأوفق لدولة أن تستورد سلعة من دولة أخرى ، ولو أنها تستطيع انتاجها بتكاليف أقل منها ، وذلك عند ما تخصص قواها الاقتصادية في انتاج سلعة يكون تفوقها فيها أعظم . وهذا ما يعرض للأفراد أنفسهم في حياتهم العادية : فالطبيب الذى يستخدم ممرضاً للعناية بمرضاه يستطيع أن يؤدي هذا العمل بنفسه وعلى وجه أفضل، ولكنه يؤثر أن يخصص وقته لفحص مرضاه ودراسة أمراضهم . وقد ضرب لذلك ريكاردو مثلاً رجلاً يستطيع كل منهما أن يصنع الأحذية والقبعات ، ولكن أحدهما يفوق

(١) آدم سميث في (Wealth of Nations) ص ١٨٥

الآخر في كلتا الصناعتين . غير أنه في صنع القبعات يفوق منافسه بمقدار ١/٢ في حين أنه في صنع الأحذية يفوقه بمقدار ١/٢ . وحينئذ يكون خيرا للفريقين أن ينقطع الرجل الماهر الى صنع الأحذية والأقل مهارة الى صنع القبعات<sup>(١)</sup> وكذلك الحال بين الدول، فقد تستطيع الدولة ابتكاليف قدرها ١ جنيه أن تنتج « ١٠ » وحدات من السلعة م أو « ٨ » وحدات من السلعة هـ، في حين أن الدولة ب لا تستطيع بنفس التكاليف أن تنتج سوى « ٥ » وحدات من السلعة م أو « ٧ » وحدات من السلعة هـ . ومن هذا يتبين أن الدولة أ متفوقة في إنتاج السلعتين ، غير أن تفوقها في إنتاج السلعة م أعظم من تفوقها في إنتاج السلعة هـ . وعلى ذلك يكون خيرا لها أن تخصص قواها لإنتاج السلعة م وأن تستورد السلعة هـ . أما ب فانها ضعيفة في إنتاج السلعتين ، غير أن ضعفها في إنتاج السلعة هـ أقل من ضعفها في إنتاج السلعة م ، وعلى ذلك يكون خيرا لها ان تقف قواها على إنتاج السلعة هـ ، وأن تستورد السلعة م . وهذا ما يظهر جليا من الجدولين الآتيين :

أ بنفقات قدرها ١ جنيه تنتج ١٠ م

أ » » ١ » » ٨ هـ

... ١٠ م = ٨ هـ

ب بنفقات قدرها ١ جنيه تنتج ٥ م

ب » » ١ » » ٧ هـ

... ٥ م = ٧ هـ ، أي أن ١٠ م = ١٤ هـ

وعلى ذلك تستفيد كلتا الدولتين من قيام التجارة الدولية بشرط أن يحصل الاستبدال بينهما بنسبة تضمن لكل منهما الحصول على أكثر مما تحصل عليه لو لم يقع بينهما الاستبدال ، فاذا صدرت الدولة أ « ١٠ » وحدات من م فانها

(١) باستايل في (Theory of International Trade) ص ١٤

تربح من هذه العملية طالما أنها تستطيع استبدالها في ب باى مقدار أكثر من ٥٧، وكذلك تربع ب طالما أن ١٠ م تستبدل فيها باى مقدار أقل من ٥١٤ .  
ولهذه الحالة مثل كثيرة ، فمن ذلك أن مصر تستطيع أن تنتج القمح بنفقات أقل من استراليا ورومانيا ، ولكنها كانت الى عهد قريب تستورد منه مقادير عظيمة ، وذلك لأنها تفضل أن تخصص أراضيها لزراعة القطن إذ أن تفوقها في انتاجه أعظم من تفوقها في انتاج القمح .

وقد ضرب لذلك كيرنس (Cairnes) مثلاً آخر : وهو ما حدث في استراليا بعد اكتشاف مناجم الذهب فيها ، فقد جعلت تستورد من شمال أوربا ما تحتاج اليه من اخشاب البناء ، ولو أنه كان في استطاعتها أن تحصل عليه من غاباتها بنفقات أقل ، ولكن قوة انتاج مناجم الذهب فيها كانت عظيمة بحيث أنها وجدت من الأوفق لها أن تستخدم الأيدي العاملة في استغلال هذه المناجم وأن تستورد من اوربا الخشب وتصدر اليها الذهب

ويقول الاستاذ باستابل : إن جزيرة جرسى تفوق انجلترا في انتاج القمح ولكن إذ كان تفوقها في انتاج القمح والخبز الجديدة أعظم انصرفت إلى زراعتها مستوردة ما تحتاج اليه من القمح من الخارج<sup>(١)</sup>

---

(١) باستابل في كتابه المشار اليه آتياً ص ١٦ بالهامش

## الفصل الثاني

### نظرية التجارة الدولية

يتناول موضوع التجارة الدولية طائفة من أهم المسائل وأصعبها في علم الاقتصاد، وذلك كالأحوال التي تقوم فيها التجارة بين الدول المختلفة، وأنواع السلع التي تتناولها، وتحديد قيمة الاستبدال بينها، وتوزيع الربح الناشئ عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المختلفة، والعوامل التي يتوقف عليها مقدار التجارة الدولية في كل منها. والبحث في هذه المسائل هو أساس ما يسمى بنظرية التجارة الدولية (Theory of International Trade)

وقد عالج الاقتصاديون - أصحاب المذهب الحر القديم - هذه المسائل، وحاولوا الإجابة عن كل منها. غير أنها لما كانت كثيرة التعقيد بدأوا بفرض حالات بسيطة أبعدوا منها عمدا كل العناصر التي تدعو إلى تعقدها. ثم جعلوا يرتقون تدريجاً إلى الحالات المركبة مقترين بذلك من الحياة العملية. وقد اشتهرت أبحاثهم في ذلك باسم نظرية التكاليف النسبية (Theory of Comparative Cost)

#### (١) نظرية التكاليف النسبية وأحوال تطبيقها

عنى الاقتصاديون الانجليز ومن بعدهم الأمريكيون بالبحث في نظرية التكاليف النسبية، وأحوال تطبيقها، على حين أعرض عنها أغلب الاقتصاديين في القارة الأوربية، لاعتقادهم أنها مجرد تحليل علمي، ليس له كبير أهمية عملية. وعندى أنهم في ذلك غير منصفين، فهذه النظرية - كما بسطها كبار الاقتصاديين الانجليز والأمريكيين - ليست تحليلاً علمياً رائعاً فحسب، بل هي أيضاً ضرورية لفهم حقيقة التجارة الدولية واتجاه تياراتها.

**نظرية التكاليف النسبية :** نستطيع أن نصيغ هذه النظرية على النحو الآتي:  
تميل كل دولة إلى أن تصدر من السلع ما تنتجه بتكاليف نسبية أقل من غيرها ، وأن تستورد من السلع ما تنتجه بتكاليف نسبية أكثر من غيرها .  
ومعنى ذلك بعبارة أخرى : أن الشرط الاساسى لقيام التجارة الدولية هو وجود اختلاف فى التكاليف النسبية للسلع المتبادلة <sup>(١)</sup>

ولا بد هنا من ملاحظة المعنى الحقيقى لعبارة « التكاليف النسبية » . فهذه لا يراد بها التكاليف المختلفة للسلعة الواحدة فى الدولتين المتعاملتين ، وإنما يراد بها التكاليف فى كل دولة للسلعتين اللتين هما موضوع الاستبدال . فالمقارنة هنا إنما تكون فى كل دولة بين تكاليف السلعة التى تنتجها فعلا وتصدر جزءاً منها ، وتكاليف السلعة التى لا تنتجها ومن أجل ذلك تستوردها <sup>(٢)</sup> . فأنجلترا إذا كانت تصدر الى أمريكا القماش ، وتستورد منها القمح ، فذلك لأن تكاليف إنتاج القماش فى إنجلترا إذا قورنت بتكاليف إنتاج القمح فيها أقل من تكاليف إنتاج القماش فى أمريكا إذا قورنت بتكاليف إنتاج القمح فيها . ولكن إذا كانت التكاليف النسبية للقماش والقمح وغيرهما من المنتجات واحدة فى الدولتين فانه لا يكون ثمة محل لقيام التجارة الدولية بينهما . وكذلك هى لا تقوم بينهما إذا كانت تكاليف المنتجات جميعا فى إحداها تعادل ضعف تكاليفها فى الأخرى . فهى إذن لا تحصل إلا إذا كان تفوق إحداها على

( ١ ) وقد عبر كيرنس ( Cairnes ) عن هذه النظرية أحسن تعبير بقوله :

The one condition at once essential to ,and also sufficient for, the existence of international trade is a difference in the comparative, as contradistinguished from the absolute, cost of producing the commodities exchanged ( Cairnes, Leading Principles, P 372 )

( ٢ ) باستايل فى « Commerce of Nations » ص ٩

الآخري أعظم في بعض السلع منه في البعض الآخر ، أو كان ضعفها في بعض السلع أقل منه في البعض الآخر .

أهوال تطبيق نظرية التكاليف النسبية : تتبع في هذا البحث طريقة ريكاردو وستوارت ميل ومن هذا حذوها من كبار الاقتصاديين المتأخرين مثل باستابل وتوسيج<sup>(١)</sup>. وذلك بأن نبدأ من حالة بسيطة لا تتفق مع الحياة العملية وما فيها من تعقد وتشعب ، ثم نرتقى منها إلى حالات مركبة ، وذلك بإضافة عنصر بعد الآخر من العناصر التي كنا أبعدها تسهيلا للبحث ، وبذلك نقرب تدريجاً من الحياة العملية . فنفرض أولاً أن التجارة الدولية تحصل بالمقايضة ، أى بدون استعمال النقود ، وأنها تقتصر على دولتين فقط ، ولا تتناول سوى سلعتين ، وأن تكاليف الإنتاج تظل ثابتة في كل الأحوال ، وأنه ليس هناك أجور نقل أو رسوم أو غيرها من العوائق . وعلى أساس توفر هذه الشروط - وفي تعددها ما يدل على تعقد هذا الموضوع - نبين الأحوال التي تقوم فيها التجارة بين الدولتين ، وعلى أى شكل يتحقق تقسيم العمل الدولي بينهما ، وكيف تتعين قيمة الاستبدال

هذه الأمور : وقد ذهب الأستاذ توسيج في كتابه المشهور في التجارة الدولية عند البحث في هذا الموضوع إلى التفرقة بين حالات ثلاث :  
(الحالة الأولى) الاختلافات المطلقة في التكاليف absolute differences in cost  
(الحالة الثانية) الاختلافات المتساوية في التكاليف equal differences in cost  
(الحالة الثالثة) الاختلافات النسبية في التكاليف Comparative differences in cost<sup>(٢)</sup>

(١) باستابل في Theory of International Trade ، ص ٢٢ وما بعدها ، وتوسيج في International Trade ، ص ٣ - ٦

(٢) وقد راعنا ما في هذه الحالات الثلاث من تحليل دقيق ، وعرض جميل . ولذلك آثرنا أن نضع تحت انظار القراء صورة منها كما رسمها المؤلف ولكن لي شيء من التعديل والامحياز - انظر توسيج في International Trade ص ٣ - ٢٢

### (الحالة الأولى) الاختلافات المطلقة في التكاليف<sup>(١)</sup>

لايضاح ذلك يفرض الأستاذ توسيع دولتين : الولايات المتحدة والمانيا تتفوق كل منهما تفوقاً مطلقاً في انتاج سلعة معينة ، وتقدر داخلهما قيمة كل سلعة بأيام من العمل، ويضع لذلك الجدول الآتي :

الولايات المتحدة	يعمل قدره ١٠ أيام	تنتج ٣٠ رطلاً من النحاس
الولايات المتحدة	» ١٠ أيام	» ١٥٠ ياردة من التيل
وعلى ذلك يكون :	٣٠ رطلاً من النحاس في الولايات المتحدة =	١٥ ياردة من التيل
المانيا	يعمل قدره ١٠ أيام	تنتج ١٥ رطلاً من النحاس
المانيا	» ١٠ أيام	» ٣٠ ياردة من التيل
وعلى ذلك يكون :	١٥ رطلاً نحاس في المانيا =	٣٠ ياردة تيل، أو ٧ ١/٢ رطل نحاس = ١٥ ياردة تيل

ومن هذا يتبين أن الولايات المتحدة متفوقة تفوقاً مطلقاً في انتاج النحاس، والمانيا في انتاج التيل . فاذا صدرت المانيا الى الولايات المتحدة ١٥ ياردة من التيل واستبدلتها بمقدار من النحاس فانها تربح من هذه العملية طالما أن ١٥ ياردة من التيل تستبدل في الولايات المتحدة بأي مقدار أكثر من ٧ ١/٢ رطل نحاس ، وكذلك تربح الولايات المتحدة طالما أن ١٥ ياردة من التيل الالمانى تستبدل فيها بأي مقدار أقل من ٣٠ رطل نحاس . فاذا حصل الاستبدال على قاعدة : ١٥ ياردة تيل = ٢٧ رطل نحاس مثلاً فان الولايات المتحدة تحصل على التيل بقيمة أقل مما يكلفها لو أنها أنتجته في بلادها ، وكذلك المانيا تحصل على النحاس بقيمة أقل

فلتدخل الآن عنصراً من العناصر التي أجهناها ، وهو النقود ، وبذلك نقرب من الحياة العملية ، إذ الواقع عادة أن كل دولة لا ترسل سلعتها إلى الأخرى لتستبدلها فيها بغيرها بل إن السلع في كل الدول تباع وتشتري بالنقود،

(١) توسيع في « International Trade » ص ٧ - ١٨

قالتيل يرسل من ألمانيا الى الولايات المتحدة ، إذا كان يباع في ألمانيا بثمان أرخص ، وكذلك النحاس يرسل من الولايات المتحدة إلى ألمانيا إذا كان يباع في الولايات المتحدة بثمان أرخص . وتسهيلات للبحث تفرض : أن أساس النظام النقدي في الدولتين الذهب ، وأن أجر العامل اليومي في أمريكا ١٥ دولار ، وفي ألمانيا ١٥ دولار ( أى أن أجر العامل الأمريكي أعلى من أجر العامل الألماني بمقدار ٥٠ ٪ ) ، وأنه ليس ثمة ثغرات أخرى ، وعلى هذا الأساس يكون :

أيام العمل الاجر اليومي الاجر الكلى الناتج ثمن الوحدة داخل الدولة			
الولايات المتحدة :	١٠	١٥ دولار	٣٠ رطل نحاس ٥٠ ر . دولار
الولايات المتحدة :	١٠	١٥ »	١٥ » ياردة تيل ١٠٠ ر »
ألمانيا :	١٠	١٥ »	١٥ رطل نحاس ٦٦ ر »
ألمانيا :	١٠	١٥ »	٣٠ ياردة تيل ٣٣ ر »

ومن هذا الجدول يتبين : أن ثمن النحاس في الولايات المتحدة أرخص منه في ألمانيا وأن ثمن التيل في ألمانيا أرخص منه في الولايات المتحدة . وحينئذ يكون خيراً للبلدين أن تخصص الولايات المتحدة في انتاج النحاس ، وألمانيا في انتاج التيل ، وأن تدفع الأولى النحاس إلى الثانية ، على حين تدفع الثانية التيل إلى الأولى

وهي أخذ الاستبدال يحصل بين الدولتين فإن ثمن كل سلعة يصبح فيها واحداً ، فثمن التيل في ألمانيا ( ٣٣ ر دولار ) يصبح هو الثمن الذي يباع به أيضاً في الولايات المتحدة ، كما أن ثمن النحاس في الولايات المتحدة ( ٥٠ ر . دولار ) يصبح هو الثمن الذي يباع به أيضاً في ألمانيا

ويتحقق الاستبدال على أساس النسبة الآتية : ١٥ رطل نحاس = ٢٢ ياردة تيل ، لأنه مادام أن ثمن النحاس في الدولتين ٥٠ ر . دولار ، فإنه بمبلغ ٥٠ ر . دولار يشتري ١٥ رطل نحاس ، على حين أنه مادام أن ثمن التيل في

الدولتين  $\frac{1}{4}$  ٣٣ ر. دولار فانه بنفس المبلغ يشتري ٥ ر ٢٢ ياردة تيل . وبعبارة أخرى : أن كل ١٥ رطل نحاس ترسل من الولايات المتحدة إلى ألمانيا تستبدل فيها بـ  $\frac{1}{4}$  ٢٢ ياردة تيل .

ولنفرض الآن أن أجر العامل الألماني أعلى من أجر العامل الأمريكي بمقدار ٥٠ ٪ أي عكس الحالة المتقدمة ، بمعنى أن أجر الأول ١ دولار وأجر الثاني ١ دولار . وعلى هذا الأساس يكون :

أيام العمل	الاجر اليومي	الاجر الكلي	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة :	١٠	١ دولار	١٠ دولار	٣٠ رطل نحاس $\frac{1}{4}$ ٣٣ ر. دولار
الولايات المتحدة :	١٠	١ »	١٠ »	١٥ ياردة تيل $\frac{1}{4}$ ٢٦ ر. »
ألمانيا :	١٠	١٥ ر »	١٥ »	١٥ رطل نحاس ١٠٠ ر. »
ألمانيا :	١٠	١٥ ر »	١٥ »	٣٠ ياردة تيل ٥٠ ر. »

وفي هذه الحالة تكون حركة السلعتين كما في الحالة السابقة . فالنحاس في الولايات المتحدة أرخص منه في ألمانيا ، ولذا يصدر من الاولى إلى الثانية ، على حين ان التيل في ألمانيا أرخص منه في الولايات المتحدة ، ولذا يصدر من الاولى إلى الثانية ويكون ثمن كل سلعة واحدا في الدولتين . غير أن الاستبدال هنا يتحقق على أساس النسبة الآتية : ١٥ رطل نحاس = ١٠ ياردة تيل أو بعبارة أخرى :  $\frac{1}{4}$  ٢٢ رطل نحاس = ١٥ ياردة تيل . ذلك انه لما كان ثمن النحاس  $\frac{1}{4}$  ٣٣ ر. دولار في الدولتين فانه بمبلغ ٥٠ ر دولار يشتري  $\frac{1}{4}$  ٢٢ رطل نحاس . ولما كان ثمن التيل في الدولتين ٥٠ ر. دولار فانه بالمبلغ نفسه يشتري ١٥ ياردة تيل . ومن هذا يتبين أن نسبة الاستبدال في هذه الحالة ( ١٥ رطل نحاس = ١٠ ياردة تيل ) أصبحت أكثر ملاءمة لألمانيا منها في الحالة السابقة ( ١٥ رطل نحاس =  $\frac{1}{4}$  ٢٢ ياردة تيل ) وذلك لارتفاع الاجر فيها . وكلما كان الاجر في احدي الدولتين أعلى منه في الاخرى كانت الدولة ذات الاجر الأعلى أكثر ربحاً من التجارة الدولية ، لانه ما دام ان ثمن كل سلعة

يصبح واحدا في الدولتين ، فالدولة ذات الاجر الأعلى - لزيادة قوة شرائها -  
تحصل على مقدار اكثر من السلع .

ولنفرض الآن ان الأجر في احدى الدولتين ضعفه في الأخرى .  
( فأولا ) حالة ما اذا كان الاجر في الولايات المتحدة ضعفه في المانيا ، بمعنى انه  
اذا كان اجر العامل في المانيا ا دولار فانه في الولايات المتحدة يكون ٢ دولار .  
وعلي هذا الأساس نضع الجدول الآتي :

أيام العمل الاجري اليومي الاجر الاسمي الناتج ثمن الوحدة داخل الدولة				
الولايات المتحدة :	١٠	٢ دولار	٢٠ دولار	٣٠ رطل نحاس $\frac{1}{2}$ ٠٦٦
الولايات المتحدة :	١٠	٢ »	٢٠ »	١٥ ياردة تيل $\frac{1}{2}$ ١٣٣
المانيا :	١٠	١ »	١٠ »	١٥ رطل نحاس $\frac{1}{2}$ ٠٦٦
المانيا :	١٠	١ »	١٠ »	٣٠ ياردة تيل $\frac{1}{2}$ ٠٣٣

وفي هذه الحالة يكون ثمن النحاس واحدا في الدولتين (  $\frac{1}{2}$  ٠٦٦ دولار )  
ولكن ثمن التيل في المانيا (  $\frac{1}{2}$  ٠٣٣ ر . دولار ) ارخص كثيرا منه في الولايات  
المتحدة (  $\frac{1}{2}$  ٠٣٣ ر دولار ) ، وعلى ذلك لا يصدر شيء من النحاس من الولايات  
المتحدة إلى المانيا ، ولكن التيل يصدر من المانيا إلى الولايات المتحدة . واذ كانت  
الولايات المتحدة لا تصدر شيئا من التيل مقابل ما يرد اليها من النحاس فان  
الذهب يأخذ في التسرب منها إلى المانيا ، فيؤدي خروجه من أمريكا إلى  
هبوط الائتمان والاجور فيها على حين أن دخوله المانيا يؤدي إلى ارتفاع  
الائتمان والاجور فيها ، وعلى أثر ذلك يأخذ النحاس يصدر من الولايات  
المتحدة . ويلاحظ أنه بمجرد هبوط الاجور في الولايات المتحدة عن ٢ دولار  
ولو بمقدار قليل يصبح في الامكان تصدير النحاس منها مقابل التيل

( وثانيا ) حالة ما إذا كانت الاجر في المانيا ضعفه في الولايات المتحدة  
( ٢ دولار في المانيا مقابل ١ دولار في الولايات المتحدة ) ، وفي هذه الحالة  
يحدث عكس ما تقدم : فمن التيل يكون واحدا في الدولتين على حين يكون

تمن النحاس في الولايات المتحدة أرخص منه في ألمانيا، وحيث لا تصدر ألمانيا شيئاً من التيل، بينما تصدر الولايات المتحدة كثيراً من النحاس إلى ألمانيا، وعلى أثر ذلك يأخذ الذهب في التسرب من ألمانيا إلى أمريكا، مما يؤدي إلى هبوط الائتمان والأجور في ألمانيا وارتفاعها في أمريكا. ومتى انخفض الأجر في ألمانيا - ولو بمقدار قليل - عن ضعفه في أمريكا، فإن التيل لا يلبث أن يصدر منها مقابل ما يرد إليها من النحاس.

ولنفرض الآن أن الأجر واحد في الدولتين، بأن يكون مثلاً ١٥ دولار في كل منهما. وعلى هذا الأساس يكون:

أيام العمل الاجري اليومي الاجر الكلي الناتج				تمن الوحدة داخل الدولة	
الولايات المتحدة :	١٠	٥١ دولار	١٥ دولار	٣٠ رطل نحاس	٥٠٠ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	١٥ »	١٥ »	١٥ ياردة تيل	١٠٠ »
ألمانيا :	١٠	١٥ »	١٥ »	١٥ رطل نحاس	١٠٠ »
ألمانيا :	١٠	١٥ »	١٥ »	٣٠ ياردة تيل	٥٠٠ »

وفي هذه الحالة يصدر النحاس من الولايات المتحدة إلى ألمانيا، والتيل من ألمانيا إلى الولايات المتحدة، ويكون ربح الدولتين متعادلاً لتعادل الأجور بينهما.

\*\*\*

وبالتأمل في هذه الحالة الأولى (الاختلافات المطلقة في التكاليف) يتضح أنها تنطبق بالأخص على التجارة الدولية بين الأقاليم الحارة والمعتدلة، إذ أن كلا منهما متفوقة على الأخرى تفوقاً مطلقاً في إنتاج بعض الحاصلات، ولذا كانت التجارة بينهما من أربح التجارات. غير أن مبلغ ما تدره من الربح على كل منهما يختلف باختلاف دخولها النقدية، ويضرب الاستاذ توسيج لذلك مثلاً: التجارة بين بريطانيا العظمى والهند البريطانية، فالضائع المتبادلة بينهما تكاد تباع فيهما بثمان واحد، إذ تكاد القيود على التجارة بينهما تنعدم. ولكن لدخول النقدية في إنجلترا أعلى منها في الهند ولذا كان الانجليز يدخلون النقد

المرتفع أقدر من الهندي على شراء هذه البضائع . وهذه التجارة تظل رابحة للفريقين حتى ولو انعكست الآلية وأصبح دخل الهندي أعلى من دخل الانجليزي ، وكل ما في الامر أنها تصبح في هذه الحالة أرباح للهندي ، إذ يعود أقدر من الانجليزي على شراء هذه البضائع . وكذلك هي تظل رابحة لهما إذا أصبح دخل الفريقين متعادلا ، وحيثئذ يصبح ربحهما منها أيضا متعادلا<sup>(١)</sup>

(الحالة الثانية) الاختلافات المتساوية في التكاليف<sup>(٢)</sup>

يمثل الأستاذ توسيج لهذه الحالة بما يأتي :

الولايات المتحدة :	بعل قدره ١٠ أيام	تنتج ٣٠ رطل نحاس
الولايات المتحدة :	» ١٠ أيام »	١٥ ياردة تيل
المانيا :	» ١٠ أيام »	٢٠ رطل نحاس
المانيا :	» ١٠ أيام »	١٠ ياردة تيل

ومن ذلك يتضح : أن تكاليف الانتاج في الولايات المتحدة أقل منها في المانيا في السلعتين جميعا ، وبنسبة واحدة . فالعشرة أيام من العمل تنتج في الولايات المتحدة ٣٠ رطل نحاس ، وفي المانيا ٢٠ رطل منه . والعشرة ايام من العمل تنتج في الولايات المتحدة ١٥ ياردة تيل وفي المانيا ١٠ يارادات منه . ومعنى ذلك بعبارة أخرى : أن العمل في الولايات المتحدة أكثر كفاية منه في المانيا في السلعتين وبدرجة واحدة هي ٥٠٪ . وفي هذه الحالة لا يكون ثمة فائدة من قيام التجارة بين الدولتين ، فكلتاها إذا أنتجت النحاس والتيل معاً تستبدلها داخليا بنفس النسبة التي يستبدلان بها في الأخرى : ففي الولايات المتحدة ٣٠ رطل نحاس تعادل ١٥ ياردة تيل أي أن ٢٠ رطل نحاس تعادل ١٠ ياردة تيل . وفي المانيا : ٢٠ رطل نحاس يعادل ١٠ ياردة تيل . ولذا فانه إذا صدرت المانيا إلى

(١) توسيج في « International Trade » ص ١٨

(٢) توسيج في « International Trade » ص ١٩ - ٢٢

الولايات المتحدة من التيل ناتج ١٠ أيام من العمل ( ١٠ ياردة تيل ) فانها تحصل مقابل ذلك على ٢٠ رطل نحاس . وهذا القدر من النحاس تنتجه في بلادها ١٠ أيام من العمل ، ولذلك فهي لا تبيع شيئاً . وكذلك لا تبيع شيئاً الولايات المتحدة إذا صدرت النحاس إلى ألمانيا واستبدلته بالتيل

ولنفرض الآن أن التجارة تحصل بين الدولتين لامن طريق المقايضة، بل باستخدام النقود، فنصل إلى نفس النتيجة . ولايضاح ذلك نبدأ أولاً بفرض أن الأجر اليومي في الولايات المتحدة ٢ دولار ، وفي ألمانيا ١ دولار ، وأنه ليس ثمة نفقات أخرى . وعلى هذا الأساس يكون :

ايام العمل الاجري اليومي الاجر الكلي الناتج ثمن الوحدة داخل الدولة				
الولايات المتحدة :	١٠	٢ دولار	٢٠ دولار	٣٠ رطل نحاس ٠.٦٦٢ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	٢ »	٢٠ »	١٥ ياردة تيل ١.٣٣١ »
ألمانيا :	١٠	١ »	١٠ »	٢٠ رطل نحاس ٠.٥٠ »
ألمانيا :	١٠	١ »	١٠ »	١٠ ياردة تيل ١.٠٠ »

ومن ذلك يتبين أن ثمن السلعتين في ألمانيا أرخص منه في أمريكا ، ولذلك يصدر النحاس والتيل معاً من ألمانيا ، فيدعو ذلك إلى تسرب الذهب من الولايات المتحدة إلى ألمانيا ، فتهدد الألمان في الولايات المتحدة وترتفع في ألمانيا ، حتى تصل إلى النقطة التي يقف عندها تصدير السلعتين من ألمانيا

ولنفرض الآن أن الأجر اليومي واحد في الدولتين ، وليكن ٢ دولار فنحصل على الجدول الآتي

ايام العمل الاجري اليومي الاجر الكلي الناتج ثمن الوحدة داخل الدولة				
الولايات المتحدة :	١٠	٢ دولار	٢٠ دولار	٣٠ رطل نحاس ٠.٦٦٢ دولار
الولايات المتحدة :	١٠	٢ »	٢٠ »	١٥ ياردة تيل ١.٣٣١ »
ألمانيا :	١٠	٢ »	٢٠ »	٢٠ رطل نحاس ١.٠٠ »
ألمانيا :	١٠	٢ »	٢٠ »	١٠ ياردة تيل ٢.٠٠ »

ومنه يتبين أن ثمن السلعتين في الولايات المتحدة أرخص منه في ألمانيا ،

ولذلك يصدران معا من الولايات المتحدة ، فيدعو ذلك إلى تسرب الذهب من ألمانيا إلى الولايات المتحدة ، فتهبط الأثمان في ألمانيا وترتفع في الولايات المتحدة حتى تصل إلى نقطة يقف عندها تصدير السلعتين من الولايات المتحدة .  
وأخيراً نفرض أن الأجر في الولايات المتحدة ٢ دولار وفي ألمانيا ١ ٣٣٣ دولار ، فنحصل على الجدول الآتي :

ايام العمل	الاجر اليومي	الاجر الكلي	الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة : ١٠	٢ دولار	٢٠ دولار	٣٠ رطل نحاس	٠ ٦٦٢ دولار
الولايات المتحدة : ١٠	٢ »	٢٠ »	١٥ ياردة تيل	١ ٣٣٣ »
ألمانيا : ١٠	١ ٣٣٣ »	١٣ ٣٣٣ »	٢٠ رطل نحاس	٠ ٦٦٢ »
ألمانيا : ١٠	١ ٣٣٣ »	١٣ ٣٣٣ »	١٠ ياردة تيل	١ ٣٣٣ »

وفي هذه الحالة يصبح ثمن كل من السلعتين واحدا في الدولتين فلا تقوم التجارة بينهما

\*\*\*

وبالتأمل في هذه الحالة الثانية ( الاختلافات المتساوية في التكاليف ) يتضح ان الاجور النقدية في الدولتين تميل الى التناسب مع مقدار الاختلافات بينهما، فمن الامثلة المتقدمة يتضح أن نسبة كفاية العمل في أمريكا الى كفايته في ألمانيا هي : ٣ الى ٢ ، ولذلك فان نسبة الاجور النقدية في أمريكا الى الاجور النقدية في ألمانيا ينتهي بها الأمر بأن تكون ٣ الى ٢ أيضا ، بينما يكون ثمن السلعتين واحدا في الدولتين . غير أن سكان الولايات المتحدة يستطيعون بما يتألون من الأجر الأعلى أن يحصلوا على مقدار من السلعتين أكثر مما يستطيع الحصول عليه سكان ألمانيا بالاجر الأقل ، وهذا هو مظهر رخاء الأولين بالنسبة للآخرين

( الحالة الثالثة ) الاختلافات النسبية في التكاليف (١)

يضرب الاستاذ توسيج لهذه الحالة المثل الآتي :

الولايات المتحدة	بصل قسره	١٠ أيام	تسج	٢٠ وحدة من القمح
الولايات المتحدة	»	»	١٠ أيام	» ٢٠ وحدة من التيل

المانيا بعمل قدره ١٠ أيام تنتج ١٠ وحدات من القمح  
المانيا » » ١٠ أيام » ١٥ وحدة من التيل

ومنه يتبين ان الولايات المتحدة متفوقة في انتاج السلعتين، ولكن تفوقها في احدهما اعظم من تفوقها في الأخرى، فهي في القمح متفوقة بنسبة ٢٠ الى ١٠، على حين انها في التيل متفوقة بنسبة ٢٠ الى ١٥. ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن كفايتها في انتاج القمح اعظم من كفاية المانيا بنسبة ١٠٠٪ على حين أنها في انتاج التيل أعظم بنسبة ٢٣ ٪ فالولايات المتحدة اذن متفوقة تفوقاً نسبياً في انتاج القمح

وبالتأمل في هذا المثل يتضح: أنه لو انتجت أمريكا السلعتين معاً فان ١٠ وحدات من القمح فيها تستبدل بـ ١٠ وحدات من التيل، ولو انتجت المانيا السلعتين معاً فان ١٠ من القمح فيها تستبدل بـ ١٥ وحدة من التيل. وعلى ذلك تستفيد الدولتان من قيام الاستبدال بينهما على اساس أية نسبة بين النسبتين المتقدمتين فاذا استبدلت الولايات المتحدة ١٠ وحدات من القمح الأمريكي بـ ١٤ وحدة من التيل الألماني فانها تريح ٤ وحدات من التيل، بينما تريح المانيا وحدة منه. وبذلك يكون خيراً للدولتين ان تخصص الولايات المتحدة في انتاج القمح والمانيا في انتاج التيل وان تحصل الأولى على ما تحتاج اليه من التيل من المانيا مقابل ما ترسله اليها من القمح وان تحصل الثانية على ما تحتاج اليه من القمح من امريكا مقابل ما ترسله اليها من التيل

ولنفرض الآن ان الاستبدال يحصل بين الدولتين لامن طريق المقايضة وانما باستعمال النقود كما هو الواقع. ولنفرض ان الأجر اليومي في الولايات المتحدة ١ دولار وفي المانيا ١ دولار وانه ليس هناك نفقات أخرى. وعلى هذا الاساس نضع الجدول الآتي:

ايام العمل	الاجر اليومي	الاجر الكلي	النتائج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة: ١٠	١٠ دولار	١٥ دولار	٢٠ وحدة قمح	٠.٧٥ دولار
الولايات المتحدة: ١٠	١٠ »	١٥ »	٢٠ » تيل	٠.٧٥ »
المانيا: ١٠	١ »	١٠ »	١٠ » قمح	١.٠٠ »
المانيا: ١٠	١ »	١٠ »	١٥ » تيل	١.٦٦ »

ومنه يتضح أن أثمان السلعتين في الدولتين من شأنها أن تجعل القمح يصدر من الولايات المتحدة إلى ألمانيا والتيل من ألمانيا إلى الولايات المتحدة<sup>(١)</sup> ولنخط الآن - مع الأستاذ توسيج - خطوة أخرى لتبين مقدار ما يصدر من السلعتين في هذه الحالة ومبلغ النقود الذي يمثل قيمتهما فنفرض لذلك أن :  
الولايات المتحدة تصدر إلى ألمانيا ٨٠٠٠ ر ٠٠٠ بوشل من القمح بسعر ٧٥ ر ٠ دولار  
= ٦٠٠٠ ر ٠٠٠ دولار

ألمانيا تصدر إلى الولايات المتحدة ٩٠٠٠ ر ٠٠٠ باردة من التيل بسعر ٦٦ ر ٠ دولار  
= ٦٠٠٠ ر ٠٠٠ دولار

وهنا يتعادل المبلغان من النقود أي أن ثمن القمح المصدر من الولايات المتحدة يكفي تماما لسداد ثمن التيل المصدر من ألمانيا ، ومعنى ذلك تساوى العرض بالطلب للكبيالات المسحوبة بينهما ، وبذلك لا ينتقل شيء من الذهب بين الدولتين . وتكون

قيمة استبدال السلعتين هي :  $\frac{8000}{9000} = \frac{8}{9}$  أي أن ١٠ قمح = ١١ تيل

ولنفرض الآن أنه عندما يكون سعر القمح في الولايات المتحدة ٧٥ ر ٠ دولار فإن ألمانيا تشتري أكثر من ٨٠٠٠ ر ٠٠٠ بوشل من القمح ، وحينئذ يتعين أن تدفع ثمنا أكثر من ٦٠٠٠ ر ٠٠٠ دولار . فينجم عن ذلك أن يصبح طلب الكبيالات المسحوبة منها على الخارج أكثر من عرضها ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خروج الذهب من ألمانيا إلى الولايات المتحدة . وعلى أثر ذلك ترتفع الأثمان والأجور في أمريكا وتنخفض في ألمانيا . فإذا فرضنا أن الأجور في الولايات

---

(١) فالقمح ولو أنه ينتج في الولايات المتحدة بسل يدفع عنه أجر أعلى عما في ألمانيا إلا أن ثمنه في أمريكا ٧٥ ر ٠ دولار بينما أنه لو انتج في ألمانيا لكان ثمنه فيها ١ دولار . معنى ذلك بعبارة أخرى أن ثقات إنتاجه في أمريكا ومن ثم ثمنه أقل ولو أنه ينتج فيها بسل أجره أعلى . وسبب ذلك أن العمل في أمريكا أكثر كفاية وزيادة كفايته تفوق زيادة الأجر . أما التيل فإن ألمانيا تنتجه بثقات أقل من الولايات المتحدة ولو أن كفاية العمل فيها أقل . وسبب ذلك أن الأجر في ألمانيا أقل وقلته تفوق قلة كفاية العمل

المتحدة ارتفعت من ١٥ دولار إلى ١٧٠ دولار وانها في المانيا انخفضت من ١ دولار إلى ٩٠ دولار فالتا نحصل على الجدول الآتى:

ايام العمل الاجري اليومي الاجر الكلي الناتج	ثمن الوحدة داخل الدولة
الولايات المتحدة : ١٠ ١٧٠ دولار ١٧ دولار ٢٠ وحدة قح ٨٥ ر . دولار	
الولايات المتحدة : ١٠ ١٧٠ ر » ١٧ » ٢٠ » تيل ٨٥ ر . »	
المانيا : ١٠ ٩٠ ر » ٩ » ١٠ » قح ٩٠ ر . »	
المانيا : ١٠ ٩٠ ر » ٩ » ١٥ » تيل ٦٠ ر . »	

ومنه يتبين أن ثمن السلعتين داخل الدولتين لا يزال يدعو إلى انتقالهما بينهما فمن القمح في الولايات المتحدة لا يزال أرخص منه في المانيا وكذلك ثمن التيل في المانيا أرخص منه في الولايات المتحدة . غير أن مقدار ما يصدر من السلعتين يصبح أكثر من ذي قبل . فأما القمح الذي يصدر إلى المانيا فيزيد مقداره لزيادة طلب المانيا ، وأما التيل الذي يصدر إلى أمريكا فيزيد مقداره لزيادة الدخول النقدية في أمريكا من جهة وانخفاض ثمن التيل في المانيا من الجهة الأخرى وكلاهما يدعو إلى زيادة طلب أمريكا للتيل الألماني . غير أن ارتفاع ثمن القمح في أمريكا من شأنه أن يحمل المانيا — ولو أنها لا تزال تشتري منه مقداراً أكثر — على تقليل مشترياتها بعض الشيء . وتكون نتيجة هذه العوامل جميعاً ما يأتى :

الولايات المتحدة تصدر إلى المانيا ١٠٠٠٠٠٠ ر ١٠ بوشل من القمح بسعر ٨٥ ر . دولار
= ٩٠٠٠٠٠٠ دولار تقريباً
المانيا تصدر إلى الولايات المتحدة ١٥٠٠٠٠٠ ر ١٥ ياردة من التيل بسعر ٦٠ ر . دولار
= ٩٠٠٠٠٠٠ دولار

وبذلك يعود التوازن بين قيمة الصادرات والواردات، فتقف حركة انتقال الذهب بين الدولتين . وتكون قيمة استبدال السلعتين في هذه الحالة هي :

$$\frac{١٠٠٠٠٠٠٠}{١٥٠٠٠٠٠٠} = \frac{١٠٠٠}{١٥} \text{ أى أن } ١٠ \text{ قح تقريباً } = ١٤ \frac{١}{٤} \text{ تيل. بينما أنها كانت}$$

في الحالة السابقة : ١٠ قمح =  $\frac{1}{4}$  ١١ تيل ، فهي بذلك قد تعدلت في مصلحة الولايات المتحدة

العوامل التي يتوقف عليها تحرير قيمة الاستبدال في التجارة الدولية :  
وبالتأمل فيما تقدم يتضح ان قيمة استبدال سلعة باخرى في التجارة الدولية تتوقف على حالة الطلب الخاص بكل من السلعتين . ففي حالة استبدال القمح بالتيل بين الولايات المتحدة والمانيا - وهو المثل الذي ضربناه آنفا - تتوقف قيمة الاستبدال على مقدار طلب المانيا للقمح الامريكي ودرجة مرونته ، كما تتوقف على مقدار طلب امريكا للتيل الالماني ودرجة مرونته . على ان لهذه القيمة حدا لا تتجاوزه هو مقدار الاختلاف في التكاليف النسبية بين الدولتين ، فاذا كانت الولايات المتحدة تنتج بتكاليف معينة ٢٠ وحدة من القمح او ٢٠ وحدة من التيل ( اي ان ١٠ قمح = ١٠ تيل ) بينما تنتج المانيا بنفس التكاليف ١٠ وحدات من القمح او ١٥ وحدة من التيل ( أي أن ١٠ قمح = ١٥ تيل ) فان ١٠ وحدات من القمح تصدر من الولايات المتحدة تستبدل في المانيا باي مقدار من التيل بين ١٠ و ١٥ . ولكن مجرد معرفة مقدار الاختلاف في التكاليف النسبية لا يكفي لتحديد النقطة التي تتحدد عندها قيمة الاستبدال ، فهذه تتوقف على حالة الطلب في الدولتين : فكلما زاد طلب المانيا للقمح الامريكي كانت نسبة الاستبدال اقل ملائمة لها ، وكان ١٠ قمح = مقدار من التيل اقرب الى ١٥ منه الى ١٠ . وبالعكس ذلك كلما زاد طلب امريكا للتيل الالماني كانت نسبة الاستبدال اكثر ملائمة لالمانيا وكان ١٠ قمح = مقدار من التيل اقرب الى ١٠ منه الى ١٥ .

ومثل ذلك يقال عن درجة مرونة طلب الدولتين<sup>(١)</sup> ، فكلما كان طلب المانيا للقمح اقل مرونة كان قليلا نقص ما تشتريه من القمح على اثر ارتفاع ثمنه وكان

---

(١) راجع في مرونة الطلب كتابنا « الاقتصاد السياسي » الجزء الثاني ص ٢١ - ٢٢

ذلك أدعى الى أن تكون نسبة الاستبدال اقل ملائمة لها . وهذه القوى نفسها تعمل فعلها في الولايات المتحدة

وهذه الحقائق تبدو واضحة من المثل الآتي : نبدأ من حالة تعادل بين قيمة ماتشترية المانيا من القمح الأمريكي وماتشترية أمريكا من التيل الألماني بفرض أن التجارة بينهما لا تتناول سوى هاتين السلعتين ، ثم نفرض أن طلب ألمانيا للقمح الأمريكي زاد ، فعلى اثر ذلك يأخذ الذهب في التسرب من المانيا الى أمريكا كما أوضحنا قبلا<sup>(١)</sup> فيؤدي تسربه الى ارتفاع ثمن القمح في أمريكا وهبوط ثمن التيل في المانيا ، فيكون ذلك مدعاة لنقص ما يشتريه الألمان من القمح الأمريكي وزيادة ما يشتري الأمريكيون من التيل الألماني . غير ان مقدار نقص ما يشتري الألمان من القمح يتوقف على درجة مرونة طلبهم ، فاذا كان قليل المرونة كان قليلا أيضا نقص ما يشترونه ، وحينئذ يستمر خروج الذهب من المانيا وقتا أطول مما لو كان الطلب أكثر مرونة . وكذلك يتوقف مقدار زيادة ما يشتري الأمريكيون من التيل على درجة مرونة طلبهم ، فاذا كان كثير المرونة كانت زيادة ما يشترون منه على أثر هبوط ثمنه كبيرة ، وحينئذ يستمر خروج الذهب من المانيا وقتا أقصر مما لو كان طلب التيل اقل مرونة ، وفي هذه الحالة يكون ارتفاع الأثمان والأجور في أمريكا بدرجة اقل ، ويكون أيضا بدرجة أقل تعديل نسبة الاستبدال في مصلحتها

ونريد أخيرا أن نشير إلى القانون الذي أطلق عليه ستوارت ميل اسم « معادلة الطلب الدولي » (The equation of international demand) وهو يتلخص فيما يأتي : يستبدل ناتج كل دولة بناتج الدول الأخرى بالقيمة التي من شأنها أن تجعل مجموع الصادرات تدفع به مجموع الواردات . ولما كانت واردات

---

(١) راجع ص ٥٤

كل دولة تمثل طلبها لنتاج الدول الأخرى، وصادراتها تمثل طلب الدول الأخرى لنتاجها، فذلك يصح القول في النهاية بأن القيمة في التجارة الدولية تتحدد عند النقطة التي يتساوى عندها الطلب من جانب مع الطلب من جانب آخر

\*\*\*

**نظرية التكاليف النسبية منسوبة مع الحياة العملية :** قام البحث في نظرية التكاليف النسبية حتى الآن على افتراض وجود حالة بسيطة أبعدنا منها عمدا كل العناصر التي تدعو إلى تعقد هذا الموضوع. فذهبنا إلى أن التجارة الدولية تقوم بين دولتين فقط ولا تتناول سوى سلعتين وأن تكاليف الانتاج تظل ثابتة في كل الأحوال وأنه ليس ثمة أجور نقل أو نحوها . والآن لكي تكون نتائج هذا البحث منطبقة على الحياة العملية يتعين أن ندخل في حسابنا مختلف العناصر التي أبعدناها ، وإدخالها لا يغير شيئا من جوهر النظرية: فالتجارة بين أي عدد من الدول وبالنسبة لأي عدد من السلع يجب في مثل هذه البحوث أن تسير على نفس القواعد الأساسية التي تسير عليها التجارة بين دولتين وبالنسبة لسلعتين . وكما أن إضافة أثقال جديدة إلى كفتي ميزان لا تؤثر في صحة قانون الجاذبية فكذلك إضافة بعض العوامل إلى مثيلاتها لا تؤثر في صحة القانون الذي نخضع له

( فأول ) انزحل في حسابنا عنصر نفقات النقل : يترتب على إدخال هذا العنصر أمران : (الأول) أن السلعتين لا تعودان تستبدلان بنسبة واحدة في الدولتين، فالتيل اذ ينقل الى الولايات المتحدة يكون فيها أغلى ثمنًا منه في ألمانيا بقدر نفقات نقله، وكذلك يكون القمح في ألمانيا أغلى ثمنًا منه في الولايات المتحدة بقدر نفقات نقله أيضا . وعلى هذا تكون قيمة التيل مقدرة بالقمح في أمريكا أعلى منها في ألمانيا بقدر نفقات نقل السلعتين ، وبالمثل قيمة القمح مقدرة بالتيل في ألمانيا. وإيضاحا لذلك نفرض ان نفقات نقل كل من السلعتين تعادل

ياردة من التيل ، وأنه عند انعدام نفقات النقل تكون نسبة الاستبدال : ١٠ بوشل من القمح = ١٤ ياردة من التيل . فلول وهلة يظن أن كل دولة تتحمل نفقات نقل السلعة التي تستوردها . وحينئذ يكون ١٠ بوشل من القمح في ألمانيا تستبدل بـ ١٥ ياردة تيل ( أى ١٤ ياردة الأصلية مضافاً إليها ١ ياردة مقابل نفقات النقل ) بينما في الولايات المتحدة تستبدل ١٠ بوشل من القمح بـ ١٣ ياردة تيل ( أى ١٤ ياردة الأصلية مخصوماً منها ١ ياردة مقابل نفقات النقل ) . ولكن هذا لا يتحقق إلا إذا كان ثمن التيل الذى يرغب الأمريكيون فى الحصول عليه على أساس : ١٠ بوشل من القمح = ١٣ ياردة من التيل يعادل تماماً ثمن القمح الذى يرغب الألمانىون فى الحصول عليه على أساس : ١٠ بوشل من القمح = ١٥ ياردة من التيل . أما فيما عدا ذلك فليس ضرورياً أن تتحمل كل من الدولتين نفقات نقل السلعة التي تستوردها ، إذ يتوقف ذلك على أحوال الطلب فى الدولتين . فقد يحدث أن تأخذ الدولة المصدرة على عاتقها بعض أو كل نفقات نقل سلعتها إلى الدولة المستوردة ، وذلك بتخفيضها ثمن بيعها ، أى بمنحها الدولة المستوردة نسبة استبدال أكثر ملائمة لها . وعادة تلجأ إلى ذلك الدولة المصدرة عندما يتبين لها أن ارتفاع ثمن سلعتها فى السوق الخارجية بسبب نفقات النقل يؤدي إلى نقص الطلب الخارجى بينها فى حاجة إلى أن لا تنقص صادراتها . فهذا التخفيض فى ثمن البيع يكون بمثابة تحملها جزءاً من نفقات النقل وأحياناً كلها ( الثانى ) أن مقدار الربح الناشئ من التجارة الدولية ينقص بمقدار نفقات النقل ، فإذا كان نقل التيل إلى الولايات المتحدة يكلف ما يعادل ياردة من التيل ، على حين يكلف نقل القمح إلى ألمانيا مثل هذه القيمة ، فإن الربح من تقسيم العمل بين الدولتين ينقص بمقدار ٢ ياردة تيل . وإذا ما تعادلت هذه النفقات مع الربح انعدمت فائدة التجارة الدولية

ولا ريب أن لنفقات النقل بالسفن أو السكك الحديدية تأثيرا كبيرا في طبيعة السلع التي تستوردها الدول وفي توزيعها داخل حدودها ، فأصلح انواع السلع للمعاملات الدولية ما ارتفعت قيمته وخف وزنه وصغر حجمه ، وبالعكس ذلك السلع الثقيلة الوزن الكبيرة الحجم ، ولذا كان ارتفاع نفقات نقلها باعثا للدول على أن تبتزج ما تقتقر اليه منها ولو أنها تُنتج في الخارج بتكاليف أقل . ومن جهة أخرى يشاهد داخل الدولة الواحدة أن من مناطقها ما يكون بعيدا عن الحدود قريبا من مواطن الانتاج ولذا يستهلك السلع الأهلية ، على حين أن من مناطقها ما هو بعكس ذلك ، ولذا فقد يجد من الاوفق أن يستهلك السلع الأجنبية . ففي فرنسا مثلا لا تستهلك بعض المقاطعات سوى القمح الفرنسي بينما تستهلك مقاطعات أخرى القمح الإنجليزي <sup>(١)</sup>

(وَنائِبا) نرْمَل في حِسابنا أَنه التِّجَارَةُ الرَّوْلِيَّةُ تَتَاوَل أَكْثَرُ مِنْ سِلْعَتَيْنِ : نَفْرَضُ لَذَلِكَ أَنَّهَا تَتَاوَل ثَلَاثَ سِلْعٍ هِيَ : الْقَمْحُ وَالتِّلُّ وَالنَّحَاسُ ، وَنَضْعُ لَذَلِكَ الْجَدُولَ الْآتِي <sup>(٢)</sup>

الولايات المتحدة	بمِلْ قَدْرُهُ	١٠ أِيَّامٍ	تُنتِجُ	٢٠	وَحْدَةً مِنَ الْقَمْحِ
الولايات المتحدة	» »	»	»	٢٠	وَحْدَةً مِنَ التِّلِّ
الولايات المتحدة	» »	»	»	٢٠	وَحْدَةً مِنَ النَّحَاسِ
أَلْمَانِيَا	» »	»	»	١٠	وَحْدَةً مِنَ الْقَمْحِ
أَلْمَانِيَا	» »	»	»	١٥	وَحْدَةً مِنَ التِّلِّ
أَلْمَانِيَا	» »	»	»	١٨	وَحْدَةً مِنَ النَّحَاسِ

ومنه يتضح أن أمريكا متفوقة على ألمانيا في انتاج السلع الثلاث ، غير أن تفوقها في انتاج القمح أكثر منه في انتاج التيل ، وتفوقها في انتاج التيل أكثر منه في انتاج النحاس

(١) Colson, Cours d'Économie Politique الجزء الرابع ص ٣٦٠ —

وريبو في Précis ، الجزء الثاني ، ص ١٤٨

(٢) توسييج ، في كتابه المشار إليه آتقا ، ص ٨٨ وما بعدها

فمن مقارنة التكاليف النسبية لكل اثنتين من هذه السلع يتضح ما يأتي :

( أولا ) من حيث التكاليف النسبية للقمح والنحاس نجد أنه في الولايات المتحدة ١٠ قمح = ١٠ نحاس ، في حين أنه في ألمانيا ١٠ قمح = ١٨ نحاس وعلى ذلك تستفيد الدولتان من مبادلة القمح الأمريكي بالنحاس الألماني على أساس أية نسبة بين ١٠ و ١٨ من النحاس الألماني لكل ١٠ من القمح الأمريكي .

( ثانيا ) من حيث التكاليف النسبية للقمح والتيل نجد أنه في الولايات المتحدة ١٠ قمح = ١٠ تيل ، في حين أنه في ألمانيا ١٠ قمح = ١٥ تيل ، وعلى ذلك تستفيد الدولتان من استبدال القمح الأمريكي بالتيل الألماني على أساس أية نسبة بين ١٠ و ١٥ من التيل الألماني لكل ١٠ من القمح الأمريكي

( ثالثا ) من حيث التكاليف النسبية للنحاس والتيل نجد أنه في الولايات المتحدة ١٠ تيل = ١٠ نحاس ، في حين أنه في ألمانيا ١٥ تيل = ١٨ نحاس أي أن ١٠ تيل = ١٢ نحاس ، وعلى ذلك تستفيد الدولتان إذا صدرت الولايات المتحدة التيل الى ألمانيا واستبدلته بالنحاس على أساس أية نسبة بين ١٠ و ١٢ من النحاس الألماني مقابل ١٠ من التيل الأمريكي

ويلاحظ أنه في الحالة الثانية ينتقل التيل من ألمانيا إلى الولايات المتحدة في حين أنه في الحالة الثالثة ينتقل من الولايات المتحدة إلى ألمانيا . فما الذي يعين حركة انتقاله في احد الاتجاهين دون الآخر ؟

إن ذلك يتوقف على نسبة استبدال القمح بالنحاس بين الدولتين . ولايضاح ذلك تفرض حالتين :

( الأولى ) أن نسبة استبدال القمح بالنحاس أكثر ملائمة للولايات المتحدة منها لألمانيا : فنفرض لذلك أن الولايات المتحدة إذا صدرت الى ألمانيا ١٠ وحدة من القمح تستبدلها فيها مقابل ١٥ وحدة من النحاس . ومعلوم أن ١٥ من النحاس في ألمانيا تنتج بنفس القدر من العمل اللازم

لانتاج  $\frac{1}{4}$  ١٢ من التيل ( $18 = 15 :: 15 = 12$ ) . فسواء لدى ألمانيا أن تعطى ١٥ من النحاس أم  $\frac{1}{4}$  ١٢ من التيل مقابل ١٠ من القمح ، أما الولايات المتحدة فتربح في الحالتين . فهي إذا كانت تحصل على ١٥ من النحاس مقابل ١٠ من القمح تربح ٥ من النحاس . وهي إذا كانت تحصل على  $\frac{1}{4}$  ١٢ من التيل مقابل ١٠ من القمح تربح  $\frac{1}{4}$  ٢ من التيل . وعلى ذلك يكون : ١٥ من النحاس الألماني +  $\frac{1}{4}$  ١٢ من التيل الألماني = ٢٠ من القمح الأمريكي وفي هذه الحالة تربح كلتا الدولتين إذا صدر النحاس والتيل معا من ألمانيا إلى الولايات المتحدة

( الثانية ) أن نسبة استبدال القمح بالنحاس أكثر ملائمة لألمانيا منها للولايات المتحدة : فنفرض لذلك أن الولايات المتحدة إذا صدرت إلى ألمانيا ١٠ من القمح تستبدلها فيها مقابل ١١ من النحاس ، أي أنها تربح وحدة فقط من النحاس . ومعلوم أن انتاج ١١ من النحاس في ألمانيا يستلزم من العمل قدر ما يستلزم إنتاج  $\frac{1}{4}$  ٩ من التيل ( $18 = 15 :: 11 = 9$ ) . وعلى ذلك يكون ١٠ من القمح الأمريكي الذي يستبدل في ألمانيا مقابل ١١ من النحاس الألماني يستبدل أيضا مقابل  $\frac{1}{4}$  ٩ من التيل . ولكن من حيث أن الأمريكيين يحصلون في بلادهم مقابل ١٠ من القمح على مقدار من التيل يربو على  $\frac{1}{4}$  ٩ ( في أمريكا ١٠ قمح = ١٠ تيل ) فلذلك لا يقدمون على استبدال القمح بالتيل الألماني ، بل ينتجون التيل في بلادهم ويصدرونه إلى ألمانيا مقابل ما يستوردونه من النحاس . وعلى ذلك يكون : ١٠ من القمح الأمريكي +  $\frac{1}{4}$  ٩ من التيل الأمريكي = ٢٢ من النحاس الألماني . وفي هذه الحالة تربح كلتا الدولتين إذا صدر القمح والتيل معا من الولايات المتحدة إلى ألمانيا .

وإذا كانت نسبة الاستبدال تتوقف على حالة الطلب كما أسلفنا كانت

التائج المتقدمة مرتبطة بحالة طلب السكان في الدولتين لكل من السلع التي يمكن استبدالها بينها : فإذا كان طلب أمريكا للنحاس والتيل عظيمًا وللقمح قليلاً فإنها تعرض القمح بقيمة منخفضة تغري الألمانين علي تصدير النحاس والتيل معا إلى أمريكا مقابل استيرادهم القمح . وبالعكس ذلك إذا كان طلب أمريكا للنحاس والتيل قليلاً وللقمح عظيمًا فإنها تعرض القمح بقيمة مرتفعة تجعل الألمانين لا يصدرون الا النحاس مقابل ما يستوردونه من القمح ، وقد يستوردون التيل نفسه مقابل النحاس (١)

(وثنائًا) نرسل في صايننا انه التجارة الدولية تقوم بين اكثر هذه دولتين : ولتكن هولندا والمانيا وانجلترا والولايات المتحدة ، تختلف كل منها عن الأخرى من حيث درجة أهميتها في الانتاج والاستهلاك ، ونرمز لأهمية كل منها بالأرقام الآتية : هولندا (١) — المانيا (٢) — انجلترا (٣) — الولايات المتحدة (٤) . ونفرض ان التجارة الدولية تتناول سلعتين هما القمح والتيل ، ونضع لذلك الجدول الآتي :

هولندا	بعل قدره	١٠	ايام تنتج	١٠	وحدات من القمح او	١٥	وحدة من التيل
المانيا	»	»	١٠	ايام	»	»	»
انجلترا	»	»	١٠	ايام	»	»	»
الولايات المتحدة	»	»	١٠	ايام	»	»	»

ففي هذه الحالة تتعين نسبة الاستبدال بين القمح والتيل بين حدى التكاليف النسبية في دولتي المانيا والولايات المتحدة ، أى أن الاستبدال يحصل على أساس ان ١٠ وحدات من القمح = أى مقدار من التيل بين ٢١ و ١٨ . ذلك انه اذا فرض ان هولندا بدأت تعرض ١٠ قح مقابل ٢٦ تيل ، فان نسبة الاستبدال تكون ملائمة للدول الثلاث الأخرى . ولكن لما كانت الكمية المطلوبة أكثر مما تستطيع هولندا أن تعرض فلذلك ترتفع قيمة استبدال القمح الهولندى

(١) توسيع في كتابه المنار اليه آتقاً ص ٩٢

ولنفرض أنه في هذه الحالة يُعرض على أساس : ١٠ قمح = ١٨ تيل .  
 فعند هذه النسبة تخرج الولايات المتحدة من ميدان التجارة الدولية  
 إذ لا يعود لها مصلحة في تصدير أو استيراد التيل . غير أنه لما كانت أهمية  
 ألمانيا وإنجلترا معاً أكثر من أهمية هولندا بمقدار ٥ أمثال فإن ذلك  
 يدعو إلى مواصلة ارتفاع قيمة القمح ، ولنفرض أنه تبعاً لذلك يُعرض على  
 أساس : ١٠ قمح = ١٩ تيل . فعند هذه النقطة يصبح هناك دولتان تعرضان  
 القمح وهما هولندا والولايات المتحدة وتقبل كل منهما أن تستبدله بالتيل على  
 أساس هذه النسبة . وهاتان الدولتان لهما من الأهمية الاقتصادية معاً  
 ( ١ + ٤ = ٥ ) مثل ما للأخرين ( ٣ + ٢ = ٥ ) . غير أنه لا يمكن أن ترتفع نسبة  
 الاستبدال حتى تصبح ١٠ قمح = ٢١ تيل ، لأنه إذا حدث ذلك تخرج ألمانيا من ميدان  
 التجارة الدولية فلا يعود من يقبل أن يشتري القمح بهذه النسبة سوى إنجلترا .  
 غير أنه لما كان طلبها أقل من عرض الدولتين إذا انعميتها الاقتصادية أقل  
 فلذلك تهبط قيمة القمح إلى ما دون ٢١ من التيل لكل ١٠ من القمح . ومعنى  
 ذلك أن قيمة الاستبدال في النهاية تتحدد بين ١٨ و ٢١ من التيل لكل ١٠  
 من القمح <sup>(١)</sup>

(ورابعا) لنعمل في حسابنا من إنتاج السلع لا نحسب تكاليف ثابتة :  
 كان البحث حتى الآن يقوم على فرض أن تكاليف إنتاج السلعة الواحدة  
 واحدة في كل الظروف والأحوال . ولكن الواقع غير ذلك ، فتكاليف إنتاج  
 البوشل من القمح مثلا ليست واحدة في كل الأراضي ، كما أنها لا تظل واحدة  
 إذا تغيرت كمية الناتج . فلنبين الآن تأثير هذه الحقيقة في التجارة الدولية .  
 ولايضاح ذلك نعود إلى المثل الذي ضربناه آنفا لنبين به حالة الاختلافات  
 النسبية في التكاليف وهو :

الولايات المتحدة	بعمل قدره ١٠ أيام تنتج ٢٠ وحدة من القمح
الولايات المتحدة	» » ١٠ أيام » ٢٠ » » التيل
المانيا	» » ١٠ أيام » ١٠ » » القمح
المانيا	» » ١٠ أيام » ١٥ » » التيل

ومنه يتبين أن الولايات المتحدة متفوقة تفوقاً نسبياً في إنتاج القمح، ولذلك يصدر القمح من الولايات المتحدة إلى المانيا والتيل من المانيا إلى الولايات المتحدة، وتحصل المقايضة على أساس : ١٥ من التيل = أى مقدار من القمح بين ١٠ و ١٥

فلنلاحظ الآن أن القمح في المانيا لا ينتج كله في ظروف واحدة، فقد يتسنى في بعض الأراضى الحصول على ١٠ من القمح بعمل قدره ١٠ أيام، على حين أنه في أراض أخرى يحصل على أكثر من ذلك بنفس القدر من العمل، حتى أنه يمكن تقسيم الأراضى في المانيا تبعاً لمقدار ما تغله من القمح بنفس العمل إلى أراض تنتج على التوالي : ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ بوشل من القمح. وفي هذه الحالة يتحدد ثمن القمح في السوق عند ثقات إنتاجه في أراضى الأراضى وهي التى تنتج ١٠ بوشل من القمح. وحينئذ يحصل أصحاب الأراضى الأجود على فائض هو عبارة عن الفرق بين ثمن السوق وتكاليف إنتاجهم، وهذا الفائض هو عبارة عن الربح الاقتصادى<sup>(١)</sup>.

ومن هذا يتبين أن إنتاج القمح في المانيا لا يصل حد العدم بسبب قيام التجارة بينها وبين الولايات المتحدة. هو لا يصل هذا الحد إلا إذا كان القمح كله ينتج في المانيا في أسوأ الظروف، وفي هذه الحالة تحصل المانيا على كل ما تحتاج إليه من القمح من الولايات المتحدة. ولكن لما كانت ظروف إنتاج

(١) راجع نظرية الربح في : Gide, Cours d'Economie Politique، الجزء

الثانى، ص ٢١٠ وما بعدها

القمح في المانيا متباينة فانها تنتج حتما بعض القمح في أراضيها ولو انها تستورد هذه السلعة من الخارج . ويتوقف مقدار ما تنتجه كثرة وقلة على نسبة استبدال القمح بالتيل بين الدولتين : فكلما كانت هذه النسبة أكثر ملاءمة لالمانيا قل مقدار ما تنتجه من القمح في بلادها ، فمثلا اذا كان التيل يستبدل بالقمح على أساس : ١٥ تيل = ١٤ قمح فان القمح في هذه الحالة لا يزرع في المانيا الا في الأراضي التي تنتج ١٤ من القمح أو أكثر . وبالعكس ذلك كلما كانت نسبة الاستبدال أقل ملاءمة لالمانيا زاد مقدار ما تنتجه من القمح في بلادها ، فاذا كان التيل يستبدل بالقمح على أساس : ١٥ تيل = ١١ قمح فان القمح في هذه الحالة يزرع في المانيا في كل الأراضي التي تنتج ١١ من القمح أو أكثر ومن ذلك نستخلص نتيجة أخرى : وهي أن ريع الأراضي التي تزرع قمحا في المانيا يتوقف على نسبة الاستبدال بين الدولتين ، فاذا كانت أقل ملاءمة لألمانيا بان كانت لا تحصل مقابل ١٥ من التيل الا ١١ من القمح فان الأراضي الأردأ فيها تظل تزرع قمحا ، وبذلك يكون الريع الذي تحصل عليه الأراضي الأجود أعظم . وبالعكس ذلك إذا كانت نسبة الاستبدال أكثر ملاءمة لألمانيا بأن كانت تحصل مقابل ١٥ من التيل على ١٤ من القمح فان الأراضي الأردأ فيها لا تزرع قمحا ، وبذلك يقل ريع الأراضي الأجود .<sup>(١)</sup> وهذا التحليل النظري يجد من الواقع ما يؤيده ، فهذه انجلترا وقد بلغت من التخصص الصناعي أقصى درجاته تجد مع ذلك من مصلحتها - ولو أنها تستورد القمح من الخارج - أن تزرع بعض أراضيها قمحا ، وهي الأراضي الأكثر ملاءمة لذلك . وكذلك تجد فرنسا من مصلحتها أن تستخرج بعض القمح من مناجمها ، ولو أنها تستورد القمح من الخارج . ولكن إذا أرادت الأولى أن تزيد من انتاج القمح والثانية من انتاج القمح فوق حد معين فانها

(١) توسيع ، في كتابه المشار إليه آتيا ، ص ٧٦ — ٧٨

تصطدمان بفعل قانون الغلة المتناقضة ، وهو ما ينشأ عنه ارتفاع تكاليف القمح والنجم ارتفاعا يدعوهما إلى تفضيل استيراد القدر الزائد من البلاد التي تنتجها بنفقات أقل<sup>(١)</sup>

## (٢) نظرية التكاليف النسبية والأثمان

تقوم التجارة الدولية في الواقع على أساس الأثمان . واثمان السلع هي التي يظهر خلالها أثر نظرية التكاليف النسبية : فالمنتجات التي يتوفر للدولة فيها ميزة نسبية تكون أثمانها فيها أرخص منها في غيرها فتصدرها ، بينما ان المنتجات التي يقدر للدولة فيها ضعف نسبي تكون أثمانها فيها أغلى منها في غيرها فتستوردها . وعلى ذلك نستطيع ان نصيغ نظرية التكاليف النسبية في صيغة جديدة فنقول : « تصدر كل دولة من السلع ما تكون أثمانها داخلها أرخص منها في غيرها ، وتستورد من السلع ما تكون أثمانها داخلها أغلى منها في غيرها »<sup>(٢)</sup>

ومن شأن القوى الاقتصادية ان تعمل باستمرار على جعل بعض المنتجات في كل دولة أرخص ، وبعضها أغلى منها في غيرها ، وذلك سواء أ كانت الدولة متقدمة اقتصاديا أم متأخرة ، ذات أجور مرتفعة أم منخفضة . ذلك انه إذا كانت أثمان المنتجات جميعا في دولة أغلى منها في سائر الدول فان هذه الدولة تشتري من الخارج دون أن تبيعه شيئا ، فيدعو ذلك إلى تسرب النقد الدولي منها وهو الذهب ومن ثم تهبط الأثمان فيها . ومتى أخذت في الهبوط فان أولى المنتجات التي تصبح أثمانها فيها أقل منها في الخارج هي المنتجات التي يتوفر للدولة فيها ميزة نسبية ، أي التي يكون تعوقها فيها أعظم أضعفها فيها أقل بالنسبة

---

(١) ريبو ، في «Précis» ، الجزء الثاني ، ص ١٤٩

(٢) جريغون ، في «Foreign Trade» ، ص ١٩

للدول الأخرى . وإذا لم يتسن تصدير الذهب بان كانت الدولة تسير على نظام النقود الورقية الإلزامية فإن سعر الصرف فيها يتعدل بما يؤدي إلى نفس النتيجة، أى بما يجعل أثمان بعض المنتجات فيها بالنسبة للمشتريين في الخارج أرخص منها في غيرها ، وهذا ماسئنه فيما بعد . وكذلك لا يمكن أن تكون أثمان المنتجات جميعا في دولة أرخص منها في سائر الدول، لأنه اذا حدث ذلك فإن هذه الدولة تباع الخارج منتجاتها دون أن تشتري منه شيئا ، فيؤدي ذلك إلى تسرب الذهب إليها ( أو تعديل سعر الصرف ) بما يؤدي إلى ارتفاع الأثمان فيها . ومتى أخذت في الارتفاع فإن أولى المنتجات التي تصبح أثمانها فيها أعلى منها في الخارج هي المنتجات التي يقدر للدولة فيها ضعف نسبي ، أى التي يكون تفوقها فيها أقل أضعفها فيها أعظم بالنسبة للدول الأخرى (١)

وكذلك تعمل القوى الاقتصادية على جعل مستوى الأجور مرتفعا في الدول التي تكون كفاية العمل فيها عظيمة ومنخفضا في الدول التي تكون كفاية العمل فيها قليلة . ولكن هذا لا يحول دون أن تصدر الدول ذات الكفاية الأقل بعض السلع بالرغم من قلة كفايتها ، وان تصدر الدول ذات الأجور الأعلى بعض السلع أيضاً بالرغم من ارتفاع أجورها . فقد يكون العمال اليابانيون أقل كفاية من الأمريكيين في إنتاج السلع جميعا ، وهذا من شأنه أن يجعل مستوى الأجور في اليابان أقل منها في أمريكا . ولكن قلما تكون قلة أجر العامل في صناعة معينة تعادل قلة كفايته، فقد تكون كفاية العامل الياباني في صناعة الحرير أقل من كفاية العامل الأمريكي بمقدار ٥٠٪ على حين ان أجره فيها لا يبلغ سوى ٢٥٪ من أجر العامل الأمريكي، وفي هذه الحالة يكون ثمن الحرير في اليابان أرخص منه في أمريكا فيصدر من الأولى إلى الثانية . ولكن في صناعة أخرى كصناعة أدوات الكهرباء قد لا تبلغ كفاية

(١) جريغين في « Foreign Trade » ص ٣٠ - ٣١

العامل الياباني سوى ٢٥ ٪ من كفاية العامل الأمريكي بينما يكون أجره معادلا ٤٠ ٪ من أجر العامل الأمريكي ، وفي هذه الحالة يكون ثمن هذه الأدوات في أمريكا أرخص منه في اليابان فتصدر من الأولى إلى الثانية واستنادا على ما تقدم يصح القول بان الأمم ذات الأجور المرتفعة كالأمم الأمريكية ليست مصيبة . في نخوفها من منافسة الأمم ذات الأجور المنخفضة كالأمم الآسيوية ، اذ ان انخفاض الاجور دليل على قلة كفاية العمل . غير ان وجود تباين كبير في الأجور بين البلاد المختلفة من شأنه ان يفرى العمال في البلاد ذات الاجور الأدنى على المهاجرة الى البلاد ذات الاجور الأعلى . ولذلك يقول بعض الاقتصاديين <sup>(١)</sup> ان منافسة البلاد ذات الاجور الأدنى هي في الواقع منافسة العمال انفسهم لامنافسة منتجاتهم .

ويلاحظ اخيرا ان توزيع الثروة بين بلاد العالم يتحقق في الظروف العادية بحيث تكون قيمته بالنسبة للسلع الدولية واحدة في كل البلاد . ومعنى ذلك بعبارة اخرى تساوى اثمان السلع الدولية في أنحاء العالم ، وان وجد اختلاف فبقدر تكاليف النقل <sup>(٢)</sup> . ويراد بالسلع الدولية ما كانت بطبيعتها قابلة للنقل بسهولة من بلد الى آخر ولذا تتناولها التجارة الدولية . أما السلع الأخرى (الأهلية) وهي التي لا تتناولها التجارة الدولية ، فتباين اثمانها بتباين الدول ، وهي لا تزال كثيرة بالرغم من هبوط نفقات النقل وانتشار التجارة الخارجية ، وتشمل بالأخص السلع الثقيلة الوزن والكبيرة الحجم والتي يتعين اعدادها في الجهة التي يقيم فيها المستهلكون كالخبز وما اليه من مواد الاستهلاك اليومي . ويعتبر في حكمها الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب والمحامي والممثل والخادم ، فهذه كلها تتحدد اثمانها تبعا للظروف المحلية في كل دولة

---

(١) جريفيث في «Foreign Trade» ص ٤١

(٢) وذلك بفرض توفر حرية التجارة .

ومن ذلك يتبين - خلافا لما يتوهم كثير من الناس - ان الأمم ذات الأجور النقدية المرتفعة ليست بالضرورة أكثر رخاء من الأمم ذات الأجور النقدية المنخفضة . لا ريب ان الأولى في موقف أفضل كمشتري للسلع الدولية مادامت أثمانها واحدة في كل البلاد ، ولكنها بالنسبة للسلع الأهلية - وهي التي ينفق فيها معظم الدخل - قد يكون لها شأن آخر . فقد تكون أثمان هذه السلع داخلها أعلى منها في الأمم الأخرى ، وقد يفوق غلائوها ارتفاع الأجور النقدية فيها ولذلك يكون أهلها في موقف أسوأ كمشتري لهذه السلع ، ولو انهم في موقف أفضل كمشتري للسلع الدولية . ولا يبعد ان تكون حالهم آخر الامر أسوأ منها في الدول ذات الأجور النقدية المنخفضة <sup>(١)</sup>

### ( ٣ ) توزيع ربح التجارة الدولية

بينا فيما تقدم الحالات التي تقوم فيها التجارة بين دولتين والسلع التي تتناولها وكيف تحدد قيمة الاستبدال بينهما ، وبقي الآن ان نبين كيف يوزع بينهما الربح الناشئ عن التجارة الدولية

افنقسم الربح بين دولتين : لأيضاح ذلك نفرض أن الدولتين المتعاملتين هما الولايات المتحدة والمانيا ، وأن التجارة بينهما تتناول سلعتين هما القمح والنحاس تكاليفهما النسبية مختلفة ، ونضع لذلك الجدول الآتي <sup>(٢)</sup> :

أيام العمل الاجر اليومي الاجر الكلي انتاج ثمن الوحدة داخل الدولة			
الولايات المتحدة :	٤	٥٠ دولار	٦ دولار ١ ياردة قماش ٦ دولار
الولايات المتحدة :	١	١٥ » ١٥ »	١ بوشل قمح ١٥ »
المانيا :	٨	٥٠ » ٤ »	١ ياردة قماش ٤ »
المانيا :	٨	٥٠ » ٤ »	١ بوشل قمح ٤ »

(١) نوسيج في « International Trade » ص ٣٨

(٢) اقتبسنا هذا الجدول وما بعده من البيانات من كتاب جريغون في التجارة الدولية ص

ومنه يتضح أن ثمن القمح في الولايات المتحدة أرخص منه في ألمانيا، وإن ثمن القماش في ألمانيا أرخص منه في الولايات المتحدة . وحينئذ يكون خيرا للبلدين أن تخصص الولايات المتحدة في إنتاج القمح وألمانيا في إنتاج القماش ، وإن تصدر الأولى القمح الى الثانية بينما تصدر الثانية القماش الى الأولى

ومتى اخذ الاستبدال يحصل بين الدولتين فإن ثمن كل سلعة يغدو فيهما واحدا ، فثمن القمح في أمريكا ( ١٥ ر ١ دولار ) يصبح هو الثمن الذي يباع به ايضا في ألمانيا ، و ثمن القماش في ألمانيا ( ٤ دولار ) يصبح هو الثمن الذي يباع به ايضا في أمريكا ، وهذا بفرض انعدام تكاليف النقل بين الدولتين . غير ان بقاء ثمن السلعتين على هذا النحو يتوقف على مقدار طلب الدولتين للسلعتين عند هذا الثمن . فاذا بلغ طلب ألمانيا للقمح ١٠٠٠٠٠٠ ر ١ بوشل عند ما يكون الثمن ١٥ ر ١ دولار ، وطلب الولايات المتحدة للقماش ٣٧٥٠٠٠٠ ر ١ ياردة عند ما يكون الثمن ٤ دولار فإن الثمن الكلى لما تشتري ألمانيا من القمح الأمريكى ( ١٥ ر ١ × ١٠٠٠٠٠٠ ر ١ = ١٥٠٠٠٠٠٠ ر ١ دولار ) يكون معادلا للثمن الكلى لما تشتري أمريكا من القماش الألمانى ( ٤ ر ١ × ٣٧٥٠٠٠٠ ر ١ = ١٥٠٠٠٠٠٠ ر ١ دولار ) ومعنى ذلك تساوى العرض بالطلب للسكبيالات المسحوبة بين الدولتين ، وعلى ذلك لا ينتقل شئ من الذهب بينهما ، ويظل الثمن الدولى للسلعتين : ١٥ ر ١ دولار للقمح و ٤ دولار للقماش . وفى هذه الحالة تكون نسبة استبدال السلعتين هى :  $\frac{١٠٠٠٠٠٠٠}{٣٧٥٠٠٠٠} = ٢٦٦$  ، أى ان ١ ياردة من القماش = ٢٦٦ بوشل من القمح

ومن ذلك يتبين انه بفضل التخصص والتجارة الدولية اصبحت الولايات المتحدة تحصل على ١ ياردة من القماش مقابل ٢٦٦ بوشل من القمح ، يتفق فى إنتاجها من ايام العمل ١ × ٢٦٦ = ٢٦٦ يوم ، على حين انها اذا انتجت القماش بنفسها تحصل على ١ ياردة من القماش بعمل قدره ٤ ايام .

وعلى ذلك فهي تبيع الفرق بين ٤ و ٢٦٦ ر. ١٣٤ ر. ، وهو يعادل اقتصادا في العمل قدره  $\frac{1}{33} \%$  . اما المانيا فاتها تحصل على البوشل من القمح مقابل ٣٧٥ ر. ياردة من القماش (  $\frac{1}{266} = ٣٧٥ ر.$  ) تنفق في انتاجها من العمل :  $٣٧٥ ر. \times ٨ = ٣$  ايام ، على حين انها اذا انتجت القمح بنفسها تحصل على ١ بوشل من القمح بعمل قدره ٨ ايام ، وعلى ذلك فهي تبيع الفرق بين ٨ و ٣ ايام . وهذا يعادل اقتصادا في العمل قدره  $\frac{1}{62} \%$  . ولا شك ان كلتا الدولتين تستطيع ان تستخدم القدر المقتصد من العمل في انتاج مقدار اكثر من السلع ، اى ان الربح من التجارة الدولية كما يظهر على شكل اقتصاد في العمل وزيادة في وقت الفراغ يظهر أيضا على شكل زيادة في الثروات ولئن كان ربح المانيا في هذا المثل أعظم من ربح الولايات المتحدة فذلك راجع الى حالة طاب كل دولة لنتاج الأخرى ، وآية ذلك أنه اذا نقص طلب الولايات المتحدة للقماش الألماني فان ربح الدولتين يتغير تبعا لذلك . فاذا فرضنا ان هذا الطلب أصبح ٢٠٠ ر. ٠٠٠ ياردة بدلا من ٣٧٥ ر. ٠٠٠ بينما ظل طلب المانيا للقمح الأمريكي ثابتا ( ١٠٠٠ ر. ٠٠٠ بوشل ) فان ثمن ما تشتري المانيا من القمح الأمريكي (  $١٠٠٠ ر. ٠٠٠ \times ١٥ = ١٥٠٠ ر. ٠٠٠$  دولار ) لا يعود مساويا لثمن ما تشتري الولايات المتحدة من القماش الألماني (  $٢٠٠ ر. ٠٠٠ \times ٤ = ٨٠٠ ر. ٠٠٠$  دولار ) . وبذلك يتعين على المانيا أن تدفع الى الولايات المتحدة مقدار الفرق ( ٧٠٠ ر. ٠٠٠ دولار ) ذهبا ، فيرتب على حركة الذهب بين الدولتين ارتفاع الأثمان والدخول في أمريكا وهبوطها في المانيا

فاذا فرضنا أن الأثمان ارتفعت في الأولى بنسبة ٢٥ % ، وهبطت في الثانية بنسبة ٢٥ % ، أيضا ، فان ثمن القمح في أمريكا - تمشيا مع ارتفاع الأثمان فيها - يصبح  $\frac{1}{87} ر.$  ١٠ دولار ، بينما يصبح ثمن القماش في المانيا - تمشيا مع هبوط الأثمان فيها - ٣ دولار . وعلى أثر ذلك يستعيد طلب أمريكا للقماش الألماني بعض

الواقعة في القارة الأوربية . وانك لتجد في اللغتين الانجليزية والفرنسية ما يشعر بوجود فرق من تلك الوجهة بين التجارة مع قارة اوربا والتجارة مع القارات الأخرى، اذ يطلق على الثانية اسم: Overseas Trade, Commerce d'outre mer وعلى عكس ذلك اذا كانت الدولة بعيدة عن الأسواق الخارجية — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — فان ذلك يدعو الى أن تصبح تجارتها أقل مما يجب أن تكون

( العامل السادس ) الرسوم الجمركية : فهذه سواء أكان الغرض منها ماليا أم حمائيا ، وسواء أكانت مفروضة على الواردات أم الصادرات ، تعد بمثابة زيادة في نفقات النقل وتدعو الى عرقلة التجارة الدولية . ولا شك أن من أهم العوامل التي أدت الى تدهور قيمة التجارة الخارجية أخيرا مغالاة الدول جميعا في زيادة الرسوم الجمركية على الواردات ، وذهابها في ذلك أحيانا الى حد تحريم استيراد بعض السلع الأجنبية تارة ، وتحديد مقدارها تارة أخرى



## الفصل الثالث

### الميزان التجارى والميزان الحسابي

#### (١) الميزان التجارى

تعريف الميزان التجارى وأهماله : من الاقتصاديين من يعرف الميزان التجارى بأنه مجموع الصادرات والواردات من البضائع فى كل دولة (١) ، ومنهم من يعرفه بأنه مقدار الفرق بين قيمة الصادرات والواردات (٢) . ولعل أفضل من هذا وذلك أن نقول بأن الميزان التجارى هو ما يبين علاقة الصادرات والواردات من البضائع .

وقديما قال التجاريون بأن الميزان التجارى يكون موافقا ( Balance du commerce favorable ) اذا زادت قيمة الصادرات على قيمة الواردات ، ويكون غير موافق ( Balance du commerce défavorable ) اذا زادت قيمة الواردات على قيمة الصادرات . ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن مقدار الزائد فى الصادرات ربح للدولة ، وأن مقدار الزائد فى الواردات خسارة لها . ولا يزال هذان الاصطلاحان مستعملين بهذا المعنى بالرغم من ثبوت خطأ نظرية التجاريين . ومن أشهر من عنى بإثبات خطئهم فى ذلك الاقتصادى الفرنسى باستيا ( Bastiat ) ، وقد ضرب لذلك مثلا سفيستان أقبلت من مرسيليا الى نيويورك تحمل كل منها بضائع قيمتها ١٠ مليون فرنك ، فالأولى وصلت نيويورك فباعت بضائعها فيها واشترت بثمنها بضائع أمريكية ، وكانت صفقتها رابحة بحيث أنها عندما عادت بهذه البضائع الى فرنسا كانت قيمتها تعادل ٢٠ مليونا من الفرنكات . وفى هذه

---

(١) ريبو فى ( Précis ) الجزء الثانى ص ١٠٨

(٢) جيد فى ( Cours ) الجزء الثانى ص ٩

الحالة تسجل إحصاءات الجمارك الفرنسية زيادة في الواردات قيمتها ١٠ مليون فرنك . وأما السفينة الثانية فغرقت ، وفي هذه الحالة تسجل الإحصاءات الفرنسية صادرات صافية مقدارها ١٠ مليون فرنك لا يقابلها شيء من الواردات . فهل معنى ذلك أن غرق السفينة الثانية يعتبر ربحا لفرنسا إذ أدى إلى زيادة صادراتها ، وعودة الأولى تعتبر خسارة لها إذ أدت إلى زيادة وارداتها ؟ هذا ما ينبوعنه العقل السليم <sup>(١)</sup>

ولقد استطاعت البلاد الغنية القديمة مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا أن تعيش طوال السنين دون أن تفتقر مع أن الميزان التجارى ظل باستمرار في غير مصلحتها . ذلك أن الصادرات والواردات من البضائع ، وهى التى يطلق عليها اسم الصادرات والواردات المنظورة ، ليست كل ما تتناوله المعاملات الدولية إذ بجانبها عناصر أخرى كثيرة يطلق عليها اسم الصادرات والواردات غير المنظورة . فالميزان التجارى ليس سوى عنصر من عناصر الميزان الأعم وهو الميزان الحسابى . ولقد كان العجز فى ميزان إنجلترا التجارى قبل الحرب يتراوح سنويا بين ٣ و ٤ مليار من الفرنكات ، ولكن كان يعوض عنه وزيادة الدخل الناشئ من أجور الأسطول التجارى البريطانى ، ومن فوائد وأرباح رؤوس الأموال الانجليزية المستثمرة فى الخارج ، ومن الخدمات المختلفة التى تؤديها سوق لندرة المالية للبلاد الأخرى . ولو لم يكن هناك هذا الدخل لتعين على إنجلترا أن ترسل سنويا إلى الخارج من الذهب بقدر عجز ميزانها التجارى ، ولو أنها فعلت لاستنفدت فى عام واحد كل مالىة من الذهب النقدي <sup>(٢)</sup>

ولم يعد أحد من الاقتصاديين اليوم يقول بانمحاء الميزان التجارى

---

(١) وارد في ريو في ( Précis ) الجزء الثانى ص ١٠٨ — ١٠٩

(٢) جيد في ( Cours ) الجزء الثانى ص ١١ — ١٢

وسيلة لزيادة كمية الذهب في الدولة كما قال التجاريون من قبل . فالذهب ليس سوى نوع من الثروات وليس أهمها . وإذا قُدر له أحيانا أن يتدفق من دولة الى أخرى فإن ذلك لا يلبث — في الظروف العادية — أن يثير قوى اقتصادية تعمل على إيقاف تياره وإعادة التوازن في توزيعه كما بينا آنفا . غير أنه قد تعرض ظروف تحمل الدولة على المحافظة على ماله من المعدن النفيس، ذلك أنه في النظام الاقتصادي الحاضر يلعب الذهب دورا كبيرا كاحتياطي للنقود الورقية والائتمان ، فاذا ما أخذ يتسرب من دولة فإن الرجال المسئولين عن سياستها المالية العامة لا يقفون إزاء ذلك مكتوفي اليدين ينتظرون من القوى الاقتصادية وحدها أن تحدث أثرها ، بل يعمدون الى رفع سعر الخصم وما إلى ذلك من السياسات المصرفية لعرقلة خروج الذهب أو تشجيع دخوله . على أنهم اذا كانوا يخشون أحيانا تسربه من الدولة فكذلك يخشون أحيانا تدفقه اليها . وكل ذلك يتوقف على ظروف كثيرة ، مثل كمية الذهب في الدولة ومبلغ حركة الأعمال فيها وحالة نظامها النقدي وأحوال الائتمان

كذلك قد تعرض للدولة ظروف تحتم عليها أن تعمل على زيادة صادراتها وتقليل وارداتها، كأن يخل ميزانها الحسابي فجأة لسبب طارئ، كحرب ضروس تحمل الدولة على الاكثار من مشترياتها وعقد القروض في البلاد الأجنبية، أو كأن يفرض عليها غرامة أو تعويضات حرية تدفع خلال سنين عدة . ففي مثل هذه الأحوال يتحتم عليها أن تعمل على إيجاد زيادة في الصادرات على الواردات، اذ أن ذلك هو السبيل الطبيعي للإيفاء بتعهداتها

الامم بمصادرات الخاصة بالصادرات والواردات : تحصى كل دولة تجارتها مع الدول الأخرى، وتضع لذلك احصاءات تناول السلع المصدرة والمستوردة، من حيث نوعها، وكمياتها، وقيمتها، والبلاد المذهبة اليها، والآتية منها . وهذه الاحصاءات تثير عدة ملاحظات أهمها :

(١) أنها عرضة لأن يتسرب اليها الخطأ ولا سيما من حيث كمية السلع وأثمانها. فهناك سلع كثيرة تجتاز الحدود دون أن تسجلها الاحصاءات، وذلك إما لتهاون رجال الجمارك، وإما لانتشار التهريب على الحدود، وإما للتسامح الإداري إزاء المسافرين عما يحملون معهم لاستعمالهم الشخصي. وكذلك ترتكب أخطاء كثيرة في تجميع السلع سواء أكان تمثيلها بواسطة اللجان الجمركية أم باقرار المصدرين والمستوردين

(٢) أن الأساليب الجمركية في الدولة الواحدة قد تتغير من وقت لآخر، فيؤثر ذلك في نتائج الاحصاءات الجمركية، ولذا يتعين ملاحظة ذلك عن مقارنة هذه الاحصاءات بعضها ببعض في الأوقات المختلفة. وكذلك قد تختلف هذه الأساليب بين دولة وأخرى، ولذا يتعين أيضا ملاحظة ذلك عند مقارنة احصاءاتها بعضها ببعض. ففرنسا والمانياما مثلا تحصيان الواردات بحسب بلادها الأصلية، بينما تحصياها إنجلترا بحسب البلاد الصادرة منها مباشرة. الى هذا أن طريقة تجميع البضائع ليست واحدة في كل البلاد. وفي هذا كله ما يفسر لماذا كانت الاحصاءات الخاصة بالبضائع المصدرة من دولة الى أخرى متباينة بينهما.

(٣) أن مجموع قيمة واردات دول العالم جميعا تربو على مجموع قيمة صادراتها مع أن البضائع الصادرة من بعض الدول هي ذاتها الواردة إلى البعض الآخر. ويعزى ذلك الى أن تقدير القيمتين يحصل في مكانين مختلفين، فالبوشل من القمح الذي يرسل من أمريكا الى ألمانيا أعظم قيمة عند وصوله همبرج منه عند خروجه من نيويورك. وهذا الفرق بين القيمتين يمثل تكفات النقل والتأمين وأرباح المستوردين ونحوها، ولذلك كانت قيمة الواردات في العالم تربو دائما على قيمة الصادرات كما يتضح من الأرقام الآتية :

## مقدار تجارة العالم الدولية

( القيمة مقدرة بملايين الدولارات )

سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٢٨	
٢٨٩٣٣	٣٥٤٧٣	٣٤٦٥٢	الواردات :
٢٦٤٣٢	٣٢٩٨٧	٣٢٧٢٨	المصادر :
٥٥٣٦٥	٦٨٤٦٠	٦٧٣٨٠	المجموع :

## (٢) الميزان الحسابي

### § عناصر الميزان الحسابي

منزلة الميزان الحسابي وتعريفه : كادت المعاملات الدولية في العصور الغابرة تقتصر على تبادل السلع ، ولذلك كان للميزان التجاري أهمية خاصة إذ من خلاله كان يتبين مركز البلد الاقتصادي إزاء غيره . ولكن تقدم وسائل المواصلات في العصر الحديث وما أفضى إليه من سهولة تنقل رؤوس الأموال والأشخاص أدخل في المعاملات الدولية عناصر جديدة لا تقل شأنًا عن حركة البضائع ، فلم يعد الميزان التجاري هو المعبر الأمين عن مركز البلد الاقتصادي وإنما الميزان الحسابي ( Balance des comptes )

ويتألف الميزان الحسابي في كل دولة من مجموع ما لها من الحقوق وما عليها من الديون إزاء الدول الأخرى . ويؤثر الاقتصاديون الأنجليز تسميته ميزان المدفوعات ( Balance of payments ) إذ هو يتكون - بعبارة أخرى - من مجموع ما يتعين أن تدفعه الدولة أو تتقاضاه من الدول الأخرى <sup>(١)</sup> . وكذلك

(١) ولسكن بعض الاقتصاديين يري فرقاً بين الميزان الحسابي وميزان المدفوعات من حيث أن الحقوق والديون من ناحية والمدفوعات من ناحية أخرى قد لا تتوافق في أوقات حدوثها ، فالتاجر الأمريكي الذي يبيع بضاعة في فرنسا قد يجد بدلاً من ترحيل ثمنها إلى بلاده أن يحركه مدة من الزمن في بعض المصارف الفرنسية ، وبذلك لا يتأثر ميزان المدفوعات في الدولتين بتلك العملية علي حين يتأثر بها الميزان الحسابي Truchy, Précis

يطلق عليه أحيانا اسم الميزان الاقتصادي ( Balance économique ) لأنه  
يبين حقيقة حال البلد الاقتصادية

عناصر الميزان الحسابي : تتكون هذه العناصر من كل ما يؤدي إلى  
زيادة الجانب الدائن أو المدين في معادلات الدولة الخارجية ، وتنحصر فيما  
يأتي : (١) ما تصدره الدولة وما تستورده من البضائع . (٢) ما ينشأ عن تمييز  
رؤوس الأموال الأهلية في الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية في الداخل  
(٣) الخدمات التي تؤدي لأشخاص في الخارج أو التي يؤديها أشخاص في الخارج  
(٤) ما ينفقه السياح الأجانب داخل البلد وما ينفقه بعض أهله في الخارج  
(٥) ما يرسله المهاجرون من النقود إلى موطنهم الأصلي . (٦) الغرامات الحرية  
والتعويضات والهبات الدولية . وستكلم عن كل منها تفصيلا فيما يلي :

(١) ما تصدره الدولة وما تستورده من البضائع : فكل دولة  
دائنة بقدر صادراتها ومدينة بقدر وارداتها . وهذا أسهل عناصر الميزان  
الحسابي تقديرا ، إذ يكفي لذلك الرجوع إلى احصاءات الجمارك مع  
ملاحظة ما ذكرناه بشأنها آنفا . وبجانب حركة البضائع العادية تقوم حركة  
المعادن النفيسة ولكنها قليلة الأهمية ، فلقد كانت قبل الحرب الأخيرة  
تتراوح في فرنسا بين ٦ ٪ و ٧ ٪ من مجموع الصادرات والواردات ، علي  
حين كانت في بلاد أخرى مثل إنجلترا والروسيا وبلجيكا وهولندا تتراوح  
بين ٢ ٪ و ٥ ٪ <sup>(١)</sup> وهذه أرقام تقريبية ، إذ الشائع أن احصاءات الجمارك  
الخاصة بالمعادن النفيسة ليست على شيء من الدقة ، فكثير من الذهب يتنقل بين  
الدول دون أن تحيط به إحصاءاتها الجمركية <sup>(٢)</sup> . ومما يكن من أمر فإن ضعف

(١) انما يلاحظ أن جزءا من هذا المقدار يخص للاشراش الصناعية وما يخص للدفع  
الدولي لا يزيد على الثلاثين - حيدفي (Cours) ، الجزء الثاني ص ١٠

(٢) وقد خطر يوما للحكومة الإيطالية أن تحصى مقدار الذهب الصادر والوارد إلى إيطاليا  
في وقت معين استنادا على المعلومات التي استقتها من المصارف الكبرى قتين لها أنه يختلف  
كثيرا عن احصاء الجمارك - ريبوف (Précis) الجزء الثاني ص ١٠٤

حركة المعادن النفيسة بين الدول اذا قيست بحركة البضائع دليل على أنها لا تستخدم في الدفع الدولي الا بمقدار يسير

وهناك بين هذه وتلك صادرات وواردات لا تقيد في دفاتر الجمارك ، مثل بيع السفن . فكل سفينة تشتريها إحدى الحكومات أو بعض رعاياها من دور الصناعة البحرية الأجنبية لا تتم عنها دفاتر الجمارك ، ومع هذا فثمنها من الحقوق المهمة للدولة البائعة ويتعين إضافته لحسابها الدائن . وبمقتضى ذلك تعتبر إنجلترا دائنة للخارج بمبالغ طائلة اذ تبنى دور الصناعة فيها سنويا سفنا كثيرة لحساب الدول الأجنبية

(٢) ما ينشأ عنه تميز رؤوس الأموال الأهلية في الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية في الداخل : تميز رؤوس الأموال في البلاد الأجنبية إما في عمليات لآجال طويلة ، وإما في عمليات لآجال قصيرة (فأرسل) تميز رؤوس الأموال الروبلية في العمليات ذات الآجال الطويلة : تتناول هذه العمليات بالأخص الاكتاب في قروض الحكومات والبلديات الأجنبية وشراء سنداتها ، وكذلك شراء أسهم وسندات المشروعات الأجنبية والاكتاب فيها . ولايضاح أثر ذلك في الميزان الحسابي نفرض أن المانيا عقدت قرضا في الولايات المتحدة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار . فهذا القرض يمر بدورين : ( الأول ) دور الاصدار : وفيه تكون الولايات المتحدة هي المدينة والمانيا هي الدائنة ، اذ يقع على الأولى عبء دفع قيمة القرض الى الثانية ، ويكون الموقف كما لو أن الولايات المتحدة استوردت من المانيا مقادير أكثر من البضائع الألمانية ، وبذلك يزيد الجانب المدين في الميزان الحسابي لأمر يكافئ قيمة القرض والجانب الدائن في الميزان الحسابي لألمانيا بالقيمة نفسها . (الثاني) دور أداء الفوائد واستهلاك الدين : وفيه ينعكس الموقف ، فتصبح الدولة المقرضة هي الدائنة والمقرضة هي المدينة ، اذ في كل مرة تستحق فوائد الدين ويحل أجل استهلاكه

كله أو بعضه يقع عبء الدفع على ألمانيا ، وبذلك يزيد الحساب المدين في ألمانيا والدائن في الولايات المتحدة . ومثل هذا يقال عن الأوراق المالية جميعا (الاسهم والسندات ) التي توظفها الشركات والبيوت المالية الألمانية في الولايات المتحدة

ولقد كانت رؤوس الأموال الانجليزية والفرنسية وكذلك الألمانية - الى حد ما - تغمر قبل الحرب بلادا كثيرة في الدنيا الجديدة والقديمة ، وكان ذلك مصدر دخل عظيم تحصل عليه سنويا الدول الدائنة على شكل كوبونات سندات حكومية وأسهم وسندات مشروعات خاصة وابعار عقارات وأرباح مشروعات صناعية وتجارية . وقد قدر قبل الحرب مالا إنجلترا من رؤوس الأموال في الخارج بنحو ٤ مليار من الجنيهات ، منها ٦٠ ٪ في الهند والمستعمرات البريطانية و ٤٠ ٪ في البلاد الأخرى . وقد ماتتقاضاه منها سنويا بمبلغ يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليون جنيه . وكانت مدينة لندرة - ولا تزال - أعظم سوق مالية في العالم ، إذ يعقد فيها أكثر القروض الدولية . وكذلك كان لفرنسا من رؤوس الأموال في الخارج نحو ٤٠ مليارا من الفرنكات تدرها نحو ٢ مليار فرنك دخلا سنويا<sup>(١)</sup> . وقد أفضت الحرب العظمى إلى نقص كبير في هذه الأموال وحل محل جزء منها ديون علي الدولتين للخارج . أما ألمانيا فقد كان لها أيضا رؤوس أموال في الخارج ، ولكنها لم تبلغ في ذلك منزلة إنجلترا وفرنسا ، وما كان ذلك لأن الشعب الألماني أقل غنى أو ادخارا وانما لأنه كان يجد في بلاده مجالا واسعا للشمير . وقد فقدت ألمانيا منذ الحرب مكانتها كدولة دائنة ، واقلبت إلى دولة مدينة تروح تحت عبء دين خارجي ثقيل وهناك طائفة أخرى من الدول كانت قبل الحرب - ولا تزال - مدينة

---

(١) جيد في ( Cours ) الجزء الثاني ص ١٣

للدول الأخرى بمقدار أقساط الديون الحكومية وفوائد وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها ، وذلك كالروسيا وتركيا ومصر والهند وجمهوريات أمريكا الجنوبية

أما الولايات المتحدة فكانت قبل الحرب من أكبر الدول المدينة اذ كـان للدول الأوربية فيها رؤوس أموال وفيرة. ولكن الآية انعكست منذ الحرب ، فمن دولة مدينة انقلبت الولايات المتحدة إلى أعظم دولة دائنة ، وأصبح من أهم عناصر الجانب الدائن في ميزانها الحسابي فوائد وأقساط القروض الكثيرة التي أقرضتها إلى دول الحلفاء إبان الحرب وإلى كثير غيرها بعد الحرب . وبعد أن كانت رؤوس الأموال الأوربية هي التي تستثمر في المشروعات الأمريكية أصبحت رؤوس الأموال الأمريكية هي التي تمول المشروعات الأوربية ، وتقرض إلى الحكومات والبلديات والمجالس المحلية فيها. وقد بلغ في سنة ١٩٢٥ مجموع مالى الولايات المتحدة من رؤوس الأموال في الخارج نحو ١٠.٥ مليار دولار ، وذلك خلاف ١٢ مليار دولار أقرضت إلى الحلفاء أثناء الحرب (١) الميزان الحسابي في البهر المحرقة والقديمة : تنعكس صورة البلاد الاقتصادية في حالة صادراتها و وارداتها المنظورة من جهة ، وحركة رؤوس الأموال الدولية من جهة أخرى . وعلى ذلك فإذا تركنا جانبا عناصر الميزان الحسابي الأخرى ، وقصرنا النظر على الصادرات والواردات من البضائع واصدار القروض والأوراق المالية ودفع كوبوناتها ، فإنا نستطيع أن نحدد معالم الميزان الحسابي في البلاد الحديثة والقديمة على الشكل الآتي (٢) :

(١) ميزان بلد حديث : يكون ميزانه التجارى غير موافق ، اذ يشتري من الخارج كثيرا من العدد والالات ، ومختلف المواد التي يفتقر إليها الاستغلال

---

(١) Siegfried, Les Etats Unis d'aujourd'hui ص ٢٢٠

(٢) وقد جاربنا في ذلك الاستاذ ريبو (Reboud) في كتابه (Précis) الجزء

الثاني ص ١٦١ - ١٦٢.

فوارده الطبيعية ، بينما لا يتسنى له بعد الاكثر من صادراته . وبجانب هذا يكون مدينا للخارج بفوائد بعض قروضه القديمة . فيسدد هذه الفوائد وذلك العجز في ميزانه التجارى بما يعقد من القروض في البلاد القديمة على شكل إصدار سندات ديون عامة أو أسهم وسندات مشروعات خاصة . وهذا موقف يحمل بين ثناياه خطرا كبيرا ، لأنه اذا أغل المتمولون في الخارج أيديهم عن الاقراض لسبب طارئ كحرب أو أزمة أو نحوها أصبح البلد عاجزا عن إيفاء ما عليه . ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالميزان الآتى :

الجانب الدائن	الجانب المدين	
الميزان التجارى . . . . .	٧٠	٩٠
فوائد القروض القديمة . . . .	—	١٠
حركة رؤوس الاموال الجديدة	٣٠	—
	١٠٠	١٠٠

وهذه حالة تنطبق على الولايات المتحدة قبل سنة ١٨٧٣ ، فقد ظلت الواردات فيها تزيد على الصادرات حتى سنة ١٨٧٣ ، اذ كانت في الدور الأول من تقدمها الاقتصادى ، ولذلك كثرت قروضها في الخارج ولا سيما بعد الحرب الأهلية حيث أخذت رؤوس الأموال الأوربية تتدفق اليها ، بينما كانت لا تزال قليلة فوائد قروضها السابقة (١)

( ب ) ميزان باء اكثر تقدما : يكون ميزانه التجارى موافقا ، اذ يشترى من البضائع الأجنبية مقادير أقل ، بينما يستطيع — بفضل ما يتوفر عليه من التقدم الاقتصادى — أن يصدر من منتجاته مقادير أكثر . وبجانب ذلك يعقد بعض القروض الجديدة ، ولكن ما يدفعه من فوائد ديونه القديمة يفوق هذه القروض فيسدد ما يتبقى عليه بما يحتاج له من زيادة الصادرات على الواردات ، ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالميزان الآتى :

(١) انظر في تفصيل ذلك : توسيج لي (International Trade) ص ٢٨٠ وما بعدها

الجانب الدائن      الجانب المدين		
الميزان التجارى	٨٠	٧٠
فوائد القروض القديمة	—	٣٠
حركة رؤوس الاموال الجديدة	٢٠	—
	١٠٠	١٠٠

وهذه حالة تنطبق على الولايات المتحدة بعد سنة ١٨٧٣ ، فقد تعدل ميزانها التجارى فجأة فى سنة ١٨٧٤ اذ رجحت كفة الصادرات ، واستمر الحال كذلك فى السنين التالية <sup>(١)</sup> . وكان أهم مادعا الى ذلك تزايد فوائد القروض القديمة من جهة وضعف حركة رؤوس الأموال الأوربية إلى أمريكا من الجهة الأخرى ، ولاسيما على أثر أزمة سنة ١٨٧٣ . فبفضل زيادة الصادرات على الواردات استطاعت الولايات المتحدة ان تفى بفوائدها وأقساط ديونها

(ح) ميزان بلد غنى قديم : يكون ميزانه التجارى غير موافق ، فهو مدين للخارج بمقدار ما فيه من العجز ، وبجانب هذا يكون مدينا أيضا بمقدار القروض التى تعقد فيه لحساب البلاد الأجنبية . ولكن ما يتقاضاه من فوائد قروضه القديمة ومما يستهلك منها يمكنه آخر الأمر من إيجاد التوازن فى ميزان مدفوعاته . ويمكن التمثيل لهذه الحالة بالميزان الآتى :

الجانب الدائن      الجانب المدين		
الميزان التجارى	٧٠	٨٠
فوائد القروض القديمة	٣٠	—
حركة رؤوس الاموال الجديدة	—	٢٠
	١٠٠	١٠٠

(١) فى سنة ١٨٧٣ كانت قيمة الواردات تزيد على قيمة الصادرات بمقدار ١١٩٠٠٠ ر ٠٠٠ دولار . ولكن فى سنة ١٨٧٤ زادت الثانية على الأولى بمقدار ١٩٠٠٠ ر ٠٠٠ دولار ، واشتد أمر هذه الزيادة فى السنين الأولى من القرن العشرين حيث كان يبلغ مقدارها سنوياً نحو ٥٠٠ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠ دولار - توسيج فى (Principles) الجزء الاول ص ٤٧٤

وهذه حالة تنطبق على إنجلترا قبل الحرب العظمى، فقد أخذت الواردات فيها تزيد على الصادرات منذ سنة ١٨٥٣، وكان ذلك راجعاً إلى عدة عوامل من أهمها مركز إنجلترا كدولة مقرضة، فقد أخذت رؤوس الأموال الانجليزية تتدفق إلى الخارج منذ أوائل القرن التاسع عشر، وعظم تدفقها بين سنتي ١٨٣٠ و ١٨٥٠، وكان بعضها يقصد القارة الأوربية، حيث يستثمر خاصة في إنشاء السكك الحديدية، وبعضها يقصد قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية. ومن شأن الدول المقرضة في هذه الحالة أن تمر بدورين: ففي الدور الأول يكون ماتقاضيها من فوائد قروضها القديمة أقل مما يعقد فيها من القروض الجديدة، ولذلك تزيد فيها الصادرات على الواردات، وكذلك كانت حال إنجلترا قبل سنة ١٨٥٣. ثم لا يلبث أن يأتي دور ثان تربع فيه فوائد القروض القديمة على قيمة القروض الجديدة، ولذلك تزيد واردات الدولة على صادراتها، وكذلك كانت حال إنجلترا بعد سنة ١٨٥٣<sup>(١)</sup>

**منزلة الأوراق المالية في المعاملات الروبية:** ولقد عظم شأن التعامل بالأوراق المالية بين الدول في العصر الحديث، حتى أصبحت حركة رؤوس الأموال الناشئة عن ذلك تفوق في مداها حركة البضائع العادية. ذلك أن تنقل رؤوس الأموال في هذه الحالة لا ينشأ عن إصدار الأوراق المالية والاستيلاء على قيمة كوابونها فحسب، بل ينشأ أيضاً عن تباين أسعارها في بورصات الدول المختلفة، ولا سيما بالنسبة لنوع من الأوراق المالية يطلق عليه اسم « الأوراق الدولية » (Valeurs internationales) وهي التي تُقيد ويُعامل

(١) وهناك عامل ثان كان له أكبر الأثر في زيادة الواردات على الصادرات في إنجلترا، وهو زيادة الدخل من الأسطول التجاري زيادة مطردة منذ منتصف القرن التاسع عشر، فقد استطاعت إنجلترا بفضل ذلك أيضاً أن تستورد مقداراً أكثر من البضائع الأجنبية، دون أن يختل ميزان مدفوعاتها. — توسيع في (International Trade) ص ٢٣٧ - ٢٣٨

بها في بورصات دول مختلفة ، كسندات ديون الدول الكبرى ، وأسهم وسندات الشركات الكبيرة جداً مثل شركة قناة السويس وبناما. فهذه لا يكاد يبدو شيء من التفاوت في أسعارها بين بورصة وأخرى ، حتى يحمل ذلك طائفة من المضاربين يطلق عليهم اسم المراجحين ( Arbitragistes )<sup>(١)</sup> على شرائها في البورصات التي يكون سعرها فيها منخفضاً ويبيعها في البورصات التي يكون سعرها فيها مرتفعاً ، استفادة من فرق ما بين السعيرين . فيحدث ذلك من التأثير في الميزان الحسابي ما يحدثه بيع البضائع وشراؤها .

(وثانياً) تُعتبر رؤوس الأموال في العمليات ذات الأجل القصيرة : وبجانب رؤوس الأموال المستثمرة في الأوراق المالية يوجد في كل دولة رؤوس أموال في حالة انتظار يكتنزها أصحابها ، أو يحتفظون بها ودائع في المصارف ، أو صناديق التوفير ، أو غيرها من المنشآت . وهذه الأموال - ولا سيما المودعة منها في المصارف - شديدة التأثير باختلاف سعر الخصم بين الدول ، كما أنها شديدة الاندفاع نحو المضاربة في قيمة النقود . وسنبين أثر ذلك في الميزان الحسابي في الموضعين الآتيين :

(١) تأثير اختلاف سعر الخصم بين دولتين : نفرض لذلك دولتين نظامهما النقدي سليم ، مثل فرنسا وهولندا ، وأن سعر الخصم ارتفع في أمستردام فبلغ ٥ ٪ بينما ظل في باريس ٣ ٪ ، فعلى أثر ذلك ترسل المصارف والبيوت المالية الفرنسية جزءاً من الأموال المودعة فيها إلى أمستردام لتستثمرها فيها في عمليات الخصم ، إذ ترجح بذلك ٢ ٪ قيمة الفرق بين السعيرين . فانتقال هذه الأموال من فرنسا إلى هولندا يؤدي إلى زيادة الجانب المدين في

---

(١) نسبة إلى عملية المراجحة ( Arbitrage ) وهي تنحصر في الشراء في السوق التي يكون السعر فيها منخفضاً والبيع في السوق التي يكون السعر فيها مرتفعاً ، وغالباً يحدث ذلك بمجرد إعطاء أوامر بحملها البرق إلى أقصى الجهات

الميزان الحسابي لفرنسا ، والجانب الدائن في الميزان الحسابي لهولندا . وعكس ذلك يحصل عند انتهاء عمليات الخصم ، أي عند ما يراد ترحيل هذه المبالغ إلى فرنسا ، فوقتئذ تصبح فرنسا هي الدائنة وهولندا هي المدينة

(ب) تأثير المضاربة في قيمة النقود بين دولتين : أتى على العالم حين بعد الحرب اشتدت فيه المضاربة على قيمة نقود بعض الدول لكثرة تقلباتها ، ثم فترت هذه الحركة حينما تلى أثر عودة هذه الدول الى نظام النقد الذهبي ، ثم اذا بها تشتد في الوقت الحاضر نتيجة عدول دول كبيرة هامة عن نظام الذهب ، وكثرة تقلبات قيمة نقودها تبعاً لذلك . ولهذه المضاربة أثرها الخطير في الميزان الحسابي . وليان ذلك نضرب مثلاً : ما هو حادث الآن بين إنجلترا والولايات المتحدة ، فالجنيه الانجليزي يعادل اليوم ٢٤ر٥ دولار . فلنفرض أن أحد الصيارفة في نيويورك يتوقع ارتفاع قيمة الجنيه في المستقبل ويريد المضاربة على صعوده ، فيلجأ الى الطريقة الآتية ، وهي أبسط الطرق : يكلف مراسله في لندرة بأن يسحب عليه كميالة بمبلغ ١٠٠٠ دولار ، وأن يبيعها في سوق لندره بما تساويه من الجنيهاً ، ثم يحتفظ بثنائها وديعة عنده ، وبذلك يصبح للأمريكي من الجنيهاً في سوق لندرة :  $\frac{1000}{24.5} = 40.8163$  تقريباً وهذه العملية تعتبر قرضاً لانجلترا لأجل قصير يتوقف مداه على ارادة المقرض الأمريكي . ولنفرض الآن أنه بعد شهرين تحقق صعود الجنيه بأن أصبح سعره ٦ دولارات مثلاً ، ويريد الأمريكي أن يصفى تلك العملية ، فيكلف مراسله في لندرة بأن يرد اليه وديعته بالدولارات ، فيشتري لذلك كميالة مسحوبة على أمريكا بالدولارات ، قيمتها :  $40.8163 \times 6 = 245.00$  دولار ويرسلها الى الأمريكي الذي يربح من هذه العملية :  $245.00 - 1000 = -755.00$  دولار

وإنما ضربنا هذا المثل لنبين أنه عندما يكلف الأمريكي عميله في لندرة

بأن يسحب عليه كميالة بألف دولار يؤدي ذلك الى زيادة الجانب الدائن في الميزان الحسابي لـانجلترا والجانب المدين في الميزان الحسابي لأمريكا ، ويكون الموقف كما لو أن أمريكا اشترت من إنجلترا بضائع بقدر هذا المبلغ . ويحدث عكس ذلك تماما عند تصفية العملية وتحويل الدولارات إلى أمريكا ، إذ تصبح إنجلترا هي المدينة وأمريكا هي الدائنة

وأحيانا عندما يرتفع سعر الخصم في بلد قيمة نقوده غير ثابتة يعتمد المتمولون في البلاد الأخرى الى توظيف أموالهم فيه بقصد إصابة هدفين في وقت واحد . الاستنادة من ارتفاع سعر الخصم من ناحية ، والمضاربة على صعود قيمة نقوده من الناحية الأخرى

(٣) الخدمات التي تؤدي لأشخاص في الخارج أو يؤدونها أشخاص في الخارج : تنشأ هذه الخدمات عن عمليات متنوعة ذات اتصال وثيق بالتجارة الدولية كالنقل ، والتأمين ، والصيرفة ، والسمسرة ، وغيرها

(فأولا) الخدمات التي تنشأ عن النقل : عندما تصدر إحدى الدول بضاعة الى الخارج تحملها أحيانا على سفنها الخاصة ، فتحرز بمقتضى ذلك دينا على الخارج منفصلا عن قيمة صادراتها ، اذ هو لا يولد إلا بعد أن تغادر البضاعة أرضها ، ومن تلك الوجهة تعتبر إنجلترا دائنة الى الخارج بمبالغ طائلة ، إذ تنقل سفنها معظم بضائعها . وبجانب البضائع الانجليزية ينقل الأسطول الانجليزي جانباً كبيراً من بضائع الدول الأخرى ويتقاضى عن ذلك أجوراً عظيمة تضاف إلى الجانب الدائن في الميزان الحسابي لـانجلترا . وقد قدر دخل إنجلترا سنوياً من النقل البحري بنحو ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه بين سنتين ١٩١١ و ١٩١٣ (١) ، ويعتبر ذلك من العوامل الأساسية في زيادة الواردات على الصادرات في ميزانها التجاري . وبالعكس ذلك الولايات المتحدة ، فانها كانت قبل الحرب

---

(١) جريدين في ( Foreign Trade ) ، ص ٨٦

مدينة للخارج بمقدار أجور نقل كثير من بضائعها على سفن الدول الأخرى. وقد كان ذلك أحد الأسباب التي يعزى إليها زيادة الصادرات على الواردات في ميزانها التجاري . وكذلك تعتبر فرنسا مدينة للخارج من تلك الوجهة ، فقد كانت قبل الحرب لا تنقل على سفنها الا نحو  $\frac{1}{4}$  صادراتها و  $\frac{1}{4}$  وارداتها عن طريق البحر<sup>(١)</sup>

وكذلك عند ما يجتاز بعض البضائع أرض دولة أجنبية في طريقها الى دولة أخرى فان ما ينفق من أجور النقل بالسكك الحديدية وغيرها في أرض الدولة الأولى يقيد في الجانب الدائن من ميزانها الحسابي ، بينما يقيد في الجانب المدين من الميزان الحسابي للدولة التي تدفع نفقات النقل

( وثانيا ) الخدمات الأخرى : يدخل في ذلك خاصة الخدمات التي تؤديها شركات التأمين . فآية شركة تؤمن مواطني البلاد الأخرى ضد بعض الأخطار ، كأخطار النقل البحري والحريق والوفاة وغيرها ، تتقاضى عن ذلك مبالغ معينة هي أقساط التأمين ، فيقدر هذه الأقساط يزيد الجانب الدائن من الميزان الحسابي للدولة التي بها مركز الشركة الأصلي ، بينما يزيد الجانب المدين منه بقدر التعويضات والمبالغ التي تدفعها الشركة الى المستأمنين الأجانب . وقد اشتهرت شركات التأمين الانجليزية - ولا سيما ما كان منها للتأمين ضد أخطار النقل - بكثرة عملاتها في الخارج . ولذلك أثر كبير في ميزان انجلترا الحسابي .

ومما يدخل في ذلك أيضا خدمات الصيارفة والسماسرة ومن اليهم من رجال الأعمال . فالصيرفي الانجليزي الذي ينضم ورقة تجارية مسحوبة بين بلدين أجنبيين ، ولكنها مع ذلك تمر بسوق لندرة ، يتقاضى عن ذلك أجراً يزيد بقدره الحساب الدائن لانجلترا . وتقوم سنويا السوق المالية في لندرة

---

(١) جيد في ( Cours ) الجزء الثاني ص ١٣

ونيو يورك وباريس وبرلين بخدمات كثيرة لحساب البلاد الأجنبية، وتنال عن ذلك أجورا متنوعة كثيرة تزيد الجانب الدائن من الميزان الحسابي في بلادها

وقد كانت — ولا تزال — كل من لندرة ولقربول من أهم الأسواق لكثير من السلع التي لا تنتجها إنجلترا، ولكنها مع ذلك تتجمع في المدينتين لتوزع منهما على الأسواق الأخرى. فما يتقاضاه التجار الانجليز من السمسة والأرباح عن ذلك يضاف أيضا إلى الجانب الدائن في الميزان الحسابي لانجلترا

(٤) ما يتفق السياح داخل البلاد وما يتفق بعض أهل في الخارج : فمن البلاد مثل فرنسا وسويسرا وإيطاليا والنمسا ومصر ما يهبط أرضها سنويا كثير من السياح لأغراض مختلفة : من صحية ، إلى علمية ، إلى فنية. وقد يكون ذلك لمجرد التزه والتسلية. فكل ما ينفقون من أموالهم في هذه البلاد يعتبر دينا لها على الخارج . وعادة يحملون معهم خطابات اعتماد أو شيكات يقدمونها إلى المصارف في البلاد التي يأمنونها ، فتدفع اليهم قيمتها وتقيد ذلك في الحساب المدين للمصارف التي أصدرتها في بلادهم الأصلية . وبمقتضى ذلك تعتبر إنجلترا والولايات المتحدة مدينتين للخارج بمقدار المبالغ الطائلة التي ينفقها كثير من أبنائهما سنويا في البلاد الأجنبية . ويتبين من إحصاءات عصبة الأمم أن مجموع ما أنفقه السياح في عام ١٩٢٧ بلغ ١١٥٠ مليوناً من الدولارات ينحصر منها : فرنسا ٣٠٠ مليوناً ، وإيطاليا ١١٥ مليوناً ، وسويسرا ٥٠ مليوناً ، والنمسا ٤٠ مليوناً ، وألمانيا ٤٠ مليوناً ، وتشيكوسلوفاكيا ٢٠ مليوناً ، وبولندا ١٠ ملايين ، والمجر واليونان ٤ ملايين لكل منهما (١) :

ولم يعد يخفى ما للسياحة من الأثر العظيم في التقدم الاقتصادي : فهي مصدر دخل كبير

( ١ ) من مقال عن السياح في مجله : L'Egypte Contemporaine عدد مارس

في الميزان الحسابي، كما انها أساس رخاء الصناعات المتصلة بحركة السياح ، كصناعة الفنادق والنقل ، وكثير من الصناعات الصغيرة التي تنتج الأشياء التي تشتري على « سبيل التذكار » ، وأيضا ضروب الصناعات والزراعات التي تغذي الفنادق بمنتجاتها. ولذلك أخذت دول كثيرة تتبارى في اجتذاب السائحين إليها بشق الوسائل ، وبلغ من عناية بعض الحكومات بذلك أن أنشأت مكاتب ومراكز رئيسية لتنشيط حركة السياحة سواء من طريق الدعاية أو غيرها . وقد أخذت مصر أيضا تساهم في تلك الحركة ، ولكن بجهد المقل .

ولئن كانت نفقات السياح في مصر في فصل الشتاء عنصرا مهما في الجانب الدائن من ميزانها الحسابي إلا أن ذلك يقابله ما ينفقه في فصل الصيف في الخارج كثير من المصريين والأجانب المتوطنين في مصر . ومن المتعذر تحديد النسبة بين ما لمصر وما عليها من تلك الوجبة . ولكن دلائل الأحوال تشعر بأن ما لمصر يفوق ما عليها ويدخل في هذا الباب أيضا ما ينفقه موظفو السفارات والقنصليات في الخارج ، وكذلك ما تنفقه جنود دولة في أرض دولة أخرى ، كما حدث في فرنسا ابان الحرب الكبرى إذ أنفقت الجنود البريطانية والأمريكية فيها مبالغ طائلة قيدت في حسابها الدائن . ومن هذا القبيل أيضا ما ينفقه جيش الاحتلال في مصر ، وقد بلغت هذه النفقات خلال الحرب مبلغا جعلها من أهم عناصر الجانب الدائن في ميزان مصر الحسابي

(٥) ما يرسله المهاجرون منه النفود الى وطنهم الاصلى : يظل كثير من المهاجرين في البلاد الأجنبية محتفظين بصلتهم بوطنهم الاصلى ، فيرسلون من وقت لا آخر بعض ما يصيبون من الرزق الى من خلفوا وراءهم من الأهل وذوى القربى . وقد قدر قبل الحرب ما يرسل سنويا الى ايطاليا من أبنائها المقيمين في الخارج بنحو ٤٥٠ مليوناً من الفرنكات، بفضلها يسدد جزء كبير من العجز في ميزانها التجارى . وبكس ذلك الولايات المتحدة ، فان المهاجرين

بها يرسلون سنويا الى بلادهم الأصلية مبالغ طائلة قدرت قبل الحرب بنحو ٢٧٠ مليوناً من الدولارات ( وهو ما يعادل ١٣٠٠ مليون فرنك في ذاك الحين )<sup>(١)</sup> ولا تزال هذه المبالغ تثقل سنويا الجانب المدين في ميزان أمريكا الحسابي<sup>(٢)</sup> . وكذلك الحال في فرنسا فإن جمهوراً عظيماً من العمال الإيطاليين والأسبانيين والبولونيين المقيمين بها يرسلون سنويا الى أوطانهم الأصلية مبالغ قدرت في الجانب المدين من الميزان الحسابي لفرنسا في سنة ١٩٢٣ بنحو ٧٢٠ مليوناً من الفرنكات<sup>(٣)</sup>

(٦) **الغرامات الحربية والتعويضات والهبات الروبية :** الغرامات الحربية وما اليها من ديون التعويضات وسواها هي عناصر استثنائية في الميزان الحسابي ، ولكنها اذا وُجدت أثقلت بعبئها . ومن أمثلة ذلك الغرامة الحربية التي فرضت على فرنسا بعد حرب السبعين ، وديون التعويضات التي أثقلت كاهل ألمانيا بعد الحرب العظمى وكانت من أهم أسباب اضطراب ميزانها الحسابي . وهذه الغرامات والتعويضات تثير مسائل خطيرة من أهمها طريقة الدفع ، اذ أن استخدام الطرق العادية لا تكفى في هذه الحالة لجسامة المبالغ التي يتناولها الدفع . وسنبحث في ذلك تفصيلاً فيما بعد

والى جانب ذلك تقوم الهبات والتبرعات التي تجود بها بعض البلاد على غيرها لأسباب متنوعة كاصلاح مناطق خربتها بعض الحوادث كحرب أو حريق أو زلزال ، أو لإنشاء مستشفيات ، أو دور آثار أو كتب ، أو معاهد علم أو فن أو أدب فبقدر هذه الهبات يزيد الجانب المدين في الميزان الحسابي للدولة الواهبة ، والجانب الدائن في الميزان الحسابي للدولة الموهوب لها

(١) حيد في ( Cours ) الجزء الثاني ص ١٥

(٢) قدر ما يرسله المهاجرون في أمريكا الى الخارج في سنة ١٩٢٩ بنحو ٢٧٢ مليوناً من الدولارات ، وفي سنة ١٩٣٢ بنحو ١٦٣ مليوناً - Cole, Monetary Problems ص ٢٥٠

(٣) ريبول ( Précis ) الجزء الثاني ص ١٨٠

### § توازن الميزان الحسابي

منى يعتبر الميزان الحسابي في حالة توازنه : يعتبر الميزان الحسابي لدولة في حالة توازن إذا عادت كفة الديون التي عليها أن تدفعها للخارج كفة الحقوق التي لها أن تتقاضاها من الخارج ، أو بعبارة أخرى إذا ساوت لديها قيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة قيمة الواردات المنظورة وغير المنظورة . وقد أوضح الاقتصاديون منذ زمن بعيد أنه محال أن يظل الميزان الحسابي لدولة في حالة عدم توازن إزاء الدول الأخرى جميعا ، إذ هناك قوى اقتصادية تعمل دائما على إيجاد هذا التوازن . نعم ان الميزان الحسابي بين دولتين قلما يكون متوازنا ، ولكن هذا لا يضير طالما أن الدولة التي يكون ميزانها في حالة عجز إزاء الأخرى يتاح لها في معاملاتها مع بعض الدول الأخرى من الوسائل ما تستطيع به سد هذا العجز . فمثلا إذا كان مجموع ماعلى الدولة ( للدولة ب ) يفوق مالها بمقدار « ٥ » مليون جنيه ، وكان في الوقت نفسه مال للدولة ( أ ) قبل الدولة ب يفوق ماعليها بمقدار « ٥ » مليون جنيه ، فأنه من أسهل الأشياء أن تستخدم ( أ ) مالها قبل حرق سداد ماعليها للدولة ب . وهذا أمر شائع في المعاملات الدولية كما سترى الميزان الحسابي الموافق وغير الموافق : واتد يبدو غريبا - مادام أن ميزان كل دولة يميل إلى التوازن - أن يصف الاقتصاديون هذا الميزان تارة بأنه موافق ( favorable ) وتارة بأنه غير موافق ( défavorable ) . في الحق أنهم في ذلك لا ينظرون إلى رجحان إحدى كفتيه على الأخرى وإنما ينظرون إلى طريقة تحقيق توازنه <sup>(١)</sup> . فمن الدول ما لا تستطيع أن تسدد قيمة وارداتها المنظورة وغير المنظورة بما تصدر من البضائع والخدمات وبما تتقاضى من فوائد وأقساط رؤوس أموالها في الخارج ، ولذلك تدفع ما يبتقي عليها بما ترسل من الذهب إلى

---

(١) ريبون (Précis) الجزء الثاني ص ١٧٤

الخارج، وبما تعقد من القروض في البلاد الأجنبية، وما تباع فيها من الأوراق المالية .  
فميزانها في الأصل مدين أكثر منه دائن ، ولكنها توازنه بوسائل من شأنها أن  
تؤدي إلى افتقارها ، ولهذا يوصف ميزانها بأنه غير موافق . وقد كانت تلك حال  
ألمانيا ودول أوروبا الوسطى بعد الحرب وجمهوريات أمريكا الجنوبية قبلها .

وهناك بعكس ذلك دول يتحقق التوازن في ميزانها بفضل ما يرد إليها من  
الذهب وما يُوظف من رؤوس أموالها في الخارج ، ولولا ذلك ل زاد الجانب  
الدائن لديها عن الجانب المدين . وفي هذه الحالة يوصف ميزانها بأنه موافق  
لأن توازنه يتحقق بفضل وسائل تؤدي إلى اغتنائها . وقد كانت تلك  
حال إنجلترا وفرنسا قبل الحرب وبعدها ، والولايات المتحدة بعد الحرب ، فقد  
استطاعت جميعا أن توظف رؤوس أموال كثيرة في الخارج بفضل وجود  
فائض في ميزانها الحسابي من العناصر الأخرى

نظرية توازن الميزان الحسابي : ( ١ ) النظرية القديمة : أوضح قدماء  
الاقتصاديين الأحرار أن القوى الاقتصادية تعمل دائما على إيجاد التوازن في  
الميزان الحسابي لكل دولة . وقد استند ريكاردو في تفسير ذلك على حركة  
الذهب والفضة بين الدول ، وهي التي اتخذها أساسا لنظريته في الميزان التجاري  
وجاراه فيها جمهور الاقتصاديين زمنا طويلا . ولئن كان ريكاردو يستعمل  
اصطلاح الميزان التجاري ككثير من مواطنيه إلا أنه يعنى هنا الميزان الحسابي .  
وتتلخص نظريته فيما يأتي ( ١ ) : عندما تزيد قيمة واردات إحدى الدول على  
قيمة صادراتها فإن الفرق بينهما يُدفع بالنقود المعدنية ، فيؤدي ذلك إلى نقص  
كمية النقود في الدولة ، فترفع قيمتها ومن ثم تهبط الأثمان . ومتى هبطت فإن  
الصادرات تأخذ في الزيادة والواردات في النقصان ، فيدعو ذلك إلى وقف

( ١ ) Gide et Rist, Histoire des Doctrines Economiques, ص ١٩١

تسرب النقود المعدنية . ثم لا تلبث الصادرات أن تزيد على الواردات زيادة تفضى الى عودة ما تسرب من النقود المعدنية . ويساعد على ذلك أن تسرب هذه النقود إلى دولة أخرى يحدث فيها ارتفاعا في الائتمان فتقصر الصادرات وزيادة في الواردات ، أى عكس ما أحدثته في الدولة الأولى . وهكذا من الناحيتين تعمل القوى الاقتصادية على إعادة التوازن في الميزان الحسابي ، وذلك عند النقطة التي يتوفر فيها لكل دولة من النقود المعدنية ما يكفي حاجتها بلا زيادة ولا نقصان . ولذلك قال ريكاردو تلك العبارة المشهورة : « إن الذهب والفضة ، وقد وقع عليهما الاختيار ليكونا وسيطا عاما في التداول ، موزعان بفعل المنافسة التجارية بين الدول المختلفة بالنسب التي تجعلهما متلائمين مع حالة الاستبدال الطبيعي الذي كان يحدث لو لم يوجد هذان المعدنان ، واتخذت التجارة بين الدول شكل المقايضة »<sup>(١)</sup>

وقد أثارت هذه النظرية في وقت ما كثيرا من النقاش بين الاقتصاديين ، واعتُرض عليها بما يأتي :

(١) أنه ليس ضروريا لاعادة التوازن في الميزان الحسابي أن يتسرب بعض الذهب<sup>(٢)</sup> من دولة إلى دولة ، إذ هناك وسيلة أخرى تؤدي إلى الغاية ذاتها وهي تقلبات سعر الصرف . فمتى زاد الجانب المدين عن الدائن في الميزان الحسابي يرتفع سعر الصرف ، فيكون ذلك مدعاة لزيادة الصادرات ونقص الواردات كما بينا آنفا<sup>(٣)</sup> . وبالعكس ذلك متى زاد الجانب الدائن عن المدين ينخفض سعر الصرف فيكون ذلك مدعاة لنقص الصادرات وزيادة الواردات . وعلى هذا النحو كثيرا ما يكون مجرد تقلب سعر الصرف بين حدى

(١) وارد في باستايل في (Theory of International Trade) ص ٥٥

(٢) وقول الذهب قط لان الفضلة تعد نقودا دولية

(٣) راجع ص ٧

### الذهب كافيا لامادة توازن الميزان الحسابي

(٢) أنه إذا بلغت تقلبات سعر الصرف حدى الذهب ، وأخذ الذهب على أثر ذلك يتسرب من دولة الى أخرى فإنه لا يمكن تحديد مبلغ انخفاض الأثمان على أثر نقص مقدار معين من الذهب ، كما لا يمكن تعيين مبلغ ارتفاعها على أثر زيادته. ولذلك لا يساغ الجزم إطلاقاً بزيادة الصادرات على أثر خروج مقدار معين من الذهب تكفى لاعادة ماخرج منه كما زعم ريكاردو . وقضلا عن ذلك فإنه بفضل استعمال الأوراق المصرفية ( البنكنوت ) فى التداول وانتشار الائتمان لم يعد تسرب مقدار من الذهب إلى الخارج يؤدي بالضرورة وفى الحال الى نقص كمية النقود المتداولة ، ولذلك فهو لا يؤثر دوماً فى مستوى الأثمان . ذلك أن المدين الذى يريد أن يرسل ذهباً الى الخارج قد يحصل عليه من بعض المصارف على سبيل القرض دون أن يدفع مقابله شيئاً من الأوراق المصرفية المتداولة . يضاف الى ذلك أن مصارف الاصدار كثيراً ما تحتفظ بمقدار من الذهب يفوق الاحتياطى الضامن للبنكنوت ، فتستطيع أن تستخدم جزءاً منه فى الدفع الدولى دون أن يؤثر ذلك فى كمية البنكنوت المتداول (١)

(٣) أنه يتسنى موازنة الميزان الحسابي خلال زمن طويل دون حاجة إلى تصدير أو استيراد الذهب ، وذلك بفضل استخدام الأوراق المالية فى تسوية بعض الديون الخارجية . فكثيراً ما يحدث — وبخاصة عند ارتفاع سعر الصرف — أن ترسل المصارف الى الخارج كوسيلة للدفع بعض الأوراق المالية الدولية أو بعض كوبوناتها فىغنى ذلك عن ارسال الذهب ، اذيسهل بيع هذه الأوراق فى أية سوق مالية وقبض قيمتها نقداً وكذلك قيمة

---

(١) نوجارو فى ( Traité Elémentaire d'Economie Politique ) ص ٢٨٦

بالهامش، وريو فى ( Précis ) الجزء الثانى ص ١٧٧

## كوفاتها

(ب) النظرية الحديثة : وللأسباب المتقدمة يؤثر بعض الاقتصاديين المعاصرين أن يبسطوا عملية توازن الميزان الحسابي على النحو الآتي<sup>(١)</sup> :  
عندما تزيد قيمة واردات إحدى الدول على قيمة صادراتها ( المنظورة وغير المنظورة ) يرتفع سعر الصرف ، فيكون ارتفاعه مدعاة لنقص الواردات وزيادة الصادرات . وإذا لم يكن ذلك كافياً لإعادة التوازن فإن الذهب يأخذ في التسرب إلى الخارج ، فيحمل ذلك مصرف الأصدار على رفع سعر الخصم حماية لاحتياطيه الذهبي من النفاذ ، وتبعه في ذلك سائر المصارف : ومتى أصبح الائتمان غالياً فإن كثيراً من أصحاب المصانع والتجار ينصرفون عن الاقتراض فتقل الاعتمادات التي تفتحها المصارف لعملائها ، فيؤدي ذلك إلى نقص الودائع ، ومن ثم ضعف قوة الشراء العامة وهو ما يفضي بالائتمان إلى الهبوط . ومتى هبطت فإن الصادرات تأخذ في الزيادة والواردات في النقصان . وفي الوقت نفسه يكثر عرض الأوراق المالية في السوق ، إذ يفضل كثير من رجال الأعمال بدلا من الاقتراض بفائدة مرتفعة أن يبيعوا بعض مالهيم من هذه الأوراق ، فيؤدي كثرة عرضها إلى هبوط أسعارها ، فيقبل المراجعون على شراء الأوراق الدولية منها لبيعها في الأسواق الأجنبية ، على حين تكثر المصارف من استخدامها في تسوية الديون الخارجية . ومن الجهة الأخرى فإن ارتفاع سعر الخصم يجذب إلى الدولة من الخارج رؤوس أموال كثيرة تأتي إليها لتستفيد من علو سعر الفائدة فيها . فيكون من أثر ذلك كله إعادة التوازن إلى الميزان الحسابي

(١) انظر من قيل ذلك: تروشي (Truchy) في (Précis) الجزء الثاني ص ٧٥ وما بعدها — ونوجارو (Nogaro) في (Traité Elementaire) ص ٢٢٨ وما بعدها و ص ٢٨٦ وما بعدها — وتوسيج في (Principles) الجزء الأول ص ٤٥٧ وما بعدها .

ومن ذلك يتبين أن أهم ما يميز النظرية الحديثة عن القديمة هو أن خروج الذهب في النظرية الحديثة لا يؤدي إلى هبوط الأثمان من طريق مباشر كما في نظرية ريكاردو ، وإنما من طريق غير مباشر بواسطة تأثيره في سعر الخصم . فهو سعر الخصم في النظرية الحديثة الذي يعيد إلى الميزان الحسابي توازنه <sup>(١)</sup>

### § الميزان الحسابي في مصر وبعض البلاد الأخرى

مميزات ميزانه مصر الحسابي <sup>(٢)</sup> : تعتبر مصر من البلاد ذات ميزان التجارة الموافق ، فقد ظل ميزانها التجاري - منذ سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٢٩ - في صالحها في معظم السنين . وبفضل ذلك تسنى لها أن تقوم بسداد ما عليها للخارج من فوائد دينها العام ، ومن أرباح وفوائد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها . وهناك ما يحمل على الاعتقاد بأن الميزان الحسابي كان في صالحها أيضا خلال بضع سنين أثناء الحرب وبعدها ، ولهذا استطاعت أن تسترد من الخارج جزءا كبيرا من سندات دينها العام ، ومن أسهم وسندات شركات المساهمة فيها ، وأن تقتني بعض الأوراق المالية الأجنبية <sup>(٣)</sup>

عناصر ميزانه مصر الحسابي : وفيما يلي بيان العناصر الرئيسية التي يشتمل عليها ميزان مصر الحسابي وقيمة كل منها في السنوات الأخيرة <sup>(٤)</sup>

---

(١) وغنى عن البيان أنه مفروض في ذلك كله توفر نظام النقد الذهبي في أكل صوره .  
(٢) لدراسة ميزان مصر الحسابي قبل الحرب انظر : Arminjon, La Situation Economique et Financière de le l'Egypte ص ٢٨٠ — ٣٠٠ ، ومجلة « L'Egypte Contemporaine » سنة ١٩١٠ عدد ١ ص ٤٧ — ٥١ ، وسنة ١٩١١ عدد ٢ ص ٣٠٥ — ٣٤٥

(٣) أنظر تقرير السكرتير التجاري البريطاني عن الشؤون الاقتصادية في مصر - يولييه سنة ١٩٣٣ ص ١٢

(٤) وقد استقينا معظم هذه البيانات من المحاضرة القيمة التي ألقاها صاحب السعادة احمد عبدالوهاب باشا عن ميزان مصر التجاري في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ - صحيفة التجارة والصناعة عدد مايو سنة ١٩٣٢ ص ٦٩٥ — ٧٠٨ ، ومن بعض الاختصاصيين في مصلحة الاحصاء

## ميزان مصر الحسابى ( ميزان المرفوعات )

« بألوف الجنيهات المصرية »

١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	
				<b>الجانب الرأى</b>
٢٨٥٧١	٣٣٠٥٩	٥٣٥٥٠	٥٧٤٥٩	الصادرات المنظورة
				« بما فيها السكوكات والودان »
٧٢٦	٩٦٤	١٦٠٠	١٣٩٨	المعاد تصديره . . . . .
٥٩٠	١١٦٠	١٧٦٠	١٤٨٠	تفقات السياح فى مصر . . . . .
٢٣٥٦	٢٣٧٩	٢٥٥٦	٢٤٢٧	تفقات شركة قناة السويس . . . . .
١٨٧٦	١٨٦٤	١٣٦١	١٦٦١	تفقات الجيش البريطانى فى مصر . . . . .
—	—	—	—	حركة رؤوس الاموال الجديدة . . . . .
—	—	—	٢٨٠٠	حركة البنكنوت . . . . .
٧٠٠	٧٩٢	٨٦٣	٨٢٩	متنوعات . . . . .
٣٤٨١٩	٤٠٢١٨	٦١٦٩٠	٦٨٠٥٤	المجموع . . . . .
				<b>الجانب المدينه</b>
٣١٩٢٠	٤٦٠٤٠	٥٦٨٠٨	٥٢٩٩٦	الواردات المنظورة
				« بما فيها السكوكات والسودان »
—	—	—	—	تفقات انسياح المصريين فى الخارج . . . . .
٢٨٠٠	٢٨٠٩	٢٠٨١	٢٤١٣	فوائد الدين العام - ما يدفع الى الخارج
٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	ما يدفع الى السودان . . . . .
—	—	—	—	فوائد وأرباح رؤوس الأموال الاجنبية فى مصر
١٠٠٠	٨٢٠٠	٣٥٠٠	—	حركة البنكنوت . . . . .
٣٥٠	٣٥٣	٤٥٨	٤٢٦	متنوعات . . . . .
٣٦٨٢٠	٥٨١٥٢	٦٣٥٩٧	٥٦٥٨٥	المجموع . . . . .

وأهم بنود هذا الميزان هو البند الخاص بالصادرات والواردات المنظورة .  
وتتضمن قيمة البضائع الصادرة جميع النفقات التي تتكلفها حتى وقت خروجها من  
الموانئ المصرية . أما قيمة البضائع الواردة فتشمل جميع النفقات حتى وصولها  
الموانئ المصرية . ولا تزال مصر تعتمد على الخارج في الحصول على معظم  
ما تحتاج إليه من المواد المصنوعة ، وهى تدفع قيمتها بما تصدره من الحاصلات  
الزراعية وبالأخص القطن إذ تربو قيمة الصادر منه في معظم السنين على ثلثي  
قيمة الصادرات جميعا <sup>(١)</sup> . ولئن كان الميزان التجارى غالبا في مصلحة مصر  
إلا أنه في سنة ١٩٢٩ انعكست الآية ، وذلك بسبب الكساد الذى أخذ يحل  
بالبلاد من جهة ، ولتوقع صدور التعريفة الجمركية الجديدة من جهة أخرى . وقد ظل  
الميزان التجارى في غير مصلحة مصر في سنين ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ ولكنه  
في سنة ١٩٣٢ أخذ يتعدل في مصلحتها <sup>(٢)</sup>

وقد كانت لحركة المسكوكات الذهبية أهمية خاصة في ميزان مصر الحسابي  
قبل الحرب . ويرجع ذلك إلى أن مصر لم يكن لها نقود ذهبية أهلية ، ولأسباب  
خاصة أصبحت الجنيهات الإنجليزية هى العملة الرئيسية المتداولة <sup>(٣)</sup> . وقد كان  
من مادة المصارف في مصر أن تستورد سنويا مقادير عظيمة من الجنيهات الإنجليزية  
في شهور سبتمبر و اكتوبر ونوفمبر للحاجة إليها في موسم القطن ثم ترحلها بعد  
ذلك خلال التسعة شهور التالية من السنة ، وكانت إحصاءات الجمارك تسجل

---

(١) بلغت قيمة الصادر من القطن بألوف الجنيهات ٢٣٨٧٨٨ في سنة ١٩٣٠ و ١٩٦٨٨٨  
في سنة ١٩٣١ و ٨٦٦٨٧ في سنة ١٩٣٢ وهذا أدنى حد بلغه منذ سنوات كثيرة - من  
كتاب الإحصاء السنوى العام

(٢) فقد بلغ مقدار زيادة الصادرات على الواردات في تلك السنة ٢٨٣٠٠٠ جنيه  
( مع حسابان المعاد تصديره ضمن الصادرات )

(٣) راجع في تفصيل هذه الأسباب كتابنا « الاقتصاد السياسى » الجزء الثانى ص ١٨٠ - ١٨٢

حركة الذهب في غدواته وروحاته بين مصر والخارج ، وهي حركة لم يكن لها مثل في أى بلد آخر . وفي معظم السنين كان الوارد من الذهب يفوق الصادر منه ، إذ كان يتبقى جزء كبير داخل البلاد للحاجة إليه في التجارة المحلية وصنع الحلى ، وأيضا لاقبال الفلاحين على اكتنازه . وقد أخذ هذا القدر يتزايد بتزايد الثروة الزراعية وتكون منه في البلاد كنز ذهبي عظيم كان عدة أهلها في أيام الشدة والضيق . واستمر الحال كذلك حتى قيام الحرب العظمى ، فقضت ظروفها باستحالة استيراد الذهب من الخارج ، ولذلك وضع النظام النقدي الحاضر ، وبمقتضاه حل البنكنوت محل الذهب في تمويل السوق المصرية

أما بند نفقات السياح في مصر فيشمل النفقات المختلفة التي يتفقونها نظير البضائع التي يشترونها والخدمات التي تؤدي إليهم كخدمات الفنادق والسكك الحديدية والتراجم وغيرها (١)

وأما البند الخاص بشركة قناة السويس فيشمل ما تنفقه الشركة في مصر لصيانة القناة وإصلاحها ودفع أجور عمالها ومرتبات موظفيها . وقد كان من عادة السفن التي تجتاز القناة أن تدفع الرسوم المستحقة ذهبا في بورسعيد ، ولكن الآن تُدفع بالشيكات في أغلب الأحوال ، وترسل هذه الشيكات إلى باريس لتقيد لحساب الشركة ، ولذا يتعين إبعادها من الحساب الدائن لمصر (٢)

وأما نفقات الجيش البريطاني فتشمل ما تنفقه القوات البريطانية البرية والجوية في الأراضي المصرية

وأما حركة رؤوس الأموال الجديدة فتشمل رؤوس الأموال الأجنبية التي تدخل مصر سنويا لتمويل المصارف والشركات الأجنبية ، واقتناء

---

(١) وقد قدرت هذه النفقات تقديرا حرييا بالرجوع إلى وكالات السياحة الكبرى في

مصر لمعرفة متوسط ما يتفقه السائح وإلى جمعية تشجيع السياحة لتقدير عدد السياح

(٢) وقد بلغ في سنة ١٩٣١ مجموع رسوم المرور في قناة السويس ٨٢٩٠٠٠ جنيه

أسهم وسندات شركات المساهمة المصرية . ومن المتعذر تقدير هذا البند  
تقديراً يعول عليه

وأما حركة البنكنوت فتمثل الفرق في قيمة البنكنوت المتداول خلال السنة  
وكان هذا البند يمثل قبل الحرب حركة الذهب ، ولكن لما أصبح استيراد  
الذهب مستحيلاً أثناء الحرب كما تقدم ، وضع نظام النقود الورقية الإلزامية  
الحاضر، وارتبطت العملة المصرية بالعملة الإنجليزية . وكان من أثر ذلك تثبيت  
سعر الصرف بين مصر وإنجلترا على أساس أن الجنيه الإنجليزي = ٩٧ر٥  
قرش<sup>(١)</sup> ، أى أن كل جنيه استرليني يدفع في فرع البنك الأهلي في لندرة  
ينحول لصاحبه الحق في الحصول على بنكنوت مصرى في القاهرة على أساس النسبة  
المتقدمة . وكذلك كل جنيه مصرى يدفع في البنك الأهلي في القاهرة ينحول لصاحبه  
الحق في الحصول في لندرة على بنكنوت إنجليزي بالنسبة نفسها . ولهذا أصبحت  
كمية البنكنوت في مصر تزايد في موسم القطن من كل عام نتيجة بيعه في  
إنجلترا . ولما كانت هذه الزيادة تقابل ما كان يستورد من الذهب قبل الحرب  
وجب أن يكون لها محل في الميزان الحسابي . فاذا انصرم موسم القطن ابتدأت  
كمية البنكنوت في التناقص ، إذ يأخذ في التهرب من أيدي الفلاحين إلى  
أيدي التجار الذين يدفعونه إلى المصارف لتصفية الكيالات المسحوبة عليهم  
مقابل مشترياتهم من الخارج ، كما يهرب إلى خزانة الحكومة على شكل  
ضرائب يستخدم جزء كبير منها في دفع كوبونات الدين العام في الخارج . فزيادة  
البنكنوت أو نقصانه دليل على أن أموالاً نقلت إلى مصر من الخارج أو العكس .  
وأما بند متنوعات الوارد في الجانب الدائن فيشمل الأموال التي تنفقها  
الحكومات الأجنبية على مقوضياتها وقنصلياتها وبعض الهيئات الأخرى كبعثات  
التنقيب عن الآثار ، وكذلك ما تنفقه السفن الأجنبية في الموانئ المصرية مقابل

---

(١) وهو السعر القانوني الذي كان مقدراً للجنيه الإنجليزي الذهبي قبل الحرب

ما يؤدى لها من الخدمات وما تشتري من مواد الوقود والغذاء ونحوها  
ويتضمن البند الخاص بنفقات السياح المصريين في الخارج نفقات الحجاج  
أيضا ، ولم يوضع بعد لهذا البند تقدير يمكن الركون إليه  
وأما بند فوائد الدين العام فيشمل قيمة كوبوناته التي تدفع إلى الخارج.  
ويتبين من تقرير لجنة الدين العام لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أن نحو ٧٢ر٥ ٪ من  
كوبونات الدين الموحد و ٢٥ر٦٨ ٪ من كوبونات الدين الممتاز تدفع في  
مصر ، والباقي في الخارج . إنما يلاحظ أن جزءا كبيرا من قيمة الكوبونات  
التي تدفع في مصر ينقل لحساب سندات يملكها أجنب في الخارج ، وكثير منهم  
يعمد إلى هذه الطريقة تخلصا من دفع ضريبة الايراد في بلادهم . ولذلك يقدر  
ما يدفع فعلا لحساب الخارج بأكثر من ٥٠ ٪ من مجموع ما يدفع لحساب  
الدين العام بأكمله <sup>(١)</sup>

وأما البند الخاص بالسودان فيشمل المبالغ التي تدفعها الحكومة المصرية  
إلى الحكومة السودانية لنفقات الجيش في السودان . ومن قسوة الحوادث حقا أن  
تظل ميزانية وزارة الحربية في مصر تتضمن سنويا مبلغ ٧٥٠ر٠٠٠ جنيه « لنفقات  
الجيش في السودان » ، مع أنه لم يعد لمصر جنود فيه . وبجانب ذلك كانت  
الحكومة المصرية فيما مضى تقدم إلى حكومة السودان مساعدات مالية وقروضا  
مختلفة لتنفق منها على إصلاحه وترقية شئونه <sup>(٢)</sup> فكان لهذه الأموال مكان هام  
في ميزان مصر الحسابي . وقد أخذ يقوم مقامها في الوقت الحاضر الأموال التي  
تنفق في السودان من أجل مشروعات الري الكبرى ، وقد أُرصد في ميزانية

(١) راجع تقرير لجنة الدين العام ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بالفرنسية ص ٣٨ و ١٤ - ولقد

بلغ في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢ مجموع الدين العام ٨٩ر١٤٣ر٤٤٠ جنيها مصريا

(٢) وقد بلغ مقدارها خلال ١٠ سنوات ( من سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩٠٩ )

٥٧٦ر٦٦٣ر٤ جنيها مصريا - أنظر في ذلك : أرمنجون ، في كتابه المشار إليه آقا ،

سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ لمشروع خزان جبل الأولياء وحده مبلغ مليون جنيه<sup>(١)</sup> وأما البند الخاص بفوائد وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية في مصر فيشمل ما يدفع في الخارج لحساب أسهم وسندات شركات المساهمة في مصر، وأرباح الشركات الأخرى، وبخاصة لحساب المصارف الأجنبية. ومن المتعذراً أيضاً تقدير هذا البند. وكان بعض الباحثين قدره قبل الحرب بحوالى ٤ مليون جنيه<sup>(٢)</sup> ولكننا نميل إلى الاعتقاد بأن ما يدفع الآن لحساب هذا البند يزيد على ذلك. وأما بند متوعات الوارد في الجانب المدين فيشمل جميع المبالغ التي تنفق على المفوضيات والقنصليات المصرية والبعثات المدرسية في الخارج، وكذلك الأموال التي تدفع نظير الخدمات المختلفة التي تؤدي لمصر في الخارج.

الميزان الحسابي في بعض البيروقراطيات: وختاماً لهذا البحث ثبت فيما يلي جدولاً موجزاً وضعه أحد الاقتصاديين عن حالة الميزان الحسابي في بعض البلاد في السنوات الأخيرة<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) ولم تقيد من هذه الأموال شيئاً في الجدول المتقدم لأنه لم يكن لها شأن يذكر في السنوات الأربع التي اشتمل عليها
- (٢) وهو تقدير مستر كريج السكرتير المالي بوزارة المالية، ولكن الأستاذ أرمنجون ترى أنه لا يزيد عن ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه — أرمنجون في كتابه المشار إليه آتقاً، ص ٢٩٤

(٣) Cole, Monetary Problems ص ٢٥١ - ٢٥٣

موازن المدفوعات في بعض البلاد ١٩٢٦ - ١٩٢٩

(بملايين الدولارات)

الدول	ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة	ميزان المنظورة	ميزان الذهب	حركة رؤوس الاموال الجديدة
<b>القسم الاول</b>				
الولايات المتحدة .....	٢١٣—	٦٧٠+	٤٥٧+	٥٨+
المملكة المتحدة .....	٨٦٠—	١٢١٥+	٣٥٥+	٦—
فرنسا .....	٢٤٠—	١٨٩—	٤٢٩+	١٨٩—
كندا .....	٢٥٣+	٢١٦—	٣٧+	٣٨+
السويد .....	٤٣+	٥+	٤٨+	٥—
تشيكوسلوفاكيا .....	٦٩+	١٩—	٥٠+	صفر
<b>القسم الثاني</b>				
الهند .....	٨٠+	١١٤—	٣٤—	٦٧—
نيوزيلندا .....	٨+	٤٠—	٣٢—	٤+
أفريقية الجنوبية .....	٢٦١+	٧٩—	٢٦٤—	صفر
الدانمرك .....	١١+	١٥—	٤—	٢+
النرويج .....	١+	١٦—	١٥—	صفر
الأرجنتين .....	٣٥+	١٧٨—	١٤٣—	١+
<b>القسم الثالث</b>				
فلندا .....	٤—	٨—	١٢—	صفر
ألمانيا .....	٥١٢—	١١٢—	٦٢٤—	٧٣—
النمسا .....	٨٧—	١٤—	١٠١—	٦—
المجر .....	٣٨—	٢٣—	٦١—	١—
بولندا .....	٢٦—	٣٠—	٥٦—	١١—
اليابان .....	٦٢—	٧—	٦٩—	٨+
أستراليا .....	٢٠٢+	٢٥٣—	٥١+	٥١+

وقد روعي في وضع هذا الجدول أن يشمل البند الأول ميزان التجارة المنظورة، وغير المنظورة . فالمنظورة تشمل كافة أنواع السلع — ماعدا الذهب — التي تتناولها إحصاءات الجمارك، وقد اكتفى في ذلك بإيراد الفرق بين قيمتي الصادرات والواردات . وأما التجارة غير المنظورة فيقصد بها هنا جميع ما يدفع مقابل الخدمات المختلفة كالنقل والتأمين والسمسرة ونحوها . وقد اكتفى في ذلك أيضا بإيراد الفرق بين ما تدفعه كل دولة وما تتقاضاه . وأما البند الثاني فيتضمن صافي حساب الفوائد التي تدفع عن رؤوس الأموال المستثمرة في غير بلادها الأصلية . وأما ميزان الدخل فيراد به صافي ما يبتقي للدولة أو عليها بمقتضى البندين السابقين . وإذا كان لا بد من توازن ميزان المدفوعات في كل دولة كما تقدم فإن ذلك يتحقق بفضل حركة الذهب من جهة وحركة رؤوس الأموال من الجهة الأخرى . ويتضمن البند الخاص بالذهب مقدار الفرق بين الصادر والوارد منه . وأما بند حركة رؤوس الأموال الجديدة فيشمل ما كان منها لا آجال طويلة كقروض الحكومات أو المشروعات ، أو قصيرة كالودائع في المصارف الأجنبية

وقد قسمت الدول في هذا الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية <sup>(١)</sup> :  
( القسم الأول ) يشمل الدول الدائنة أي التي تصدر رؤوس أموال إلى الخارج ، وهي درجتان : ( أ ) الدول التي وصلت أوج تقدمها الاقتصادي ، وهي التي تتقاضى عن قروضها القديمة فوائد وفيرة تربو على ما تصدره من رؤوس الأموال الجديدة ، وتشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا . ( ب ) الدول التي لا تزال تدفع فوائد قروض قديمة ولكنها أخذت تصدر رؤوس أموال جديدة ، وتشمل كندا وتشيكوسلوفاكيا . وكذلك التي تتقاضى عن قروضها

(١) وهذا التقسيم الثلاثي يقابل الأنواع الثلاثة من الميزان الحسابي التي تكلمنا عنها

القديمة من الفوائد أقل مما تصدره من رؤوس الأموال الجديدة ، وتشمل السويد  
( والقسم الثاني ) يشمل الدول المدينة التي بلغت درجة من التقدم  
الاقتصادي . فهي لا تزال تقترض من الخارج ، ولكن ماتدفعه من فوائد  
القروض القديمة يربو على ما يرد إليها من رؤوس الأموال الجديدة . فتستطيع  
بفضل زيادة الصادرات فيها على الواردات أن تؤدي الباقي عليها  
( والقسم الثالث ) يشمل الدول الحديثة ، وهي التي تعقد قروضا كثيرة  
في الخارج تستخدمها في دفع فوائد قروضها السابقة ، وفي سد عجز ميزانها  
التجاري .

ومن الدول ما كانت مكانتها في القسم الثالث ثم أخذت ترتق تدريجيا إلى الأول  
كالولايات المتحدة . ومنها بعكس ذلك ما كانت في الأول ثم تراجعت إلى الثالث  
على أثر بعض ظروف غير طبيعية انتابتها وذلك كالألمانيا ، فهي ليست بلدا حديثا  
ولكنها مع ذلك أصبحت بحسب حالة ميزانها الحسابي في حكم الدول الحديثة ،  
وهي هنا في موقف شاذ



## الفصل الرابع

### الصرف الدولي (الكامبيو) <sup>(١)</sup>

#### (١) معلومات عامة <sup>(٢)</sup>

موضوع الصرف الدولي: يتناول موضوع الصرف الدولي البحث في تسوية الحقوق والديون الناشئة عن المعاملات الدولية . ففي المعاملات الداخلية يكفي لا قضاء أى دين ان يدفع المدين الى الدائن قيمة الدين نقودا أهلية - معدنية أو كانت أم ورقية - أو شيكا على مصرف في موطنها . ولكن الامر على خلاف ذلك في المعاملات الدولية ، نظراً لتباين وحدات النقود في الدول المختلفة . فوحدة النقود في إنجلترا مثلاً هي الجنيه الانجليزي ولكنها الدولار في الولايات المتحدة . ولذا كان حقا على الأمريكي الذي يبيع بضاعة في إنجلترا بالجنيهات الانجليزية أن يحولها الى دولارات أمريكية حتى يتمكن له الانتفاع بثمنها في الولايات المتحدة ، وأما اذا كان قد باع بضاعته بالدولارات فيتمتع على المشتري الانجليزي أن يحول

---

(١) ويطلق عليه أيضا اسم المبادلة الخارجية . ويقابل ذلك في الاصطلاح الفرنسي « *Change international* » وفي الاصطلاح الانجليزي « *Foreign exchange* » ومن أحسن ما يرجع اليه في موضوع الصرف الدولي ما يأتي : Goschen , The theory of the foreign exchanges — Arnaudé, La monnaie, le credit et le change — Descamps, Les changes étrangers — Reboud, Essai sur les changes étrangers - Aftalion, Monnaie, Prix et change

(٢) نقتصر هنا على ايراد المعلومات التي لاغنى عنها لفهم حقيقة موضوع الصرف نادر كون لكتاب الرياضة التجارية أمر التبسيط في عملياته المختلفة

نقوده الأهلية الى دولارات أمريكية . فهناك دوماً في المعاملات الدولية عملية تحويل نقود الى نقود أخرى<sup>(١)</sup>

ويحقق ذلك على أبسط صورة بفضل استخدام الكيالات وما إليها من صكوك التسويات الدولية . ولا يوضح ذلك تفرض أن مستصنعاً في منشستر اشترى قطناً من تاجر في أمريكا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه انجليزي ، فلاستيفاء حقه يسحب البائع الأمريكي على المشتري الانجليزي كميالة بهذا المبلغ يبيعها في أمريكا لمن يريد ان يسدد ديناً عليه في إنجلترا . ولنفرض من الجهة الأخرى أن تاجراً في أمريكا اشترى في الوقت نفسه تيلاً من انجلترا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه انجليزي ويريد أن يدفع الثمن بالجنيهات في انجلترا ، فيعتمد إلى موطنه الأمريكي ويشترى منه بالدولارات الكميالة السالفة الذكر ويرسلها الى مستصنع التيل في إنجلترا ، وهذا يقدمها عند حلول أجلها الى موطنه في منشستر ويتمض منه قيمتها بالجنيهات . وبذلك الوسيلة يتسنى للدائن الانجليزي أن يستوفي دينه من المدين الانجليزي بالجنيهات الانجليزية ، وللدائن الأمريكي أن يستوفي دينه من المدين الأمريكي بالدولارات الأمريكية . ولولم تسلك هذه السبيل لاستلزم الأمر نقل ما يساوي ١٠٠٠ جنيه ذهباً من انجلترا الى أمريكا ومثلها من أمريكا الى إنجلترا ، وفي ذلك استهداف هذه المبالغ لاخطار النقل وتحمل مصاريفه . ولهذا كان استخدام الكيالات في المعاملات الدولية مغنياً عن استخدام النقود المعدنية ، ومؤدياً إلى تسوية الديون من طريق المقاصة بين ما لكل دولة وما عليها<sup>(٢)</sup>

---

(١) وهذا ما حدا ببعض المؤلفين الى تعريفه العرف بأنه عملية تحويل نقود الى نقود أخرى

— انظر ديكز في (Les changes étrangers) ص ٦٤

(٢) تعرف المقاصة قانوناً بأنها تساطعتين متماثلتين لكل من شخصين على الآخر بقدر

أحدهما — انظر الراد ١٩٢ — ١٩٤ مدني

**تعريف الصرف الدولي :** ويطلق اسم «الصرف الدولي» (change international, Foreign exchange) اصطلاحاً على عملية شراء وبيع الكمبيالات وغيرها من أدوات الائتمان المسحوبة على جهة أجنبية<sup>(١)</sup>. كما يطلق أحياناً على الثمن الذي تكلفه هذه العملية . وبهذا المعنى يقال إن الصرف في باريس على لندرة هو ٨٠ فرنكا ، أى أنه يتعين دفع ٨٠ فرنكا في باريس للحصول على ورقة تجارية تخول صاحبها حق الحصول على جنيه انجليزي في لندرة . وأحياناً يطلق على الصرف الدولي اسم « الصرف المسحوب » (Le change tiré) تمييزاً له عن الصرف المحلي (Le change local ou manuel) وهو الذي ينحصر في شراء وبيع المعادن النفيسة ، واستبدال النقود الأجنبية معدنية أو كات أم ورقية بنقود أهلية أو العكس<sup>(٢)</sup>.

وقد اعتاد الاقتصاديون في العهد الأخير أن يستعملوا اصطلاح «Devises étrangères» (الصكوك الأجنبية أو صكوك التسويات الدولية) ليدلوا به على مختلف الصكوك التي تتناولها عملة الصرف الدولي ، ويعرفونها بأنها صكوك تخول حاملها الحق في الحصول حالا أو بعد أجل قصير على نقود أجنبية في بلد أجنبي . وتتألف عادة من : الكمبيالات والسندات تحت الاذن والشيكات

(١) ويطلق اسم الصرف (Le change) عموماً على كل عملية ترمى إلى الحصول في مكان معين على وسيلة أداء دين أو نقل مال إلى مكان آخر . والصرف بهذا المعنى ينطبق على تسوية الديون بين مكانين في بلد واحد كما ينطبق على تسويتها بين مكانين في بلدين مختلفين، ففي الحالة الأولى يطلق عليه اسم الصرف الداخلي ، وفي الثانية اسم الصرف الخارجي أو الدولي . وقد كان الصرف الداخلي دائماً في الأزمنة الماضية وكانت تكاليفه مرتفعة لصعوبة المواصلات الداخلية . ولكن تقدم هذه المواصلات في العصر الحديث أدى إلى اختفائه في معظم البلاد إذ جعل سائر جهات البلد الواحد بمثابة سوق مالية واحدة ، ولم يعد للصرف الداخلي وجود إلا في البلاد النائية التي لا ترتبط أجزاؤها بنظام مصرفي متين — أنظر ديكان في (Les changes étrangers) ص ١٠١ وما بعدها

(٢) يرد في (Cours) الجزء الأول ص ٦٣

المسحوبة على جهة أجنبية ، واذن الدفع التلغرافية <sup>(١)</sup>، وكوبونات الأوراق المالية الأجنبية التي حل أجلها. وهي جميعا موضوع تجارة رائجة تراو لها المصارف والبيوت المالية ، ولها في كل بلد سوق أشبه ما تكون ببورصة البضائع والأوراق المالية لتحدد فيها أسعارها ، وتدرج في قوائم خاصة تزداع يوميا ، ويطلق عليها بالفرنسية اسم ( Cote des changes )

طريقة تعيين سعر الصرف: ويتبع في إدراج أسعار هذه الصكوك إحدى طريقتين :

( الأولى ) أن يبين عدد وحدات النقود الأهلية التي يتعين دفعها للحصول على وحدة من النقود الأجنبية ، ويطلق عليها اسم طريقة السعر غير الثابت (Procedé de l'incertain) وهي السائدة الآن في معظم البلاد لأنها تتفق والعرف الجاري في تسمين الأشياء ، إذ تحدد فيها أسعار العملة الأجنبية كما تحدد أسعار السلع الأخرى . فكما أنه يقال إن القنطار من القطن أو الأردب من القمح يساوي كذا من النقود الأهلية فكذلك يقال إن الجنيه الانجليزي أو الدولار الأمريكي يساوي كذا من القروش. وأحيانا — تسهلا للتعامل — يتخذ أساسا للتسعير ١٠٠ وحدة من النقود الأجنبية بدلا من وحدة واحدة

( الثانية ) أن يبين عدد النقود الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من النقود الأهلية، ويطلق عليها اسم طريقة السعر الثابت (Procedé du certain) وهي قليلة الاستعمال والذيع لمناقاتها العرف الجاري في تجارة الأشياء، إذ لا يقال عادة إنه بمبلغ ١٠٠ قرش يشتري كذا من قناطير القطن أو أردب القمح . ومع ذلك فلا تزال هذه الطريقة متبعة في إنجلترا بالنسبة لبعض النقود

---

(١) وهي أوامر ترسلها المصارف عن طريق البرق الى مراسليها في البلاد الأجنبية ليضعوا تحت تصرف بعض الأشخاص مبالغ معينة، وهي أسرع الوسائل في تسوية الديون ، وقد ذاع استعمالها مع بعض البلاد حتى أصبح لها سعر خاص في البورصات .

الأجنبي، اذ يقضى العرف في سوق لندرة بان يُعَيَّن عددها يساويه الجنيه الانجليزي من الدولارات الأمريكية والفرنكات الفرنسية والفلورينات الهولندية وغيرها، ولكنه يقضى بعكس ذلك أن يُعَيَّن مقدار ما يساوي الين الياباني والقرش الارجنتيني من الشلنات والبنسات. وكذلك تتبع هذه الطريقة إطلاقاً في اليابان <sup>(١)</sup>

ومن المقارنة بين هاتين الطريقتين يتضح أن ارتفاع سعر الصرف في الطريقة الأولى معناه غلاؤه وهبوطه معناه رخصه . فالصرف في باريس على لندرة يكون أغلى ثمناً اذا أصبح الجنيه الانجليزي = ٩٠ فرنكا بدلا من ٨٠، اذ يتعين للحصول على جنيه انجليزي ان يدفع من الفرنكات مقدار أكثر. وبالعكس يكون الصرف أرخص ثمناً اذا أصبح الجنيه الانجليزي = ٧٠ فرنكا بدلا من ٨٠، اذ يدفع للحصول عليه من الفرنكات مقدار أقل .

وأما في الطريقة الثانية فارتفاع سعر الصرف معناه رخصه وهبوطه معناه غلاؤه . فالصرف في لندرة على باريس يكون أرخص ثمناً اذا أصبح الجنيه الانجليزي = ٩٠ فرنكا بدلا من ٨٠، إذ يستطيع الحصول مقابل جنيه انجليزي على مقدار أكثر من الفرنكات . وبالعكس يكون أغلى ثمناً اذا أصبح الجنيه الانجليزي = ٧٠ فرنكا لان ما يستطيع الحصول عليه من الفرنكات مقابل جنيه يكون أقل <sup>(٢)</sup>

على اننا في سياق الملاحظات المقبلة سنضرب صفحا عن الطريقة الثانية لقلة استعمالها، فنتكلم عن سعر الصرف دائما باعتبار ان ارتفاعه معناه غلاؤه وهبوطه معناه رخصه .

**وظيفة المصارف في عملية الصرف :** فرضنا في المثل الذي ضربناه آنفاً لنبين به كيف تسوى الحقوق والديون الدولية بواسطة الكيالات — توفر شروط يصعب توفرها في الحياة العملية ، وهي ان يعرف كل دائن أمريكي

(١) ارنونيه في (Monnaie, credit et change) ص ١٢٥ - ١٢٦

(٢) ارنونيه في المرجع السالف الذكر ص ١٢٨

مواطننا له مدينا لا آخر في انجلترا ، وأن يكون كل من قيمة الدينين وأجل استحقاقهما واحدا . ولكن هذه الصعوبات تتلشى بفضل تدخل المصارف اذ تقوم بوظيفة الوسيط بين من يريدون بيع كبيالات مسحوبة على جهة أجنبية ومن يريدون شراءها ، فهي تشتريها من أولئك لتبيعها هؤلاء . ويتحقق ذلك عمليا بالطريقة الآتية : عند ما يشتري مصرف صكا مسحوبا على جهة أجنبية يرسله الى مراسله في تلك الجهة ليقبض قيمته ويقيده في حسابه الدائن ، ومن ثم يسحب المصرف على هذا الحساب كبيالات أو شيكات أو أذون تلغرافية يبيعها إلى الأشخاص الذين يريدون أن يسددوا ديونا عليهم في تلك الجهة .

وغالبا لا تكتفى المصارف ببيع وشراء الصكوك المسحوبة على الخارج بل تعمل على إيجادها عندما لا يتوفر منها مقدار يكفي حاجة المعاملات الخارجية . ووسيلة ذلك ان يسحب المصرف على مراسله في الخارج ، ولو أنه ليس مدينا له ، كبيالة يبيعها الى من يريد أداء دين في تلك الجهة . فاذا قدمت الى ذلك المراسل دفع قيمتها وقيدها في الجانب المدين من حساب المصرف الساحب ، ويعتبر ذلك بمثابة فتح اعتماد من جانب المصرف المسحوب عليه للمصرف الساحب . وهذا الاعتماد يسدد في وقت آخر ، وذلك عند ما تكثر الاوراق المسحوبة على تلك الجهة

ومن أمثلة ذلك ما يحدث بين لندرة ونيويورك في فصل الربيع والخريف . ففي الربيع يشتد في نيويورك طلب الاوراق المسحوبة على لندرة بينما يقل المعروض منها ، فتعتمد المصارف الأمريكية الى سحب كبيالات على مراسليها في انجلترا وتبيعها الى الأمريكيين المدينين للانجليز ، وهذه الكبيالات تقبلها المصارف الانجليزية ولوانها ليست مدينة للمصارف الأمريكية ، فاذا حل فصل

الخريف انعكست الآلية اذ يزيد في نيويورك عرض الكيالات المسحوبة على لندرة لكثرة ما تشتري إنجلترا في هذا النصل من القمح والقطن الأمريكي، فتشتري المصارف الأمريكية هذه الكيالات وترسلها الى مراسليها في إنجلترا فيقبضون قيمتها ويسددون من ذلك قيمة الكيالات التي سحبت عليهم في فصل الربيع. ومن الجهة الأخرى تسحب المصارف الانجليزية على مراسليها في أمريكا كيالات تبيعها الى مستوردي القمح والقطن من الانجليز، فتقبلها المصارف الأمريكية ولو انها قد لا تكون مدينة للمصارف الانجليزية، فاذا جاء فصل الربيع ابتدأت الدورة من جديد، وهكذا دواليك<sup>(١)</sup>

وأحيانا تكون الأوراق المسحوبة في وقت ما على جهة معينة أقل من المطلوب منها، بينما تكون في جهة أخرى أكثر من المطلوب منها، فتعتمد المصارف في تسوية الديون بينها الى طريقة المراجعة (arbitrage) وهي التي سيأتي الكلام عليها

وكذلك تعمد المصارف، ولا سيما في الأوقات التي يشتد فيها تقلبات سعر الصرف، الى طريقة «تحديد سعر الصرف مقدما» (Forward exchange rates) تأمينا لعملائها من خطر تقلباته<sup>(٢)</sup>. ولايضاح ذلك نفرض أنه في وقت ما كان سعر الصرف بين إنجلترا وأمريكا ٢٥ رة دولار، ويريد تاجر سيارات في إنجلترا أن يشتري بعضا منها من أمريكا. فيقدر انه عند هذا السعر يستطيع ان يشتري عشرين سيارة ويدفع عنها الرسوم الجمركية ويبيعها في إنجلترا بالجنهات الانجليزية بثمن معين يسدده ثمن مشتراها بالدولارات الأمريكية ويحتفظ بالباقي ربحا له. ولكن ذلك كله يتطلب بضعة شهور في خلالها قد يهبط سعر الصرف الى ٥٠ دولار، ووقتئذ يتعين عليه ان يدفع مقابل كل دولار أمريكي من

(١) ريبوف (Précis) الجزء الثاني ص ١٩٥

(٢) انظر في ذلك: Cole, Monetary Problems ص ٢٣٨ — ٢٣٩

ثمها مقداراً أكثر من النقود الانجليزية ، وفي ذلك ما قد يفضى به الى الخسارة .  
فدفعاً لهذا الخطر تقبل بعض المصارف ان تبعة دولارات أمريكية لمدة ثلاثة  
شهور بسعر ٢٥ر٥ دولار مضافاً اليها عمولة زهيدة . كما انها من الجهة الأخرى  
تقبل أن تشتري دولارات أمريكية لمدة ثلاثة شهور من أى عميل انجليزي  
سيقبض من الدولارات مبلغاً معلوماً بعد مدة معينة . وبذلك الطريقة تؤمن  
جمهور المتعاملين مع الخارج من خطر تقلبات سعر الصرف <sup>(١)</sup>

**أنواع عمليات الصرف :** يفرق في موضوع الصرف بين عدة

عمليات :

( فأولاً ) عملية السحب ( Traite ) وعملية الشراء ( Remise ) : عند ما يراد  
تسوية دين بين شخصين في جهتين مختلفتين فالمتعاملين الخيار بين نوعين من  
عمليات الصرف : ( ١ ) ان يسحب الدائن على المدين ورقة تجارية يبيعها في  
سوق الصرف فيحصل منها على قيمة دينه . وتلك هي عملية السحب ( Traite )  
( ب ) ان يشتري المدين ورقة تجارية مسحوبة على الجهة الأجنبية التي يراد تسوية  
الدين فيها ويرسلها الى دائنه الذي يقبض قيمتها في تلك الجهة . وتلك هي  
عملية الشراء ( Remise )

وكل من الطريقتين تؤدي الى غاية واحدة ، وأحياناً تتبع الأولى وأحياناً  
الثانية ، وذلك حسبما تكون حال سعر الصرف في البلدين وبما يتفق ومصلحة  
المتعاملين . فإذا كانت نقود البلد المدين مقومة بنقود البلد الدائن أعلى قيمة  
في البلد الدائن اتبعت الطريقة الأولى اذ تكون اقل نفقة . وأما اذا كانت

---

( ١ ) ولتغطية مركزها في مثل هذه العملية تجاء المصارف عادة الى الطريقة الآتية : في الوقت  
الذي تبعة دولارات أمريكية لمدة ثلاثة شهور تشتري قدر المبلغ الذي باعته دولارات تحتفظ  
بها وديعة في بعض المصارف الأمريكية لمدة ثلاثة شهور ، وبذلك لا تستهدف لخطر هبوط  
قيمة الجنيه أثناء العملية

أعلى قيمة في البلد المدين اتبعت الطريقة الثانية اذ تكون هي الاقل نفقة<sup>(١)</sup>. وعادة يتفق الطرفان على اختيار احدى الطريقتين وقت التعاقد . والأغلب في الحياة العملية ان يراعى في ذلك العرف الجارى لاسعر الصرف ، ولذا فان المصارف هي التي تستفيد عادة من اختلاف سعر الصرف بين البلدين ، وذلك عن طريق المراجعة كما سنبين فيما بعد<sup>(٢)</sup>

(وثانيا) السحب المباشر والسحب غير المباشر : ويفرق في سحب الأوراق التجارية علي جهة أجنبية بين نوعين من السحب : (أ) سحب مباشر (tirage direct) وذلك عند ما تسحب الورقة التجارية على نفس الجهة التي نشأ فيها الدين الذي يراد تسويته . (ب) سحب غير مباشر (tirage indirect) وذلك عندما تسحب الورقة التجارية على جهة غير التي نشأ فيها في الدين . وقد ضرب جوشين (Goschen) لذلك مثلا: ما يحدث في تجارة الشاي بين الصين وأمريكا ، فان مصدرى الشاي من الصينيين يسحبون بقدر قيمة الشاي المصدر إلى أمريكا كميالات على بيوت مالية في لندرة يبيعونها في الصين ويقبضون قيمتها . وهذه الكميالات تقبلها البيوت

(١) مثال ذلك : باع تاجر في لندرة بضاعة إلى آخر في باريس بمبلغ ١٠٠٠ جنيه انجليزي ویراد أداء ثمنها بالجنيهاً في لندرة ، فإذا كان سعر الجنيه في بورصة لندرة ٨٥ فرنكا وفي بورصة باريس ٨٥ر٢٠ فرنك فان شراء كميالة في باريس مسحوبة على لندرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه يتكلف في هذه الحالة ٨٥ر٢٥٠ فرنكا ، ولذلك يفضل المدين الفرنسي ان يسحب عليه دائته الانجليزي كميالة بمبلغ ٨٥٠٠٠ فرنك يبيعها في لندرة فيحصل على ١٠٠٠ جنيه . وبمكس ذلك اذا اصبح سعر الجنيه في بورصة باريس ٨٤ر٧٥ فرنك بينما ظل سعره في لندرة ٨٥ فرنكا فان شراء كميالة في باريس مسحوبة على لندرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه يتكلف في هذه الحالة ٨٤ر٧٥ فرنكا ، وفي هذه الحالة يفضل الفرنسي ان يشتري كميالة في باريس ويرسلها الي دائته في لندرة

(٢) ديكان في ( Les changes' étrangers ) ص ٧٣

الانجليزية وترجع في قيمتها على المستوردين الأمريكيين<sup>(١)</sup>  
وليس ثمة شك في أن مقدارا كبيرا من الأوراق المسحوبة على المصارف  
والبيوت المالية في لندرة هي من هذا النوع . وقد كانت ، ولا تزال ، مدينة  
لندرة أعظم سوق مالية في العالم من تلك الوجهة ، اذ يسحب عليها كثير من  
المتعاملين في البلاد الأخرى أوراقهم التجارية ، كما كان الجنيه الانجليزي الى  
عهد قريب معتبرا أفضل عملة لتسوية الديون الدولية ، ولاسيما بين الدول التي  
لا ترتبط مع بعضها البعض بمعاملات واسعة النطاق . ومن المثل الآتي يتبين  
الدور الذي تلعبه سوق لندرة المالية في هذا الصدد

تستورد الدولة «أ» بعض البضائع من «ب» وتصدر بعضا منها الى «ح»  
ولكن «ب» و «ح» لا تربطهما معاملات منتظمة ، فلذلك لا تستطيع «أ»  
ان تدفع الى «ب» كوسيلة للوفاء ورقة تجارية مسحوبة على «ح» . غير أن  
«أ» و «ب» و «ح» مرتبطة جميعا بانجلترا بعلاقات منتظمة مستمرة ، لذلك  
تستطيع «أ» أن تدفع الى «ب» كوسيلة للوفاء ورقة مسحوبة على انجلترا تكون  
«أ» تسلمتها من «ح» . وبعبارة أخرى تسحب «ح» على انجلترا كبيالة تقدمها  
الى «أ» فتحوّلها هذه الى «ب» التي تقبلها عن طيب خاطر لحاجتها اليها في  
معاملاتها مع انجلترا<sup>(٢)</sup>

وتلك المكانة الخاصة التي تشغلها انجلترا في التسويات الدولية ، والتي جعلت  
لندرة بمثابة غرفة المقاصة العالمية، ترجع الى عدة أسباب منها: وفرة الاعتمادات  
التي تفصحها المصارف الانجليزية لعملائها في البلاد الأجنبية ، والشهرة الواسعة  
التي تتمتع بها المصارف والبيوت المالية الانجليزية والتي من شأنها أن تجعل

(١) انظر تعليق ارنونه على هذا المثل في كتابه المشار اليه آتقا ، ص ١٤١ —

١٤٢ بالهامش

(٢) ديكمان ، في كتابه المشار اليه آتقا ، ص ٧٧ — ٧٨

للأوراق المسحوبة عليها قيمة تختلف عن قيمة الأوراق المسحوبة على يوت أمريكية أو فرنسية قد تضارعها في الغنى ولكنها ليست معروفة مثلها . يضاف الى هذا ، وهو السبب الأهم ، تقدم تجارة إنجلترا الخارجية تقدما جعلها في علاقات منتظمة ومستمرة مع كل البلاد تقريبا ، ولذا كانت الأوراق المسحوبة على إنجلترا مقبولة في كل مكان للحاجة اليها في تسوية بعض ديون في لندرة

ومن رأى الأستاذ ارنونيه (Arnaune)<sup>(١)</sup> أن هذه المكانة ستضعف تدريجيا كلما زاد التعارف والاتصال المباشر بين الشعوب الأخرى وبعضها البعض . وقد أخذت علامة هذا الضعف تبدو فعلا منذ الحرب العظمى ، فبعد أن كانت سوق لندرة تتدخل في تسوية الديون بين الولايات المتحدة من جهة وجمهوريات أمريكا الجنوبية وبلاد الشرق الأقصى من الجهة الأخرى أصبحت هذه التسوية منذ الحرب تحصل بينها من طريق السحب المباشر ، وكذلك أصبح الحال بالنسبة لبعض البلاد الأخرى

(وثلثا) المراجعة المباشرة والمراجعة غير المباشرة : يراد بعملية المراجعة اطلاقا الشراء في الجهة التي يكون السعر فيها منخفضا والبيع في الجهة التي يكون السعر فيها مرتفعا ، استفادة من فرق ما بين السعرين . ويفرق في موضوع الصرف بين نوعين من المراجعة :

(١) المراجعة المباشرة (Arbitrage direct) وهي التي لا تتناول سوى سوقين من أسواق الصرف . ولا يوضح ذلك نفرض أن سعر الجنيه الانجليزي بالفرنكات في باريس أعلى منه في لندرة ، فسعره في الأولى ٨٥ فرنكا وفي الثانية ٨٥ر٢٥ فرنك . فهذا التباين بين السعرين من شأنه أن يحمل بعض الصيارفة في لندرة ومراسليهم في باريس على أن يسحبوا كميالات على بعضهم البعض هي

---

(١) أرنونيه ، في كتابه المشار اليه آتقا ، ص ١٤٣ — ١٤٤

بمثابة شراء جنيهات في لندرة حيث سعرها بالفرنكات منخفض ويبيعها في باريس حيث سعرها بالفرنكات مرتفع، ويتحقق ذلك على الشكل الآتي: يسحب المصرف في الانجليزية كبيالة بالفرنكات على مراسله في باريس بمبلغ قدره ٨٥٠٠٠ فرنك مثلا ويبيعها في سوق لندرة فيحصل من ذلك على ١٠٠٠ جنيه انجليزي ومقابل ذلك يسحب مراسله في باريس كبيالة عليه بالجنيهات قيمتها ١٠٠٠ جنيه انجليزي ويبيعها في سوق باريس، فيحصل من ذلك على ٨٥٢٥٠ فرنكا، وبذلك يكون هناك ربح قدره ٢٥٠ فرنكا عن كل ١٠٠٠ جنيه انجليزي غير أن تكرار هذه العملية من شأنه أن يؤدي الى زيادة عرض الكبيالات المسحوبة من لندرة على باريس، وهو ما ينشأ عنه هبوط سعر الفرنك بالنسبة للجنيه الانجليزي في لندرة، ولنفرض أن سعر الجنيه أصبح على أثر ذلك ٨٥ر١٥ فرنك بعد أن كان ٨٥ فرنكا. ومن الجهة الأخرى يزداد عرض الكبيالات المسحوبة من باريس على لندرة، وهو ما ينشأ عنه ارتفاع سعر الفرنك بالنسبة للجنيه الانجليزي في باريس، ولنفرض أنه على أثر ذلك أصبح سعر الجنيه ٨٥ر١٥ فرنك بعد أن كان ٨٥ر٢٥ فرنك. وحينئذ لا يعود ثمة فائدة من تلك العملية. ومن ذلك يتبين جليا أثر عمليات المراجعة المباشرة في سعر الصرف وهو الاقضاء به الى التعادل في السوقين المتعاملين

(ب) المراجعة غير المباشرة (Arbitrage indirect) : وهي التي تتناول أكثر من سوقين وتؤدي الى إيجاد التضامن بين أسواق الصرف جميعا. ولايضاح ذلك نضرب مثالا حالة المعاملات التجارية بين ثلاث دول هي : الولايات المتحدة وانجلترا والبرازيل. فالولايات المتحدة تصدر القطن والمواد الغذائية الى انجلترا وتستورد منها بعض المواد المصنوعة، ولكن ما تصدره اليها أكثر مما تستورده منها. وفي الوقت نفسه تصدر انجلترا الى البرازيل من المواد المصنوعة أكثر مما تستورده منها من المواد الغذائية. هذا بينما تصدر البرازيل الى الولايات

المتحدة من البن وبعض المواد الغذائية أكثر مما تستورده منها من المواد المصنوعة. وفي هذه الحالة يكون عرض الكميات المسحوبة من نيويورك على لندرة أكثر من طلبها فينخفض ثمنها ، بينما يكون عرض الكميات المسحوبة من نيويورك على البرازيل أقل من طلبها فيرتفع ثمنها . فيحمل ذلك بعض الصيار على فة شراء بعض الأوراق المسحوبة من نيويورك على لندرة لبيعها الى المدينين في نيويورك الذين يريدون سداد ديون عليهم للبرازيليين ، وهؤلاء يقبلونها عن طيب خاطر مادام أن البرازيل في حاجة الى كميات مسحوبة على لندرة .

ولولم تتبع هذه الطريقة لكان يتعين علي نيويورك ان تدفع الفرق بين ما عليها وما لها إزاء البرازيل ذهباً ، وأن تقبض الفرق بين ما لها وما عليها إزاء إنجلترا ذهباً ، وفي ذلك تعريض مقدار كبير من الذهب لاختار النقل وتحمل نفقاته . فبفضل عمليات المراجعة غير المباشرة يستطيع تجنب ذلك . ثم هي من جهة أخرى تعمل علي إيجاد التعادل في أثمان صكوك التسويات الدولية في أسواق الصرف المختلفة ، لأن اقبال الصيارفة على شراء الأوراق المنخفضة الثمن يؤدي الى ارتفاع ثمنها ، في حين ان استعمالها في التسوية بجانب الأوراق المرتفعة الثمن يفضي بهذه الى انخفاض ثمنها ، وبذلك تميل أسعارها جميعاً الى التعادل (١)

وعادة تقوم بعمليات المراجعة المباشرة وغير المباشرة بيوت مالية خاصة تحسن تتبع حركات سعر الصرف في الاسواق المختلفة، قد تشرى في بعضها وتبيع في الأخرى ، وتضارب على فروق بسيطة في أسعار الصكوك الدولية . وهي بين ثنايا ذلك تؤدي في الحياة الاقتصادية وظيفة نافعة ، اذ توزع صكوك التسويات الدولية على أحسن وجه، فتناول منها حيث تكون وفيرة وتحملها

(١) توسيع في ( Principles ) الجزء الاول ، ص ٤٥٤ — ٤٥٥ ، ودبكان

في كتابه السالف الذكر ، ص ٧٥ — ٧٦

الى حيث تكون قليلة <sup>(١)</sup>

لمحة موجزة عن الصرف الرولى فى مصر <sup>(٢)</sup> : كان من جراء ارتباط النظام النقدى فى مصر بالنظام النقدى الانجليزى <sup>(٣)</sup> تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا على أساس أن : الجنيه المصرى = ٩٧ر٥ قرش ، وتعين سعر الصرف بين مصر والبلاد الأخرى على هذا الأساس . فمثلا اذا كان سعر الكميالة المسحوبة على لندرة يساوى فى القاهرة ٩٧ر٥ قرش ، وفى باريس ٨٠ فرنكا ، فان سعر الصرف بين مصر وفرنسا يكون :  $\frac{97.5}{80} = 1.21875$  . فاذا كان المطلوب دفع ١٠٠ فرنك فى فرنسا تعين أن يدفع فى القاهرة  $100 \times 1.21875 = 121.875$  قرش . أى أن : ١٠٠ فرنك = ١٢١.٨٧٥ قرش ، وهذا هو سعر الصرف فى القاهرة على باريس . ويقضى العرف فى مصر باتباع طريقة السعر غير الثابت ، كما هى الحال فى معظم البلاد الأخرى . فيتخذ أساسا لتسعير الصرف وحدة النقود الأجنبية أو مائة منها ويبين مقدار ما تساويه من القروش المصرية

وتسوى معظم الديون بين مصر والبلاد الأخرى من طريق سحب كميالات على لندرة . وذلك من جهة ، للمكانة الخاصة التى تشغلها انجلترا فى تجارة مصر الخارجية ، ومن الجهة الأخرى ، للمركز الممتاز الذى تتمتع به

(١) ويلاحظ هنا وجه الاختلاف بين المراجعة غير المباشرة والسحب غير المباشر ، فالأولى منشؤها تباين اسعار صكوك التسويات الدولية فى الأسواق المختلفة وتدعو الى إيجاد المساواة فى أسعارها ، وأما السحب غير المباشر فليس منشؤه تباين فى الأسعار وإنما يلجأ اليه لما يتوفر فيه من الضمان وما يؤدي اليه من السهولة فى تسوية الديون الدولية .

(٢) انظر فى ذلك : Arminjon فى كتابه Situation Economique de l'Egypte) ص ٤٦٠ وما بعدها ، وأيضا Blanchard فى كتابه Cours d'Economie Politique ) الجزء الثانى ص ١٢٢٢

(٣) راجع فى ذلك كتابنا « الاقتصاد السياسى » الجزء الثانى ص ١٨٠ — ١٨٣  
وص ١٩٥ — ١٩٧

سوق لندرة في تسوية الديون الدولية (١)

## (٢) العوامل التي تؤثر في سعر الصرف

تعريف سعر الصرف وأهميته: يراد بسعر الصرف الثمن الذي تباع وتشتري به الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية. فعند ما يقال إن سعر الصرف في القاهرة على باريس هو  $١٢١\frac{٧}{٨}$  قرش فعنى ذلك أنه يتعين أن يدفع في القاهرة هذا المبلغ لأحراز صك ينحول حق الحصول في باريس على ١٠٠ فرنك فرنسى. وسعر الصرف ظاهرة ذات خطر عظيم في الحياة الاقتصادية كسبب وكنتيجة معا لظواهر أخرى. فهو كنتيجة يعبر عن حالة الميزان الحسابى في كل بلد، فيرتفع متى كان البلد مدينا أكثر منه دائئا، وينخفض متى كان دائئا أكثر منه مدينا، وهو بين ثنانيا ذلك شديد التأثير بحالة سعر الخصم، كما أنه ينبىء عن حالة التداول النقدى وقيمة النقود الأهلية. وهو كسبب يؤثر في سعر الخصم وفى دخول الذهب وخروجه، وحركة الصادر والوارد من البضائع، وفى حركات رؤوس الأموال الدولية، وبالجملة فى كثير من مظاهر الحياة الاقتصادية وسنبدا هنا بالبحث فى سعر الصرف كنتيجة لظواهر أخرى، فنبين مختلف العوامل التي تؤثر فيه، على أن نبحت فى تأثيراته فى موضع آخر. ولما كان هذا الموضوع شديد الارتباط بالنظم النقدية فى البلاد المتعاملة فقد رأينا أن نفرق فى دراسته بين حالتين: ( الأولى ) حالة البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة. ( الثانية ) حالة البلاد ذات النظم النقدية المتباينة.

### § ١ — سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة

تعتبر البلاد المتعاملة ذات نظم نقدية متماثلة متى كان قوام النظام النقدى فى كل منها معدنا واحدا، هو الذهب تارة والفضة تارة أخرى. وسنقصر البحث هنا على

سعر الصرف بين البلاد التي تسير جميعا على نظام الذهب ، وهى التى تكون النقود الرئيسية فيها مؤلفة من المسكوكات الذهبية أو من أوراق مصرفية قابلة للصرف بالذهب ، وتتوفر فيها حرية تصدير الذهب واستيراده . وما نخرج به من المعلومات والنتائج نعتبره صحيحا أيضا بالنسبة لسعر الصرف بين البلاد التى تسير جميعا على نظام الفضة بشرط أن يتوفر للفضة فيها من الشروط مثل ما ذكرنا للذهب

ولقد كان نظام الذهب يسود العالم قبل الحرب اذ كان متبعا فى معظم البلاد ولذلك كان الصرف فيها يقوم على أساس واحد هو الذهب ( Change-or ) . وقد استطاعت أغلب الدول بعد الحرب أن تعود الى هذا النظام الواحدة تلو الأخرى ، حتى خيل للباحت أن سلطان الذهب قد توطد من جديد ، وان الصرف بين الدول قد استقر على أساس متين . ولكن سير الحوادث بعد سنة ١٩٢٩ لم يلبث ان خيب هذه الظنون . وكان شرا مائى به نظام الذهب عدول إنجلترا عنه فى سنة ١٩٣١ ، وحذا حذوها دول أخرى كثيرة ، حتى أصبح هذا النظام ولا أثر له اليوم الا فى خمس دول . ولكن أكبر الظن أن هذه حالة لن تدوم وأن سلطان الذهب سوف يعود .

سعر الصرف عند التعادل ، فوق التعادل ، تحت التعادل : لما كان الغرض من عملية الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب تسوية دين بينها بنقود قوامها الذهب فان من يشتري لهذا الغرض صكاً فى أحدها مسحوبا على الآخر انما يشتري حق الحصول فى البلد الآخر على مبلغ من الذهب ، وهو يدفع ثمن ذلك بنقوده الأهلية وهى أيضا تمثل مبلغا من الذهب . ولهذا فان كل عملية صرف بين هذه البلاد هى فى الواقع عملية استبدال وزن من الذهب ممثل فى عدد من وحدات النقود الأهلية بوزن من الذهب ممثل فى عدد من وحدات النقود الأجنبية ويخلص من ذلك أنه متى كان عرض الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية

معادلا لطلبها فان سعر الصرف يتحدد تبعاً للنسبة بين كميتي الذهب الخالص الذي تشتمل عليه وحدة النقود في الدولتين بحسب وزنهما القانوني . فالصك المسحوب من نيويورك على لندرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه انجليزي - حين كانت كل من الدولتين سائرة على نظام الذهب - يباع في هذه الحالة بمبلغ ٤٨٦٦ دولاراً ، اذ أن كمية الذهب الخالص التي يشتمل عليها الجنيه الانجليزي بحسب وزنه القانوني تعادل كمية الذهب الخالص التي يشتمل عليها بحسب الوزن القانوني ٤٨٦٦ دولار . وفي هذه الحالة يقال بأن سعر الصرف عند التعادل ( at par, au pair )<sup>(١)</sup>

وسعر الصرف عند التعادل نظري أكثر منه عملي ، اذ قلما تتحدد أسعار الصكوك الأجنبية عند التعادل . فهي تكون أحياناً فوق التعادل ، وأحياناً تحت التعادل ، وذلك تبعاً للعلاقة بين العرض والطلب . فاذا كان طلب الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية يربو على عرضها فان كل مدين للخارج يقبل ان يدفع للحصول عليها ثمناً أعلى قليلاً من سعر التعادل ، وذلك خشية ان يضطر الى ارسال الذهب الى الخارج وما يتبع ذلك من تحمل نفقات نقله . فيفعل المنافسة بين المشترين يرتفع سعر الصرف ، فيباع الصك المسحوب من نيويورك على لندرة السالف الذكر بسعر أعلى من ٤٨٦٦ دولاراً . وفي هذه الحالة يقال بأن سعر الصرف فوق التعادل ( Above par, au dessus du pair ) واما اذا كان عرض الصكوك المسحوبة على جهة أجنبية يربو على طلبها فان كل دائن في الخارج يقبل أن يخفض ثمن صكه بعض الشيء ، وذلك خشية أن يضطر الى جلب الذهب من الخارج وما يتبع ذلك من تحمل نفقات نقله . فيفعل

---

(١) يعرف الاستاذ أرنوويه سعر الصرف عند التعادل بأنه قيمة النقود معبراً عنها بقيمة نقود أخرى وذلك حسب كمية المعدن الخالص التي تشتمل عليها كل منهما قانوناً — أرنوويه في المرجع المشار اليه آنفاً ص ١٢٦

المنافسة بين البائعين يهبط سعر الصرف ، فيباع الصك السالف الذكر بسعر أقل من ٤٨٦٦ دولارا . وفي هذه الحالة يقال بان سعر الصرف تحت التعادل (below

par, au dessous du pair )

وقد جرى العرف على اعتبار سعر الصرف موافقا ( favorable ) متى كان تحت التعادل ، وغير موافق ( défavorable ) متى كان فوق التعادل (١) . ولعل ذلك من اثر آراء التجاريين القديمة في المعادن النفيسة ، اذ ان هبوط سعر الصرف يشعر بقرب استيراد الذهب ، على حين ان ارتفاعه يشعر بقرب تصدير الذهب . ولكن لاشك في ان ذلك يرجع أيضا الى ما يحدثه دخول الذهب وخروجه ، او حتى قرب وقوع ذلك من الأثر في شئون المصارف والبورصات ومن ثم في حركة الأعمال . وسوف تفصل ذلك فيما بعد

مري تقلبات سعر الصرف (مرا الذهب Gold - points ) : على أن تقلبات سعر الصرف في البلاد ذات نظام الذهب محدودة، وحدها التكاليف المختلفة التي يتطلبها نقل الذهب من جهة الى أخرى . ذلك أنه لما كان الغرض من استخدام الصكوك في تسوية الديون الدولية تجنب نقل المعدن النفيس فان سعر هذه الصكوك لا يتجاوز حدا يصبح بعده نقل الذهب أقل كلفة من استخدامها في التسوية . فاذا كانت التكاليف المختلفة التي يتطلبها نقل الجنيه الانجليزي

---

(١) وهذا بالضرورة في البلاد التي تتبع في تعيين سعر الصرف طريقة السعر غير الثابت ( L'incertain ) ولكن الامر بعكس ذلك في البلاد التي تتبع طريقة السعر الثابت ( Le certain ) كأنجلترا . فسر الصرف في لندرة يكون موافقا متى كان فوق التعادل، اذ انه مقابل كل جنيه انجليزي يحصل على اكثر من ٤٨٦٦ دولار ، ويكون غير موافق متى كان تحت التعادل

الذهب من لندرة الى نيويورك تبلغ  $\frac{1}{4}\%$  (١) فان سعر الصرف في نيويورك على لندرة لا يتجاوز في ارتفاعه فوق التعادل حد ٨٨٥ ر. دولار (سعر الصرف عند التعادل : ٨٦٦ ر.) ، لانه إذا تجاوزه أصبح أفضل للمدين الأمريكي أن يرسل ما عليه ذهباً إلى لندرة . وهذا هو حد خروج الذهب من امريكا (gold - point de sortie) ، وهو عبارة عن سعر التعادل مضافاً اليه نفقات نقل الذهب . وكذلك لا يتجاوز سعر الصرف في هبوطه دون التعادل حد ٨٤٥ ر. دولار، لأنه إذا تجاوزه أصبح أفضل للدائن الأمريكي أن يقبض قيمة دينه ذهباً في لندرة ثم ينقله الى امريكا . وهذا هو حد دخول الذهب امريكا (gold-point d'entrée) وهو عبارة عن سعر التعادل مخصوماً منه نفقات نقل الذهب (٢)

وقد كانت تكاليف نقل الذهب بين مصر وانجلترا قبل الحرب تبلغ نحو ٣ في الألف ، ولذا كان تقلب سعر الصرف في مصر على انجلترا لا يتجاوز في ارتفاعه فوق التعادل  $97\frac{1}{8}$  قرش ، وفي هبوطه تحت التعادل  $97\frac{1}{8}$  قرش .

(١) وهذه التكاليف عبارة عن نفقات تبئة الذهب والتأمين عليه ونقله بالبر والبحر من انجلترا الى أمريكا، ويدخل في ذلك أيضاً نفقات نقله من الموانئ الأمريكية الى دار الضرب لسكه دولارات أمريكية ، وهذا يتطلب بعض الوقت . كما أن بعض الجنيهات الانجليزية قد لانكون كاملة الوزن ولو ان نقص وزنها قد يكون أقل من المسموح به في انجلترا - توسيع في (Principles) الجزء الاول ص ٤٥٠

(٢) وهذا باعتبار ان البلديتيع في تعيين سعر الصرف طريقة السعر غير الثابت ، ولكن اذا كان يتبع طريقة السعر الثابت فان حد خروج الذهب يكون تحت التعادل وحد دخول الذهب فوق التعادل .

وكما ان تقلبات سعر الصرف بين البلاد ذات نظام الذهب محدودة بحدي الذهب فكذلك تقلباته بين البلاد ذات نظام الفضة محدودة بحدي الفضة (silver - points) وبمينا التكاليف المختلفة التي يتطلبها نقل الفضة من بلد الى آخر

والأول هو حد خروج الذهب من مصر والثاني هو حد دخول الذهب  
مصر<sup>(١)</sup>

وحد الذهب بنوعيه ليس ثابتا على الدوام بل هو عرضة للتغير تبعا لما  
يصيب تكاليف نقل الذهب من الغلاء أو الرخص<sup>(٢)</sup>، كما أنه يختلف تبعا لما  
إذا كان الذهب الذي يراد نقله سبائك، أم مسكوكات بلد الدائن، أم بلد المدين،  
أم مسكوكات بلد ثالث<sup>(٣)</sup>

ويلاحظ أخيرا أنه في الأوقات العادية قلما تبلغ تقلبات سعر الصرف حدى  
الذهب، إذ يتوفر للأفراد وسائل أخرى غير الذهب لتسوية ديونهم الخارجية  
وذلك كـ بعض أنواع الأوراق المالية، وهى التى يتعامل بها فى بورصات دول  
مختلفة وتعرف بالأوراق المالية الدولية. ففى ارتفاع سعر الصرف وقبل أن يبلغ  
حد خروج الذهب يعتمد كثير من المدينين الى اداء ما عليهم للخارج من  
طريق ارسال كوبونات هذه الأوراق او بعض هذه الأوراق نفسها الى دائئتهم،  
فيقبضون قيمة الأولى ويبيعون الثانية، ومن ناتج ذلك يستوفون حقوقهم  
وبعكس ذلك قد تطرأ ظروف استثنائية تجعل تقلبات سعر الصرف تتجاوز  
كثيرا حدى الذهب. وقد ضرب جوشين لذلك مثلا ما حدث فى الولايات

(١) ارمنجوى، فى كتابه المشار اليه آتقا، ص ٤٦٤—٤٦٥

(٢) وليس أدل على ذلك مما حدث أثناء الحرب، فقد كانت تكاليف نقل الذهب بين  
فرنسا وانجلترا فى الاوقات العادية تبلغ واحدا فى الالف تقريبا، ولكنها فى سنة ١٩١٥  
بلغت واحدا فى المائة وأحيانا اثنين فى المائة، وذلك لارتفاع رسوم التأمين على أثر اشتداد  
خطر انقواصات الألمانية — ديكان، فى المرجع السالف الذكر، ص ٩٧

(٣) وقد ذهب الاستاذ ارنويه الى تعيين بضعة حدود لخروج الذهب من فرنسا الى  
انجلترا قبل الحرب تبعا لما إذا كان المراد ارساله جنيهات انجليزية أم سبائك ذهبية أم قطع ذهبية  
فرنسية من ذات العشرين فرنكا. فحد خروج الذهب فى الحالة الأولى ٢٥٨ فرنك، وفى  
الثانية ٢٥٣ فرنك، وفى الثالثة ٢٥٣٨٦ فرنك — ارنويه، فى المرجع السابق،

المتحدة في الاشهر الأولى من عام ١٨٦١ حين كانت الولايات مهددة بالحرب الأهلية ، فقد جعل المصدرون الأمريكيون يسارعون الى بيع كبيالاتهم المسحوبة على اوربا بأثمان بخسة مفضلين ذلك على قبض قيمتها ذهباً في اوربا وشحنه الى امريكا لقلة ميلهم الى الانتظار . واذ كان ما للولايات المتحدة وقتئذ يفوق ما عليها لكثرة ما ابتاعته منها اوربا من القطن والقمح فقد افضت منافسة بائعي الكبيالات ولاسيما المسحوبة منها على انجلترا الى هبوط اسعارها الى مادون التعادل بنحو ٣ أو ٤ ٪ . وشبهه بذلك ما حدث - ولكن في اتجاه عكسي - في اواخر يولييه واولائل اغسطس من عام ١٩١٤ ، فقد ارتفعت في نيويورك اسعار الكبيالات المسحوبة على اوربا ارتفاعاً لو حدث في وقت آخر لأدى الى خروج الذهب ، وذلك على اثر ما استولى على النفوس من الذعر غداة قيام الحرب ، واشتداد حاجة الأمريكيين الى دفع مبالغ كبيرة في اوربا ، لا سيما وقد تعذر عليهم أن يستخدموا في ذلك ما لهم من الحقوق في أوروبا لاعلان «موراتوريوم» عام بتأجيل الديون في كل البلاد المتحاربة وكثير من البلاد المحايدة ، كل ذلك مع امتناع شركات النقل والتأمين عن تحمل خطر نقل الذهب عبر المحيط (١) .

العوامل التي تؤثر في سعر الصرف بين البورصات التظم النظرية المتماثلة:

هذه العوامل يمكن ردها الى عاملين اساسيين (٢) : (١) الميزان الحسابي ، او بعبارة ادق ميزان الحقوق والديون الواجبة الوفاء حالا . (٢) سعر الخصم (فاؤلا) تأثير الميزان الحسابي : اوضحنا فيما تقدم ان سعر الصرف يرتفع متى كان طلب الصكوك المسحوبة على الخارج اكثر من عرضها ، وهذا انما يحدث عندما يكون البلد مديناً اكثر منه دائئاً ، وان سعر الصرف ينخفض متى كان عرض هذه الصكوك

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : ديكان في ( Les changes etrangres ) ص

(٢) ارنونيه ، في الرجم السالف الذكر ، ص ١٦٩

أكثر من طلبها، وهذا إنما يحدث عندما يكون البلد دائنا أكثر منه مدينا. تلك الدائنية والمديونية إنما يعبر عنها الميزان الحسابي، ولذا حق القول بأن الميزان الحسابي هو العامل الأول الذي يؤثر في سعر الصرف، فزيادة الجانب المدين عن الدائن في الميزان الحسابي تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، وعكس ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف (وثانيا) تأثير سعر الخصم: يعتبر سعر الخصم بجانب ميزان المدفوعات أقوى العوامل التي تؤثر في سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتماثلة. ذلك أن الصكوك المسحوبة في كل بلد على الخارج ليست كلها مستحقة الوفاء حالا، بل أن مقدارا كبيرا منها لا آجال قصيرة وطويلة، ولذلك فإنها عند ما تقدم للمصارف لبيعها تخصم في الوقت نفسه، أي أن حاملها يقبضون قيمتها قبل حلول أجل استحقاقها، ومقابل ذلك تخصم المصارف من قيمتها قدرا يزيد وينقص تبعا لما يكون عليه سعر الخصم، ولذلك كان اقبال الجمهور على هذه العملية مآله الضعف كلما ارتفع سعر الخصم. ومتى تقرر ذلك فإننا نستطيع أن نضع القاعدة الآتية: متى أصبح سعر الخصم في بلد أعلى منه في الخارج عمل ذلك على تعديل سعر الصرف في صالحه. ولايضاح ذلك نفرض أن سعر الخصم في بلد ما ارتفع إلى ٧٪، بينما ظل سعره في الخارج ٤٪، فيترتب على ذلك النتائج الآتية:

(١) يقل عرض الصكوك ذات الآجال المسحوبة على هذا البلد بينما يزيد طلبها: ذلك أن كثيرا من الأجانب الذي يحملون هذه الصكوك يتجنبون بيعها قبل حلول أجل استحقاقها نظرا لارتفاع سعر خصمها<sup>(١)</sup>، كما أن المصارف

---

(١) وبلاحظ هنا أن أية كمبالة تقدم للخصم في سوق غير السوق التي تدفع فيها تخضع بالسعر الجاري في السوق الأخيرة: وهذا طبيعي لأنه إذا احتاج المصرف الذي خصمها إلى إعادة خصمها لدى الغير فإنه يقدمها إلى مراسله في البلد الذي تدفع فيه خصمها بالسعر الجاري في هذا البلد.

الأجنبية التي تخصم بعض هذه الصكوك تحرص على الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها ، فلا تقدمها الى مراسليها قبل ذلك لئلا تدفع في خصمها لديهم سعرا مرتفعا . ومن الجهة الأخرى يشتد طلب هذه الصكوك اذ تجد المصارف فيها وسيلة رابحة للتشهير . فيكون من أثر نقص العرض من جهة وزيادة الطلب من الجهة الأخرى تحسين سعر الصكوك المسحوبة على هذا البلد ، اى تعديل سعر الصرف في صالحه .

(ب) تهبط أسعار الأوراق المالية في بورصاته : ذلك أن كثيرا من أصحاب الأعمال في البلد الذي ارتفع سعر خصمه عند ما يجدون أن الائتمان أصبح غاليا يفضلون بدلا من الاقتراض بسعر فائدة مرتفع أن يبيعوا بعض ما لديهم من الأوراق المالية ، فيؤدي زيادة عرضها الى هبوط أسعارها ، فيحمل ذلك الصيارفة والمراجحين في البلاد الأجنبية على شرائها ، وهو ما يدعو الى زيادة الجانب الدائن في ميزان البلد الحسابي ، ومن ثم الى تعديل سعر الصرف في صالحه .

(ج) تهبط أسعار البضائع في أسواقه : وهذا في حالة ما اذا ظل سعر الخصم مرتفعا مدة كافية . ذلك أن كثيرا من التجار والمنتجين متى شق عليهم الاقتراض من المصارف ، وخوت خزائهم من الأوراق المالية أو كادت ، يعمدون الى عرض بضائعهم بأسعار مخفضة اغراء للمشتريين على شرائها ، فلا تلبث أن تسرى الى السوق حركة هبوط عام في الأسعار تنجلي عن زيادة الصادرات ونقص الواردات ، وهو ما يؤدي ايضا الى تحسين سعر الصرف

(د) وأخيرا فان ارتفاع سعر الخصم يجذب الى البلد من الخارج رؤوس أموال كثيرة : فالمتمولون من ابناء البلد الذين يثرون بعض أموالهم في الخارج في عمليات قصيرة لا يلبثون أن يردوها الى وطنهم على أثر ارتفاع سعر الفائدة فيه ، كما أن أولئك الذين كانوا علي وشك ترحيلها الى الخارج يحتفظون بها لاستثمارها في بلادهم . وفوق ذلك فكثير من الممولين الأجانب ينقلون الى هذا

البلد جانباً من أموالهم ليستثمروها في عمليات الخصم فيه . وكل هذا من شأنه أن يزيد الجانب الدائن في الميزان الحسابي ويحول دون نقص جانبه المدين ، ويؤدي في النهاية الى تحسين سعر الصرف .

انما يلاحظ أن تدفق رؤوس الأموال الى البلد على أثر ارتفاع سعر الخصم فيه لا يحدث اذا كان هناك من الظروف السياسية والاقتصادية ما يثير المخاوف والشكوك في نفوس الممولين ، كخطر نشوب حرب أو ثورة داخلية، أو احتمال تقرير السعر الإلزامي لأوراقه المصرفية، أو توقع اصدار «موراتوريوم» بتأجيل ديونه . وهذه إحدى الحالات التي يبدو فيها جلياً تأثير العامل النفسي في سعر الصرف <sup>(١)</sup>

وقد اعتادت مصارف الاصدار الكبرى منذ منتصف القرن التاسع عشر أن تتخذ من رفع سعر الخصم سلاحاً تدافع به عن رصيدها الذهبي ، فكانت كلما ارتفع سعر الصرف حتى قارب حد خروج الذهب، وخشيت أن يفضي ذلك الى استنفاد رصيدها الذهبي، رفعت سعر الخصم وجاراتها في ذلك المصارف الأخرى <sup>(٢)</sup> ، فلا يلبث سعر الصرف أن يتعدل في مصلحة البلد بفعل القوى التي ذكرناها آنفاً . وقد كان بنك إنجلترا أحرص البنوك على اتباع هذه السياسة ، ولذلك كانت تغيرات سعر الخصم فيه أكثر حدوثاً منها في بعض بنوك الاصدار الأخرى كبنك فرنسا . وذلك لأسباب أهمها : (١) ان الاحتياطي الذهبي في بنك إنجلترا كان أقل منه في بنك فرنسا . (ب) أن بنك إنجلترا لم يكن يستطيع

---

(١) ومن أبلغ الأمثلة على ذلك ما حدث في إنجلترا في شهر اغسطس سنة ١٩١٤ فقد ارتفع سعر الخصم في بنك إنجلترا الى ١٠٪ دون أن يسفر ذلك عن حركة دخول رؤوس أموال الى إنجلترا

(٢) للوقوف على الأسباب التي تحمل هذه المصارف على مجازاة مصرف الاصدار في رفع سعر الخصم انظر : ديكان في (Les changes étrangers) ص ٢٥١ وما بعدها

أن يصرف أوراقه المصرفية بالفضة كبنك فرنسا . (ح) أن لسوق لندرة أهمية خاصة باعتبارها مركز التسويات الدولية وغرفة المقاصة العالمية ، وهو الأمر الذي يجعل طلب الذهب فيها أكثر منه في الأسواق الأخرى .

## § ٢ — سعر الصرف بين البلاد ذات النظم النقدية المتباينة

تعتبر البلاد ذات نظم نقدية متباينة في حالتين : (الأولى) اذا كان بعضها يسير على نظام النقد الذهبي والآخر على نظام النقد الفضي ، كما كانت الحال بين إنجلترا والهند قبل سنة ١٨٩٣ اذ كان أساس التداول النقدي في الأولى الجنيه الانجليزي الذهبي وفي الثانية الروبية الفضية ، وكما كانت الحال قبل سنة ١٩١٤ بين إنجلترا والصين ، وكذلك بين فرنسا والهند الصينية . (الثانية) اذا كان بعضها يسير على نظام النقود الورقية الالزامية ( الغير قابلة للصرف ) والآخر على نظام النقد الذهبي أو الفضي ، كما كانت الحال قبل الحرب بين إنجلترا من جهة وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال من الجهة الأخرى ، وكما يشاهد الآن بين فرنسا من جهة وإنجلترا والولايات المتحدة من الجهة الأخرى . أو كانت جميعا تسير على نظام النقود الورقية الالزامية ، لانه وان كانت نقودها في هذه الحالة متماثلة من حيث طبيعتها الا أنها متباينة من حيث قيمتها ، وتلك هي الحال السائدة الآن بين كثير من الدول كإنجلترا والولايات المتحدة

ويلاحظ باديء بدء أنه بين هذه البلاد جميعا لا يعود للصرف حد تعادل ، لأن التعادل وهو علاقة ثابتة لا يتسنى وجوده بين نقود قيمتها بالنسبة لبعضها البعض متغيرة ، اما لأنها مؤلفة من معادن متباينة ، وإما لأن بعضها معدني والآخر ورقي ، وإما لأنها جميعا ورقية <sup>(١)</sup>

وسنعالج الموضوع تفصيلا في كل من الحالتين السالفتي الذكر

(١) ارنونيه ، في المرجع السابق ، ص ١٩٦

## (١) سعر الصرف بين البور ذات نظام النقر الذهبي والبور ذات

نظام النقر الفضي : يتأثر سعر الصرف في هذه الحالة بعاملين أساسيين :  
(الأول) الميزان الحسابي ، فهو يحدث تأثيره هنا كما في حالة البلاد التي تسير  
جميعا على نظام الذهب ، فزيادة الجانب المدين عن الدائن فيه تدعو الى ارتفاع  
سعر الصرف ، والعكس يدعو الى هبوط سعر الصرف .<sup>(١)</sup> (الثاني) النسبة التجارية  
بين قيمة الذهب والفضة . وهذا أشد العاملين خطراً وأبعدها أثراً ، ذلك  
ان عملية الصرف هنا لا تعدو كونها عملية استبدال وزن معين من الذهب ممثل في  
عدد من وحدات نقود دولة بوزن من الفضة ممثل في عدد من وحدات نقود دولة  
أخرى ، وذلك على أساس النسبة التجارية بين المعدنين النفيسين . وهذه النسبة  
متغيرة ، ولذلك لا يعود سعر الصرف يتقلب بين حدين ثابتين كحدى الذهب ،  
وانما بين حدين غير ثابتين تعينهما قيمة الفضة بالنسبة للذهب ، ويتغيران  
تبعا لما يطرأ على هذه القيمة من التغيرات ، ولذلك يطلق لروا بوليويو على الصرف  
في هذه الحالة اسم الصرف غير المنتظم ( Le change erratique )

ولزيادة الايضاح نقول : إن كل مدين في بلد يسير على نظام الفضة  
يستطيع ، متى أصبح قليلا عرض الصكوك المسحوبة على بلد يسير على نظام  
الذهب ، ان يرسل الفضة الى هذا البلد . ولكنها لا تقبل فيه الا بقيمتها  
التجارية بالنسبة للذهب . ولذلك كان حد خروج الفضة متوقفا على تلك القيمة .  
وكذلك يستطيع كل دائن في البلد ذى النظام الفضي ان يحصل على قيمة  
الدين ذهبا في البلد الآخر ويستبدله بالفضة على أساس القيمة التجارية بين  
المعدنين ثم ينقل المعدن الأيضا الى بلاده ، ولذلك كان حد دخول الفضة  
متوقفا أيضا على تلك القيمة .

يبد أنه خلال الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر اتيح للبلاد ذات

(١) وهذا يفرض ان البلد يتبع في تعيين سعر الصرف طريقة السعر غير الثابت

نظام النقد الفضي ان تتمتع بسعر صرف ثابت نسبيا بينها وبين البلاد ذات نظام النقد الذهبي ، وذلك بفضل وجود طائفة من البلاد تسير على نظام المعدنين الكامل وفي مقدمتها فرنسا . وبمقتضى هذا النظام كانت دار الضرب في فرنسا تشتري سبائك الفضة بثمن ثابت من الذهب ، وسبائك الذهب بثمن ثابت من الفضة ، وذلك على أساس النسبة القانونية : ١ الى ١٥١/٢ ، أى ان كل كيلو جرام من الذهب يساوى ١٥١/٢ كيلو جرام من الفضة . وقد كان من أثر ذلك ثبات سعر الصرف بين فرنسا والبلاد ذات النظام الذهبي من جهة ، وبينها وبين البلاد ذات النظام الفضي من الجهة الأخرى ، اذ كان في متناول فرنسا دائما ان ترسل الذهب الى إنجلترا وأن تأتى بالذهب من إنجلترا وتحوله الى مسكوكات ذهبية فرنسية ، ولذلك كان سعر الصرف في باريس على لندرة محدودا في ثقله بحدى الذهب . وكذلك كان في متناول فرنسا ان ترسل الفضة الى الهند الانجليزية وأن تأتى بالفضة منها وتحوّلها الى مسكوكات فضية فرنسية ، ولذلك كان سعر الصرف في باريس على الهند محدودا في ثقله بحدى الفضة

ولكن نتيجة أخرى ترتبت على ذلك هي : تثبيت سعر الصرف بين البلاد ذات النظام الذهبي كالإنجلترا والبلاد ذات النظام الفضي كالهند . فقد كان في مقدور إنجلترا متى ارسلت بعض الذهب الى فرنسا ان تحصل مقابله على ما تحتاج اليه من الفضة لتسوية ديونها في الهند ، وذلك على أساس النسبة القانونية السابقة الذكر . ومن الناحية الأخرى كان في مقدور إنجلترا متى استوفت بعض ديونها بالروبيات الهندية ان تحملها الى دار الضرب في فرنسا فتسك نقودا فرنسية وتحصل مقابل ذلك على الذهب بالنسبة المتقدمة . ولذلك كانت تقلبات سعر الصرف بين إنجلترا والهند محصورة بين حدود ثابتة

وظلت الحال على هذا المنوال حتى سنة ١٨٧٣ حيث اضطرت الدول التي تسير على نظام المعدنين الكامل — تحت تأثير هبوط قيمة الفضة — الى

المدول عن هذا النظام ، وبذلك أصبحت تسوية الديون بين البلاد ذات نظام الذهب والبلاد ذات نظام الفضة تحصل من طريق مباشر ، وزالت تلك الحدود الثابتة التي تحصر تقلبات سعر الصرف بينها ، وأصبح الصرف بحق صرفا غير منتظم ( erratique )

ولعل أفضل مثل نضربه لذلك سعر الصرف بين الهند وإنجلترا خلال المدة المحصورة بين سنتي ١٨٧٣ و ١٨٩٣<sup>(١)</sup>. فقد كانت الهند تسير على نظام النقد الفضي وكانت معظم تجارتها مع إنجلترا التي تسير على نظام النقد الذهبي . فسعر الصرف بينهما كان متأثرا بالضرورة بحالة الميزان الحسابي ، ولكنه كان متأثرا أيضا ، وبدرجة أشد ، بالنسبة التجارية بين الفضة والذهب . وقد كانت قيمة الفضة بالنسبة للذهب في هبوط خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولذا كان سعر الصكوك المسحوبة من إنجلترا على الهند - والتي تدفع في الهند بالفضة - في هبوط أيضا ، أي أنها كانت تباع بمقادير أقل من الجنيهات الإنجليزية . على حين كان سعر الصكوك المسحوبة من الهند على إنجلترا - والتي تدفع في إنجلترا بالذهب - في ارتفاع ، أي أنها كانت تباع بمقادير أكثر من الروبيات الهندية . وقد بلغ من أمر ذلك أن الروبية التي كانت تساوي ٢٤ بنسا في سنة ١٨٧٣ أصبحت لا تساوي إلا ١٤ و ١/٤ بنسا في سنة ١٨٩٣ . وقد أفضى ذلك إلى زيادة أعباء الديون العامة والخاصة التي كان على الهند حكومة وأفرادا أن تؤديها إلى إنجلترا ، فاضطربت ميزانية الهند العامة ، كما اضطرب ميزان التجارة بينها وبين إنجلترا ، لاسيما وقد أتى حين أصبح للروبية في السوق الداخلية قيمة تروبو على قيمتها في الخارج وهو ما أدى إلى زيادة الصادرات من الهند ونقص الواردات من

---

(١) انظر في تفصيل ذلك ان نونيه في (Monnaie, credit et change) ص ٢٢٣-٢٢٦

وتوسيع في (Principles) الجزء الأول ص ٤٦١ - ٤٦٢

## انجلترا (١)

وأخيرا قد يحدث أن توقف الدولة ذات نظام النقد الفضي حرية ضرب الفضة فيها كما فعلت الهند في سنة ١٨٩٣ . وفي هذه الحالة لا يعود سعر الصرف يتبع قيمة الفضة في تقلباتها ، فاذا ما هبطت تلك القيمة لم تمتد آثارها الى سعر الصرف ، ذلك لأن المدينين في البلاد ذات نظام الذهب لا يعود في وسعهم أن يشتروا سبائك الفضة ويرسلوها الى البلاد ذات نظام الفضة لسكها نقودا واستخدامها في أداء ديونهم ، ولذلك فقد شوهد في لندرة بعد سنة ١٨٩٣ ان سعر الفضة تدهور كثيرا على حين تحسن صرف الروبية الهندية. (٢)

(٢) سعر الصرف بين البلاد التي يكون بعضها او كلها سائرا على نظام النقود الورقية الإلزامية : يعتبر البلد سائرا على هذا النظام متى كانت أوراقه المصرفية أو الحكومية غير قابلة للصرف بالنقود المعدنية، على حين يكون الأفراد ملزمين بقبولها في المعاملات كنقود رئيسية. وفي هذه الحالة يصبح الصرف صرفا

(١) وقد كانت هذه المسألة موضوع نقاش طويل بين الاقتصاديين ظل قائما من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٩٧ ، كما اثار مخاوف الزراع في فرنسا والمانيا لظنهم بأن هبوط قيمة الروبية في الاسواق الخارجية من شأنه أن يجعل القمح الهندي زهيد الثمن في أوروبا فيكون في ذلك القضاء على زراعة القمح فيها ، ولكن ارتفاع مستوى الاثمان في الهند على أثر هبوط قيمة الروبية في الخارج لم يلبث ان ازال هذه المخاوف — ارنونه في المرجع السابق ص ٢٢٥—٢٢٦

(٢) وقد استطاعت الهند منذ سنة ١٨٩٣ ان تثبت سعر الصرف بينها وبين انجلترا على أساس أن: ١ جنيه = ١٥ روبية ، وبعبارة أخرى: ١ روبية = ١٦ بنسا ، فقد صدر في تلك السنة قانون يقضي بأن يكون كل من الجنيه الانجليزي والروبية الفضية نقودا رئيسية في الهند ، وتحددت بينهما النسبة القانونية السابقة الذكر، وحرم على الافراد ضرب الروبيات الفضية . ومنذ سنة ١٨٩٨ استطاعت حكومة الهند ان تكون لها احتياطا من الذهب في لندرة اخذت تسحب عليه كميالات تيسر الى الافراد على أساس النسبة المتقدمة — انظر في تفصيل ذلك : , Nogaro

غير منتظم (erratique) إذ لا يعود محدودا في تقلباته بحدى الذهب، نظرا لاستحالة الحصول على الذهب لدى مصرف الاصدار أو الخزانة العامة . وكما أنه بين البلاد ذات نظام النقد الذهبي والبلاد ذات نظام النقد الفضي يتبع سعر الصرف عن كثب تقلبات قيمة الفضة بالنسبة للذهب ، فكذلك بين البلاد ذات نظام النقد الذهبي والبلاد ذات نظام النقد الورقي يعبر سعر الصرف عن مبلغ تدهور قيمة النقود الورقية بالنسبة للذهبية ويتبع خطى هذا التدهور . إنما يلاحظ هذا الفارق، وهو أنه في الحالة الثانية يكون سعر الصرف أقل استقرارا وتقلباته أشد قوة . ذلك أنه في البلاد ذات نظام الفضة اذا قل عرض الصكوك المسحوبة على الخارج وغلا ثمنها فانه يستطيع تصدير الفضة وبيعها كسلعة بقيمتها التجارية واستخدام ثمنها في الدفع الدولى ، ولذلك لا يتجاوز سعر الصرف في تقلباته حدود قيمة الفضة بالنسبة للذهب . وتلك القيمة ولو أنها متقلبة إلا أنها نظرا لظروف انتاج الفضة لا تذهب بعيدا في تقلباتها . ولكن الأمر على خلاف ذلك في حالة النقود الورقية الالزامية ، فهذه ليست من السلع التى تصدر ، كما أنه يكفي لزيادة كيتها اطلاق العنان لآلة الاصدار ، ولذلك كان سعر الصرف بين البلاد ذات نظام النقد الورقي والبلاد ذات نظام النقد الذهبي عرضة لتقلبات شديدة لاحد لها .

ومثل ذلك يقال عن سعر الصرف بين البلاد التى تسير جميعا على نظام النقود الورقية الالزامية . وفي هذه الحالة يتعين سعر الصرف بينها على أساس مقدار تدهور نقود كل منها بالنسبة لنقود الدول التى تسير على نظام الذهب . فمن ذلك أنه في خلال الحرب كان يقاس مدى تدهور نقود الدول المتحاربة بالنسبة لبعضها البعض على أساس مبلغ تدهور كل منها بالنسبة للفرنك السويسرى والفلوران الهولندى ، وكذلك بعد الحرب كانت تعين قيمة المارك بالنسبة

للفرنك على أساس قيمة كل منهما بالنسبة للدولار الأمريكى والفرنك السويسرى<sup>(١)</sup>

وقد جرت الحرب الكبرى فى أذيلها أعظم تجربة عرفها التاريخ عن الصرف غير المنتظم ، اذما كادت تضع الحرب أوزارها حتى ظهرت فى بلاد كثيرة كالمانيا والنمسا وايطاليا وبلجيكا وفرنسا ، أزمة صرف شديدة كان من أهم أعراضها : (أ) عدم استقرار سعر الصرف فيها اذ كان يقفز من نقطة إلى أخرى صعودا وهبوطا فى فترات متقاربة جدا . (ب) اشتداد مدى حركاته حتى ابتعد كثيرا عند حد التعادل القديم . فمن ذلك أنه فى شهر يولية سنة ١٩٢٦ بلغ سعر الدولار فى بورصة باريس حوالى ٥٠ فرنكا ، على حين ان سعره عند حد التعادل القديم ١٨٠ فرنك . وهذا لا يعد شيئا مذكورا بجانب ارتفاع سعر الصرف فى المانيا ، فلقد بلغ فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٣ سعر الدولار فى بورصة برلين : ٤ تريليون و ٢٠٠ بليون مارك ، على حين بلغ سعر الجنيه الانجليزى ارقاما أخرى فلكية لا يتصورها العقل<sup>(٢)</sup>

العوامل التى تؤثر فى سعر الصرف فى حالة البهر ذات نظام التقر الورقى : هذه العوامل متعددة متباينة ، فمنها ما هو اقتصادى يرجع الى ظروف البيئة الاقتصادية والحالة النقدية ، ومنها ما هو نفسانى يرجع الى ثقة الوطنيين والأجانب فى قيمة النقود الأهلية بالنسبة للنقود الأجنبية فى الحال والاستقبال ( فاولد ) العوامل الاقتصادية : أهم هذه العوامل ما يأتى :

( ١ ) الميزان الحسابى : يحدث الميزان الحسابى تأثيره هنا كالمعتاد ، فزيادة الجانب الدائن فيه تدعو الى زيادة عرض الصكوك المسحوبة على الخارج ، ومن ثم الى

(١) Oualid, Leçons sur la Monnaie ، ص ١٨٦

(٢) تجد يانا مفصلا عن هذه الأرقام الفلكية فى : ( Oualid ) فى المرجع السابق

هبوط سعر الصرف ، على حين أن زيادة الجانب المدين تدعو الى زيادة طلب هذه الصكوك ومن ثم الى ارتفاع سعر الصرف . غير أنه يغلب في البلاد التي تظل زمنا تتبع نظام النقود الورقية الالزامية أن يكون الميزان الحسابي في غير صالحها ، إذ أن بقاءها على هذا النظام دليل على فساد أحوالها الاقتصادية . وفي الغالب يكون ذلك على اثر بعض ظروف سيئة انابتها كحرب او ثورة ، وهي ظروف من شأنها أن تجعل البلد مدينا أكثر منه دائنا كما حدث في مختلف الدول الأوروبية التي خاضت غمار الحرب الكبرى ، فقد زادت وارداتها زيادة عظيمة لشدة حاجتها إلى المؤن والذخائر على حين نقصت صادراتها لضعف انتاجها على اثر تجنيد الأيدي العاملة فيها : هذا على حين أصاب النقص بعض عناصر الميزان الحسابي الأخرى : ففرنسا مثلا حرمت من دخل جزء كبير من الأوراق المالية الأجنبية التي كانت في حيازتها ، وذلك لأفلاس بعض الدول المدينة من جهة ، ولاستخدام جانب كبير من هذه الأوراق في أداء ثمن مشترياتها من الخارج من الجهة الأخرى . وإذا كان قدر لسعر الصرف فيها ان لا تسوء حاله كثيرا طوال الحرب بالرغم من اختلال ميزانها التجاري فالفضل في ذلك يرجع الى كثرة مبيعاته من الأوراق المالية الأجنبية في الأسواق الخارجية ولا سيما في امريكا ، والى ما عُقد لحسابها فيها من القروض الكثيرة ( ب ) تدهور قيمة النقود الورقية الالزامية : يظهر تدهور قيمة النقود الورقية في المعاملات الداخلية على شكل ارتفاع عام في الائتمان ، وفي المعاملات الخارجية على شكل هبوط في قيمة النقود الأهلية بالنسبة للأجنبية أي على شكل ارتفاع في سعر الصرف <sup>(١)</sup> . وهناك بين المظهرين علاقة تبعية متبادلة سوف نبينها فيما بعد

---

(١) وهذا بالضرورة عندما يكون البلد متبعا طريقة السعر غير الثابت كما هو الاغلب ، ولكنه اذا اتبع طريقة السعر الثابت فان هبوط قيمة نقوده يظهر على شكل هبوط في سعر الصرف

ويلاحظ بادية بدء أن السبب المباشر الذي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود الورقية الإلزامية في المعاملات الخارجية هو عدم استطاعة حاملها الحصول على الذهب لدى مصرف الأصدار أو الخزانه العامة، وهو الأمر الذي يفضي عادة إلى ارتفاع ثمن الذهب الموجود في التداول الداخلي وذلك على أثر اشتداد طلبه للحاجة إليه في وجوه لا تستعمل فيها النقود الورقية، وبخاصة في تسوية الديون الخارجية. غير أنه إذا ظل ماعلي الدولة للخارج لا يزيد عمالها فإنه يتوفر للمدينين للخارج من الصكوك الأجنبية ما يكفي لتسوية ديونهم دون حاجة إلى استخدام الذهب. وفي هذه الحالة لا يعود لفرض السعر الإلزامي تأثير في سعر الصرف. ومن أمثلة ذلك ما حدث في فرنسا في الأشهر الأولى من الحرب العظمى فإنه بالرغم من تقرير السعر الإلزامي للأوراق المصرفية التي يصدرها بنك فرنسا ظل سعر الصرف في بورصة باريس في معظم الأوقات تحت التعادل، وذلك لأن الميزان الحسابي كان في تلك الفترة في صالحها<sup>(١)</sup>. ولكن إذا زاد ماعلي الدولة عمالها، وهذا ما يحدث على الدوام تقريبا في مواقيت معلومة من السنة، فإنه يتعين استخدام الذهب في الدفع الخارجي حتى ولو كان الميزان الحسابي في جملة في صالح الدولة، فيؤدي زيادة طلب الذهب إلى ارتفاع سعره، ومن ثم يتجاوز ارتفاع سعر الصرف الحد القديم لخروج الذهب.

غير أنه يغلب في حالة تقرير السعر الإلزامي أن يحرم تصدير الذهب، وفي هذه الحالة يتعين على المدينين للخارج أن يشتروا صكوك التسويات الدولية بأي الائتمان، فيعظم ارتفاع سعر الصرف، ولا يعود له حد يقف عنده لاستحالة ارسال الذهب إلى الخارج

ومن هذا يتبين أنه حتى إذا كان الميزان الحسابي في جملة في صالح الدولة ذات نظام النقد الورقي فإن سعر الصرف فيها يفقد حتما ثباته. ومما يزيد من

(١) ريبو، في (Précis) الجزء الثاني ص ٢٣٠

تقلباته تدخل المضاربة في الأمر ، اذ يعتمد المضاربون الى شراء الكيالات المسحوبة على الخارج في موسم الصادرات لبيعوها بأثمان مغالى فيها في الأوقات التي يشتد طلبها لسداد قيمة الواردات

أما سعر الخصم فانه لا يعود له في هذه الحالة سوى تأثير ضئيل في سعر الصرف ، ذلك أن ارتفاع سعر الخصم في البلاد ذات النقود الورقية الإلزامية لا يجذب الا قليلا من رؤوس الأموال من الخارج نظراً للخطر الذي تتعرض له من جراء احتمال هبوط قيمة النقود الورقية اثناء عملية الخصم <sup>(١)</sup> ، ولذلك لا يقدم على هذه العملية من الممولين في الخارج إلا من يتوقع ارتفاع قيمة نقود البلد الورقية . وبذلك لا تغدو العملية عملية خصم فحسب ، وإنما عملية خصم ومضاربة علي ارتفاع قيمة النقود الأجنبية <sup>(٢)</sup>

( وئانيا ) العوامل التقسائية : وما يزيد من تقلبات سعر الصرف في حالة النقود الورقية الإلزامية أن كل الحوادث التي يمكن بحق أم بغير حق ان تؤثر في قيمة النقود الورقية تحمل الأفراد على تصرفات من شأنها ان تزيد الدفع الخارجى أو تنقصه : فحالة الميزان الحسابى في الدولة ، وميزانيتها العامة ، وتوقع حدوث ارتباكات سياسية أو مالية في الداخل أو الخارج ، وما ينتظر من الزيادة أو النقصان في كمية النقود الورقية ، كل ذلك وما اليه من شأنه

(١) فاذا فرض أن سعر الخصم ارتفع في نيويورك الى ٠.٧٪ فيما ظل سعره في باريس ٣٪ فان ذلك قد يحمل بعض الصيارفة الفرنسيين على شراء صكوك مسحوبة على نيويورك لمدة ثلاثة شهور نظرا لما يرجونه من هذه العملية بسبب ارتفاع سعر الخصم ، فاذا ما حل اجل استحقاق هذه الصكوك وحصلوا على قيمتها بالدولارات تعين عليهم أن يحولوها الى فرنكات ، فيغلب في هذه الحالة ان لا يستردوا من الفرنكات قدر ما دفعوا ، فاذا كانت قيمة الدولار قد هبطت اثناء العملية فانهم يستردون من الفرنكات مقدارا أقل ، فيكون ما ينشأ عن ذلك من الخسارة اعظم من الربح الناشئ عن ارتفاع سعر الخصم

(٢) ارنونيه، في المرجع السابق ، ص ١١٧ - ١١٨

أن يثير من جانب بعض الافراد عمليات تؤثر تأثيراً شديداً في سعر الصرف والتاريخ حافل بالأمثلة التي تثبت تأثير الحوادث الاقتصادية والمالية والسياسية والحربية في سعر الصرف بمجرد فعل العوامل النفسية وحدها . فمن ذلك أنه في أوائل مارس سنة ١٨١٥ ، كان صرف النقود الورقية الانجليزية متدهورا بنسبة ١٢ ٪ من قيمتها ، ولكن بعد ذلك بضعه ايام على اثر عودة نابليون من جزيرة الباستد تدهورها حتى بلغ ٢٥ ٪ من قيمتها ، مع انه لم تطرأ زيادة ما على كيتها ولم يصدر شيء من المعادن النفيسة الى الخارج <sup>(١)</sup> . وكذلك لعبت العوامل النفسية دوراً كبيراً في تقلبات سعر الصرف في معظم البلاد أثناء الحرب العظمى وبعدها . فكم من حركة لسعر الصرف في الدول المتحاربة لم يكن مشارها سوى الثقة في النصر مرة وتوقع الهزيمة أخرى ، وكم من حركة لسعر الصرف في فرنسا بعد الحرب اثارها مجرد الثقة في قدرة المانيا ورغبتها في اداء ديون التعويضات حيناً وانهار هذه الثقة حيناً آخر . وأبلغ من ذلك ما شوهد في بورصة باريس في شهر يولية سنة ١٩٢٦ ، فقد ارتفع سعر الجنيه الانجليزي في مدة وجيزة من ١٩٨ الى ٢٤٣ فرنكاً ثم هبط بعد ذلك بستة أيام الى ١٩٠ فرنكاً ، وذلك بمجرد تغير بعض الوزارات

وتأثير العوامل النفسية في سعر الصرف يأتي عن طريق تأثيرها في ثلاث فئات من الناس <sup>(٢)</sup>

( الأولى ) فئة الممولين في الداخل والخارج : فمتى تدهورت قيمة النقود الورقية في بلد وتسرب الى النفوس الخوف من استفحال تدهورها في المستقبل ، حمل ذلك الممولين في الخارج على الامتناع عن تدمير رؤوس أموال جديدة في هذا

---

(١) ريبو في ( Précis ) الجزء الثاني ص ٢٢٢

(٢) ريبو في ( Précis ) الجزء الثاني ص ٢٢٢ — ٢٢٤

البلد ، وسحب رؤوس أموالهم القديمة ، فيستردون ودائعهم من مصارفه ، ويبيعون ما يكون في حيازتهم من سندات قروضه العامة ومشروعاته الخاصة . فامتناعهم عن تدمير رؤوس أموال جديدة فيه يحرم الجانب الدائن في ميزانه الحسابي من عناصر كان يمكن أن تضاف اليه ، على حين أن سحب رؤوس أموالهم القديمة يزيد الجانب المدين . ومن الجهة الأخرى يعتمد الممولون في الداخل الى تهريب بعض أموالهم الى الخارج ، ويلجئون في ذلك الى وسائل شتى كشراء الصكوك الأجنبية، وبيع أوراقهم النقدية في البورصات الخارجية وترك أثمان ما يبيعون من البضائع في الخارج ودائع في المصارف الأجنبية . وتشتد حركة نزوح رؤوس الأموال الى الخارج عند ما يكون الخوف من تدهور قيمة النقود الأهلية مصحوبا بالخوف من فرض ضرائب جديدة ، كما ظهر ذلك بجلاء في ألمانيا في أواخر سنة ١٩١٩ ، فقد ارتطم برنامج الإصلاح المالي العظيم الذي كان يقوم على أساس فرض ضرائب جديدة بحركة فرار رؤوس الأموال الألمانية الى الخارج <sup>(١)</sup>

( و ثانيا ) فئة المدينين والدائنين للخارج : وهؤلاء متى التى في روعهم ان قيمة النقود الأهلية سوف يشتد تدهورها ، وأن أثمان الصكوك الأجنبية سوف ترتفع نتيجة ذلك ، فإن المدينين منهم يسارعون الى شراء ما يحتاجون اليه منها مقدما لاستخدامه فيما بعد في أداء ما يستحق عليهم من الديون للخارج ، فيضيفون بذلك طلب المستقبل للصكوك الأجنبية الى طلبها الحاضر . هذا على حين يفعل الدائنون للخارج عكس ذلك . فمنهم من يحملون أوراقا تجارية مسحوبة على الخارج ، وهؤلاء يترشون في بيعها توقعا لارتفاع سعر الصرف . ومنهم من يمتلكون كوبونات أوراق مالية أجنبية ، وهؤلاء يتمهلون أيضا في قبض قيمتها .

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : Bonnet, Les experiences monétaires

Contemporaines ص ٦٩ وما بعدها

فتلك الزيادة في طلب الصكوك الأجنبية من ناحية وهذا النقص في عرضها من الناحية الأخرى من شأنهما أن يزيدا الصرف ارتفاعا .

وعكس ذلك يحدث في الأسواق الخارجية ، فالمدينون الذين عليهم ديون يجب أدائها في البلاد ذات النقود المتدهورة - والتي يخشى اشتداد تدهورها - يترشون في سداد ما عليهم ، والدائنون الذين لهم حقوق قبلها يسارعون الى استيفاء حقوقهم . وينشأ عن ذلك نقص في طلب الصكوك المسحوبة على هذه البلاد وزيادة في عرضها ، وهو ما يؤدي الى هبوط قيمتها بالنسبة للنقود الأجنبية <sup>(١)</sup>

( وثالثا ) فئة المضاربين : يعتبر جميع الأشخاص الذين يتصرفون على النحو المتقدم مضاربين الى حد ما . ولكن بجانب هؤلاء يوجد في كل بلد فريق من رجال المال يشترون ويبيعون الصكوك الأجنبية لمجرد المضاربة على قيمتها ، كما ان منهم من يعتمد إلى صور أخرى من العمليات المالية لمجرد تلك المضاربة ، وقد ضربنا بعض الأمثلة لذلك فيما تقدم <sup>(٢)</sup> . ومن شأن تلك المضاربة ان تزيد تقلبات سعر الصرف حدة ، بل أنها تكون أحيانا الباعث الرئيسي عليها . والمضاربة كما تكون على هبوط قيمة النقود الأهلية تكون على صعودها . فالمضاربة الدولية لما تناولت الفرنك الفرنسي في السنين الأولى بعد الحرب كانت مضاربة على صعود قيمته ، ولكن لما حل التشاؤم محل التفاؤل بحالة فرنسا المالية انقلبت الى مضاربة على الهبوط ، واخيرا لما عادت الثقة الى النفوس منذ النصف الثاني من سنة ١٩٢٦ عادت مضاربة على الصعود وكان لها شأن كبير في تحسين سعر الفرنك وقتئذ .  
التأثيرات المتبادلة بين سعر الصرف ومستوى الأسعار <sup>(٣)</sup> : اثبتت الحوادث النقدية - ولا سيما بعد الحرب - بما لا يدع مجالا للشك ان هناك

(١) ديكان ، في المرجع السابق ، ص ١٣٥

(٢) راجع ص ٩٥

(٣) انظر الآراء القيمة التي يبدىها الاستاذ اتياليون في هذا الصدد في كتابه

Aftalion, Monnaie, Prix et Change ص ٣١٠ وما بعدها

علاقة بين تدهور قيمة النقود الورقية في الداخل ، وهو ما يظهر على شكل ارتفاع في الأثمان ، وبين تدهورها في الخارج وهو ما يظهر على شكل ارتفاع في سعر الصرف <sup>(١)</sup> . وقد ظل كثير من الاقتصاديين زمنا يعتقدون أن حركة التدهور تبدأ دائما في الداخل ، وأن مثارها هو التضخم النقدي . فإذا ما أصدرت كمية جديدة من النقود الورقية ، أو أفرطت المصارف في فتح الاعتمادات كما حدث في إنجلترا خلال الحرب ، فإن أثمان البضائع والأوراق المالية لا تلبث على أثر ذلك أن ترتفع في السوق الداخلية . فينشأ عن ذلك نقص الصادرات وزيادة الواردات وكثرة المباع من الأوراق المالية لحساب الخارج ، ومن ثم تعديل الميزان الحسابي في غير صالح البلد ، وهو ما يفضي بسعر الصرف الى الارتفاع . وهكذا يسير التسلسل على النحو الآتي : تضخم نقدي - ارتفاع الأثمان - ارتفاع سعر الصرف .

غير أن التجارب النقدية بعد الحرب أثبتت أنه ليس ضروريا أن يسبق ارتفاع الأثمان ارتفاع سعر الصرف . فلقد شوهدت حالات كثيرة كان ارتفاع سعر الصرف فيها هو الذي يسبق ارتفاع الأثمان . ففي ألمانيا في سنة ١٩٢٣ وفي فرنسا منذ سنة ١٩٢٢ كان ارتفاع الأثمان يحدث في الداخل على أثر ارتفاع سعر الجنيه الانجليزي والدولار الأمريكي وبدون أن يسبق ذلك تضخم نقدي جديد . ويذكر الأستاذ أفتاليون ( Aftalion ) أن مجرد الخوف من التضخم النقدي كان مؤديا في حالات كثيرة الى ارتفاع سعر الصرف ، ومن ثم الى ارتفاع الأثمان ، وهو ما كان يدعو إلى إصدار كميات جديدة من النقود الورقية . وفي هذه الحالات يسير التسلسل على النحو الآتي : ارتفاع سعر الصرف - ارتفاع

---

(١) وهذا بالضرورة في حالة اتباع طريقة السعر غير الثابت كما هو الاغلب

الأثمان - تضخم نقدي<sup>(١)</sup>.

وفي الحق أننا نألفنا ازاء ظاهرة ذات وجهين كل منهما سبب ونتيجة للآخر. فالتدهور النقدي الداخلي يثير في بداية الأمر التدهور الخارجي، ولكن متى استقر المرض النقدي في جسم المريض فإن التدهور الخارجي لا يلبث بدوره أن يصبح سببا للتدهور الداخلي. وهذا يحدونا الى التساؤل: كيف أن ارتفاع سعر الصرف في المعاملات الخارجية يؤدي الى ارتفاع مستوى الأثمان في الداخل؟ يعلل ذلك بعض الاقتصاديين<sup>(٢)</sup> بأسباب مادية وأخرى نفسانية: فأما المادية فتتبع الى حركة الواردات والصادرات. فالمستوردون عندما يجدون أن ما يشترونه من الخارج أصبح يكلفهم أكثر من ذي قبل على أثر ارتفاع سعر الصرف يعمدون الى رفع ثمن السلع المستوردة، فلا يلبث هذا الارتفاع أن يسرى الى السلع الأخرى من طريق التقليد حيناً والضرورة حيناً آخر، اذ قد تكون السلع المستوردة مما يدخل في صناعة السلع الأهلية. ومن الجهة الأخرى فإن الأجانب في الخارج عندما يرون ان ما يشترونه من البلد ذي النقود المتدهورة القيمة أصبح يكلفهم أقل من ذي قبل فإنهم يتهافون على شراء منتجاته، فتزداد صادراته، فيكون ذلك أيضاً مدعاة لارتفاع مستوى أثمانه. وأما الأسباب النفسية فتتبع الى أن الجمهور في أوقات تدهور قيمة النقود الورقية يغدو متيقظاً لكل ما يحدث من تقلبات في سعر الصرف، اذ تكون الحوادث قد علمته أن هناك علاقة بين سعر الصرف وحركة الأثمان. فكل ارتفاع جديد في سعر الصرف يحمله على التهافت على شراء السلع لاعتقاده أن أثمانها سترتفع عما قليل، فيكون هذا التهافت ذاته سبباً في ارتفاع الأثمان.

---

(١) اتاليون في (Monnaie, Prix et Change) ص ٣١٦ — ٣١٧

(٢) واليد (Oualid) في (La Monnaie) ص ١٩١ — ١٩٣

### ( ٣ ) نظرية تعادل القوة الشرائية

#### Theory of the Purchasing Power Parity

النظرية : تعتبر هذه النظرية بحق أشهر نظرية نقدية عاجلها الاقتصاديون بعد الحرب وافاضوا في مناقشتها والكتابة فيها . وهى تنسب إلى الاقتصادى السويدى جوستاف كاسل (G. Cassel) ولو أن أصولها فى الواقع تمتد إلى اصحاب المذهب الحر القديم الذين أشاروا إليها فى بعض أبحاثهم . وقد وضع الأستاذ كاسل هذه النظرية ليبين كيف يتعين سعر الصرف فى البلاد التى ليست تقلباته فيها محدودة بمحدى الذهب ، وهى بالأخص البلاد ذات نظام النقود الورقية الإلزامية . وقد بدأ فى ذلك من الفكرة الآتية وهى : إذا كان الإنسان يقبل أن يدفع ثمنًا معينًا للحصول على عملة أجنبية فذلك لأن لهذه العملة قوة شراء معينة فى البلد الأجنبى ، كما أن ما يدفعه مقابلها من عملته الأهلية إنما يمثل قوة شراء معينة فى موطنه ، ولذلك فإن قيمة العملية الأجنبية بالنسبة للأهلية إنما تتوقف قبل كل شيء على قوة الشراء النسبية للعملة فى موطنها<sup>(١)</sup>

وعلى ذلك فإذا فرض أن القوة الشرائية للجنيه الإنجليزى فى إنجلترا تعادل ٨٠ مرة القوة الشرائية للفرنك فى فرنسا فإن سعر الصرف العادى يتحدد عند ٨٠ فرنكا لكل ١ جنيه إنجليزى . وهذه النقطة التى يتحدد عندها سعر الصرف العادى هى نقطة التوازن الحقيقى للصرف بين الدولتين . ذلك أنه إذا زاد سعر الصرف بينهما عن ٨٠ فرنكا فإن الفرنسيين يترددون فى شراء سلعهم من إنجلترا على حين يتهافت الإنجليز على شراء سلعهم من فرنسا ، فتؤدى زيادة الصادرات فى فرنسا ونقصانها فى إنجلترا إلى تخفيض سعر الصرف بينهما حتى

---

(١) Cassel, Money and Foreign exchange after 1914 ص ١٣٨

يعود الى السعر العادى. وبمعكس ذلك إذا انخفض سعر الصرف عن ٨٠ فرنكا فان الانجليز هم الذين يترددون فى شراء سلعهم من فرنسا على حين يشتد إقبال الفرنسيين على الشراء من إنجلترا . فتؤدى زيادة الصادرات فى إنجلترا وتقصاها فى فرنسا إلى ارتفاع سعر الصرف بينهما حتى يعود أيضا إلى السعر العادى وقد تطرق الأستاذ كاسل من ذلك إلى القول بأنه إذا حصل تضخم نقدى فى دولتين فإن سعر الصرف بينهما يصبح مساويا لسعر الصرف القديم مضروبا فى النسبة بين درجة التضخم النقدى فى كل منهما ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنه يصبح معادلا للنسبة بين القوة الشرائية للتقدين فى موطنها <sup>(١)</sup> فإذا فرض دولتان «أ» و «ب» تتعاملان مع بعضهما البعض على أساس سعر صرف معين ، ثم حدث أن أصدرت الدولة «أ» مقداراً جديداً من النقود الورقية ، وهو الأمر الذى يؤدى الى نقص قوة شرائها ، فعلى اثر ذلك تهبط قيمة نقود «أ» فى «ب» . وكذلك اذا زادت كمية النقود فى «ب» وهو الأمر الذى يؤدى إلى نقص قوة شرائها ، فانه على أثر ذلك ترتفع قيمة نقود «أ» فى «ب» . فاذا كان حدوث التضخم النقدى فى «أ» بنسبة ٣٢٠ إلى ١٠٠ وفى «ب» بنسبة ٢٤٠ إلى ١٠٠ فان سعر الصرف الجديد يصبح  $\frac{3}{4}$  السعر القديم <sup>(٢)</sup> ويلاحظ أخيرا أن هذه النظرية كما بسطها الأستاذ كاسل إنما تفسر تعيين سعر الصرف العادى ، وهى تسلم بأن سعر الصرف الجارى قد يبتعد عن حد تعادل القوة الشرائية . ولكن ذلك لا يكون الا مؤقتا ، اذ لا يكاد يحدث حتى يبرز الى الميدان قوى اقتصادية تعمل على اعادته الى حده العادى . فخلف السعر الجارى المتقلب يوميا يقوم السعر العادى الذى يمثل قيمة النقود الحقيقية بالنسبة للأجنبية

---

(١) كاسل ، فى كتابه المشار اليه آتقا ، ص ١١٠

(٢) كاسل ، فى كتابه المشار اليه آتقا ، ص ١٣٩-١٤٠

**نظرية تعادل القوة الشرائية والتجارب :** قد تجد نظرية تعادل القوة الشرائية من بعض الحوادث النقدية ما يؤيدها : ففي فرنسا ارتفع مستوى الأثمان كثيرا خلال الحرب على حين لم يتعد سعر الصرف الا قليلا عن حد التعادل القديم ، وذلك بفضل الاعتمادات التي فتحتها امريكا للحلفاء بوفرة وسخاء . ولكن لما أوصد باب هذه الاعتمادات في سنة ١٩١٩ اخذ سعر الصرف في الارتفاع حتى قارب حد تعادل القوة الشرائية بين الفرنك والدولار . فهذا التدهور الخارجى في قيمة الفرنك يمكن تأويله بأنه نتيجة التدهور الداخلى ، أو أنه بعبارة اخرى نتيجة التفاوت في قوة الشراء بين النقود الفرنسية والأمريكية<sup>(١)</sup> . ومن قبيل ذلك ايضا ما حدث في روسيا ، فعلى اثر قيام الثورة فيها في سنة ١٩١٧ انفصمت عرى العلاقات التجارية بينها وبين العالم الخارجى ، ولكنها لما أخذت في الالتئام منذ سنة ١٩٢١ شوهد تدهور عظيم في قيمة الروبل الخارجية يمكن تأويله بأنه نتيجة تدهور قيمة الروبل الداخلية بسبب اشتداد التضخم النقدى

غير أن معظم الحوادث النقدية الأخيرة تثبت عكس ما تقدم ، فقد كان التدهور الخارجى هو الذى يسبق في معظم الحالات التدهور الداخلى ، وفي ذلك ما يشعر بأن القوة الشرائية ليست هى التى تحدد سعر الصرف . فمن ذلك أنه في فرنسا بين سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٦ كان تدهور قيمة الفرنك فى الخارج يسبق ارتفاع الأثمان فى الداخل ، وكان التفاوت فى معظم الأحيان عظيما بين قيمة الفرنك فى الخارج وقوة شرائه فى الداخل<sup>(٢)</sup> . وكذلك كانت الحال فى المانيا منذ

---

(١) ومع ذلك فهذا التدهور الخارجى يمكن تأويله أيضا بسبب آخر وهو ما كان عليه ميزان فرنسا التجارى من العجز في ذاك الحين على أن استيرادها مقادير عظيمة من المواد التى اعوزتها خلال الحرب والتي دعت الى استيرادها ضرورات تعمير المناطق المتخربة فيها - اقاليون ، في كتابه المشار اليه آتقا ، ص ٢٧٧

(٢) اقاليون ، في المرجع السابق ، ص ٢٧٩

سنة ١٩١٩ فقد كان تدهور قيمة المارك في الخارج يسبق دائماً تدهوره في الداخل، ولم يكن التضخم النقدي يسبق التدهور الخارجي بل كان يحصل متأخراً عنه كنتيجة لارتفاع الأثمان في الداخل على أثر هبوط قيمة المارك في الخارج . وكذلك شوهد في تشيكوسلوفاكيا خلال المدة من أغسطس سنة ١٩١٩ الى أواخر سنة ١٩٢١ تدهور كبير في الصرف الخارجي وارتفاع عظيم في مستوى الأثمان في الداخل بالرغم من بقاء كمية النقود الورقية ثابتة تقريباً ، وفي هذا أيضاً ما يشعر بأن ارتفاع الأثمان كان نتيجة التدهور الخارجي وليس سبباً له (١)

نظر نظرية تعادل القوة الشرائية : لم يكن التوفيق اذن حليف نظرية تعادل القوة الشرائية بازاء معظم الحوادث النقدية الأخيرة . وفوق ذلك فقد وجه اليها الباحثون عدة اعتراضات نظرية نستعرض أهمها فيما يلي :

(١) أن هذه النظرية تقوم على فرض لا يتفق والواقع ، إذ تذهب الى أن لمشتري السلع الأجنبية الخيار في ان يشتريها في السوق الأهلية أو الأجنبية وانه يمتنع عن شرائها في الخارج اذا كان ذلك يكلفه أكثر مما يدفع في شرائها في الداخل ، مع أن ما يشتري فعلاً من الخارج هو السلع التي لا يستطيع انتاجها في الداخل، أو التي لا تنتج فيه إلا بمقادير غير كافية . فمثلاً اذا كان محصول القمح في بلد لا يكفي حاجة سكانه فإنه يضطر الى شرائه من الخارج وذلك بالثمن الجاري في البلد المشتري منه وبسعر صرفه حتى ولو كان ذلك يتكلف أكثر من الثمن الداخلي ، وفي هذه الحالة يكون استيراد القمح سبباً في ارتفاع الثمن الداخلي (٢)

(٢) ان كثيراً ممن يشترون الصكوك الأجنبية لا يفعلون ذلك لدفع أثمان سلع تشتري في الحال وإنما سبق شرائها في الماضي، ولذلك فهم لا ينظرون الى

---

(١) Nogaro, Modern Monetary Systems ص ١٥١

(٢) نوجارو ، في كتابه المشار اليه آتياً ، ص ١٤٩

تعادل القوة الشرائية لاضطرارهم الى الحصول على هذه الصكوك باى الأثمان. وبجانب ذلك فهناك صكوك أجنبية كثيرة تشتري دون أن يكون لفكرة تعادل القوة الشرائية أثر في ذلك ، كما هو الحال في ديون البلديات والحكومات والتعويضات والغرامات الحربية (١)

(٣) وحتى اذا كان الأمر يتناول تسوية اثمان سلع تشتري في الحاضر فان فكرة تعادل القوة الشرائية لا تقوم في أذهان المتعاملين بالشكل الذى تقول به هذه النظرية . فالشخص الذى يشتري عملة أجنبية لا ينظر في ذلك الى قوتها الشرائية العامة كما يعبر عنها مستوى الأثمان العام ، وانما إلى قوتها الشرائية بالنسبة للسلع التى يريد الحصول عليها بالذات . ولذلك فكثيرا ما يكون مستوى الأثمان في بلد أدنى مما يعتبر حد تعادل القوة الشرائية بينه وبين بلد آخر ، ومع هذا يشتري الأول من الثانى سلعا كثيرة ، وهى التى لا تقل اثمانها في البلد الأول عنه في الثانى . فالمستورد الفرنسى مثلا لا يأتى أن يشتري الدولار بسفر أعلى من حد تعادل القوة الشرائية العامة بينه وبين الفرنك إذا كان يستطيع مع ذلك الحصول في أمريكا على سلع لا تكون اثمانها في فرنسا أقل منها في أمريكا (٢) .

( ٤ ) وأخيرا فانه لو كانت التجارة الدولية تتناول كل أنواع السلع التى تنتجها الدولتان المتعاملتان ، ولم يكن هناك نفقات نقل أو عوائق جمركية لصح القول بإمكان تعادل القوة الشرائية بين عمليتهما . ولكن الأمر بخلاف ذلك في الحياة الاقتصادية . فهناك سلع كثيرة تنتجها الدولتان ولا تتناولها التجارة الدولية ، وهناك نفقات النقل ، كما أن هناك الرسوم الجمركية . وكل ذلك من شأنه أن يحول دون حدوث التعادل في قوة العملتين الشرائية (٣)

(١) اتاليون، في المرجع السابق، ص ٢٨٢

(٢) اتاليون ، في المرجع السابق ، ص ٢٨٢ — ٢٨٤

(٣) ريبو في ( Précis ) الجزء الثانى ص ٢٢٩

## (٤) آثار سعر الصرف

بعد اذ بحثنا في مختلف العوامل التي تؤثر في سعر الصرف أصبح لزاما ان نبين آثاره في الحياة الاقتصادية . ذلك اننا هنا إزاء ظاهرة ذات وجهين ، فهي كما تتأثر بأحوال البلاد الاقتصادية تؤثر فيها . والبحث في تأثيرها نفرق بين البلاد ذات النقود السليمة والبلاد ذات النقود المتدهورة القيمة ، فبالنسبة للأولى يظهر تأثير سعر الصرف بخاصة في حالة الائتمان وفي حركات رؤوس الأموال المنقولة ، وبالنسبة للثانية يظهر هذا التأثير بخاصة في التجارة الدولية وفي الديون الخارجية

( فاوول ) تأثير سعر الصرف في الائتمان وفي حركات رؤوس الأموال المنقولة : متى كان سعر الصرف غير متأثر بتدهور في قيمة النقود فان تقلباته يكون مرجعها في الأصل حالة ميزان البلد الحسابي . فمتى أصبح سعر الصرف غير موافق فذلك لأن الميزان الحسابي نفسه غير موافق ، أي ان ماعلى البلد يفوق ماله . فلكي يدفع الفرق بين ماله وما عليه يتعين ان يصدر الى الخارج مقدارا من الذهب أو ما يقوم مقامه في تسوية الديون الدولية كبعض أنواع الأوراق المالية وكوبوناتها . فسعر الصرف غير موافق إذن هو النذير بان النقود الدولية سوف تنقص في البلد نقصا يؤدي بطبيعته الى ارتفاع سعر الفائدة وسعر الخصم . وفوق ذلك فهذا الارتفاع يفرضه على المصارف ضرورة حماية احتياطياتها المعدنى ، ذلك أنه متى احتاج الأفراد الى الذهب لاستخدامه في الدفع الدولي فانما يحصلون عليه من المصارف ، فيكثر عدد المودعين الذين يسحبون ودائعهم كما تزداد كمية الأوراق التجارية التي تقدم للخصم . ففي ارتفاع سعر الصرف ما يندر المصارف بحدوث ذلك ، ولهذا تسارع الى رفع سعر قروضها وبالأخص سعر الخصم لتجعل الائتمان غالبا . وفي غلاته ما يضعف حركة طلب

خصم الأوراق التجارية وحركة الاقتراض عموما . ولما كانت قيمة الأوراق التي سبق خصمها تأخذ في العودة على التوالي الى خزائن المصارف فان احتياطها يأخذ في التزايد تدريجا وبفضل ذلك تستطيع أن تواجه حركة سحب المودعين لودائعهم . واذا لم يكن ذلك كافيا فانها تستطيع ان تخصم لدى مصرف الاصدار بعض ما سبق أن خصمته من الأوراق التجارية .

واذا حدث بعكس ذلك أن أصبح الصرف موافقا ، وفي ذلك ما يدل على أن الميزان الحسابي في صالح البلد ويشعر بقرب دخول الذهب فان سعر الفائدة عموما والخصم خصوصا لا يلبث أن ينخفض نتيجة وفرة رؤوس الأموال . ولذلك يعتبر رجال الأعمال سعر الصرف الى حد ما بمثابة بارومتر الائتمان <sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أخيرا أنه اذا كان سعر الصرف يؤثر في سعر الخصم فانه من الجهة الأخرى شديد التأثير بحركات سعر الخصم ، وهذا ما أثبتناه من قبل <sup>(٢)</sup>

( وثانيا ) تأثير سعر الصرف في التجارة الخارجية : قد يصبح لسعر الصرف تأثير كبير في صادرات البلد و وارداته وذلك متى كان سعر الصرف نفسه متأثرا بدهور قيمة النقود الأهلية . فالمنسج الانجليزي الذي يبيع في الوقت الحاضر بضاعة في فرنسا بمبلغ ١٠٠٠ فرنك ويسحب كوسيلة للوفاء كميالة على المشتري الفرنسي بتلك القيمة يبيعها في سوق لتدرة بمقدار من الجنيهات أكثر من المقدار الذي كانت تباع به قبل تدهور قيمة الجنيه الانجليزي ( سعر الجنيه اليوم : ٨٠ فرنكا على حين أن سعره عند التعادل : ١٢٤ر٢١ فرنك ) . فهذا القدر الزائد يضاف الى ثمن البضاعة الأصلي ويكون بمثابة

(١) بيرو ( Perreau ) في ( Cours ) الجزء الأول من ٤٧٣ - ٤٧٤

(٢) راجع ص ١٣٧

ربح جديد للمنتج الانجليزي . وهذه الحالة من شأنها أن تحمله على تخفيض ثمن سلعته بعض الشيء في فرنسا ليجذب اليه عملاء جدد فيها ، فيؤدي ذلك الى اشتداد منافسة البضائع الانجليزية للفرنسية وزيادة الصادرات من إنجلترا الى فرنسا . هذا على حين تقل الصادرات من فرنسا الى إنجلترا ، وذلك لأن المنتج الفرنسي الذين يبيع بضاعته في إنجلترا بالجنيهات الانجليزية يضطر على أثر هبوط قيمة الجنيه بالنسبة للفرنك أن يرفع ثمن يبيعه بالجنيهات لكي يحصل على نفس القدر من الفرنكات الذي كان يحصل عليه من قبل . وهذا الارتفاع من شأنه أن يصرف كثيرا من الانجليز عن شراء السلع الفرنسية . ولذلك يعتبر بحق هبوط قيمة الجنيه بالنسبة للفرنك بمثابة فرض رسوم جمركية جديدة في إنجلترا على الواردات الفرنسية .

هذه النتائج وأمثاله جعلت كثيرا من الاقتصاديين ورجال الأعمال ينظرون بعين الرضا الى تدهور قيمة النقود الأهلية بالنسبة للأجنبية لاعتقادهم أن ذلك يدعو الى تقدم تجارة الصادرات وزيادة الاتاج الأهلي <sup>(١)</sup> . ولكن فريقا من الاقتصاديين يخطئهم في ذلك مستندا على الفكرة التي شرحناها آتفا ، وهي أنه متى تدهورت قيمة النقود في الخارج فان الأثمان في الداخل لا تلبث على

(١) وقد عني كثير من الاقتصاديين بعيدى النظر بإثبات مساوىء هذه الحالة، ذلك أن هبوط قيمة النقود الأهلية وان كان يدعو الى تشجيع الصادرات الا أنه يمكن الأجنبي من الحصول على ناتج العمل الأهلي بثمن بخس . فهبوط قيمة الجنيه الانجليزي بنسبة ٥٠ ٪ مثلا يمكن الفرنسي من الحصول بنفس القدر من نقوده الأهلية على ضعف ما كان يحصل عليه قبلا من السلع الانجليزية ، وفي ذلك افتقار ظاهر لإنجلترا ، وزيادة في ربح فرنسا من التجارة الدولية اذ معناه في النهاية ان إنجلترا أصبحت تحصل على مقدار أقل من السلع الفرنسية وتمطي مقدارا أكثر من السلع الانجليزية . فضلا عن ذلك فان هبوط قيمة النقود الأهلية يؤدي الى غلاء أثمان الواردات الأجنبية ، ولذلك خطورة خاصة في البلاد التي تعتمد على الخارج في الحصول على موادها الأولية والغذائية - انظر في هذا الموضوع : Truchy, Cours d'Economie Politique الجزء الثاني ص ١٠٨ والمراجع التي يشير اليها بالهامش

أثر ذلك أن ترتفع ، وبذلك يزول الفرق بين التدهور الخارجى والداخلى وهو الذى كان يدعو الى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات . على أن كلا الرأيين متطرف فيما ذهب اليه والحقيقة وسط بينهما، فانه اذا صح أن أثمان السلع فى الداخل ترتفع على أثر تدهور الصرف الخارجى ، غير أن هذا الارتفاع لا يحدث الا تدريجاً ، فهو يبدأ بالسلع المستوردة من البلاد ذات النقود الجيدة ثم يمتد رويداً الى السلع الأخرى . وفى إبان هذا الوقت وريثاً يتحقق التعادل بين قيمة النقود فى الخارج وقيمتها فى الداخل يكون تدهور الصرف مشجعاً على التصدير ومثبطاً عن الاستيراد ، فاذا ما تم هذا التعادل انعدم تأثير سعر الصرف . غير أنه كثيراً ما يشاهد فى البلاد ذات النقود المتدهورة القيمة أنه كلما تحقق هذا التعادل، وحتى قبل ذلك ، يحدث تدهور جديد فى الصرف ، فيبدأ عهد جديد تحاول خلاله قيمة النقود فى الداخل أن تتساوى مع قيمتها فى الخارج ، وفى خلال ذلك تنشط الصادرات وتعرقل الواردات وقد يظل تعاقب هذه العهود زمناً طويلاً (١) .

ويلاحظ أخيراً أنه متى تحقق التوازن بين قيمة النقود فى الخارج وقيمتها فى الداخل ، ثم طرأ بعد ذلك تحسن على قيمتها فى الخارج فإن الموقف ينعكس اذ يصبح ارتفاع قيمة النقود فى الخارج - طالما لم يحدث مقابله هبوط فى الأثمان فى الداخل - عقبة فى سبيل التصدير ومغرياً على الاستيراد .

(ومثالاً) تأثير سعر الصرف فى الربو الخارجى : يظهر هذا التأثير متى كان سعر الصرف نفسه متأثراً بتدهور قيمة النقود الأهلية . وهنا يفرق بين حالتين (٢) .

(١) حالة ما اذا كانت الديون الخارجية تدفع بالنقود الأهلية : وفيها يكون

(١) ريو ، فى ( Précis ) الجزء الثانى ص ٢٤٢ - ٢٤٣

(٢) ريو ، فى المرجع السابق ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨

الدائنون الأجانب هم الذين يقع عليهم عبء الخسارة الناشئة عن تدهور الصرف في البلد المدين. فالفرنسيون حاملو سندات الحكومة أو الشركات البريطانية الذين تدفع اليهم فوائد ديونهم وأقساط استهلاكها بالجنيهات الانجليزية يتحملون اليوم خسارة ثقيلة عند تحويل هذه الجنيهات الى فرنكات نظراً لتدهور قيمة الجنيه الانجليزي بالنسبة للفرنك ، وكما اشتد أمر هذا التدهور قل مقدار ما يحصلون عليه من الفرنكات . وهذه حال تضعف الثقة في الدولة ذات النقود المتدهورة القيمة، وتصرف الممولين الأجانب عن اقراضها مع أنها عادة أشد افتقاراً الى القروض الأجنبية من غيرها . ولذلك كان يعتمد كثير منها قبل الحرب الى النص في القروض التي يراد توظيفها في الخارج على أن يكون الدفع بالذهب أو بسعر صرف ثابت وذلك احياء للثقة في نفوس الممولين الأجانب ، وهذا يحدو بنا الى الكلام عن الحالة الثانية .

(ب) حالة ما اذا كانت الديون الخارجية تدفع بالنقود الأجنبية أو بالذهب: وفي هذه الحالة يكون المدين الوطني سواء أكان حكومة أم شركة هو الذي يتحمل الخسارة الناشئة عن تدهور قيمة العملة الأهلية بالنسبة للأجنبية أو الذهب ، وهذا من شأنه أن يؤدي الى زيادة أعباء الديون الخارجية، العامة منها والخاصة . ومن الدول التي كانت تتعهد بالدفع ذهباً قبل الحرب : روسيا في معظم قروضها ، والنمسا واسبانيا في بعض قروضها ، والصين في قروض سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، وكذلك كانت تفعل معظم شركات السكك الحديدية .

وقد حاولت حكومات وشركات كثيرة بعد الحرب أن تتخلص من شرط الدفع بالذهب، وعرض الأمر على القضاء في حالات كثيرة . ويتبين من أحكام المحاكم الفرنسية أنها تفرق في هذا الموضوع بين المعاملات الداخلية والخارجية، فبالنسبة للداخلية يوجد شبه اجماع في الأحكام الفرنسية على بطلان شرط

الدفع بالذهب في الأوقات التي يفرض فيها السعر الإلزامي للبنكnotes . وأما بالنسبة للمعاملات الخارجية فقد صدرت عدة أحكام بصحة شرط الدفع بالذهب استنادا على أن الذهب هو العملة الدولية الوحيدة <sup>(١)</sup> .

وأما في مصر فقد نص صراحة مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ - القاضي بفرض السعر الإلزامي للبنكnotes الذي يصدره البنك الأهلي المصري - على بطلان شرط الدفع بالذهب <sup>(٢)</sup> . ولكن المحاكم المختلطة مع ذلك ذهبت في كثير من أحكامها إلى اغفال هذا النص وقضت باحترام شرط الدفع بالذهب . وقد أثارت هذه المسألة اهتماما عظيما على أثر الحكم الذي أصدرته محكمة مصر الابتدائية المختلطة في قضية سندات الدين العام المصري وقضت فيه بإلزام الحكومة المصرية أن تدفع كوبونات دينها العام ذهباً . وقد استؤنف هذا الحكم ولا يزال الأمر معروضا على التمساع المختلط ، وسيكون لحكمه نتائج خطيرة لأنه إذا تأيد الحكم الابتدائي ، ولم توفق الحكومة المصرية إلى اقناع الدول الأجنبية بوجهة نظرها ، فإن أعباء الدين العام ستزيد بنسبة عظيمة نظرا لتدهور قيمة الجنيه الإنجليزي - وتبعاً له المصري - بالنسبة للذهب بما يقرب من ٤٠٪ <sup>(٣)</sup> وفي ذلك ما يحدث أشداً لاضطراب في الميزانية العامة ويجعل توازنها متعذراً

(١) انظر في تفصيل ذلك : Geny, La validité juridique de la clause

« payable en or » , 1926 - Mestre et James, La Clause - or, 1926

(٢) واليك نص المادة الأولى من هذا المرسوم: « أوراق البنكnotes الصادرة من البنك

الأهلي المصري تكون لها نفس القيمة الفعلية التي لتقود الذهبية المتداولة رسمياً في انظر المصري . وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق لأي سبب وبأي مقدار يكون دفعاً صحيحاً وموجباً لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصلًا بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الامتيازات الحاصلة أو التي تحصل بين أصحاب الشأن ، وذلك بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر جديد

(٣) وقد قرر دولة صديق باشا وقت توليته الحكم في حديث له مع مرامل بعض الصحف أن

الدفع على أساس الذهب يحمل الميزانية المصرية عبثاً جديداً يبلغ نحو ٨٠٠.٠٠٠ جنيه سنوياً

### (٥) بعض الوسائل التي يستطيع بها التأثير في سعر الصرف

قلما تقف السلطات المصرفية والحكومية مكتوفة اليدين ازاء ظاهرة الصرف ، بل تنزع الى وسائل متنوعة للتأثير بها في سعره كلما بدا لها أنه حاد عن مجراه الطبيعي وخشيت نتائج ذلك . ومن هذه الوسائل ما تتبعه المصارف ومنها ما تتبعه الحكومات :

( فأول ) الوسائل المصرفية للتأثير في سعر الصرف : يأتي في مقدمة هذه الوسائل ما يعرف بسياسة سعر الخصم . فقد أسلفنا القول <sup>(١)</sup> أنه متى ارتفع سعر الصرف حتى قارب حد خروج الذهب خشيت المصارف خطر ذلك على رصيدها المعدني . وهذا الخطر أشد ما تخشاه مصارف الاصدار اذ أصبحت في كل البلاد مستودع الاحتياطي الأهلي واليها تقصد المصارف الأخرى كلما أعوزها الذهب أو احتاجت الى تقوية رصيدها المعدني . وأنجع الوسائل للدفاع عن الاحتياطي الأهلي هو رفع سعر الخصم . وتلك هي السياسة التي اعتادت مصارف الاصدار الكبرى منذ منتصف القرن التاسع عشر أن تنتهجها كلما خشيت تسرب احتياطها المعدني الى البلاد الأجنبية . وقد أثبتنا فيما تقدم كيف أن ارتفاع سعر الخصم يؤدي في نهاية الأمر الى تعديل سعر الصرف في صالح البلد <sup>(٢)</sup>

غير أن سياسة سعر الخصم وان كانت ذات أثر فعال في سعر الصرف إلا أنها تثير استياء أوساط الصناعة والتجارة والبورصات نظرا لما تؤدي اليه من غلاء الائتمان . ولذلك تحاول المصارف أحيانا تجنبها ، وذلك عن طريق اقناع عملائها بالعدول عن سحب الذهب وافهامهم أن اصرارهم على ذلك يؤدي الى الغاء ما هو

---

(١) راجع ص ١٦٠

(٢) راجع ص ١٣٧ — ١٣٩

ممنوح لهم من وسائل تسهيل الاقتراض . وهذا ما كان يفعله أحيانا الريسبنك وبنك روسيا . على حين كان يتبع بنك فرنسا سبيلا آخر ، فقد كان له الحق قانونا في أن يصرف أوراقه المصرفية بالذهب أو بالفضة ، ولذلك كان يفرض دائما ائاة (Prime) على ما يطلب منه من سبائك الذهب والنقود الذهبية الأجنبية التي يراد إرسالها الى الخارج . ومع أنه كان يرفع سعر الخصم في الأوقات العصيبة إلا أنه لم يكن يعدل أبدا عن تحصيل تلك الأئاة (١) .

يبد أن هذه الأساليب وأمثالها ليس لها سوى تأثير وقي في سعر الصرف ، ثم هي بجانب ذلك تحدث بعض المضار : ذلك أنه إما أن يكون الذهب موجودا في التداول الداخلي وفي هذه الحالة يعتمد الصرافون الى جمعه فيؤدي ذلك الى افقار التداول منه ، وإما أن يكون غير موجود وفي هذه الحالة يشتد تدهور أسعار الصكوك المسحوبة على البلد لصعوبة دفع قيمتها ذهبا وتصبح تقلبات سعر الصرف فيه شبيهة بتقلباته في البلاد ذات النقود الرديئة ، وفي ذلك ما يخذش سمعة البلد المالية (٢) .

ومن الأساليب التي تتبعها المصارف المركزية أحيانا للتأثير في سعر الصرف ما يعرف بسياسة الصكوك ( La politique des devises ) . وهي تقوم على تكوين احتياطي من الصكوك المسحوبة على الخارج ، وهذه الصكوك تشتريها مصارف الاصدار في الأوقات التي يكون الصرف فيها ملانها لتبيعها الى المدينين للخارج في الأوقات التي يصبح الصرف فيها غير ملائم . ومن شأن هذه السياسة أن تحول دون أن يحكم في سوق الصرف طائفة من المضاربين الذين يشترون الصكوك الأجنبية في المواسم التي تكون فيها وفيرة لبيعوها بقية العام بأسعار مغالى فيها . وفضلا عن ذلك فهذه السياسة تكسب الصرف درجة من الثبات اذ تحول دون تقلب أسعاره تقلبات فجائية عنيفة . ولكنها على كل حال لا تبلغ من

(١) ارنونيه، في كتابه المشار اليه آغا ، ص ١٩٣

(٢) تردني ، في ( Cours ) ، الجزء الثاني ، ص ١٠٠

قوة التأثير في سعر الصرف ما يبلغه سعر الخصم في الأوقات العادية .  
وهناك أيضا وسيلة أخرى للتأثير في سعر الصرف وهي المعونة المتبادلة بين المصارف . وبيان ذلك أنه متى قضت الظروف النقدية في سوق رئيسية برفع سعر الخصم فإن هذا الارتفاع لا يلبث أن يسرى الى الأسواق الأخرى ، اذ تضطر المصارف فيها أن ترفع أيضا سعر خصمها لتحول دون تسرب رؤوس الأموال منها الى السوق التي ارتفع فيها سعر الخصم أولا ، فيؤدي ذلك الى غلاء الائتمان في الأسواق المختلفة وهو ما يضار به رجال الأعمال . ولذلك لا تأبى أحيانا بعض مصارف الاصدار - متى توفر لديها احتياطي كبير من الذهب - أن تمديد المساعدة الى زميل لها يعاني بعض الصعوبات النقدية ، وذلك باقراضه مقدارا من الذهب . وهنا يظهر واضحا أثر العامل النفسي ، فان مجرد الظن بأن السوق سوف لا يعوزها الذهب يعيد غالبا الى النفوس طمأنينتها ويحول دون تصرفات من شأنها أن تؤثر في سعر الصرف . تأثيرا سيئا كما أوضحنا من قبل <sup>(١)</sup> . وقد استطاع بنك فرنسا نظرا لوفرة احتياطيه المعدني أن يمد يد المساعدة في عدة مناسبات الى زميله بنك إنجلترا ، وكان آخر ما فعله من هذا القبيل اقراضه بنك إنجلترا في سنة ١٩٣١ مبالغ طائلة ليحول دون ايقاف صرف البنكنوت الانجليزي بالذهب .

( وثانيا ) الوسائل الحكومية للتأثير في سعر الصرف : وكذلك تستطيع الحكومات أن تؤثر في سعر الصرف بوسائل مختلفة من أهمها : زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية أو تحريم استيراد بعضها أو تحديد كميته . فتعمل بذلك على انقاص الجانب المدين في الميزان الحسابي وما يستتبعه من تحسين سعر الصرف . غير أن هذه الوسائل وأمثالها اذا أفرط في استعمالها فقد تؤدي الى عكس المقصود منها ، اذ كثيرا ما يبنى على ذلك ارتفاع تكاليف الانتاج ،

وهو ما يفضى بالصادرات الى النقصان ، كما أن الدول الأخرى قد تقابل هذه الوسائل بمثلها ، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على مايرد إليها من بضائع الدولة الأولى ، وهو ما يؤدي أيضا الى نقص صادراتها . وفي الحالتين يتعدل سعر الصرف في غير صالحها .

وكذلك تستطيع الحكومات أن تؤثر في سعر الصرف عن طريق عقد بعض القروض في الخارج وتركها ودائع في المصارف الأجنبية تستخدمها وقت الحاجة في الدفع الدولي . غير أنه من الخطر الاسراف في استعمال هذه الطريقة نظرا لما تؤدي اليه من زيادة المدفوعات متى حان وقت سداد هذه القروض . ولكن أغلب الحكومات مع ذلك لا تجد مناصا من اتباع هذه الطريقة في الظروف الاستثنائية كحالة الحرب . ومن المحقق أنه لولا الاعتمادات الوفيرة التي فتحتها أمريكا لدول الحلفاء أثناء الحرب لبلغ تدهور الصرف في هذه الدول مبلغا عظيما بسبب كثرة وارداتها وقلة صادراتها .

وأخيرا يتعين أن نشير الى ما تنزع اليه أغلب الحكومات في الوقت الحاضر من وسائل الرقابة الشديدة على عمليات الصرف حتى أصبحت القاعدة الأصلية في كثير من البلدان انزام المصدرين بأن يسلموا الى المصرف المركزي كل ما يتيسر لهم من صكوك التسويات الدولية نظير مبيعاتهم في الخارج . وهذه الصكوك تشتريها المصارف المركزية أو بعض هيئات أخرى تشرف عليها . بسعر ثابت لتبيعها بعد ذلك الى المستوردين بسعر ثابت أيضا ، ولكن بقدر ما تسمح به مواردها من هذه الصكوك وبشرط أن تكون السلع المستوردة من الأشياء الضرورية لا الكمالية <sup>(١)</sup> . وقد كان اتباع هذه السياسة ضرورة قضت بها

---

(١) انظر في هذا الموضوع Questions Monétaires de l'Heure Presente

(عدد خامس من مجلة الاقتصاد السياسي الفرنسية) من ٤٢ - ٦٨ ، ومقاله في Le Monde

Nouveau من ١٠٤ - ١١٥

ظروف الأزمة العالمية ، اذ كان من أخطر مساوئها نقص عظيم في قيمة الصادرات ، فأفضى ذلك ، في البلاد التي لم تستطع انقاص وارداتها تبعاً لذلك ، الى استنفاد جزء كبير من احتياطياتها المعدنية ومما لديها من الصكوك الأجنبية حتى أصبحت مهددة بتدهور عظيم في قيمة نقودها الأهلية . فاتقاء لهذا الخطر عمدت حكومات كثيرة الى اعلان موراتوريوم بتأجيل نقل جزء كبير من أقساط ديونها الى الخارج ، ووقف ما يتوفر لها من صكوك التسويات الدولية على سداد أثمان ما تشتري من الخارج من السلع الضرورية دون سواها . ولم تكثف بذلك بل عمدت في حالات كثيرة الى تعيين حداً أقصى لما يجوز استيراده خلال زمن معين من بعض السلع ، وايجاد نظام بمقتضاه لا يجوز لأحد أن يستورد شيئاً منها الا بتصریح خاص وبقدر معلوم .

وقد يلتمس العذر لبعض الدول في اتباع هذه السياسة محافظة على نظامها النقدي الذهبي ولو في الظاهر ، لا سيما وأن أغلبها قريب العهد بنظام النقود الورقية الإلزامية ، ولا يزال يذكر ما عاناه بسببه من المحن والشدائد . بيد أن هذه السياسة من شأنها أن تحمل الدول الأخرى على مقابلاتها بالمثل ، فتتسع دائرة التقييد ويعظم خطرهما . ثم هي الى جانب ذلك تقوم لدى كثير من رجال السياسة على فكرة خاطئة : وهي ضرورة ايجاد التوازن في الميزان التجاري بين كل دولة وأخرى ، بمعنى أنه اذا تبين للدولة « أ » أنها تستورد من « ب » ١٠٠ وحدة على حين أنها لا تصدر اليها سوى ٥٠ وحدة فإنه يتعين انقاص ما تستورده منها الى ٥٠ وحدة . ولكن ذلك من شأنه أن ينقص قوة شراء « ب » في الخارج بالقدر نفسه فلا تشتري من « ح » و « د » الا مقداراً من السلع أقل . واذا كانت « ح » و « د » من أفضل عملاء « أ » فإن نقص قوة شرائهما يحمل « أ » على انقاص ما تستورده منهما ، وعلى هذا النحو تأخذ التجارة الدولية تسير من قيد الى قيد ومن انكماش الى انكماش . ولذلك لم يكن

مستغرباً أن تهبط قيمتها الى ٢٠٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٣٢ بعد أن كان مقدارها ٢٠٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٢٩<sup>(١)</sup>.

## (٦) تسوية ديون الحكومات الخارجية

### § وسائل التسوية

تعرض أحيانا ظروف تقضى على بعض الحكومات بأداء مبالغ طائلة للخارج تتخذ شكل غرامة حرية أو ديون تفويضات أو أقساط ديون سابقة أو ثمن مؤن وذخائر أو نحو ذلك . وتلك حالة تثير مسألتين خطيرتين : (الأولى) مسألة داخلية : هي تدبير الأموال اللازمة للأداء . وهذه تحل بطرائق مختلفة ، كفرض ضرائب جديدة أو زيادة القديمة أو عقد بعض القروض في الخارج اذا تهيأت لها أسباب النجاح . (الثانية) مسألة خارجية : هي تدبير وسائل نقل هذه الأموال الى الخارج . ذلك أن الوسائل التي شرحناها آنفا لتسوية الديون الخارجية قلما تكفي في هذه الحالة نظرا لجسامة المبالغ التي يراد نقلها . وتلك المسألة الثانية هي التي تعنينا خاصة في هذا البحث .

ويلاحظ بادىء بدء أنه متى كان مقدار الدين جسيما بحيث لا يستطيع أدائه دفعة واحدة وانما أقساطا خلال عدد من السنين فان الوسيلة الطبيعية للوفاء هي الاكثار من الانتاج والتصدير بحيث تكون هناك زيادة سنوية في الصادرات علي الواردات تستخدم قيمتها في أداء الأقساط . وهناك بجانب ذلك وسائل أخرى ولكنها بطبيعتها لا تصلح للوفاء بصفة مستمرة . وفيما يلي بيان أهم وسائل التسوية<sup>(٢)</sup>.

وسائل تسوية ديون الحكومات الخارجية : (١) تصدير الذهب

---

(١) Cole, Monetary Problems ص ٢٦١

(٢) ديو ، في ( Précis ) الجزء الثاني ، ص ٢٤٦ وما بعدها

والفضة : ففي مقدور كل حكومة أن ترسل وفاء لما عليها بعض المسكوكات أو السبائك الذهبية أو الفضية فتقبل في الخارج بقيمتها المعدنية . وتلك أبسط الطرق ولكنها لا تصلح إلا لأداء مبالغ قليلة نظرا لأن ما يوجد من الذهب والفضة في كل دولة ليس بالقدر الجسيم <sup>(١)</sup> . ومن الجهة الأخرى فإن الإقدام على تصدير كمية كبيرة من سبائك الذهب أو الفضة التي يتكون منها الاحتياطي المعدني في مصرف الإصدار يعرض نظام الدولة النقدي إلى أشد المخاطر .

(٢) بيع النقود الورقية في الخارج : وذلك في حالة اتباع نظام النقود الورقية الإلزامية ، فقد يتاح وجود مضاربين في الخارج يأملون ارتفاع قيمة هذه النقود في المستقبل فيشترونها بنقودهم الأهلية . وهم أحيانا يتسلمون النقود الورقية وأحيانا يتركونها ودائع في مصارف البلد الأصلي ، وفي الحالتين استطاع استخدام ثمن شراء النقود الورقية في شراء الذهب أو الصكوك الأجنبية واستعمال ذلك في وفاء الديون الخارجية . وقد استطاعت بعض الدول بعد الحرب - كالمانيا وفرنسا - أن تبيع المضاربين في الخارج مقادير عظيمة من نقودها الورقية ، وقد لعب ذلك في وقت ما دورا كبيرا في تسوية ديون الحرب والتعويضات . غير أنه محال أن تعول حكومة على هذه الطريقة وحدها ، ذلك أن النقود الورقية لا تجد بسهولة من يشتريها في الخارج ، كما أن من يشتريها يترقب دائما الفرص لبيعها واسترداد قيمتها بنقود الأهلية . وقد يكنى حادث بسيط يلقي الرعب في نفوس المضاربين الأجانب كي يسارعوا إلى التخلص من هذه النقود الورقية .

(٣) تصدير الأوراق المالية الأجنبية : ففي كل دولة توجد طائفة من الأهليين والمصارف تملك أوراقا مالية أجنبية تتألف من سندات الحكومات والبلديات الأجنبية ومن أسهم وسندات بعض المشروعات في الخارج . وتلك الأوراق

تحويل أصحابها حق الاستيلاء على قيمتها وقيمة كوبوناتها بالنقود الأجنبية .  
ولذلك كان في استطاعة الحكومات التي تريد أداء دين في الخارج أن تشتري من  
رعايها بعض هذه الأوراق بالنقود الأهلية ثم تبيعها في البورصات الأجنبية  
أو تسلمها مباشرة الى دائئها اذا كانوا يقبلونها كوسيلة للوفاء . وهذه الطريقة  
من أكثر الطرق ذيوعا في الدفع الدولي ، ولكن يؤخذ عليها أنه مهما كثر ما عند  
الأفراد من الأوراق المالية الأجنبية فهي عرضة للنفاذ ، كما أنهم قد يمتنعون  
عن بيعها الى الحكومة ، وفي الحالتين يتعين عليها الالتجاء الى وسائل  
أخرى .

(٤) عقد القروض في الخارج : وتلك وسيلة لا نجد أغلب الحكومات  
غضاضة في الالتجاء اليها ولا سيما متى كانت تتمتع بثقة الممولين الأجانب  
وكانت ظروف العالم المالية تسمح بتوظيف قروضها في البلاد الأجنبية .  
ويتحقق ذلك عمليا بجملة طرق من أهمها الآتية : تصدر الحكومة التي تريد  
الاقتراض سندات بقيمة القرض تعرضها للبيع في الأسواق المالية الأجنبية  
وتسحب على المكتتبين فيها كمبيالات بالنقود الأجنبية تدفعها كأداة للوفاء  
الى دائئها . غير أنه يعاب على هذه الطريقة أنها لا تؤدي الى ابراء ذمة  
الحكومة نهائيا ، وكل ما في الأمر أنها تؤدي الى استبدال دين بآخر .  
ويرد على ذلك بأن في هذا الاستبدال تخفيفا لعبء الدين الأصلي ، فتدريكون  
الدين الجديد الناشئ عن القرض قابلا للوفاء أقساطا على مدد طويلة ، على  
حين يكون الدين الأصلي واجب الوفاء حالا أوفى مدة قصيرة . ولكن مع  
ذلك يظل هناك مسألة أداء أقساط الدين الجديد وضرورة تدبير الموارد  
والوسائل اللازمة لذلك .

(٥) تصدير العمل الأهلي : وذلك بأن ترسل الحكومة المدينة عمالا من  
لديها وعلى نفقتها ليؤدوا أعمالا في أرض الحكومة الدائنة ، كاصلاح بعض

الأراضي الزراعية وتشييد المنازل والمصانع . وقد طرحت هذه الطريقة على بساط البحث أثناء المناقشات في ديون التعويضات ، وأظهرت الحكومة الألمانية استعدادها لارسال الأيدي العاملة الألمانية والمواد الألمانية لاصلاح المناطق المتخربة في فرنسا . ولكن الحكومة الفرنسية أعرضت عن ذلك لاعتقادها - وهذا ما يؤخذ عادة على هذه الطريقة - أنها تؤدي الى هبوط أجور العمال الوطنيين لمنافسة الألمانين لهم وأيضا إلى إلحاق الضرر بصناعة البناء في فرنسا<sup>(١)</sup> .

(٦) تصدير المنتجات الأهلية : وتلك هي الطريقة الطبيعية لأداء ديون الحكومات الخارجية ولا سيما متى امتدت آجال أقساطها . وهذا يتحقق بإحدى طريقتين : (أ) أن تصدر سنويا الدولة المدينة الى الدائنة مقدارا من المواد الأولية أو المصنوعة تقبلها الدولة الدائنة بقيمتها على أنها وسيلة للوفاء . (ب) أن تصدر الدولة المدينة مقدارا من منتجاتها الى دولة أخرى غير الدائنة . فمثلا اذا كان الأمر يتناول أداء دين على ألمانيا لفرنسا فان الأولى تستطيع أن تبيع في الولايات المتحدة مقداراً من البضائع الألمانية وتسحب على المشتريين فيها كميات بالدولارات تسلمها الى الحكومة الفرنسية . فتستخدمها هذه اما في أداء بعض ما عليها من الديون للولايات المتحدة ، واما في شراء بعض الذهب فيها ، واما كما هو الأغلب تبيعها الى المستوردين الفرنسيين الذين يدفعونها ثمنا لما يشترونه من البضائع في الخارج . وفي الحالتين يتحقق الوفاء عن طريق تصدير السلع الألمانية الى الخارج ، وحصول فرنسا اما على السلع الألمانية ذاتها واما على سلع أجنبية أخرى يدفع ثمنها بما تصدره ألمانيا من سلعها .

وواضح أن اتخاذ تصدير المنتجات وسيلة للوفاء يتطلب توافر شرطين : (الأول) أن يتوفر للدولة المدينة من المنتجات التي يمكن تصديرها الى الخارج

---

(١) انظر ملاحظات السير (Salter) على هذه الطريقة في كتابه (Recovery) ص ١٣٩

فائض في الانتاج السنوى على الاستهلاك السنوى، وبقدر هذا الفائض تكون قدرة الدولة على الوفاء<sup>(١)</sup>. (الثنائى) أن تكون الدولة الدائنة على استعداد لتقبل الواردات الأجنبية سواء من الدولة المدينة أو من الدول الأخرى، ولذلك لا يُفهم موقف بعض الدول التى تصر على استيفاء ديونها الخارجية وفي الوقت نفسه تمنع في اقامة الحواجز الجمركية في سبيل الواردات الأجنبية

### § غرامة الحرب السبعينية<sup>(٢)</sup>

كان أداء هذه الغرامة معتبرا قبل الحرب العظمى حادثا فذا في تاريخ التسويات الدولية نظراً لجسامة المبالغ التى تناولها وسرعة أدائها. ولاريب انه من أفضل الأمثلة التى تبين كيف تستطيع حكومة أن تدفع الى أخرى مبلغا جسيما في مدة وجيزة. وقد كانت هذه الغرامة وليدة معاهدة فرنكفورت بعد حرب ١٨٧٠ - ٧١ بين فرنسا وألمانيا، وكان مقدارها ٥ مليار فرنك يضاف اليها ٣٠١ مليون فرنك فائدة و ١٤ مليونا نفقات مختلفة فتكون الجملة ٥٣١٥ مليونا من الفرنكات. وكان على فرنسا أن تؤدي ذلك في مدة قصيرة، ولكنها مع ذلك استطاعت بفضل وطنيتها وحقها في تدبير الشؤون المالية أن تدفع الغرامة كاملة قبل الموعد المضروب.

وكان على الحكومة الفرنسية أن تعالج مسألتين أشرنا اليهما من قبل: أحدهما مسألة تدبير الأموال اللازمة للوفاء، والأخرى مسألة نقل هذه الأموال الى ألمانيا. فأما الأولى فقد وفقت الى حلها بسهولة وسرعة أثارت

---

(١) ريو في (Précis) الجزء الثانى ص ٢٥٣

(٢) انظر في هذا الموضوع: توسيج في (International Trade) ص ٢٦٣ وما بعدها، وريو في (Précis) الجزء الثانى ص ٢٥٥ وما بعدها، وانظر ايضا: Norman Angel, La Grande Illusion ص ١٤٣ وما بعدها. وفي هذا الكتاب يثبت المؤلف أن أداء غرامة الحرب السبعينية أضر بألمانيا اكثر مما أفادها

دهشة العالم و إعجابه . وكان اعتمادها الأول في ذلك على الاقتراض، فقد عقدت قرضين كبيرين أحدهما في سنة ١٨٧١ ومقداره ٢ مليار فرنك تقريبا والآخر في سنة ١٨٧٢ ومقداره ٣ مليار فرنك . وكذلك اقترضت من بنك فرنسا مبلغا كبيرا دفعت منه الى المانيا على شكل أوراق مصرفية ١٢٥ مليون فرنك . وبجانب هذا وذلك اقترضت الحكومة الفرنسية من شركة سكة حديد الشرق الفرنسية مبلغ ٣٢٥ مليون فرنك يمثل قيمة الجزء الذي ابتاعته المانيا من خطوطها في الألزاس واللورين وخصمت قيمته من أصل الغرامة .

ولئن كانت فرنسا قد استطاعت أن تحصل على هذه المبالغ الجسيمة عن طريق الاقتراض فذلك يرجع الى الثقة المالية العظيمة التي ظلت تتمتع بها بالرغم من هزيمتها حريا . وبفضل وجود فائض سنوي في ميزانها الحسابي بعد ذلك استطاعت بسهولة أن تؤدي فوائد هذه القروض وأن تشتري سنداتها تدريجيا .

وأما المسألة الثانية وهي نقل هذه الأموال الى الخارج فلم يكن نجاح فرنسا فيها بأقل من نجاحها في المسألة الأولى . وقد سالت في ذلك سبلا ثلاثة :  
(١) الدفع النقدي : فقد دفعت على شكل مسكوكات ذهبية وفضية فرنسية وألمانية وأيضا على شكل أوراق مصرفية فرنسية وأخرى ألمانية ما تبلغ قيمته ٧٤٢ مليوناً من الفرنكات . (٢) الدفع العيني : فقد استولت المانيا على جزء من سكة حديد الشرق قدرت قيمته بمبلغ ٣٢٥ مليون فرنك تعهدت الحكومة الفرنسية بدفعها الى تلك الشركة . (٣) الدفع بالكيبالات وهو الذي كانت له المكانة الأولى : فقد دفع بهذه الطريقة نحو ٤٢١٨ مليوناً من الفرنكات أي ما يعادل  $\frac{1}{3}$  الدين كله تقريبا . ولم يسبق لحكومة من قبل أن اجتمع لديها مثل هذا القدر من الكيبالات . وهذا يحدو بنا الى التساؤل : كيف استطاعت الحكومة الفرنسية أن تحصل على هذا القدر العظيم من الكيبالات ؟ لاريب أن ذلك يرجع الى

الحقيقة الآتية وهى أن الجزء الأكبر من القرضين العظيمين اللذين عقدا فى سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٢ اكتب فيه بالنقود الأجنبية وبالأوراق المالية الأجنبية ، فقد وظفت فرنسا من هذين القرضين فى الأسواق المحايدة ما تبلغ قيمته ٢٣٠٠ مليون فرنك أى ما يعادل نحو ٢٪ القرضين ، وبذلك استطاعت أن تسحب بقدر هذا المبلغ كمبيالات بالنقود الأجنبية على المكتتبين فى الخارج . وبجانب ذلك كان يوجد فى فرنسا كثير من المتمولين يملكون أوراقا مالية أجنبية وهؤلاء ناشدتهم الحكومة خاصة بأن يكتتبوا فى قرضيها لاسيما وأنهم بذلك يستفيدون من الشروط الملائمة التى نص عليها فى مصلحة من يكتب بالنقود الأجنبية . وقد كان أمامهم إما أن يبيعوا هذه الأوراق ويدفعوا قيمتها الى الحكومة الفرنسية ومقابل ذلك يحصلون على بعض سنداتهما ، وإما أن يسلموا الى الحكومة هذه الأوراق فتتولى بيعها بنفسها فى الأسواق الخارجية وتعطيهم مقابلها السندات الحكومية . وقد بلغ ما تجمع لدى الحكومة من الصكوك الأجنبية الناشئة من بيع هذه الأوراق نحو ٢ مليار فرنك . وبجانب هذا وذاك اشترت الحكومة بمقدار من النقود الفرنسية التى اكتب بها فى القرضين بعض الصكوك الأجنبية .

#### § ديون التعويضات (١)

تبدو لنا اليوم غرامة الحرب السبعينية مع جسامتها ضئيلة بجانب ديون

---

(١) من أحسن ما يرجع اليه فى هذا الموضوع كيتز (Keynes) فى كتابه (Economic Consequences of the Peace) ص ١٠٣ وما بعدها ، والسير سولتر (Salter) فى كتابه (Recovery) ص ١٢٢ وما بعدها ، وكذلك مجلة (The Economist) ملحق خاص بالتعويضات وديون الحرب عدد ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ وآخر خاص بديون الحرب عدد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢

التعويضات التي فرضها الحلفاء وشركاؤهم على ألمانيا بعد الحرب العظمى ، فقد نصت المادة ٢٣٢ من معاهدة فرساي على التزام ألمانيا بأن تعوض السكان في بلدان الحلفاء وشركاؤهم عن كل مالحقهم من الأضرار بفعل الجيوش الألمانية في البر والبحر والهواء . ولكن واضعى المعاهدة لم يحددوا مقدار هذه التعويضات ووسائل أدائها بل تركوا أمر تقدير ذلك الى لجنة خاصة هي لجنة التعويضات<sup>(١)</sup> . وقد حددت اللجنة مقدار ديون التعويضات لأول مرة في سنة ١٩٢١ بمبلغ ١٣٢ مليار مارك - ذهبا . وكان جليا أن هذا المبلغ أكثر مما تحتمله حالة ألمانيا الاقتصادية . وفي الحق أن الحلفاء لم يكونوا متفقين فيما بينهم على مقدار ديون التعويضات وأقساطها ، وكان الخلاف على أشده بين فرنسا وإنجلترا بشأن مقدرة ألمانيا على الوفاء . ففرنسا ترى أن هذه مسألة مالية قوامها تدبير الأموال اللازمة للوفاء فلا يحدها إلا مقدرة الألمان على أداء الضرائب . أما إنجلترا فتري أنها قبل كل شيء مسألة نقل أموال الى الخارج فهي محدودة بمقدار ما يتوفر لألمانيا من صكوك التسويات الدولية بفضل زيادة صادراتها على وارداتها<sup>(٢)</sup> .

يبدو أنه لم يمض إلا قليل من الزمن حتى توقفت ألمانيا عن أداء ما فرض عليها من أقساط التعويضات ، وازاء ذلك عمدت فرنسا وبلجيكا الى احتلال وادى الرور إرغامها على الوفاء . وبعد مفاوضات طويلة شاقه استقر الرأي على تأليف لجتين من الخبراء يناط باحدهما البحث في وسائل موازنة الميزانية الألمانية وما يجب اتخاذه لتثبيت قيمة النقد في ألمانيا ، وبالأخرى تقدير مبلغ رؤوس الأموال التي فرت من ألمانيا والبحث في وسائل اعادتها .

---

(١) انظر في وظائف هذه اللجنة كينز ( Keynes ) في كتابه ( Economic

Consequences of the Peace ) ص ١٩٦ وما بعدها

(٢) السير سولتر ( Salter ) في ( Recovery ) ص ١٢٦

وقد اجتمعت اللجنة الأولى تحت رئاسة الجنرال داوز الأمريكي ورفعت عن أعمالها تقريراً في ٩ ابريل سنة ١٩٢٤ ضمنت مشروعاً جديداً لأداء ديون التعويضات . وقد اشتهر هذا المشروع باسم مشروع داوز ( Dawes Plan ) وتم الاتفاق عليه مقابل سحب الجنود الفرنسية والبلجيكية من وادي الرور . وهذا المشروع هو الذي يعيننا هنا .

**مشروع داوز :** لم تذهب لجنة داوز الى تعيين رقم اجمالي لديون التعويضات ولكنها وضعت ميزانا للمدفوعات المانيا السنوية . ومما هو جدير بالملاحظة أن تلك اللجنة استندت في تقدير قدرة المانيا على الوفاء على اعتبارات مالية بحتة ولكنها أغفلت مسألة نقل الأموال من المانيا الى الخارج . وقد اعتمدت في تمويل حساب التعويضات على ثلاثة صنوف من الإيرادات (١) (١) إيرادات آتية من الميزانية الألمانية أي من الضرائب . (٢) إيرادات آتية من ناتج ضريبة على النقل ومن إيرادات السكك الحديدية الألمانية ، وقد تقرر لذلك اصدار سندات قيمتها ١١ مليار مارك - ذهباً مضمونة برهن عقارى على السكك الحديدية وتدفق فوائدها سنوياً من إيرادات تلك السكك . (٣) إيرادات آتية من دخل الصناعات الألمانية ، وقد تقرر لذلك اصدار سندات قيمتها ٥ مليار مارك - ذهباً مضمونة برهن عقارى على المشروعات الصناعية وتدفق فوائدها وأقساط استهلاكها من دخل هذه المشروعات (٢) .

ومن الجهة الأخرى حددت لجنة داوز أقساط ديون التعويضات بمبالغ تبدأ من ١٠٠٠ مليون مارك - ذهباً في سنة ١٩٢٤ - ٢٥ ثم تزايد تدريجاً

---

(١) ريبوفى ( Précis ) الجزء الثانى ، ص ٢٦٠ - ٢٦١

(٢) وقد جعلت هذه السندات فردية بمعنى أن كل مشروع صناعى هو الذى يصدر نصيبه من تلك السندات ويضمنها برهن عقارى على ممتلكاته الخاصة ، ويضاف الى ذلك ضمان الحكومة الألمانية

حتى تبلغ ٢٥٠٠ مليون مارك - ذهباً في سنة ١٩٢٨ - ٢٩، وتظل عند هذا الحد في السنوات التالية مع اضافة مبالغ أخرى تؤخذ من الميزانية ويتوقف مقدارها على حالة الرخاء في ألمانيا. ولم تبين اللجنة وسائل نقل هذه المبالغ ولكنها وضعت تحفظين غاية في الأهمية : ( الأول ) أنه اذا أصبحت حالة الصرف بحيث تعرض قيمة المارك الذهبي للخطر فانه يتعين وقف نقل أموال التعويضات بناء على قرار تصدره لجنة خاصة وتترك الأموال المتجمعة مؤقتاً بالماركات في ألمانيا. ( الثاني ) أنه اذا حدث ارتفاع أو هبوط في مستوى الأثمان العالمى مقدراً بالذهب بنسبة تزيد على ١٠ ٪ فان أقساط التعويضات تتعدل تبعاً لذلك .

ولم يلق مشروع داوز على عاتق ألمانيا أى التزام خاص بنقل أقساط ديون التعويضات بل اعتبرها في حالة وفاء بمجرد ايداع المبالغ المطلوبة في الريشسبنك لحساب مندوب لجنة التعويضات . وهنا تبدأ وظيفة لجنة خاصة هي لجنة النقل (Transfer Committee) التي يؤلفها الدائنون للنظر في وجوه التصرف في المبالغ المودعة لحسابهم. ولها أن تسلك في ذلك سبلاً ثلاثة : (١) أن تستخدم جزءاً منها في أداء قيمة بعض السلع الألمانية كالخشب والفحم والمواد الكيميائية التي يرسلها المنتجون الألمان إلى بعض الدول الدائنة بناء على طلبها . (٢) أن تستخدم جزءاً آخر في شراء الكمبيالات وغيرها من صكوك التسويات الدولية التي هي أفضل الوسائل لنقل الأموال من بلد إلى آخر . (٣) أن توظف من وقت لآخر جزءاً في ألمانيا وذلك بشراء بعض السندات أوفى بعض عمليات القروض الأخرى . انما يلاحظ أن هذا التوظيف ليس سوى وسيلة احتياطية لا يلجأ إليها إلا متى خشي من جهة أن يؤدي شراء المقادير العظيمة من الكمبيالات إلى تدهور قيمة المارك، ولم تقبل الدول الدائنة من الجهة الأخرى أن تستوفي حقوقها سلعاً ألمانية . وفي الحق أن أغلب هذه الدول كان قليل

الرغبة في الحصول على السلع الألمانية نظراً لما يترتب على ذلك من المضار للمنتجين الوطنيين . وتلك إحدى العقوبات الرئيسية التي طالما حالت دون حل مشكلة ديون التعويضات .

مشروع ينج<sup>(١)</sup> : ظلت المفاوضات دائرة بين الدول بعد مشروع داوز بقصد إيجاد حل نهائي لمسألة ديون التعويضات ، ولا سيما من حيث تحديد مقدارها وعدد أقساطها ، وأيضاً لإخراجها من دائرة السياسة بتحويلها بقدر المستطاع إلى ديون تجارية . فاستقر الرأي على تأليف لجنة خبراء جديدة لتعالج المسألة على هذا الأساس . وقد اشتهرت هذه اللجنة باسم لجنة ينج نسبة إلى رئيسها الأمريكي ، فوضعت في سنة ١٩٢٩ مشروعاً جديداً لمدفوعات ألمانيا اشتهر باسم مشروع ينج ( Young Plan ) وصادق عليه في مؤتمر لهاي سنة ١٩٣٠ . وبمقتضى ذلك جعلت أقساط ديون التعويضات بحيث تبدأ بمبلغ قدره ١٧٠٨ مليون مارك - ذهباً في سنة ١٩٣٠ - ٣١ ، ثم تزايد تدريجاً حتى تبلغ ٢٤٢٩ مليوناً في سنة ١٩٦٥ - ٦٦ ، وتنتهي أخيراً في سنة ١٨٨٧ - ٨٨ . وتقرر مبدأ جديد وهو التفرقة في أقساط التعويضات بين « المدفوعات غير الشرطية » و « المدفوعات الشرطية » ، فالأولى واجبة الدفع مهما كانت الظروف وأما الثانية فيجوز في ظروف خاصة تأجيلها . كما نص على إيجاد بنك التسويات الدولية ليعهد إليه في الإشراف على إصدار سندات تمثل المدفوعات غير الشرطية ، وفي توظيفها في الأسواق المالية . بيد أن مشروع ينج لم يحتفظ بما جاء في مشروع داوز من النص على جعل التزامات ألمانيا متمشية مع مستوى الأمان العالمية . وكان لاغفال هذا التحفظ نتائج سيئة بالنسبة لألمانيا ، فقد تدهورت الأمان بعد ذلك تدهوراً جعل أقساط ديون التعويضات بمقتضى مشروع ينج

---

(١) مجلة ( The Economist ) ملحق عدد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ - وكتاب

البر مولر ( Recovery ) ص ١٤٤ - ١٤٨

أثقل عبثا على ألمانيا مما كانت تقتضى مشروع داوز ، مع أنه روعى عند وضع مشروع ينح تخفيف عبء هذه الأقساط .

على أنه لم يقدر لمشروع ينح أن يعمر طويلا ، فقد أخذت حال ألمانيا من بعد ذلك تسوء سريعا ، ولا سيما منذ أن وقعت الأزمة المالية المشهورة في مايو سنة ١٩٣١ على أثر انهيار بنك « Credit Anstalt » النمساوى ، واشتدت حركة سحب رؤوس الأموال من ألمانيا ، ولم يعد في طاقتها الاستمرار في دفع أقساط ديونها الخارجية . إزاء ذلك أصدرت الحكومة الألمانية في ٥ يونيو سنة ١٩٣١ منشورا أعلنت فيه « أن سوء حالة الأعمال ومركز الريخ المالى يدعو إلى تحفيز عبء الالتزامات الناشئة عن ديون التعويضات » وتبين بجلاء وقتئذ أن الاستمرار في سحب رؤوس الأموال ذات الآجال القصيرة واستنفاد الذهب من خزائن الريشسبنك لا يلبث أن يذهب بثبات قيمة الريشمارك ويجعل ألمانيا غير قادرة على نقل أى مبلغ لحساب ديون التعويضات أو غيرها . ولما كانت هذه النتيجة من شأنها أن تؤثر في مستقبل ديون الحلفاء إزاء أمريكا <sup>(١)</sup> ، وتعرض للخطر مستقبل كافة الديون التجارية التى فى ذمة ألمانيا ، فلذلك اقترح الرئيس هوفر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣١ إصدار موراتوريوم بتأجيل أقساط ديون التعويضات وديون الحرب لمدة سنة . وكان أكبر الظن أن قبول هذا الموراتوريوم لا يؤدي الى تخفيف أعباء الديون الخارجية فحسب بل ويساعد أيضا على إعادة الثقة الى النفوس ووضع حد للأزمة العالمية . ولكن تردد فرنسا في قبوله أضاع ما كان متظرا من تأثيره النفساني .

وفي خلال الأشهر التالية أخذت حال ألمانيا تسير من سيء الى أسوأ .

---

(١) ذاك أن الحلفاء كانوا يسددون مما يتقاضونه من ألمانيا أقساط ديون الحرب لأمريكا .

وفي الواقع أن أغلب مدفوعات ألمانيا كان ينهى بها الطواف الى أمريكا .

وقد تبين من تقرير لجنة ويجين « Wiggin Committee »<sup>(١)</sup> - التي تأسست في ذلك الحين لدراسة حالة ألمانيا - أنه بين سنتي ١٩٢٤ و ١٩٣٠ أدت ألمانيا من ديون التعويضات ١٠.٣٠٠ مليون ريشمارك وذلك دون أن يكون هناك زيادة في الصادرات على الواردات، بل بعكس ذلك كان هناك عجز في ميزانها التجاري قدره ٦.٣٠٠ مليون ريشمارك . ولذلك فإن ما استطلعت ألمانيا أن تدفعه من أقساط ديون التعويضات وديونها التجارية انما يرجع إلى تدفق ما يبلغ نحو ١٨.٠٠٠ مليون ريشمارك إلى ألمانيا تمثل قروضا من الخارج وبالأخص من الولايات المتحدة وبريطانيا . وقد كان أسوأ ما في هذا الموقف جرى العالم على سياستين متناقضتين : فمن جهة سياسة مالية دولية واسعة النطاق تجعل بعض الدول مدينة للأخرى بمبالغ طائلة يتعين أداء أقساطها سنويا، ومن الجهة الأخرى سياسة حماية جمركية عنيفة تحول دون حرية تصدير السلع من الدول المدينة إلى الدائنة .

اتفاقية لوزان : وأخيرا وبعد محاولات كثيرة لمعالجة الحالة تقرر عقد مؤتمر لوزان، فبدأ أعماله في ١٦ يونيه سنة ١٩٣٢ . وفيه تقرر إلغاء التزامات ألمانيا جميعا لحساب التعويضات إلا ما كان منها خاصا بالقروض التي عقدت بمقتضى مشروعى داوز وينج ، وفي مقابل ذلك تسلم ألمانيا إلى بنك التسويات الدولية سندات حكومية قيمتها ٣.٠٠٠ مليون مارك - ذهباً بفائدة قدرها ٥٪ لتوظيفها في الأسواق المالية، ولكن بشرط ألا تعرض للبيع قبل مضي ثلاث سنوات . وهكذا هبط قسط دين ألمانيا السنوى دفعة واحدة من ٤٠٠ مليون دولار تقريبا بمقتضى مشروع وينج إلى نحو ٤٠ مليون دولار فقط . غير أن دول الحلفاء وقد كانت تحرص دائما على ربط ديون التعويضات بديون الحرب قررت فيما بينها بمقتضى اتفاق اشتر باسم :

---

(١) راجع هذا التقرير في مجلة (The Economist) ١٠ لحدق عدد ٢٢ اغسطس سنة ١٩٣١

Gentlemen's agreement أنه إذا لم يتح لها أن تظهر من دائئها على تسوية مرضية لديونها فإنها تمتنع عن التصديق على اتفاقية نوزان، ويعود الموقف بينها وبين ألمانيا إلى ما كان عليه قبل موراتوريوم هوفر . وقد كان هذا أقصى ما تستطيع أن تفعله تلك الدول في مؤتمر لم تكن الولايات المتحدة وهي الدائنة الرئيسية ممثلة فيه <sup>(١)</sup> .

### الفصل الخامس

السياسات التجارية وتدخل الحكومات في التجارة والصناعة <sup>(٢)</sup>

(١) السياسات التجارية من الوجهة النظرية

مذهب حرية التجارة ومذهب صمائها : يتنازع السياسات التجارية في العالم مذهبان خطيران هما مذهب حرية التجارة ومذهب حماية التجارة . ولكل وجهة نظر خاصة : فأما أنصار المذهب الأول فينظرون إلى الاستبدال الدولي على أنه كلاستبدال الداخلي مظهر من أروع مظاهر التضامن الأنساني وشرط ضروري لتقسيم العمل . وكما أن الاستبدال الداخلي يحقق فوائد تقسيم العمل بين الأفراد فكذلك الاستبدال الدولي يحقق فوائد تقسيم العمل بين الشعوب . وعندهم أنه لما كان الفرد هو الذي يعود عليه الربح من الاستبدال الدولي ، وكان كل فرد أعرف الناس بمصلحته الشخصية وأقدرهم على خدمتها

(١) مجلة ( The Economist ) ملحق عدد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢

(٢) من أحسن المؤلفات الخاصة في هذا الموضوع ما يأتي : Bastable, The Commerce of Nations - Taussig, Readings in International Trade and Some Aspects of the Tariff Problem - Griffin, Principles of Foreign Trade - Fisk and Peirce, International Commercial Policies - Arnauné, Le Commerce Extérieur - Gignoux, L'après guerre et la Politique Commerciale.

فإن مجموع الربح من التجارة الدولية يكون أعظم كلما توفرت للأفراد الحرية في معاملاتهم الخارجية . لذلك ينبغي أنصار حرية التجارة أن تكون بلدان العالم جميعا بمثابة سوق واحدة تتداول الثروات بينها بحرية وسهولة كما لو كانت بلدا واحداً . وأما أنصار حماية التجارة فيضعون المسألة في وضع آخر ، فعندهم أن المصلحة القومية لا الفردية هي التي يجب مراعاتها ، وواجب أن توجه التجارة الدولية في كل أمة بحيث تؤدي إلى ترقية الاقتصاد القومي و صون المصالح الأهلية . وهم لا ينكرون أن الباعث على الاستبدال الدولي هو رغبة الفرد في الحصول على الربح إلا أنهم يرون أن نتائج ذلك تتعدى الفرد إلى الأمة جميعا ، ولذلك كان حقا على الحكومة أن تتدخل بما يكفل خدمة مصلحة الأمة ويؤدي بالأخص إلى رقيها الصناعي ، لا سيما وقد يكون هذا الرقي شرطا ضروريا لقوتها الحربية ونفوذها السياسي . وقد اشتهر بعض الاقتصاديين الألمانين بإبراز تلك الناحية من الحماية .

وسنأتي فيما يلي على مختلف الحجج التي يدلي بها أنصار المذهبين .

### § مذهب حرية التجارة

وُضعت قواعد هذا المذهب في أواخر القرن الثامن عشر ، وواضعها الفيزيوقرات في فرنسا ودافيد هيوم وآدم سميث في إنجلترا ، ثم جاء ريكاردو واستوارت ميل فاستكمل المذهب في كتاباتهما صورتها وبلغ غاية قوته . ثم وجد له بعد ذلك في بلاد كثيرة أنصارا أقوياء أبلوا بلاء حسنا في الدعوة له والدفاع عنه . وقد استندوا في ذلك على طائفتين من الحجج : طائفة مدارها فوائد تقسيم العمل الدولي وحرية الاستبدال ، وطائفة مدارها مضار حماية التجارة .

(فأولاً) فوائده تقسيم العمل الرولى وحرية الاستيراد : هذه الفوائد تبدو واضحة من خلال نظرية التكاليف النسبية التى شرحناها آنفاً (١) . فالدول ليست سواء من حيث المقدرة على انتاج السلع المختلفة، وذلك نظراً لتباين أحوالها الطبيعية من جوية وجغرافية وجيولوجية، وأيضاً لتباين صفات سكانها الطبيعية والمكتسبة . فبفضل التجارة الدولية تستطيع كل دولة أن تخصص فى انتاج السلع التى تعدها لها ظروفها الخاصة ، فالتى حبتها الطبيعة بالأرض الخصبة مثلاً تخصص فى الزراعة على حين تخصص فى الصناعة تلك التى تكثر فى بطون أرضها المعادن، ثم يستبدل كل من الفريقين ببعض ناتجه بعض ناتج الآخر . وبذلك يتاح لكليهما أن يحصل من الآخر على ما يحتاج اليه من السلع بنفقات أقل ، أى بمقدار من العمل ورأس المال أقل مما كان يبذل لو أنه أنتج هذه السلع بنفسه ، ولذلك كان الاستبدال الدولى مؤدياً الى الاقتصاد فى الجهود وزيادة الثروات . وهذه الفوائد تكون أعظم كلما كانت حرية التجارة أكثر توفراً . وقد يُترض على ذلك بأن من الدول ما هو متفوق على غيره فى كل فروع الانتاج وأن منها ما هو ضعيف فيها جميعاً ، فاذا طبق مبدأ حرية التجارة على إطلاقه فإن الضعيف لا يستطيع أن ينتج من الثروات شيئاً إذ يغلب على أمره فى كل ميادين الانتاج . ويرد على ذلك بأنه مهما بلغ من تفوق الفريق الأول فهو يجد دائماً من مصلحته أن يتخصص فى انتاج ما يكون تفوقه فيه أعظم منه فى سواء ، على حين يتخصص الفريق الثانى فى انتاج ما يكون ضعفه فيه أقل منه فى سواء . وهذا ما أثبتناه عند البحث فى نظرية التكاليف النسبية (٢) .

ومن الناحية الأخرى فإن تخصص كل دولة فى صناعات معينة تنتجها

---

(١) انظر ص ٤٢ وما بعدها

(٢) راجع ص ٥٢ — ٥٣ وأيضاً ص ٤٠

للسوق الداخلية والخارجية معا من شأنه أن يدعو الى تركيز الانتاج وما ينجم عنه من الاقتصاد في نفقات الانتاج وهبوط ثمن البيع <sup>(١)</sup> . وانه لأفضل أن يوجد في كل صناعة عدد قليل من المشروعات البالغة من التركيز مبلغا عظيما من أن يكون هناك عدد كبير منها متناثر في مختلف البلدان تعوزه لضيق نطاقه أسباب التقدم والاقتصاد في النفقات .

يضاف الى ذلك فوائد المنافسة الدولية، فهي متى قامت بين الصناعات المتماثلة في البلدان المختلفة فانها تحفز الهمم وتشجع الغرائم وتصبح عاملا من أقوى عوامل التقدم والتجديد . وقد يزعم المعارضون بأن هناك المنافسة الداخلية ، وهي أيضا تدعو الى التقدم الصناعي . ولكن يُرد على ذلك بأنها لا تبلغ من قوة الأثر مثل المنافسة الدولية ، لا سيما اذا لاحظنا أنه في داخل كل بلد يكاد يسير التنظيم الصناعي على نمط واحد وتقاليد واحدة ، فليس أدعى الى تجديد كل ذلك من ضغط المنافسة الدولية . ولهذا كان نظام حماية التجارة وهو يخفف من ضغط تلك المنافسة يضعف في الوقت نفسه حيوية الصناعات الأهلية ويجعلها أقل قدرة على منازلة الصناعات الأخرى والانتصار عليها في الأسواق الخارجية . وفي ذلك ما يدعو الى تأخر تجارة الصادرات .

وأخيراً فهناك الفوائد غير المباشرة التي تنجم عن حرية التجارة الدولية، وأخصها تبادل العلوم والفنون والآداب، وزيادة التفاهم والتعارف بين الشعوب، وإحلال التآلف بينها محل التنافر، وكذلك بعث روح التجديد في نواحي حياتها المختلفة (وثانياً) مضار حماية التجارة : (١) غلاء المعيشة : فمن المحقق أن فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الخارج يؤدي الى رفع أثمان بيعها بالذات وأيضاً أثمان بيع السلع الأهلية التي من نوعها . ولايضاح ذلك نفرض أن مصر تستورد من الخارج مليون أردب من القمح وأن الأردب

---

(١) راجع في ذلك كتابنا «الاقتصاد السياسي» ، الجزء الاول، ص ٣٣٧

منها يساوى عند وصوله ٨٠ قرشا ، بفعل المنافسة يتحدد ثمن القمح المصرى عند هذا السعر أيضا . ولكن اذا فرض على القمح الأجنبي رسم جمركى قدره ٢٠ قرشا فانه يباع في هذه الحالة بسعر قدره ١٠٠ قرش ، وبهذا السعر أيضا يباع القمح المصرى . فاذا ظلت كمية القمح المستوردة على حالها فان الحكومة تحصل من هذا الرسم على دخل قدره : ١ مليون  $\times$  ٢٠ = ٢٠ مليون قرش ، على حين يدفع المستهلكون في مصر هذا المبلغ مضافا اليه ٢٠ قرشا عن كل أردب من العشرة ملايين أردب التى تفرض أن مصر تنتجها سنويا . فيكون مجموع ما يدفعون بالملايين :  $٢٠ + (٢٠ \times ١٠) = ٢٢٠$  . وهذا عبء جسيم . ولئن قال بعض أنصار حماية التجارة أن الرسوم الجمركية انما يتحملها المنتجون الأجانب فانا سوف نبين أنه فيما عدا حالات خاصة فالرسوم الجمركية هى بلا مرأى ضريبة استهلاك يقع عبئها على المستهلكين في البلاد المستوردة

(٢) اغتناء بعض الطبقات على حساب الأخرى : وذلك لأن تلك المبالغ الجسيمة التى يدفعها المستهلكون على شكل ارتفاع في الأثمان لاتذهب كلها الى خزانة الدولة بل يتسرب جزء كبير منها الى جيوب المنتجين الوطنيين كما تقدم . وفي هذا من الظلم ما لا يخفى ، لاسيما وأن ما يجنيه أغنياء المنتجين من ذلك أكثر مما يجنيه فقراؤهم . فالرسم الجمركى السالف الذكر ( ٢٠ قرشا ) وهو يرفع سعر القمح من ٨٠ الى ١٠٠ قرش يعود بفائض قدره ٦٠ قرشا على من يغل له الفدان ٣ أراذب ، على حين أنه يعود بفائض قدره ١٦٠ قرشا على من يغل له الفدان ٨ أراذب . وقد يكون هذا الأخير بغير حاجة الى الحماية .

(٣) الاضرار ببعض الصناعات الأهلية واثارة النزاع بين المنتجين : فالرسوم الجمركية التى تفرض على المواد الأولية لحماية المنتجين من شأنها أن تضر بأصحاب الصناعات الأهلية الذين يستخدمون هذه المواد إذ تؤدي الى زيادة نفقات

انتاجهم . ولذلك فكثيرا ما تكون سياسة حماية التجارة سببا في اثاره النزاع بين المنتجين في الفروع المختلفة . ففرض الرسوم الجمركية على الحرير الخام مثلا لحماية مربى دودة القز يؤدي إلى تدمير مستصنعى الحرير ، كما أن فرضها على الحديد والخام يؤدي الى احتجاج مستصنعى الآلات، على حين أن فرضها على الآلات يثير احتجاج أصحاب الصناعات التي تستخدمها . وكل هؤلاء الذين يضارون بتلك الرسوم لا يلبثون أن يطالبوا بدورهم بحمايتهم من المنافسة الأجنبية . فكأن الحماية في ذاتها سبب يدعو الى الحماية .

(٤) عرقلة التجارة الخارجية : فالرسوم الجمركية من شأنها في أغلب الأحيان أن تؤدي الى نقص الواردات، وهي بذلك تفضي أيضا بالصادرات الى النقصان، وذلك لما بين الصادرات والواردات من وثيق الارتباط كما أثبتنا آنفا<sup>(١)</sup> . وهنا يظهر التناقض واضحا بين سياسة حماية التجارة وما تبذله الانسانية من الجهود الجبارة في سبيل تسهيل المواصلات بشق الطرق والاتفاق وحفر القنوات ومد السكك الحديدية وتشديد السفن الخ . وقد صور الأستاذ جيد هذه الحقيقة أحسن تصوير بقوله : أليس من الجنون أن يبدأ باتفاق مئات الملايين في شق الاتفاق في جبال الالب مثل تقق سينيس وجوتار وسملون ثم يوضع في كل طرف منها بعض رجال الجمارك لكي يصدوا مرور البضائع بقدر المستطاع<sup>(٢)</sup> ؟

(٥) تهديد السلم الدولي : وإذا انتقلت من ميدان الاقتصاد الى ميدان السياسة وجدت أن في حماية التجارة خطرا يهدد السلم الدولي . فكثير من الدول لا يستطيع لفرط تقدمه الصناعى أن يستغنى عن الأسواق الخارجية ، فإذا ما صُدَّ عن بعضها بفعل الحواجز الجمركية فإن ذلك يبعث في نفسه روح العداء ضد الدولة التي أقامت تلك الحواجز . وفي أغلب الأحيان لا يتردد

(١) راجع ص ٦

(٢) خيدنى (Cours) الجزء الثانى ص ٣٩

في معاملتها بالمثل ، فتتشب بين الفريقين حرب جمركية تفسد جو العلاقات السياسية بينهما . وأحياناً يكون فقدان بعض الأسواق في البلاد المجاورة باعثاً للدولة على البحث عن أسواق أخرى في البلاد النائية تحمل محل الأولى ، فتزج بنفسها في ميدان الاستعمار ، ومن ثم تحرك سبباً جديداً للنزاع بينها وبين الدول الاستعمارية الأخرى .

\*\*\*

هذه الحجج جميعاً تصادف قبولاً لدى أغلب علماء الاقتصاد ، وهي من الوجهة النظرية تكفي لتبرير حرية التجارة ، ولكنها من الوجهة العملية لا تجد لدى أغلب الحكومات الا اعراضاً . وقبلما توجد مسألة اقتصادية يبلغ فيها التناقض بين الوجهتين النظرية والعملية مثلاً يبلغ في تلك المسألة . ولذلك أسباب : فحرية التجارة تستلزم التخصص بين الدول الى أبعد مدى ، غير أن تخصص كل دولة في بعض فروع الانتاج يتضمن إهمال الفروع الأخرى ويفضي بها الى التلف . ذلك أن الفروع الأولى لما كانت تنتج للسوق الداخلية والخارجية معاً فإنها تحرز من الأرباح ما يسمح لها بأن تؤدي الى عمالها أجوراً مرتفعة ، فيدعو ذلك الى ارتفاع أجور العمال في الفروع الأخرى الأقل كفاية ، وهذا من شأنه أن يجعل نفقات انتاجها أعلى من نفقات انتاج مثيلاتها في البلاد الأخرى ، وعلى أثر ذلك تنهال المنتجات الأجنبية وتتغلب على الأهلية . فكأن التخصص اذن يؤدي الى تضحية بعض فروع الانتاج الأهلية . وهذا ما لا يجد فيه غضاضة أنصار حرية التجارة لأنه في نظرهم يؤدي في النهاية الى نقل قوى الانتاج من الفروع الأقل كفاية الى الفروع الأكثر كفاية . ولكن الممولين الذين استخدموا رؤوس أموالهم في تمويل المشروعات الأقل كفاية والعمال الذين تدربوا على مزاولة أعمالها ، كل هؤلاء لا يجدون في هذه الأقوال النظرية ما يعوضهم من ضياع رؤوس أموالهم وموارد أرزاقهم في حالة فشل هذه

المشروعات بسبب المنافسة الأجنبية . لذلك تراهم يطالبون دائما بالحماية الجمركية ، وبفضل قهوذ ممثلهم يجدون لدى أغلب الحكومات الديمقراطية آذانا صاغية . يضاف الى ذلك الحقيقة الآتية : وهى أن الفرد بطبيعته أكثر اهتماما بالدفاع عن مصلحته باعتباره منتجا منه مستهلكا ، ولذلك يروق له حماية فرع الإنتاج الذى يعمل فيه حتى ولو أدى الأمر الى تعميم هذه السياسة فى الفروع الأخرى وما ينجم عن ذلك من ارتفاع أثمان السلع التى يستهلكها . وليس بعيد أن يكون ما يربحه من الحماية منتجا أقل مما يخسره بسببها مستهلكا ، ولكن أغلب طلاب الحماية لا يفقهون ذلك <sup>(١)</sup>

ومن المشاهد فى المجالس النيابية الحديثة أنه عندما يتقدم ممثلو بعض المنتجين بمطالب خاصة بحمايتهم جمركيا فإن ممثلى غيرهم من المنتجين يبادرون الى شد أزرهم ليكفلوا تأييدهم لهم عند تقديم مطالبهم الخاصة . وقد أصبح صدور كل تعريف جمركية جديدة مصحوبا فى كثير من البلدان بمساومات ومناورات سياسية بين الأحزاب والهيئات الاقتصادية المختلفة ، وكثيرا ما يؤدى ذلك الى تضحية المصلحة العامة من أجل مصلحة بعض كبار الممولين من ذوى النفوذ والسلطان . وتلك إحدى سيئات النظم البرلمانية الحديثة .

### § مذهب حماية التجارة

حماية التجارة مسألة قديمة يرجع أصلها إلى أسباب كثيرة منها ما يتصل بحواطف الانسان وغرائزه الطبيعية ، كما طفة كراهة الأجنبي . فقد كان الناس فى كل العصور ينظرون الى الأجنبي بعين مريبة ، ويعتبرونه عدوا لوطنهم ، كما يعتبرون دخول السلع الأجنبية بلادهم كأنه عمل غير مشروع . وبالرغم من ازدياد التعارف بين الشعوب فقد ظل هذا الشعور قويا متوثبا تكشف عنه الحوادث بين حين وآخر . ومن قبيل ذلك أيضا كراهة رجال

---

(١) جريفيين فى ( Foreign Trade ) ص ٣١٠ — ٣١٣

الأعمال للمنافسة، وهم ان كانوا يحملون على مضض منافسة مواطنهم، ومع ذلك يعملون دائماً على تقييدها، الا أنهم لا يطبقون منافسة الأجانب لهم ويعدونها اعتداء على حقوقهم . غير أن هذه العواطف وأمثالها وان كانت تفسر حماية التجارة كحادث انساني الا أنها لا تكفي لاتخاذها مذهباً اقتصادياً، اذ لا بد لذلك من أسباب تتصل بالمصلحة العامة، وهذا ما يعرض لبحثه أصحاب نظرية حماية التجارة . وقد ظلت الولايات المتحدة والمانيا زمناً طويلاً أفضل موطن لهذه النظرية . ومن أشهر من عمل على تكوينها فردريك ليست ( F. List ) الألماني وكاري ( Carey ) الأمريكي .

وسنناقش فيما يلي الحجج المختلفة التي يدلى بها أنصار حماية التجارة . وهي على نوعين : حجج اقتصادية، وأخرى غير اقتصادية تنطوي تحتها اعتبارات سياسية واجتماعية متنوعة .

### § ١ — الحجج الاقتصادية

(١) ضرورة حماية الصناعات الناشئة : وتلك من أقوى الأسانيد عند أهل الحماية في العصر الحديث . فعندهم أن كل صناعة في دور نشأتها تفتقر الى الحماية حتى تبلغ أشدها وتقوى على منافسة الصناعات الأجنبية التي سبقتها في الوجود فكانت أفضل منها عدة وأشد بأساً . ومثل الصناعة الناشئة كمثل شجرة صغيرة بجانب أخرى كبيرة ، فهي لا تستطيع أن تكتمل نموها اذ تحجب عنها الكبيرة ضوء الجو وحرارة الشمس وتشتأثر دونها بأفضل ما في الأرض من خصب وخير<sup>(١)</sup> . والصناعة الناشئة تعوزها الأيدي العاملة المدربة والادارة المحنكة والأسواق التي تصرف فيها منتجاتها فاذا تركت وهذه حالها وجها لوجه أمام الصناعة الأجنبية فأنها لا تقوى على النهوض ، بل ولا على البقاء ، ولذلك كان يتعين حمايتها حتى تجتاز بسلام دوز طفولتها .

(١) وقد استمرنا هذا التشبيه من جيد (Cours) الجزء الثاني ص ٤٤٤

وقد اشتهر الاقتصادي الألماني ليست (List) بالدعوة الى تلك الفكرة واتخذها احدى القواعد الأساسية في طريقته المشهورة : National System of Political Economy . وقد ذهب ليست في كتابه الذي أسماه بهذا الاسم إلى أن كل أمة تحتاج في تطورها عدة أدوار تاريخية هي <sup>(١)</sup> : دور الفطرة ، دور الرعى ، دور الزراعة ، دور الزراعة والصناعة ، دور الزراعة والصناعة والتجارة . ففي الأدوار الثلاثة الأولى يظل جزء كبير من الموارد الطبيعية وقوى الإنتاج عاطلاً لا ينتفع به ، فلكي تنتقل الأمة الى دور الزراعة والصناعة وما بعده يتعين فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات من المواد المصنوعة . وهذه السياسة وأن يكن من شأنها غلاء أثمان المنتجات الصناعية إلا أنه بفضلها يستطيع إنتاج هذه المواد في الداخل والحصول عليها فيما بعد بأثمان تقل عن أثمان مشتراها من الخارج .

يبد أن حماية التجارة كما يقول بها ليست تتميز عن غيرها بصفات خاصة أهمها الآتية <sup>(٢)</sup> : (١) أنها أداة للتربية الصناعية ، فلا محل لاتباعها في البلاد التي استكملت تكوينها الصناعي كإنجلترا ، أو التي لن يرجى لها مستقبل صناعي أما لعدم توفرها على المؤهلات اللازمة لذلك ، وأما لقلة ما بها من الموارد الطبيعية <sup>(٣)</sup> . (ب) أنها لا تتبع إلا في البلاد التي يعوق تقدمها الصناعي منافسة

---

(١) ليست في كتابه (The National System of Political Economy) ص ١٤٣ .

(٢) جيد وريست في كتابهما (Histoire des Doctrines Economiques) ص ٣٢٢ — ٣٢٣ .

(٣) ويرى ليست أن هذه حال البلاد الواقعة في المنطقة الحارة ، فهي لا تصلح إلا للزراعة فقط ، وبالعكس ذلك البلاد الواقعة في المنطقة المعتدلة فهي تصلح للزراعة والصناعة وضروب الإنتاج المختلفة — ليست ، في كتابه المشار اليه آنفاً ، ص ١٣١

بعض البلاد التي سبقتها في هذا المضمار . وكان ليست يرى أن أجدر البلاد باتباع هذه السياسة في عهده المانيا والولايات المتحدة . (ح) أنها وقتية ومحدودة . وقتية بمعنى أنها لا تدوم الا بقدر ما يكفي لبلوغ الصناعة الناشئة أشدها . وهي محدودة بمعنى أنها لا تتناول الا الصناعات التي يرجى من حمايتها وليدة احراز أرباح كبيرة في المستقبل تعوض من التضحيات التي استلزمها حمايتها . (د) أنها لا تمتد الى الزراعة ، وذلك لأن تقدم الزراعة يتوقف الى حد كبير على تقدم الصناعة اذ الثانية أفضل سوق لمنتجات الأولى . ففي حماية الصناعة ما يفيد الزراعة من طريق غير مباشر . ومن الجهة الأخرى فهناك تقسيم طبيعي للزراعة بين البلاد المختلفة يرجع الى تباين الجو وطبيعة الأرض ، على حين أن هذا التقسيم لا وجود له في الصناعة ، فكل البلدان ذات الجو المعتدل في ذلك سواء (١) .

وقد صادفت آراء ليست نجاحا كبيرا وبخاصة في الولايات المتحدة حيث اشتهر القوم بانتهاج سياسة حماية شديدة كان الغرض منها في أول الأمر حماية صناعاتهم الناشئة . ولكن الاقتصاديين اليوم يأخذون على نظرية ليست عدة أمور ، منها أنه من أصعب الأشياء تعيين الصناعات الجديرة بالحماية دون سواها ، يضاف إلى ذلك أنه متى ترعرعت صناعة في كنف الحماية فانها قلما تقبل بعد ذلك أن تنزل عنها . وليس أدل على ذلك من موقف الصناعة الأمريكية ، فقد تمتعت بالحماية في أول الأمر على أنها صناعة ناشئة ، ولكن لما اشتد ساعدها وأصبحت في مقدمة صناعات العالم قوة ورخاء لم تخلع عنها مع ذلك رداء الحماية ولو أن أعدارا جديدة التمسّت لذلك ، كالحقول بضرورة حماية مستوى المعيشة المرتفع في أمريكا من منافسة البلاد الأوربية والآسيوية ذات

---

(١) انظر التمثل القيم الذي أنشأه ليست في علاقة الزراعة بالصناعة في كتابه السالف

### مستوى المعيشة المنخفض .

(٢) ضرورة زيادة قوى الانتاج القومية : ومن القول بضرورة حماية الصناعات الناشئة يتطرق ليست واتباعه الى فكرة أعم وغاية أسمى ، فقد عابوا على آدم سميث وتلاميذه اهتمامهم بالحاضر دون المستقبل ، وجريهم في بحث المسائل الاقتصادية على اعتبار أن العالم وحدة اقتصادية واحدة يقوم داخلها مبدأ تقسيم العمل بما يضمن الحصول من قوى الانتاج على أفضل نتيجة ، وبما يحقق لكل مستهلك نعمة الحصول على ما يحتاج اليه بأرخص الأثمان . مع أن الواقع غير ذلك ، فالعالم لا يزال أمما متفرقة ، ولا يزال رخاء كل فرد يتوقف إلى حد كبير على رخاء الأمة التي ينسب اليها . ولذلك يشيد ليست بمبدأ القومية ويقول باتخاذها أساسا للبحوث الاقتصادية جميعا وبخاصة هذا البحث . ومن الواجب على كل أمة في سبيل تقدمها الاقتصادي وزيادة قوى انتاجها القومية أن تضحي ببعض منافع حاضرة في سبيل أخرى آجلة . لحماية التجارة ولو أنها تؤدي الى غلاء أثمان بعض المنتجات في الحاضر الا أنها مع ذلك واجبة الاتباع متى كان من نتائجها زيادة قوى الانتاج القومية في المستقبل زيادة تعوض من الخسائر التي تنجم عنها في الحاضر . ومثل الأمة في ذلك كمثل رب الأسرة الذي يتحمل بعض التضحيات في سبيل تعليم أبنائه وزيادة قوة انتاجهم (١) .

---

(١) واليك ما يقوله ليست في هذا الصدد : « صحيح أن رسوم الحماية تؤدي في أول الأمر الى زيادة أثمان السلع الصناعية ، ولكن صحيح أيضا أنه بمضي الزمن متى تمكنت الأمة من انتاء قوة صناعية كاملة فانها تنتج هذه السلع داخرا بشئ أرخص من ثمن استيرادها من الخارج . فاذا كان ثمة قيمة تضحي بسبب رسوم الحماية فان ذلك يقابله ربح قوة انتاج جديدة ، وهذه لا تقضي بحسب الى زيادة السلع المادية في الأمة زيادة عظيمة بل تحقق لها أيضا الاستقلال الصناعي في وقت الحرب » ليست ، في كتابه السالف الذكر ، ص ١١٧ — ١١٨

(٣) ضرورة تنوع الانتاج القومى : ومن الفكرة السابقة ينتقل أنصار الحماية الى فكرة أخرى شديدة الاتصال بها وهى ضرورة تنوع الانتاج القومى . فالحماية عندهم كما تزيد قوى الانتاج الأهلية تدعو الى تنوعها . وقد اشتهر القوم فى أمريكا وأستراليا بعنايتهم بهذه الناحية من الحماية . وهنا بين دعاة الحماية أخطار قصر جهود الأمة على بعض فروع الانتاج كالزراعة دون الصناعة ، ويشيدون بذكر الفوائد العظيمة التى تنجم عن ظهور الم المدن الصناعية بجانب القرى والمراكز الزراعية . فانشاء الصناعات يفتح أمام الزراعة أسواقا جديدة دائمة تفضل الأسواق الخارجية اذ لا تؤثر فيها الحروب ولا الرسوم الجمركية ، كما أنه يؤدى الى زيادة ريع الأراضى الزراعية وارتفاع قيمتها ، وفضلا عن ذلك فهو عامل من أقوى عوامل التقدم والرفى الاجتماعى والسياسى . ويضيف دعاة الحماية الى ذلك قولهم إن حرية التجارة من شأنها أن تقضى على البلدان الجديدة بأن تظل مجرد منتجات للمواد الغذائية والأولية ، على حين تظل البلدان القديمة وحدها تنعم بخيرات المدنية الرفيعة التى تصحب الانتاج الصناعى . وهنا يلتقى أصحاب هذا الرأى مع ليست الذى عنى باظهار ما للصناعة من الأثر العظيم فى ارتقاء الأمم وبلوغها من الحضارة والمدنية درجة تقصر عن بلوغها الأمم الزراعية <sup>(١)</sup> .

وعلى ذلك يرد أنصار حرية التجارة بقولهم إنه ليس ضروريا لادخال الصناعة وتنوع الانتاج سلوك سبيل الحماية . فحرية التجارة لم تمنع إنجلترا خلال القرن التاسع عشر من انشاء صناعات فى مناطق كانت زراعية من قبل ، كما أنه

---

(١) واليك بعض ما يقوله ليست فى هذا المعنى : فى البلدان التى تقتصر على الانتاج الزراعى تسود عبادة العنل وقبح الجسم واتمسك بأهداب العتيق من الأفكار والمبادئ والأساليب كما تقل فيها الثقافة والرخاء والحرية . هذا على حين أنه فى البلدان التى تنصرف الى الصناعة والتجارة تسود الرغبة فى الاستزادة من القوى العقلية والجسمية وكذلك روح التنافس والحرية . ليست ، فى كتابه السابق الذكر ، ص ١٥٩

لم يحل دون انشاء بعض الصناعات في المناطق الغريبة من الولايات المتحدة  
انعدام الحواجز الجمركية بينها وبين الولايات الشرقية العريقة في الصناعة .  
وليس من حسن السياسة التغالي في تنوع الانتاج نظرا لما ينجم عن ذلك من  
ضياغ فوائد تقسيم العمل ، وان صناعة واحدة مزدهرة كما كانت صناعة  
القطن في لنكشير لأفضل من عشر صناعات غير مزدهرة تستخدم نفس القدر  
من العمل ورأس المال

ويلاحظ أخيرا أن القول بتنوع الانتاج وإن كان يراد منه في الأصل حماية  
الصناعة إلا أنه قد يتخذ أيضا ذريعة للقول بحماية الزراعة، ففي إنجلترا حيث  
بلغت الصناعة من التقدم أقصى مداه يكثر القائلون بضرورة شد أزر الزراعة  
وعدم تضحيتها من أجل الصناعة وبأنه اذا كانت حرية التجارة تلائم الصناعة  
البريطانية فإن الزراعة بعكس ذلك في حاجة الى الحماية ومن الضروري لبريطانيا  
الاحتفاظ بالتنوع من الانتاج . وعلى ذلك أيضا يرد أنصار حرية التجارة  
بأن من الأراضي في إنجلترا ما ينتج من القمح مثل أجود الأراضي في البلاد  
الأخرى ، فمن الخير الاقتصاد على زرع هذه الأراضي وتوجيه النشاط  
البريطاني نحو فروع أخرى من الانتاج يكون تفوق إنجلترا فيها محققا <sup>(١)</sup>

(٤) الحماية والميزان الحسابي : كان التجاريون قديما يتخذون حماية التجارة  
وسيلة للدفاع عن الميزان التجاري، اذ كانوا يعتقدون أن زيادة الواردات على  
الصادرات تؤدي الى خروج المعدنين النفيسين من الدولة وفي ذلك مدعاة لفقرها،  
ولذلك وجهوا عنايتهم الى تقييد الواردات بل وتحريمها أحيانا . وقد ورث  
دعاة الحماية عن التجاريين تلك الفكرة ولكن مع تعديلها بما يقربها من الحقيقة،  
وذلك باستبدالهم بنظرية الميزان التجاري نظرية الميزان الحسابي الذي هو أصدق  
في التعبير عن مركز البلد الاقتصادي ، وبذلك أصبح الغرض من تقييد

(١) باتابل، في كتابه المشار اليه آغا ، ص ١٤٦

الواردات حماية الميزان الحسابي خشية أن يهييه العجز . وقد عني قدماء الاقتصاديين الأحرار بتفنيد هذه الدعوى مستندين على الفكرة التي شرحناها آنفاً: وهي أن القوى الاقتصادية تعمل من تلقاء نفسها على إيجاد التوازن في الميزان الحسابي لكل دولة . ذلك أنه إذا زاد مجموع ما على الدولة عملها وأدى ذلك إلى خروج الذهب منها فإن كمية النقود فيها لا تلبث أن تقل فيفضى ذلك بالأمان إلى الهبوط، وهو الأمر الذي يدعو إلى زيادة الصادرات ونقص الواردات، ومن ثم يرجع الذهب أدراجته . وقد أثبتنا آنفاً ما يقوم على هذا الرأي من الاعتراضات<sup>(١)</sup> . وفضلاً عن ذلك فإن الحوادث النقدية بعد الحرب خاصة تثبت أنه ليس من مصلحة البلد أن يظل ميزانه الحسابي غير موافق عدداً من السنين إذ معنى ذلك أنه لا يستطيع أن يؤدي ما عليه بنتائج عمله ، ولذلك يضطر إلى الاستدانة من الخارج، وأحياناً كثيرة إلى الاغتراف من رصيده الذهبي المتجمع لدى مصرف الاصدار ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نقص كيات النقود المختلفة التي تتركز على هذا الرصيد ، وفي ذلك ضرر عظيم . وإذا قيل إن نقص كمية النقود يحمل في نفسه أسباب الاصلاح إذ يدعو إلى هبوط الأثمان فزيادة الصادرات، إلا أنه يلاحظ أن هبوط الأثمان أمر غير مرغوب فيه، إذ يجر في أذيله هبوط الأرباح وانخفاض الأجور وتباطؤ حركة الانتاج وانتشار الكساد ، وإذا استمر خروج الذهب بضع سنين اضطرت الدولة أن تخرج عن نظام الذهب وأن تلتجئ بنفسها في أحضان نظام النقود الورقية الإلزامية بما فيه من المخاطر والسيئات .

(٥) الخاتمة إلى ثبات السوق وقربها : لا شك أن من أخطر عيوب النظام الاقتصادي الحاضر عدم استقرار ثثونه ، وأخص ما يشاهد ذلك في الأثمان والأجور . فهذه وتلك تكاد تكون في قلب مستمر ، وذلك

(١) رابع في هذا الموضوع ص ١٠٢ - ١٠٥

نظرا لتعدد العوامل التي تؤثر فيها وتشعبها. فتمن القمح في إنجلترا مثلا يتوقف على حالة محصول القمح فيها ، وأيضا على حالته في كندا والروسيا والهند والولايات المتحدة ، كما يتوقف على حالة الرسوم الجمركية في بعض البلدان مستوردات القمح كفرنسا والمانيا . ولذلك يقول أنصار الحماية إنه إذا أريد جعل الأثمان أكثر ثباتا تعين اتباع سياستهم . ذلك أن تحقيق التوازن بين العرض والطلب لسلعة ما أسهل منالا داخل حدود الدولة الواحدة منه في أرجاء العالم الواسعة التي يريد أنصار حرية التجارة أن تكون سوقا واحدة . وعلى ذلك يرد دعاة الحرية بأنه إذا كان العالم غنيا بالعوامل التي تؤثر في أثمان الأشياء في اتجاه معين فانه غني أيضا بالعوامل التي تؤثر فيها في اتجاه عكسي ، ولذلك كثيرا ما يذهب بعضها بتأثير البعض الآخر . فحدوث نقص في محصول القمح في روسيا مثلا قد يقابله زيادة في محصول القمح في كندا وبذلك يظل سعر القمح ثابتا تقريبا . يضاف الى ذلك أن تقلبات الأثمان المصطنعة بفعل المضاربة أكثر حدوثا وأعظم خطرا في البلدان التي تمنع في حماية التجارة كالولايات المتحدة منه في البلدان الأخرى <sup>(١)</sup> . ومن الحقائق المشهورة أن انتشار الترس والكارتل - وهما من أخطر ضروب الاحتكار الفعلي - مرتبط بوجود رسوم جمركية مرتفعة تجعل المحتكر بآمن من المنافسة الأجنبية في السوق الداخلية ، وتطلق يده في وضع ما يشاء من الخللط فيها <sup>(٢)</sup>

ومن الحجج الأخرى التي يدلى بها أنصار الحماية في صدد السوق قولهم

(١) ومن المحقق أن لارتفاع الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة أثرا كبيرا في حدوث المضاربات المعروفة باسم : Corners أو Rings وغيرها من صنوف المضاربات التي تشتهر بها السوق الأمريكية - أنظر في ذلك جيد ، في ( Cours ) الجزء الاول ، ص ٢٨٩ ؛ الهامش (٢) راجع في ذلك كتابنا « الاقتصاد السياسي » ، الجزء الاول ، ص ٣٧٠ و ٣٧٨

إن الحماية تدعو إلى تصريف المنتجات في أقرب الأسواق إليها ، وفي ذلك اقتصاد كبير في نفقات النقل . وقد اشتهر الاقتصادي الأمريكي كاري ( Carey ) بانتقاده التوسع في إنشاء وسائل المواصلات لاعتقاده أن ذلك تبذير في جهود الإنسانية غير مجرد ، وكان يرى من السخف أن يرسل القطن الأمريكي الى أوروبا ليغزل وينسج ثم يعود أدراجه ليستهلك في أمريكا مع أنه كان في الاستطاعة صنعه فيها . وفي الحق أنه لو استطاعت الأمم أن تستغنى عن نفقات النقل لازدادت ثروة ورخاء اذ من شأن هذه النفقات أن تقلل ربح التجارة الدولية . ولكن القول بالتنازل عن هذا الربح لمجرد وجود عامل يقلل من مقداره أمر لا يقبله العقل <sup>(١)</sup>

(٥) ضرورة حماية العمل الأهلئ : وتلك حجة يبدو من خلالها اهتمام أهل الحماية بطبقة العمال ، وبذلك يصبغون سياستهم بالصبغة الشعبية . فعندهم أن الحماية تفتح أمام العمال أبوابا للرزق جديدة وذلك بفضل الصناعات التي تنشأ وترعرع في كنفها ، كما أنها تؤدي الى رفع الأجور وذلك على أثر زيادة طلب الأيدي العاملة . هذا على حين أن حرية التجارة تؤدي إلى انتشار البطالة بين العمال ، ففرنسا مثلا اذا تركت الحرير اليا باني يتدفق اليها فانه يباع فيها بثمان أرخص من الحرير الفرنسي ويكون في ذلك القضاء على صناعة الحرير في فرنسا وحرمان العمال الفرنسيين من مورد رزقهم . وقد يروق لبعض الاقتصاديين <sup>(٢)</sup> أن يشبه نتائج ذلك بنتائج ادخال الآلات في الصناعة ، فكما أن استخدام الآلات وإن كان يؤدي الى انتشار البطالة بين العمال إلا أن ذلك يكون مؤقتا لأسباب يبسطها الاقتصاديون عند البحث في موضوع الآلات <sup>(٣)</sup> وكذلك

---

(١) باستابل ، في المرجع السابق ، ص ١٥٠

(٢) انظر من قبيل ذلك جيد في (Cours) الجزء الثاني ص ٤٩ — ٥٠

(٣) راجع في ذلك كتابنا « الاقتصاد السياسي » ، الجزء الأول ص ٢٠٢

الحال هنا ، فاستيراد الحرير الياباني ولو أنه يؤدي الى القضاء على صناعة الحرير في فرنسا إلا أنه يفضي بصناعات أخرى الى الازدهار ، وهي التي تنتج لأجل التصدير كصناعة التحف وأدوات الزينة وغيرها ، وذلك نظرا لما هو معروف من أن الواردات تدفع قيمتها بالصادرات <sup>(١)</sup> . ولكن أنصار الحماية يلاحظون على هذه الآراء وأمثالها أنها مجرد تحليلات نظرية خلافة ، ولكنها لا تدفع ألم البؤس والفاقة عن العمال الذين حرموا فعلا من عملهم ، إذ ليس يسيرا عليهم أن ينتقلوا إلى صناعات لم يأخذوا العدة للاشتغال بها منذ صغرهم . وفوق ذلك ففي المثل الذي نحن بصددده يكون الحرير المستورد من اليابان أقل قيمة من الحرير الفرنسي ، ولولا ذلك لما حل الأول على الثاني في السوق الفرنسية . فمثلا اذا كان ما تنتجه فرنسا من الحرير تبلغ قيمته ٦٠٠ مليون فرنك فان الحرير الياباني قد لا تتجاوز قيمته ٥٠٠ مليون ، وحينئذ يكفي فرنسا لكي تؤدي ثمن وارداتها من الحرير الياباني أن تزيد ناتج صناعاتها الأخرى بما تعادل قيمته ٥٠٠ مليون فقط . ومعنى ذلك أن استيراد الحرير الياباني يؤدي في نهاية الأمر الى نقص الانتاج الفرنسي الكلى بمقدار الفرق بين ٦٠٠ و ٥٠٠ مليون ، ويقابل ذلك نقص في عدد الأيدي العاملة المستخدمة في فرنسا <sup>(٢)</sup> . يضاف إلى ذلك أن اغلاق مصانع الحرير في فرنسا يؤدي إلى ضياع قيمة رؤوس الأموال الثابتة التي تستخدم في هذه الصناعة إذ لا يمكن الانتفاع بها في صناعة أخرى ، وبذلك تضار أيضا طائفة كبيرة من المتموين الفرنسيين

ولاريب في أن لهذه الملاحظات قوتها ووجاهتها ، ولكن أنصار حرية

(١) راجع مر ٦—٧

(٢) وهذا المثل مستعار من جيد في (Cours) الجزء الثاني ص ٥٠

التبادل يرونها غير كافية لتبرير تضحية الفوائد العظيمة التي تنجم عن سياستهم ولا سيما من حيث رخص أثمان الأشياء بالنسبة للمستهلكين . وحتى بالنسبة للعمال فقد لاحظ كثير من أهل الرأي أن حرية التجارة لا تلبث أن تفتح أبوابا جديدة للعمل أمام العمال تعوضهم مما فقدوه في أول الأمر ، وذلك لسببين<sup>(١)</sup> :

(أ) لأن هبوط الثمن الناشئ عن حرية التجارة من شأنه أن يؤدي الى زيادة الاستهلاك . فرخص الحرير الياباني في المثل المتقدم يؤدي الى زيادة ما يستهلكه الفرنسيون منه ، ولذلك فقد تكون القيمة الكلية لما يستوردونه تعادل تماما قيمة الحرير الفرنسي الذي كانوا ينتجونه من قبل . وهذا ما يجعل نقص العمل الفرنسي في صناعة الحرير يقابله تماما زيادته في الصناعات الأخرى التي تنتج لأجل التصدير . (ب) لأن رخص الثمن وهو يؤدي من جهة الى نقص مقدار ما ينفقه المستهلكون في شراء سلعة معينة يؤدي من جهة أخرى اما الى زيادة مقدار ما ينفقونه في شراء السلع الأخرى واما الى زيادة مدخراتهم ومن ثم زيادة التثمين بإنشاء طائفة من المشروعات الجديدة . وفي الحالتين يفتح أمام العمال ميدان جديد للعمل يعوضهم مما فقدوا بآداء الأمر .

(٧) ضرورة الحماية لهم منقاز بمستوى الأجور المرتفع : وتلك حجة يكثر ترديدها في البلدان ذات مستوى الأجور المرتفع مثل الولايات المتحدة واستراليا . فهناك يقول أنصار الحماية بأنه اذا أبيع للسلع الأجنبية التي تنتج بأجور منخفضة أن تغمر البلدان ذات الأجور المرتفعة فان ذلك يفضي بأثمان السلع الأهلية الى التدهور الشديد ، ومن ثم تهبط الأرباح والأجور في تلك البلدان الى مستواها في البلدان ذات الأجور المنخفضة . ومن هنا تولدت فكرة الخطر الأصفر التي تسود أوساط العمال في أمريكا واستراليا وتجعلهم من أشد المتشيعين لمذهب الحماية ، ذلك أنهم يعتقدون أن تسرب السلع الآسيوية الى بلادهم يؤدي الى

هبوط أجر العامل الأمريكى أو الأسترالى الى مستوى أجر العامل الصينى أو اليابانى . وقد أبدى بعض الاقتصاديين على ذلك الملاحظة الآتية <sup>(١)</sup> : وهى أنه لو كان ذلك صحيحا لوجب أن يكون أجر العامل الانجليزى متكافئا مع أجر العامل الهندى ، فقد ظلت التجارة بين انجلترا والهند سنين طويلة فى رواج عظيم ولاسيما منذ منتصف القرن التاسع عشر حيث اصطبغت سياسة انجلترا التجارية بصبغة الحرية ، ومع ذلك فقد ظل أجر العامل الانجليزى أعلى أجر فى أوربا .

ومن الخير أن نذكر هنا حقيقة أثبتناها من قبل <sup>(٢)</sup> : وهى أن مستوى الأجور إنما يتوقف قبل كل شئ على كفاية العمل ، فارتفاع الأجور ليس دليلا على ارتفاع تكاليف الانتاج وإنما دليل على زيادة كفاية العامل فى الانتاج . فالعامل متى توفر على المهارة والنشاط وأتيحت له آلات قوية يستخدمها ونظام علمى يسير عليه فإنه يستطيع أن ينتج من السلع ما يباع بأرخص الأثمان ولو أنه يتقاضى من الأجور أعلاها . ولذلك يقول باستابل <sup>(٣)</sup> : إن قوة الانتاج العامة هى التى تجعل مستوى الأجور مرتفعا أو منخفضا . يبد أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن بعض الصناعات فى كل دولة أقل ملاءمة لها من سواها ، فحرية التجارة تؤدي الى القضاء على هذه الصناعات أو حصرها فى دائرة ضيقة ، فاذا أريد التوسع فيها تعين تشجيعها بوسائل مصطنعة ، وفى هذه الحالة يكون فرض رسوم الحماية سببا فى ارتفاع الأجور فيها ، ولكنه من الجهة الأخرى يؤدي الى هبوط مستوى الأجور الحقيقية ، وذلك نظرا لارتفاع أثمان منتجات هذه الصناعات وحصول العمال عليها بالأثمان العالية ، كل ذلك

---

(١) توسيج فى ( International Trade ) ص ١٥٤

(٢) راجع ص ٦٨

(٣) باستابل فى ( Commerce of Nations ) ص ١٥٤

بينما تضعف قوة الانتاج العامة نتيجة استخدام العمال ورؤوس الأموال في الصناعات الأقل ملاءمة . .

(٨) الحماية وغمر المعيشة : يحاول أنصار الحماية أحيانا أن يثبتوا أن سياستهم لا تؤدي بالضرورة الى غلاء المعيشة كما يزعم خصومهم ، وذلك لاعتبارين : (١) أن عبء الرسوم الجمركية قد يقع كله أو معظمه على عاتق المنتج الأجنبي الذي يضطر الى تحمله رغبة في الاحتفاظ بعملائه ، اذ هو لا يجهل أن كل ارتفاع في الثمن يؤدي الى تقليل مبيعاته . (ب) أنه اذا ترتب على فرض هذه الرسوم نتائجها الطبيعية وهي تقدم الصناعات الأهلية فان المنافسة بينها لا تلبث أن تنخفض الثمن حتى يعود الى مستواه الأول . ولكن يلاحظ على ذلك من جهة أن الرسوم الجمركية لا يقع عبئها على المنتج الأجنبي إلا في حالات قليلة ، ومن جهة أخرى فانه اذا لم ترتفع الأثمان في الداخل على أثر فرض الرسوم الجمركية أو انها ارتفعت ثم انخفضت بعد ذلك فان الغرض الذي يتوخاه طلاب الحماية وهو ارتفاع الأثمان لا يتحقق (١) .

وهنا ينبري أنصار الحماية لسوق حجة أخرى ، وهي قولهم إن ما يربحه البلد من رخص أثمان السلع المستوردة في حالة حرية التجارة لا يعادل الخسارة التي تصيب المنتجين الوطنيين من جراء ذلك . فمثلا اذا كانت قيمة الأقمشة الصوفية التي تستهلكها الولايات المتحدة سنويا تبلغ ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار ، وكان سعر الصوف في الداخل ثلاثة دولارات وفي الخارج دولارين فانه في حالة حرية التجارة قد تستورد الولايات المتحدة من الخارج ١٠ ٪ من هذه الأقمشة . وفي هذه الحالة يهبط السعر في الداخل الى دولارين ، كما تهبط قيمة الأقمشة كلها الى ١٦٦.٠٠٠.٠٠٠ دولار ، وبذلك يمتنع المنتجون الأمريكيون بخسائر جسيمة كما تضطرب السوق الأمريكية أشد الاضطراب ، وكل ذلك بسبب استيراد

هذا القدر القليل من الصوف<sup>(١)</sup> . ولكن يُرد على ذلك بأن ما يخسره المنتجون في هذه الحالة يربحه المستهلكون ، فهؤلاء يتبقي بين أيديهم ثلث قيمة الأقمشة الصوفية أى ٨٣٠٠٠٠٠٠٠ دولار تقريبا يستخدمونها إما في شراء سلع أخرى أو في إنشاء مشروعات جديدة . وليس ثمة ما يحول دون استيراد مقادير أكثر من الأقمشة الصوفية واستخدام العمل ورأس المال الأهل في فروع أكثر ملاءمة للبلد .

(٩) رسوم التفاضل : يذهب بعض أنصار الحماية في العهد الأخير مذهباً جديداً يتوسط بين مذهب الحماية القديم الذى يتصل خاصة بطريقة التجارين ويستخدم كثيراً من أساليبهم وأساليبهم ومذهب حرية التجارة البحتة كما وضعه قدماء الاقتصاديين الأحرار والذى يقول باتباع حرية التجارة إطلاقاً حتى ولو سلكت البلدان الأخرى جميعاً سبيل الحماية . فدعاة الحماية في صورتها الجديدة ينتقدون تطرف المذهبين قائلين بأنه ليس من الصواب أن تتخذ سياسة البلد التجارية شكلاً واحداً إزاء البلدان الأخرى جميعاً بلا تفریق ولا تمييز، بل يجب أن ينظر في ذلك إلى ظروف كل بلد على حدة وأحوال المنافسة فيه . فليس الغرض من الحماية منع استيراد السلع الأجنبية أياً كانت مصدرها ، ولا تقوية الصناعات الأهلية بوسائل مصطنعة، وإنما تحقيق المساواة بين الصناعات الأهلية ومثيلاتها الأجنبية، وذلك حتى يتبارى الجميع مباراة عادلة . وهذا ما يعبر عنه الانجليز باصطلاح « Fair trade » تمييزاً له عن حرية التجارة المطلقة التى يسمونها « Free trade » .

فاذا كان هناك من الصناعات الأجنبية ما يتمتع بمميزات خاصة طبيعية أو مكتسبة من شأنها أن تجعل أثمان بيعها أقل من أثمان بيع الصناعات الأهلية

---

(١) ويقول باستايل ، وهو الذى اخذنا عنه هذا المثال ، انه استقام من احد كتاب

الحماية المتضلين - باستايل ، في المرجع السابق ، ص ١٥٥ - ١٥٦

المائلة لها فانه يتعين فرض رسوم جمركية عند استيرادها بالقدر الذى يحقق المساواة بينها وبين الصناعات الأهلية . فمثلا اذا كانت الصناعة الأهلية تزرع تحت أعباء ضرائب ثقيلة أو تشريع عمال يهبط تكاليف انتاجها أو كانت الطبيعة فى بلادها لا تجود الا بالزر القليل من المواد الأولية فان تكاليف انتاجها تكون أعلى من سواها ، وحينئذ يفرض من الرسوم الجمركية على المصنوعات الأجنبية بقدر ما يكفى لجعل نفقات انتاجها مكافئة لنفقات الانتاج الأهلية ، ولذا يطلق على هذه الرسوم اسم رسوم التكاثر ( droits compensateurs )

وهذا الضرب من الحماية ولو أنه يبدو من الوجهة النظرية مطابقا للعدل إلا أنه من الوجهة العملية تقوم عليه مأخذ كثيرة من أهمها اثنان <sup>(١)</sup> : (١) أنه يتعذر تعيين نفقات الانتاج التى تتخذ أساسا لفرض الرسوم الجمركية . فنفقات انتاج السلعة الواحدة قد تختلف فى البلد الواحد باختلاف المنتجين ، فاذا قيل بانخذ متوسط النفقات فان المنتجين الأجانب الذين تكون نفقات انتاجهم أقل يظلون يتمتعون بميزة خاصة ، وتظل المنافسة بينهم وبين بعض المنتجين الوطنيين غير عادلة . (٢) أن الأخذ بهذه النظرية اطلاقا يقضى الى حماية فروع الانتاج جميعا بدون استثناء إذ يوجد دائما فى كل منها فريق من المنتجين الوطنيين ظروف انتاجهم أسوأ من ظروف انتاج زملائهم فى البلاد الأجنبية . وهذا من شأنه تضحية مصلحة المستهلكين وحميلهم أعباء مالية ثقيلة من أجل مصلحة طائفة من المنتجين الضعفاء الذين يكون من الخير صرفهم عن تلك الفروع الى فروع أخرى أكثر كفاية . ولا ريب أن من أظهر عيوب هذه النظرية عجزها عن تعيين حد فاصل بين المنتجات الجديرة بالحماية وغيرها من جهة وتحديد مقدار ما يجوز فرضه من رسوم الحماية من جهة أخرى

( ١٠ ) الحماية بطريقة الإغراق ( dumping ) : وتلك حجة تتصل

تصل سابقتها ، فأنصار الحماية الحديثة يريدون أن يتخذوا من رسوم التكافؤ سلاحا لمحاربة طريقة الاغراق . وهذه يمكن تعريفها بأنها طريقة البيع في الأسواق الخارجية بشمن أقل منه في السوق الداخلية بل وأقل أحيانا من نفقات الانتاج<sup>(١)</sup> وقد يكون ذلك ناشئا اما عن وجود اعانات تصدير تؤديها السلطات العامة أو بعض نقابات الانتاج ( الكارتل Cartel ) الى المصدرين ، واما عن حالة سعر الصرف ، واما عن رغبة بعض المنتجين في التخلص من الزائد من منتجاتهم في الأسواق الخارجية ليحولوا بذلك دون ضغطه في السوق الداخلية وماينجم عنه من تدهور الأثمان فيها . وقد اشتهرت بعض نقابات الانتاج الألمانية قبل الحرب باتباع هذه الطريقة واتخاذها وسيلة لغزو الأسواق الخارجية حينما وللحيلولة دون تدهور الأثمان في السوق الداخلية حينما آخر ، فكانت تحدد لمنتجاتها في السوق الداخلية ثمنا مرتفعا على حين تبيعها في الخارج بأثمان مخفضة ، وتجد من الأرباح الطائلة التي تستزفها من المستهلكين الوطنيين مايعوضها من الخسائر التي تصيبها في الخارج .

وتعتبر طريقة الاغراق سلاحا اقتصاديا خطيرا ضد البلدان الأخرى إذ تلتقي أشد الاضطراب في أسواقها الداخلية وتفضى ببعض صناعاتها الأهلية الى البوار ، ولذلك تفزع حكوماتها أحيانا إلى رسوم التكافؤ لدرء تلك الأخطار . وفي الحق أنه في هذه الحالة يسهل تبرير هذه الرسوم لاسيما وانه لا يتعذر تقديرها بما يكفي لاعادة المساواة بين المتنافسين . ومن أمثلة ذلك ما قضى به القانون الفرنسي الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩١٠ فقد خول الحكومة الحق في أن تفرض على السلع الأجنبية التي تتمتع باعانات تصدير مباشرة أو غير مباشرة رسوما مكافئة لمقدار هذه الاعانات<sup>(٢)</sup> . ومن قبيل ذلك أيضا ما قضى به قانون صون

(١) انظر كتابنا « الاقتصاد السياسي » ، الجزء الأول ، ص ٣٢٦

(٢) ريبوني ( Précis ) الجزء الثاني ص ٣٣٤

الصناعات البريطانية سنة ١٩٢١ (The safeguarding of industries act) فقد نص على فرض رسوم اضافية خاصة قدرها ٣٣٪ على السلع الأجنبية التي تباع في السوق البريطانية بأقل من تكاليف انتاجها<sup>(١)</sup>.

(١١) هاجمة الميزانية العامة الى الرسوم الجمركية : وتلك حجة يكثر أنصار الحماية من ترديدها مع أنها ليست من الحماية في شيء. فهم يقولون بأن الرسوم الجمركية هي من أحفل الموارد التي تعول عليها الميزانية العامة، وهي تعتبر ضريبة حقاً ولكنها ضريبة على الأجانب وبقدرها يخف عبء الضرائب عن الوطنيين . ولكن يُرد على ذلك بما لاحظناه قبلاً وهو أن الرسوم الجمركية إنما يقع عبثها في أغلب الأحيان على المستهلكين الوطنيين الذين يؤدون بها على شكل زيادة في أثمان ما يشترونه من السلع ، فهي نوع من ضرائب الاستهلاك وفيها كل عيوبها . وهي اذا فرضت على مواد الاستهلاك التي لا تنتج في الداخل ، كالبن والشاي في معظم البلدان ، فانها تؤدي حقاً الى زيادة إيرادات الميزانية العامة بقدرها . ولكنها اذا فرضت على بعض المواد التي تنتج في الداخل ولا تستورد من الخارج الا بقدر ما يكفي لتكالة المحصول الأجنبي ، وذلك كالقمح أحياناً ، فانها تكون أيضاً بمثابة ضريبة استهلاك، ولكن جزءاً منها فقط، وقد يكون الأقل، هو الذي يسرب الى خزانة الدولة، على حين أن الجزء الآخر يستولى عليه المنتجون الوطنيون على شكل زيادة في أثمان ما يبيعون . وسوف نزيد الموضوع تفصيلاً فيما بعد .

ومع هذا فأنصار حرية التجارة لا يحملون على الرسوم الجمركية اذا كان الغرض منها مالياً، ولكنهم يقولون إنها تؤدي هذا الغرض على أحسن وجه اذا تجردت من الاعتبارات الحماية . وليس أدل على ذلك من أن دخل الحكومة البريطانية من الرسوم الجمركية كان قبل الحرب أكثر من دخل الحكومة

---

(١) Gignoux, L'Après - Guerre et la Politique Commerciale ص ١٣٥

الفرنسية منها <sup>(١)</sup> . ويعللون ذلك بأن الرسم الجمركي اذا فرض بقصد الحماية وجب أن يكون بحيث يؤدي الى تقليل الواردات الأجنبية وحق الى انعدام بعضها أحيانا ، وهذا معناه نضوب معين المورد الذي تستمد منه الضريبة إيرادها . هذا على حين أن الرسم الذي يفرض لضرورات مالية يكون من الاعتدال بحيث لا يؤدي الى تقليل الواردات ، وقد يكون من المصلحة تخفيضه من وقت الى آخر تنشيطا لحركة الاستيراد

\*\*\*

تلك هي أهم الحجج والأسانيد الاقتصادية عند أهل الحماية . وقد ضربنا صفحا عن حجج أخرى لأنها أقل أهمية وأبعد عن أصول العلم ومحجة الصواب . بيد أن من يتأمل في الحجج السالفة الذكر مجتمعة يلاحظ أمرين : (الأول) أن هناك تناقضا بين بعض الحجج والبعض الآخر ، وذلك كالقول تارة بأن الحماية لا تؤدي الى ارتفاع الأثمان وطورا بأنها تؤدي الى ارتفاع الأجور ( الثاني ) أن هناك اتصالا وثيقا بين بعض الحجج والبعض الآخر حتى أنه ليتعذر إيجاد حد فاصل بينها ، وذلك كالقول بضرورة حماية الصناعات الناشئة في موضع ، والقول بضرورة زيادة قوى الانتاج وتنوعها في موضع آخر .

#### § ٢ - الحجج غير الاقتصادية

وبجانب الحجج الاقتصادية المتقدمة يدلي المتناقشون في موضوع حماية التجارة وحريتها بحجج أخرى لا تمت الى العامل الاقتصادي بسبب، ولكنهما مع ذلك ذات أثر عظيم في اتجاه ميول الأفراد والحكومات . فلقد نجد من أنصار

---

(١) بلغ في سنة ١٩١٣ دخل الاول من ذلك حوالي ٩٠٠ مليون فرنك ودخل الثانية

حوالي ٧٤٢ مليونا - جيد في ( Cours ) الجزء الثاني من ٦٣ بالهامش

الحماية من يسلم بأن حرية التجارة أدعى الى زيادة ثروة المجتمع واشتداد رخائه ولكنه يرى أن الاستزادة من الثروة ليست الغاية الوحيدة التي تسعى اليها الأمم اذ بجانبها غايات أخرى أخطر وأسمى كالمحافظة على سلامة البلاد أو على مستوى مدنيته . كما أن من علماء الأخلاق من يقرر بأن الافراط في الغنى وجمع المال متلفة للأمم لما يؤدي اليه من الانغماس في الترف والملذات . ومن الناحية الأخرى فقد تجرد من أنصار حرية التجارة من يسلم بضرورة تعهد الصناعة الناشئة وتمهيد السبيل لارتقاء الأمة الى دور الزراعة والصناعة ، ولكنه مع ذلك يأبى سلوك سبيل الحماية الجمركية لما ينجم عنها من المضار الاجتماعية والسياسية كاثارة النزاع بين المنتجين الوطنيين وافساد الأخلاق البرلمانية . وعلى هذا النحو ترى أن الاعتبار غير الاقتصادية قد تكون لدى بعض الناس هي المرجحة لأحد المذهبين على الآخر .

فلنعرض الآن بشيء من التفصيل لبحث الحجج غير الاقتصادية التي يقول بها أنصار الحماية، وهي على نوعين : حجج سياسية وأخرى اجتماعية ( فأورد ) **الحجج السياسية** : من أقوى الحجج التي يسوقها أنصار الحماية في هذا المعرض قولهم بضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي في وقت السلم، واعداد البلاد لخوض غمار حرب قد تساق اليها في كل وقت .

ففي وقت السلم يتعين العمل على تنوع النشاط الاقتصادي في الأمة ، فلا تترك جهودها مقصورة على بعض ضروب الانتاج دون سواها . ولا بد لذلك من انتهاج سياسة جمركية يراعى فيها تشجيع الصناعات القائمة وتمهيد السبيل أمام صناعات جديدة . وشر ما نتمنى به الأمم اعتمادها على الدول الأجنبية في سد بعض حاجاتها الرئيسية ونزولها منها في منزلة التاج من المتبوع . يضاف الى ذلك أن الامعان في التخصص قد يعرض تجارة الصادرات نفسها لأشد الأخطار ويوقع البلد في سلسلة من الأزمات القاسية . وليس أدل

على ذلك من الأزمات المتعاقبة التي جعلت منذ بداية هذا القرن تصيب البلاد الزراعية التي تقتصر على محصول رئيسي واحد كالبرازيل وبعض المستعمرات الفرنسية والانجليزية. وهانحن أولاء نشاهد في مصر ما تعانيه بلادنا من المتاعب وما تستهدف له من الأخطار بسبب اعتمادها على محصول رئيسي واحد معرض للآفات وتقلبات الأسعار. ومما يزيد من خطورة الأمر عندنا هو أن هذا المحصول يكاد يباع كله في سوق واحدة هي السوق الانجليزية، فكل ما يصيبها من المؤثرات المختلفة يكون له صدى شديد في بلادنا. ومن قيل ذلك أيضا ما تستهدف له بعض الدول التي تخصص في بعض الصناعات عندما تعوزها مادتها الأولية كما حصل في إنجلترا ابان الحرب الأهلية الأمريكية، فقد وقف دولاب العمل في مصانع الأقمشة القطنية في لنكشير بسبب انقطاع ورود القطن الأمريكي. وأشد ما يكون الأمر خطرا عندما تعتمد الدولة على البلدان الأجنبية في سد حاجاتها من المواد الغذائية والأولية كما هي الحال في إنجلترا في الوقت الحاضر<sup>(١)</sup>. وقد كان من أثر ازدياد شعور الانجليز بتلك الحقيقة ظهور فكرة الوحدة الامبراطورية التي يقول دعائها بضرورة توفر إنجلترا ومستعمراتها على انتاج كافة ما تحتاج اليه في أرجائها الواسعة، وبذلك تصبح وحدة اقتصادية مستقلة تكفي نفسها بنفسها<sup>(٢)</sup>.

يضاف الى ما تقدم أنه ما من دولة تمنح في التخصص في بعض الصناعات

(١) تحصل إنجلترا من الخارج على ما ينيف على ٢٠ القمح الذي تستهلكه ونحو ٦٠٪ مما تستهلك من اللحم و ٥٥٪ مما تستهلك من القطن والحرير والجلود، وكذلك تحصل من الخارج على نحو ٥٠٪ مما تحتاج اليه مصانعها من الحديد الخام و ٨٨٪ مما تحتاج اليه من الصوف و ١٠٠٪ مما تحتاج اليه من القطن والحرير والنطاط — Siegfried, l'Angleterre d'aujourd'hui ص ٨٤ — ٨٦

(٢) للاحاطة باطراف هذا الموضوع ولمعرفة مبلغ ما يعترض تحقيق فكرة الوحدة الامبراطورية من الصعوبات انظر : Siegfried, La Crise Britannique au  $\times \times \times$  siècle ص ١٤٨ وما بعدها

اعتمادا على سعة أسواقها الخارجية إلا وتظل مهددة بخطر انكماش هذه الأسواق أو ضياعها جملة ، وذلك إما بسبب مايقام حولها من الحواجز الجمركية وإما لظهور منافسين أقوياء فيها وإما لانصراف بعض البلدان المستوردة الى مزاولة هذه الصناعات نفسها . ومن الحقائق المقررة أن تفوق بعض الأمم في صناعات معينة يرجع الى عوامل مكتسبة في معظم الأحيان ، ولذلك كان عرضة للزوال اذ في مقدور الأمم الأخرى متى صحت عزيمتها أن تتوفر على هذه الصناعات ، وقد تبر فيها الأولى<sup>(١)</sup>.

والى الاعتبارات المتقدمة يضيف أشياح الحماية اعتبارات أخرى تتصل بالدفاع الوطنى وبضرورة إعداد البلاد لأوقات الحرب . فهم يتساءلون : كيف يتسنى للدولة أن تجهز الجيوش وتمدها بالآلات القتال وسائر ما تحتاجه من المؤن والذخائر اذا قصرت جهودها في أوقات السلم على فروع قليلة من الانتاج واعتمدت في سد حاجاتها الضرورية على البلدان الأجنبية ؟ ذلك أنه في أوقات الحرب يقف تيار التجارة الدولية بين الدول المتحاربة على حين تستهدف المعاملات بينها وبين الدول المحايدة الى أشد المخاطر ، ولذلك كان لزاما أن تنهيا البلاد في أوقات السلم بحيث تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها بقدر المستطاع في أوقات الحرب وأن تنظم صناعاتها بحيث يتيسر اذا ما نشبت الحرب أن تنصرف الى اخراج معدات القتال . وقد أصبح للصناعات الكيماوية من تلك الوجهة أهمية خاصة ، ولذلك تشدد الدعوة الى حمايتها في كل البلاد .

يبد أنه يلاحظ على هذه الاعتبارات وأمثالها ما يأتى : (١) انها تخرج بنا من الميدان الاقتصادى ، وليس ثمة شك في أنه في سبيل استقلالها السياسى

---

(١) ولقد أصاب الاستاذ جيد اذ يقول : Il n'est jamais trop tard pour un pays pour tenter des voies nouvelles et essayer de faire aussi bien que les autres - جيد في (Cours) الجزء الثانى ص ٤٧

يحق للدولة أن تفرض على أبنائها بعض الأعباء ، حتى ولو كان ذلك منافيا لمصلحتها الاقتصادية . (٢) أن اتخاذ فكرة الدفاع الوطنى أساسا لحماية التجارة يفضى الى أشد المغالاة فى ذلك ، اذ قلما توجد صناعة لا تحتاج إليها الحروب الحديثة ، كما أن الخوف من وقف تيار التجارة الدولية قد يحمل على حماية ضروب الانتاج جميعا . (٣) أنه حتى اذا عمدت الأمة الى حماية فروع الانتاج كلها وتحملت من أجل ذلك أعظم التضحيات فانها مع ذلك تقصر عن بلوغ الاستقلال الاقتصادى كاملا فى وقت السلم أو الحرب، اذ تظل دائما مفتقرة الى بعض المواد التى لا تستطيع انتاجها بنفسها كالبنترول أو الفحم أو سواها .

( وثانيا ) **الحجج الاجتماعية** : وهذه كثيرة متنوعة ، فمن ذاك ما يذهب اليه القوم فى الولايات المتحدة من القول بضرورة حماية المدنية الأمريكية والاحتفاظ بمستواها المرتفع ، وذلك بتقليل أسباب الاتصال بينها وبين المدنية الأوربية . فهم يعتقدون أن الشعوب الأوربية تختلف عن الشعب الأمريكى اختلافا عظيما فى نظمها وأوضاعها الاجتماعية وأنها فى الجملة أقل منه مدنية . فلكى يتسنى للشعب الأمريكى أن يواصل سيره فى الطريق الذى اختطه لنفسه أو اختطته له مقتضيات الظروف يجب أن يبعد عنه تأثير المدنية الأوربية<sup>(١)</sup> .

ويقرب من ذلك ما تذهب اليه نظرية أخرى رائجة فى الولايات المتحدة فوامها التفرقة بين الأمم التى فى حالة السكون ( Static condition ) والأمم التى فى حالة الحركة ( dynamic condition ) فالثانية ما كانت مثل الولايات المتحدة تملك موارد وقوى اقتصادية عظيمة لم تستغل كلها بعد ، وأما الأولى فهى ما كانت كالدول الأوربية القديمة قد استغلت مواردها الطبيعية جميعا وبلغت عهد الغلة المتناقصة . ولذلك كان لزاما على الدول التى فى حالة الحركة أن تقيد معاملاتها مع الدول التى فى حالة السكون بما يحول دون

---

(١) باستابل فى ( Commerce of Nations ) ص ١٦٦ - ١٦٧

ضغط مستوى المعيشة المنخفض والمدينة الأقل درجة في الدول الثانية على مستوى المعيشة المرتفع والمدينة الأرقى في الدول الأولى <sup>(١)</sup>.

ومما يدخل في عداد الحجج الاجتماعية أيضا قول أنصار الحماية بضرورة تنوع الانتاج القومى وتمهيد السبيل لظهور المدن الصناعية في البلدان الزراعية اذ ينظرون في ذلك بجانب الفوائد الاقتصادية التى بسطناها آنفا الى الفوائد الاجتماعية التى تنجم عن ذلك ، وبخاصة من حيث ارتفاع مستوى الثقافة العامة وبت روح الحرية والنزوع الى المخاطرة والتنافس فى مضمار الحياة ، وغير ذلك من الصفات التى هى وليدة البيئة الصناعية . ومن الاعتبارات الاجتماعية التى ينظر اليها أيضا أنصار الحماية مسألة تشريع العمال ، فعندهم أن الرسوم الجمركية ضرورية لحماية المنتجين الوطنيين الذين يتحملون أعباء تشريع عمال كثير النفقات من منافسة المنتجين فى البلاد الأخرى الذين لا يقع عليهم عبء مثل هذا التشريع . وفى هذه الحالة يكفى أن يفرض من هذه الرسوم بقدر ما يحقق التكافؤ فى أحوال الانتاج بين المنتجين فى الداخل والخارج ويحول دون استهداف تشريع العمال للمخاطر بسبب ضغط المنافسة الأجنبية . وأخيرا قد تتخذ حماية التجارة وسيلة للاحتفاظ بكيان بعض الطبقات الأرستوقراطية التى تؤدى فى المجتمع وظائف خاصة . ومن أفضل الأمثلة على ذلك قوانين القمح ( Corn laws ) المشهورة فى إنجلترا ، فقد كان ينظر اليها قبل كل شئ على أنها سند قوى للكنيسة الانجليكانية ومجلس اللوردات الانجليزى .

ومهما يكن من أمر فإن القول بالحماية فى سبيل تحقيق أغراض اجتماعية يتطلب من جانب أنصار الحماية أن يثبتوا ثلاثة أمور : أن هذه الأغراض مرغوب فيها ، وأن الحماية تؤدى الى الغرض المقصود ، وأنه ليس ثمة

---

(١) Patten, Les fondements économiques de la protection

وارد فى تروثى فى ( Cours ) الجزء الثانى ص ٦٨ - ٦٩ بالهامش

وسيلة أخرى تفضلها . ولا شك في أن تطبيق هذه القاعدة يحصر الحماية لأغراض اجتماعية في أضيق حدودها (١) .

### § التوفيق بين المذهبين

البُصل صرية التجارة : يخطئ من يظن أن حرية التجارة وحمايتها ضد أن لا يجتمعان ، إذ الواقع أنهما وسيلتان لبلوغ غاية واحدة هي خدمة المصلحة العامة ، بيد أنه لما كانت حرية التجارة تحقق فوائد تقسيم العمل الدولي لكل الشعوب على السواء وبالأخص من حيث استخلاص أفضل غلة من قوى الإنتاج في كل إقليم فقد وجب أن يكون لها المكان الأول في السياسات التجارية ، ولكن مع تقييدها كلما دعت الى ذلك ظروف كل بلد وأحواله الخاصة . ولما كانت هذه الظروف متغيرة بتغير السكان والزمان كان لزاما ان لا تتخذ السياسات التجارية شكلا واحدا في كل العصور والبلدان (٢) . والسياسة الاقتصادية الحكيمة هي التي تستطيع في ضوء ظروف كل بلد ومصلحته أن توفق بين المذهبين بما يحقق خدمة المصلحة العامة . فتتخذ حرية التجارة مبدءا أساسيا ثم تقيدها في الحالات التي يتطلب الصالح العام فيها سلوك سبيل الحماية .

الحالات التي تنقض الحماية : من أهم هذه الحالات ما يأتي (٣) :

(١) ايقاظ بعض قوى الإنتاج : فقد يكون هناك من قوى الإنتاج الكامنة

---

(١) باستايل ، في المرحع السابق ، ص ١٦٧

(٢) والدراسة المقارنة تثبت هذه الحقيقة ثبوتا قاطعا . فلئن كانت حرية التجارة المقصود انجلترا خلال النصف الثاني من القرن التاسع واستطاعت في ظلها ان تتمتع برخاء عظيم فان حماية التجارة من الجهة الأخرى افادت ألمانيا والولايات المتحدة في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحاضر فائدة عظيمة واستطاعت كلتا الدولتين ان تحرز من التقدم الاقتصادي ما أثار مخاوف انجلترا وحدها

(٣) تروتي في ( Cours ) الجزء الثاني ص ٦٩ — ٧١ ، وريبو في ( Précis ) الجزء

ما توفرت لها جملة صالحة من أسباب النجاح ، فهي لا تفتقر الا الى قسط من الحماية لكي تستطيع أن تبرز الى الوجود ثم لا تلبث أن تصبح قادرة على البقاء من غير حاجة الى الحماية . ومثل ذلك يقال عن الصناعات الناشئة كما أوضحنا آنفا .

(٢) حالة الصناعات الأساسية: فهناك في كل دولة طائفة من الصناعات تعتبر في وقت ما صناعات أساسية، وذلك اما لأن عددا كبيرا من الصناعات الأخرى يعتمد عليها، واما لأن لها أهمية خاصة من حيث تأمين سلامة البلاد والدفاع عنها . ومن أجل ذلك يطلق عليها الانجليز اسم : ( Key - industries ) . ففي وقت السلم يتعين تحمل بعض التضحيات في سبيل انهاض تلك الصناعات وتقديمها كفرض رسوم الحماية وتقديم الاعانات المالية ، وذلك كي يتحرر البلد من قيود التبعية للبلاد الأجنبية ، وحتى لا يتعرض للهزيمة في وقت الحرب بسبب افتقاره الى تلك الصناعات الأساسية .

(٣) حالة الدفاع ضد الاغراق : فقد تلجأ بعض الحكومات الى أداء اعانات تصدير لبعض المنتجين فيها لكي يتمكنهم من الاستيلاء على الأسواق الخارجية . كما أن كثيرا من نقابات الانتاج ( الكارتل ) يجرى على سياسة الاغراق التي وصفناها آنفا . وأحيانا يكون الاغراق ناشئا عن تدهور صرف بعض البلاد كما يشاهد في الوقت الحاضر . ففي هذه الأحوال جميعا يتعين على البلدان التي تُهاجم بهذه السياسات أن تتخذ العدة للدفاع عن نفسها ، وذلك بالأخص عن طريق فرض رسوم التكافؤ ، لأنها ان لم تفعل استهدفت بعض فروع الانتاج فيها الى الانهيار سريعا

(٤) حالة ادوار الانتقال : وقد يعرض أحيانا أن تصبح بعض الصناعات الأهلية غير الأساسية عاجزة عن تحمل المنافسة الأجنبية لأنها أصبحت منافسة غير مشروعة كما في الحالة السابقة وانما لأن الوهن قد دب الى هذه

الصناعات إما لأن معداتها أصبحت قديمة لا تجارى معدات الصناعات الحديثة وأما لأنها تجرى على أساليب ونظم عتيقة لا تتفق مع روح العصر ومقتضياته وأما لغير ذلك من الأسباب . فإذا تركت وجهها لوجه أمام الصناعات الأجنبية انهار صرحها سريعاً وفي ذلك ما يؤدي إلى فقدان رؤوس أموال كثيرة وانتشار البطالة بين عدد عظيم من العمال ، ولذلك كان يتعين حمايتها ، ولكن لأجل مسمى وبقدر ما يتطلبه دوران انتقال العمل ورأس المال منها إلى الصناعات الأخرى الأكثر رخاء . وكذلك عند ما تعزم بعض الدول اتخاذ حرية التجارة سياسة لها فإنها خليفة بأن لا تعتمد إلى ذلك مرة واحدة إذ لا بد لنظامها الاقتصادي من فترة انتقال يتمتع خلالها بنوع من الحماية .

(٥) عند ما يراد حمل الدول الأخرى على عقد بعض المعاهدات التجارية : وهذا قد يفتح الباب للحماية واسعة النطاق ولكنها على كل حال ضرورية لتخفيف وطأة الأضرار التي تصيب بعض الدول من جراء إقامة العوائق الجمركية في سبيل منتجاتها في بعض الدول الأخرى على حين تظل هي تستقبل منتجات تلك الدول بدون تقييد . ولا يوضح ذلك نفرض أن دولتين هما مصر وفرنسا تتعاملان مع بعضهما بعضاً في ظروف معينة ، ثم عمدت إحداها وهي فرنسا إلى فرض رسوم جمركية مرتفعة على المنتجات المصرية على حين ظلت منتجات فرنسا تدخل مصر طليقة كالمعتاد ، ففي هذه الحالة تضار مصر من ناحيتين : فمن جهة تقل صادراتها إلى فرنسا ، ومن جهة أخرى تتعدل نسبة الاستبدال في غير مصلحتها ومن ثم يقل ربح تجارتها الدولية ، وذلك لأن فرض الرسوم المرتفعة في فرنسا على الواردات المصرية يؤدي إلى نقص طلب الفرنسيين للمنتجات المصرية على حين يظل طلب المصريين للمنتجات الفرنسية ثابتاً .

وقد أثبتنا آنفا أن قيمة الاستبدال في التجارة الدولية تتوقف على حالة الطلب في الدولتين المتعاملتين<sup>(١)</sup>. فكلما قل طلب إحدى الدولتين لمنتجات الأخرى أصبحت نسبة الاستبدال أكثر ملاءمة للدولة التي قل فيها الطلب وأقل ملاءمة للدولة التي بقى فيها الطلب على حاله. فطبعي إذن أن تحاول مصر تخفيف وطأة هذين الضررين بحملها فرنسا على أن لا تذهب بعيداً في سياستها، وهذا إنما يتحقق عن طريق عقد معاهدة تجارية معها تتعهد فرنسا بمقتضاها بأن تجعل رسومها على المنتجات المصرية معتدلة خلال مدة من الزمن. ولكن ذلك يتطلب مقابلة مصر تلك المعاملة بمثلها، وذلك بتخفيض تعريفاتها الجمركية بالنسبة للمنتجات الفرنسية. وهذا يستلزم وجود تعريفات جمركية عامة من قبل. وقد تكون مصر راغبة في سلوك سبيل حرية التجارة إزاء الدول الأخرى جميعاً، ولكنهما مع ذلك تضطر إلى إقامة الحواجز الجمركية لا لتركها قائمة ولكن لتجعل من إزالتها وسيلة لحمل الدول الأخرى على إزالة حواجزها. وأحياناً تلجأ بعض الدول إلى سياسة حماية شديدة اقتصاصاً من الدول التي انبعت إزاءها تلك الحماية. ولكن ذلك قد يثير بين الفريقين حرباً جمركية شديدة تلحق بتجارتهما أذى بليغاً.

## (٢) السياسات التجارية من الوجهة العملية

اغراضه السياسات التجارية وأساليبها : إذا نظر المتأمل إلى سياسات الحكومات الاقتصادية قديماً وحديثاً راعه شديداً اهتمامها بمسألة التجارة الدولية. ففي مختلف العصور والبلدان تدخلت الحكومات في التجارة الدولية يحدوها في ذلك عاملان : (١) عامل مالي، وهو الرغبة في إيجاد مورد لتغذية الميزانية العامة، إذ أن البضائع التي تجتاز الحدود من أصلح الأشياء لفرض الضرائب

وجبايتها ، ويكفى لذلك مراقبة هذه البضائع في غدواتها وروحاتها . (ب) عامل اقتصادي ، وهو الرغبة في توجيه التجارة الدولية في الاتجاه الذي يعود على رعايا الدولة بأكبر النفع .

وللسياسات التجارية أساليب متنوعة : فمن تحريم تصدير البضائع واستيرادها ، إلى تحديد مقدار ما يجوز دخوله أو خروجه منها . ومن فرض الرسوم الجمركية على الصادر والوارد ، إلى منح الإعانات المالية لبعض المنتجين والمصدرين ، إلى عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية . وسنفصل ذلك فيما يلي :

### § التحريم ونظام الحصص

**التحريم ( Prohibition ) :** إن أقصى ما يصل إليه تدخل الحكومات في التجارة الدولية هو تحريم دخول بعض السلع الأجنبية أو خروج بعض السلع الأهلية . وقد كان التحريم أمراً شائعاً في السياسات التجارية القديمة . فأنجلترا مثلاً ظلت زمناً طويلاً تحرم تصدير الصوف مؤثرة الاحتفاظ به لصناعاتها الأهلية . وكذلك كان تحريم تصدير القمح من القواعد المقررة في سياسة فرنسا التجارية قبل الثورة الفرنسية . وبالجملة كان تحريم تصدير المواد الغذائية والأولية واستيراد البضائع التي يخشى من منافستها للصناعة الأهلية من الصفات البارزة في النظم الجمركية قبل القرن التاسع عشر . ولكنها أخذت تتضاءل وتتلاشى تدريجاً خلال القرن التاسع عشر ولم يبق من معالمها اليوم سوى آثار قليلة قلما تتجاوز الثلاث حالات الآتية <sup>(١)</sup> : (١) تحريم لأغراض صحية ، وهو الذي يرمى إلى منع استيراد بعض الأشياء من بلاد تنفش فيها بعض الأمراض المعدية التي تصيب الإنسان والحيوان والنبات ، ومن أمثلة ذلك تحريم استيراد الماشية من البلاد التي ينتشر فيها وباء الطاعون . (٢) تحريم

---

(١) تروتي في ( Cours ) الجزء الثاني ص ٢٤

لأغراض مالية ، ويحدث ذلك عادة عندما تعتمد الحكومة الى احتكار بعض الصناعات لزيادة إيراداتها ، كاحتكار الحكومة الفرنسية صناعة الدخان والكبريت ، ففي هذه الحالة تحرم الحكومة على الأفراد استيراد السلعة التي تستأثر بانتاجها . (٣) تحريم لأغراض اقتصادية، وذلك عند ما تلجأ الحكومة الى منع دخول منتجات بعض الدول إما لحملها على التفاهم معها وعقد بعض المعاهدات التجارية ، وإما للاقتصاص من بعض الدول التي تقف من المنتجات الأهلية موقفا عدائيا ، وهنا يصبح التحريم سلاحا من أمضى أسلحة الكفاح الاقتصادي وأشدّها خطراً .

هذا في أوقات السلم ، أما في أوقات الحرب فان سياسة التحريم تعود الى الظهور في أروع صورها ، وذلك إما لمنع دخول السلع الواردة من بلاد الأعداء ، وأما للحيلولة دون تسرب المواد الضرورية للحرب الى الخارج . وإما أحيانا للملافة تأثير استيراد بعض السلع في سعر الصرف ، ولهذا الأسباب جميعا تناول التحريم أثناء الحرب العظمى مئات من السلع في البلاد المتحاربة .

**نظام الحصص ( Contingentements ) :** وهذا ضرب من التحريم جزئي على الأقل ، أذهو عبارة عن تحديد مقدار ما يجوز استيراده من بعض السلع الأجنبية خلال زمن معين كشلاثة أو ستة شهور ، ومتى استنفد القدر المقرر منع استيراد السلعة . فهناك تحريم بالنسبة لكل ما يربو على هذا القدر . وعادة يلاحظ في تقدير الحصص المستوردة أن تكون بحيث تكفي لتكملة الناتج الأهلي . فمثلا اذا كان البلد ينتج ٧٥ ٪ مما يحتاج اليه من القمح فان الحكومة ترخص باستيراد ما يعادل ٢٥ ٪ من الناتج الأهلي . وهذا النظام يتخذ عند تطبيقه أشكالا مختلفة : فأحيانا يقدر رقم اجمالي لما يجوز استيراده مع توزيعه بين الدول المصدرة كل بنسبة معينة ، وأحيانا يكتفى بالتقدير الاجمالي دون التوزيع ، وأحيانا أخرى يفرض على المستوردين أن يحصلوا مقدما على ترخيص

بالاستيراد ، وفي هذه الحالة لا يعود ثمة ضرورة لتحديد رقم اجمالى . وأياً كان الشكل الذى يتخذه نظام الحصص فلا مراء فى أنه من أثقل قيود التجارة الدولية ، ويُعد انتشاره فى الوقت الحاضر من أشد العوائق التى تحول دون انتعاشها . ولذلك اتفقت جميع الوفود فى مؤتمر النقد والاقتصاد العالمى الذى انعقد فى صيف سنة ١٩٣٣ على وجوب إلغاء هذا النظام فى أسرع وقت ممكن <sup>(١)</sup> .

### § الرسوم الجمركية

رسوم الصادر ورسوم الوارد : الرسم الجمركى اطلاقاً هو ضريبة تجبى على السلع التى تجتاز الحدود اما عند تصديرها واما عند استيرادها ، فهناك نوعان من الرسوم الجمركية :

( ١ ) رسوم الصادر : وهذه يغلب أن تكون لغاية مالية ، ولكنها أحياناً تتخذ وسيلة للاحتفاظ ببعض المواد الغذائية او الأولية فى السوق الداخلية . وقد كان ذلك امراً ذاتياً فى النظم الجمركية القديمة ، ولكنه أصبح نادراً فى النظم الحديثة ، فقلما توجد اليوم رسوم على الصادرات لغیر الغاية المالية ، على الأقل فى الأوقات العادية ، أما فى اوقات الحروب وعجز المحاصيل فقد تفرض للاحتفاظ ببعض المواد الرئيسية للاستهلاك الداخلى . ومما يكن من أمر فرسوم الصادر لا تشغل فى النظم الجمركية الحديثة الامكاناً ضئيلاً . اذ ان الاعتماد الأول على رسوم الوارد . وقد كان يوجد فى مصر بمقتضى النظام الجمركى القديم رسم تصدير على جميع الأصناف بوجه عام قدره ١٪ ، ولكن النظام الجديد الذى بدأ العمل به فى فبراير سنة ١٩٣٠ ألغى ضريبة الصادر على منتجات البلاد جميعاً عدا أربعة اصناف استبقيت عليها هذه الضريبة وهى القطن

---

(١) انظر تقرير حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا عن أعمال هذا المؤتمر ،

وبذرتة لغرض مالى ، والبيض والجلود الغفل لتشجيع الصناعات الأهلية .  
(٢) رسوم انوارد : وتلك هى الأداة الرئيسية فى السياسات التجارية الحديثة ، وهى فى أغلب الدول تؤدي وظيفتين : ( ١ ) وظيفة مالية ، إذ هى من أفضل الوسائل لجباية مورد . ( ب ) وظيفة اقتصادية هى حماية الانتاج الأهلى .  
ويحقق ذلك اما بصدد المنتجات الأجنبية عن دخول السوق الأهلية ، وفى تلك الحالة تسمى الرسوم مانعة ، وإما برفع ثمن ما يدخل من المنتجات الأجنبية ، وفى تلك الحالة تسمى الرسوم حامية . وفى الحالتين تفرض الرسوم ليس على المنتجات الأجنبية التى من جنس الأهلية فحسب بل أيضا على المنتجات الأجنبية التى يمكن أن تحمل فى الاستهلاك الداخلى محل الأهلية .  
فقرض رسم استيراد فى مصر على الحرير اليابانى الرخيص الثمن يعتبر حاميا لبعض أنواع الأقمشة المصنوعة من القطن المصرى ، كما أن فرض رسم استيراد على الارز يعتبر حاميا للحبوب المصرية اطلاقا .

يبد أن هناك شيئا من التناقض بين الوظيفة المالية والوظيفة الاقتصادية للرسوم الجمركية . فالرسم اذا كان لغرض مالى وجب تحديده بالقدر الذى يأتى بدخل معين ، وأما اذا كان لغرض الحماية فانه يجب تحديده بحيث يحقق الدرجة المنشودة منها . وهاتان قاعدتان للتقدير متباينتان . وفى الحالة الأولى قد يتطلب الأمر جعل فئة الرسم منخفضة تشجعا للاستيراد ومن ثم استزادة للدخل الكلى من الضريبة . وفى الحالة الثانية قد يتطلب الأمر جعل فئة الرسم من الارتفاع بحيث تؤدي الى تقليل الوارد أو منعه بتاتا . وفى تلك الحالة يهبط الدخل من الضريبة الى الصفر (١) .

---

(١) ويلاحظ هنا أن حرية التجارة لا تنافى وجود الرسوم على الواردات ، ولكنها فى هذه الحالة تكون للغاية المالية وحدها ، ولذلك تناول ساما قد لا يتبع مثاها فى الداخل . فالرسوم على الواردات فى انجلترا ابان عهد حرية التجارة كانت تناول بالأخص الشاي والقهوة والسكر والنيذ ، ولذلك كانت تأتى بدخل كبير

الرسوم القيمة والرسوم النوعية : ويتبع في فرض الرسوم الجمركية  
احدى طريقتين :

( ١ ) فأحيانا تفرض الرسوم بنسبة معينة مثل ٥٪ أو ٢٠٪ من قيمة  
السلع ، وفي هذه الحالة تسمى الرسوم قيمية ( ad valorem ) . وتارة تكون  
هذه النسبة واحدة لكل السلع أيا كان نوعها كما كانت الحال في مصر قبل  
سنة ١٩٣٠ فقد كان مقدار رسم الوارد ٨٪ على جميع الأصناف ماعدا الدخان  
وبعض أصناف أخرى . وطورا تختلف النسبة باختلاف أنواع السلع ، فتكون  
مثلا ١٠٪ على القمح و ٢٠٪ على الشاي و ٥٠٪ على الشمبانيا وهكذا .  
وسواء اكانت النسبة واحدة أم متباينة فلهذه الطريقة مزايا لا يستهان بها : من أهمها  
سهولة تقدير الضريبة اذ يكفي لذلك فرض نسبة مئوية من قيمة السلع وينظر في ذلك  
الى قيمتها اما في البلد المصدر واما عند وصولها الى البلد المستورد . وهى الى جانب  
ذلك تحقق العدالة في جباية الضريبة اذ تجعل مقدارها يتمشى كثرة وقلة مع أثمان  
الأشياء ، ولهذه الميزة أهمية كبرى وبخاصة في الأوقات التى تكثر فيها تقلبات  
الأثمان . ولكن مع ذلك فخط هذه الطريقة من الانتشار قليل ، حتى أنه لم يعد  
هناك من يتبعها قبل الحرب من الدول الكبرى سوى الولايات المتحدة . وهذا  
يرجع الى عيب خطير فيها وهو صعوبة تقدير قيمة السلع تقديرا صحيحا .  
وفي الحق أن هذه الطريقة تفرض على رجال الجمارك أن يختاروا بين أمرين كلاهما  
شر : فهم إما أن يفضوا النظر عما يرتكب من الغش في تقدير قيمة السلع فيسلموا  
جدلا بصدق أقوال المستوردين أو ما تنص عليه « الفواتير » المقدمة اليهم ،  
وهذه ليست ضمنا بصحة القيمة اذ من أسهل الأشياء تحرير « فاتورتين »  
أقلها قيمة هى التى تقدم للجمرك ، وقد كان ذلك على الدوام اجراء عاديا في  
نظام الرسوم القيمية . واما أن يحاول رجال الجمارك التحقق من صحة القيمة  
وفي هذه الحالة يفسح المجال لخلافات عديدة مع المستوردين . ولهذا السبب

تشتهر ادارة الجمارك الامريكية بشدة اجراءاتها وتعسفها أحيانا ، فان رغبتها في تحرى صحة القيمة كانت تدفعها في ظروف كثيرة الى تصرفات فيها مضايقة للناس واسراف في الشطط . فمن ذلك أنها كانت تشترط مصادقة القنصل الأمريكي في البلدان المصدرة على كل « فاتورة » تقدم الى الجمارك الأمريكية ، بل لقد ذهبت أحيانا الى انشاء أقلام مخبرات في بعض البلاد الأجنبية للتجسس على بيوت التصدير التي تتعامل مع أمريكا<sup>(١)</sup> . وأخيرا لما أن تبين لها أن كل رقابة من هذا القبيل غير مجدية عمدت الى تعميم لجان تشمين الجمارك وأصبحت هي التي يناط بها تقدير القيمة . وهذا من شأنه أن يجعل المستوردين تحت رحمة هذه اللجان كما يجعلهم لا يعلمون مقدما مقدار ما سيدفعون وقد يقال بأن الامر لا يتطلب كل ذلك، اذ أن لادارة الجمارك على الدوام في طريقة الرسوم القيمة الحق في الاستيلاء على السلع التي يتسرب الشك في حقيقة قيمتها وذلك بالقيمة التي يعلنها المستوردون . ولكن يلاحظ أن هذا مجرد سلاح تهديد ، وليس في الاستطاعة استخدامه في كل الأحوال ، اذ ليس معقولا أن تتحول الجمارك الى متاجر تشتري السلع من المستوردين لتبيعها الى الجمهور .

(ب) وأحيانا تفرض الرسوم على أساس فئة معينة لكل نوع من السلع ، فيكون هناك من فئات الرسوم بقدر أنواع السلع المختلفة ، وفي هذه الحالة تسمى الرسوم نوعية ( *specifique* ) . وهذه الطريقة تفضل طريقة الرسوم القيمة من حيث أنها لا تدعو الى تقدير قيمة الاشياء عند جباية الضريبة بل يكفي معرفة وزن البضائع أو عددها أو مقاسها ، وهذا أسهل كثيرا من تقدير قيمتها ، وبذلك تمتنع أسباب الغش وتزول الخلافات مع الجمارك . ومن أجل ذلك كانت طريقة الرسوم النوعية أكثر ذيوعا من طريقة الرسوم القيمة .

---

(١) جيد في (Cours) الجزء الثاني ص ٧٣

يبد أنه يؤخذ على طريقة الرسوم النوعية أمران :

( الأول ) صعوبة إعداد قائمة التعريفات إذ يجب أن يحدد لكل صنف رسم معين يتناسب مع قيمته ويحقق الغرض المنشود من التعريفات ، وكثير من الدول يجرى في ذلك على سنة جعل فئة رسوم الوارد منخفضة على المواد الغفل ، متوسطة على المواد النصف مصنوعة ، مرتفعة على المواد الكاملة الصنع . وهذا يتطلب تقسيم كل سلعة الى عدد كبير من الأصناف لكل مميزات خاصة بحيث لا يختلط صنف بآخر . فالخشب مثلا يقسم الى خشب غفل ، وخشب منشور ، وخشب مصقول ، وخشب معد لصناعة الصناديق ، وخشب معد لصناعة الأثاث وهكذا . وكما روعيت الدقة وروح العدالة في اعداد التعريفات وجب تقدير رسوم مختلفة كلما أمكن تمييز البضائع المختلفة القيمة عن بعضها البعض بمميزات خاصة . ولذلك يبلغ عادة تقسيم أبواب التعريفات الجمركية في طريقة الرسوم النوعية حدا بعيدا ، وهذا ما يعرف في الاصطلاح الجمركي باسم تخصيص التعريفات ( Spécialisation des tarifs ) . فتعريفات ألمانيا الصادرة في سنة ١٩٢٦ تشمل ٢٣٠٠ بندا وتعريفات بلجيكا الصادرة في سنة ١٩٢٤ تشمل ٣٠٣٨ وتعريفات فرنسا ٤٣٧١ . أما التعريفات المصرية الجديدة الصادرة في سنة ١٩٣٠ فتشمل ٢١ قسما و ٨٦ فصلا تتضمن ٨٩٧ بندا<sup>(١)</sup> .

( الثاني ) عدم تمتنى ايراد الجمارك مع أثمان البضائع صعودا وهبوطا ، وينجم عن ذلك أنه في حالة ارتفاع الأثمان تفقد الرسوم النوعية التي يكون غايتها الحماية قوتها وتأثيرها ، اللهم الا أن يعتمد الى تغييرها كلما تغيرت الأثمان .

---

(١) وقد أعدت قائمة هذه التعريفات على مثال القائمة الموحدة التي أعدتها عصبة الأمم — راجع في تفصيل ذلك تقرير الخبراء الجمركيين الوارد في مقدمته متروك قانون تعديل تعريفات الجمارك المصرية .

ذلك أن رسما نوعيا قدره ١٠ قروش مثلا مفروضا على سلعة قيمتها ١٠٠ قرش لا يعود يمثل عشرة في المائة من قيمتها عند ما يصبح ثمنها ٢٠٠ قرش وإنما خمسة في المائة فقط <sup>(١)</sup> .

### § الاعانات المالية

اعانات الانتاج واعانات التصدير : الاعانات المالية هي منح تمنحها الحكومات لبعض المنتجين أو المصدرين ، وتسمى في الحالة الأولى اعانات انتاج ( Primes à la production ) وفي الثانية اعانات تصدير ( Primes à l'exportation ) وغاية الأولى تمكين المنتجين من بيع منتجاتهم بثمان رخيص دون أن تصيبهم خسارة من جراء ذلك ، فهي بمثابة تخفيض في تكاليف انتاجهم ، أو هي عبارة أدق بمثابة تحمل الحكومات جزءا من تلك التكاليف . وأما الثانية فغايتها تمكين المصدرين من البيع في الأسواق الخارجية بأثمان مخفضة .

وكأداة للسياسة التجارية تعتبر اعانات الانتاج بمثابة سلاح دفاع تفرع اليه الحكومات لحماية بعض الصناعات الأهلية في السوق الداخلية ، فهي تقوم مقام رسوم الوارد في الدفاع عن كيان هذه الصناعات . وأما اعانات التصدير فتعتبر بمثابة سلاح هجوم يُجرد للتوسع الاقتصادي وغزو الأسواق الأجنبية . ومع ذلك فاعانات الانتاج تؤدي أيضا من بعض الوجوه وظيفة اعانات التصدير لأنها تخفض تكاليف الانتاج ومن ثم تمكن من الاستيلاء على الأسواق الخارجية . وقد يجد المتأمل في السياسات التجارية القديمة أمثلة هنا وهناك لبعض اعانات استيراد كانت تمنح لبعض التجار تشجيعا لهم على استيراد ألوان من المواد الأولية والغذائية ، ولكنه قلما يجد ذلك في السياسات الحديثة .

---

(١) غير أن هذه الملاحظة يقابلها أخرى مثلها بالنسبة للرسوم القيمية ، هذه اذا كانت غايتها الحماية فتها تفقد أيضا تأثيرها في حالة هبوط الأثمان ، اذ تشتد حينئذ منافسة السلع الأجنبية للأهلية ، وذلك لتقص ما تدفعه الأولى من الرسوم الجركية .

فالإعانات اليوم ليست سوى إعانات انتاج أو تصدير . ولعل أظهر ما في الإعانات المالية تنوعها مناقضتها للرسوم الجمركية في نقطة هامة ، وهي أن الرسوم الجمركية يؤديها المصدرون أو المستوردون الى الحكومات على حين أن الحكومات هي التي تؤدي الإعانات المالية ، ومن أجل ذلك كانت الإعانات المالية أقل انتشارا من الرسوم الجمركية . ولاغرو فالحكومات كالأفراد تفضل أن تأخذ على أن تعطى .

وقد عمدت الحكومة المصرية في العهد الأخير الى منح بعض المنتجين والمصدرين إعانات مالية خاصة نذكر منها من قبيل المثال ما يأتي :

(١) إعانة صناعة الغزل والنسيج ، فقد قضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ بمنح الشركتين المصريتين القائمتين بهذه الصناعة ( وهما شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية وشركة مصر لغزل ونسيج القطن ) إعانة قدرها ريال عن كل قنطار من القطن يستعمل في تلك الصناعة مهما كانت رتبته ، على أن تكون الإعانة على سبيل التجربة لمدة سنة قد تجدد أو لا تجدد أو تعدل . وقد خفض مقدار الإعانة بعد ذلك إلى نصف ريال . وكذلك منحت الحكومة الشركتين تسهيلات هامة لشراء كميات معينة من أقطان الحكومة بشروط معينة .

(٢) إعانة النقل البحري ، فقد قررت الحكومة في سنة ١٩٣١ منح شركة ملاحية الإسكندرية إعانة مالية عن المنقولات التي تنقلها الشركة سواء للحكومة أو لغيرها على مراكبها المصرية المملوكة لها وذلك على الأساس الآتي : ٨ قروش عن كل طن من ال ١٠٠.٠٠٠ طن الأولى — ٦ قروش عن كل طن من ال ١٠٠.٠٠٠ طن الثانية — ٤ قروش عن كل طن من ال ١٠٠.٠٠٠ طن الثالثة — قرشان عن كل طن بعد ذلك الى ٥٠٠.٠٠٠ طن ، ولا تمنح إعانة عما ينقل بعد ذلك . وفوق ذلك فقد عهدت الحكومة الى الشركة بنقل مقدار الفحم اللازم لمصلحة السكك الحديدية وجانب كبير من منقولاتها .

(٣) إعانة الطيران ، فقد أخذت الحكومة منذ منتصف سنة ١٩٣٢ تمنح شركة مصر للطيران اعانة مالية بنسبة : (١) ٥٠ ٪ من مجموع أقساط التأمين التي تؤديها الشركة سنويا . (ب) ٥٠ ٪ من قيمة ما يستهلك سنويا من أدوات الشركة ومعداتنا المختلفة ، وبشرط أن لا يتجاوز مقدار الاعانة سنويا ٥٠٠٠ جنيه .

(٤) إعانة لتصدير الأرز ، فقد خصصت الحكومة مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه من الوفرة الذي تقرر اجراءه في اعتمادات ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ لضمان التسليف على الأرز وتشجيع تصديره . وجعلت مقدار الاعانة كما يأتي : ٦٠٠ ملجم عن الأرز المبيض — ٤٥٠ ملما عن الطن الأرز المقشور — ٣٠٠ ملجم عن الطن الأرز الشعير .

الاعانات المباشرة والاعانات غير المباشرة : والاعانات من حيث شكلها نوعان : اعانات مباشرة وأخرى غير مباشرة . فالأولى هي التي تمنحها الحكومات مباشرة على أنها عطايا مالية وتدرج في الميزانية العامة بتلك الصفة . وأما الثانية فهي التي تنشأ على سبيل التبعة عند تطبيق بعض النظم الخاصة كما في الحالتين الآتيتين <sup>(١)</sup> : ( الأولى ) حالة الدروباك ( drawback ) وهي التي بمقتضاها ترد الحكومة — عند تصدير بعض المواد المصنوعة — الرسوم الجمركية التي سبق أن تقاضتها عند استيراد مادتها الأولية . فأحيانا ترد الحكومة الى المصدرين مبلغا يزيد على مادفعوه ، فهذه الزيادة تعتبر اعانة غير مباشرة . ( الثانية ) حالة تقدير الضرائب ، فأحيانا يراعى في تقديرها اعفاء جزء من ناتج بعض الصناعات اذا حصل انتاجه في ظروف معينة ، ومن أمثلة ذلك ضريبة السكر في فرنسا ، فتمد كان يراعى في تقديرها بين سنتي ١٨٨٤ و ١٩٠٣ تشجيع تصدير مقدار من السكر الى الخارج .

---

(١) تروني في ( Précis ) الجزء الثاني ص ١٨ — ١٩

المفاضلة بين الاعانات المالية والرسوم الجمركية : تبدو الاعانات المالية من الوجهة النظرية البحتة أفضل من الرسوم الجمركية كأداة للسياسة التجارية وذلك للأسباب الآتية <sup>(١)</sup> : (أ) أن الاعانات المالية لا تقيم العقوبات في سبيل التجارة الخارجية ولا تحول دون تقدم تجارة الواردات اذ تترك الباب مفتوحا على مصراعيه أمام السلع الأجنبية . (ب) أن اجراءاتها سهلة بسيطة اذ لا يتطلب الأمر سوى أداء الاعانة الى من يستحقها ، على حين أن الرسوم الجمركية تستلزم ادارة معقدة كثيرة النفقات، كما تنهى الأسباب لحرفة غير مشروعة هي حرفة التهريب . (ج) أن الاعانات لا تضر بالمستهلكين اذ لا ينجم عنها ارتفاع أثمان المنتجات كما في حالة الرسوم الجمركية . (د) أنها لا تعرقل حركة الإنتاج اذ هي لا تقضى الى غلاء أثمان المواد الأولية ولا إلى زيادة تكاليف الإنتاج . (هـ) أن هناك وظيفة تؤديها الاعانات المالية وتقتصر عن أدائها الرسوم الجمركية وهي حماية البضائع الأهلية في السوق الخارجية ، اذ أن مفعول الرسوم الجمركية يقف عند حدود البلد الداخلية ، وذلك بعكس الاعانات المالية التي يمتد تأثيرها الى ما وراء تلك الحدود .

يبد أن هذه المزايا يقابلها عيب خطير وهو أن الاعانات المالية بالنسبة للحكومات نفقة من النفقات العامة على حين أن الرسوم الجمركية مورد إيراد عظيم ، وانه لأحب دائما الى الحكومات وأفضل لديها أن تنجي موردا على أن تؤدي نفقة لاسيما وأن معظمها ينوء تحت أعباء نفقات أخرى ثقيلة دعت اليها الضرورات الحرية والاجتماعية الحديثة . على أن هذا الذي يبدو عيبا هو في الواقع أفضل ما في طريقة الاعانات المالية اذ يبرزها للعيان في صورتها الحقيقية ، فالخزانة العامة هنا تتحمل نفقة عامة حماية لبعض المنتجين ، والجمهور يلمح ذلك جليا ويعرف مقدار الثمن الذي يؤديه في سبيل تلك الحماية ،

هذا على حين أن الرسوم الجمركية تختفى حقيقتها عن الأنظار الى حد ما ، وقد لا يرى الجمهور فيها سوى أنها مورد للإيرادات العامة بينما أنها في الحقيقة تلقى عليه أثقل الأعباء . ولاريب في أن كلتا الطريقتين تتطلب تضحية ، غير أن الذى يتحمل هذه التضحية في حالة الرسوم الجمركية هو جمهور المستهلكين ، على حين أن الذين يتحملونها في حالة الإعانات المالية هم دافعو الضرائب .

على أنه من الناحية الأخرى يؤخذ على طريقة الإعانات المالية تعذر تحقيق العدالة في توزيعها ، ولاريب في أنها تفتح الباب على مصراعيه للمحسوبية والزاني ، لأنها ذاتية تمنح الى أشخاص معينين ، وذلك بعكس الرسوم الجمركية التى تفرض على المنتجات فلا تعرف بالدقة أشخاص المستفيدين منها . وهذه الحقيقة تجعل الرأى العام لا يستسيغ عادة طريقة الإعانات المالية ، لاسيما وأنها تضع تحت ناظره مقدار النفقات التى يتكبدها من ناحية وأسماء المستفيدين المجدودين من الناحية الأخرى ، وقد يعد ذلك انتهاكا لحرمة المساواة . يضاف الى ذلك أن الإعانات المالية وبخاصة اذا كانت إعانات تصدير من شأنها أن تحمل الدول الأجنبية على مقابلتها بفرض رسوم التكافؤ ، وذلك لأن تلك الإعانات تجعل المنتج الوطنى يبيع فى الأسواق الخارجية بسعر أقل من سعره فى الداخل ، فهى فى الواقع وسيلة للاغراق ( dumping )

هذه الأسباب وأمثالها تفسر لماذا كانت طريقة الإعانات المالية بالرغم من مزاياها الخاصة قليلة الخطوة لدى الحكومات ، فهى لا تتبعها الا متى تعذر عليها سلوك سبيل آخر ، وذلك امالاً أن فرض الرسوم الجمركية يسئ الى بعض الصناعات الأهلية ، وقد كان ذلك ما حدا بالحكومة الفرنسية الى منح الإعانات لمنتجى الحرير فى فرنسا تفاديا من احتجاج مستصنعى الحرير على فرض الرسوم الجمركية على مادتهم الأولية ، وإما لأنه يخشى من اقتصاص الدول الأخرى اذا فرضت بعض القيود على تجارتها ، وقد كان ذلك أيضا ما حدا

بفرنسا على حماية أسطولها التجاري عن طريق الإعانات المالية. وقد يحدث أحيانا أن تتسابق الدول في منح الإعانات المالية للمصدرين رغبة في اكتساح الأسواق الخارجية والاستيلاء عليها. فكما زادت أحداها مقدار ما تدفعه من الإعانة أجابتها الأخرى بالمثل ، وعلى هذا النحو يأخذ المصدرون طبقة بعد الأخرى ينخفضون أثمان مبيعاتهم في الأسواق الخارجية دون أن يمسوا بشيء من الخسارة على حين ينعم المستهلكون الأجانب بالثمن الرخيص<sup>(١)</sup>.

### § المعاهدات والاتفاقيات التجارية

التعريف القانوني والتعريف الاتفاقية : لكل دولة تعريف جمركية تتألف من مجموع الرسوم المفروضة فيها في وقت ما على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا وخروجا . وتلك التعريف هي وليدة ارادة الدولة التي تطبقها ويصدر بها عادة قانون خاص ولذلك يطلق عليها اسم التعريف القانونية ( Tarif legal ) ، وتسمى أيضا بالتعريف المستقلة ( Tarif autonome ) اذ هي مظهر استقلال الدولة الجمركي ازاء الدول الأخرى. غير أن تلك التعريف

---

(١) ويفترب الاقتصاديون لذلك مثلا مشهورا هو اعانات صناعة السكر ، فقد كان منتجوا السكر الفرنسيون يتمتعون منذ سنة ١٨٨٤ باعانة غير مباشرة ولذلك استطاعوا أن يبيعوا السكر في الأسواق الخارجية وبخاصة في إنجلترا بالثمن الرخيص . ازاء ذلك عمدت البلدان الأخرى منتجات السكر وهي بالأخص ألمانيا والنمسا الى منح مصدري السكر فيها اعانات مباشرة للاحتفاظ بالسوق الانجليزية ، فأجابت فرنسا على ذلك بإضافة اعانة مباشرة الى الإعانة غير المباشرة التي كانت موجودة من قبل ، فاشتد هبوط ثمن السكر في السوق الانجليزية وأثار ذلك احتجاج المستعمرات الانجليزية اذ أصبح يتعذر عليها البيع في تلك السوق . واذا كانت إنجلترا تحرم على ارضاء تلك المستعمرات فقد دعت الى عقد مؤتمر في بروكسل سنة ١٩٠٢ ، ونحت تأثير تهديدها بأن تفرض على السكر الوارد رسوما مرتفعة قبلت الدول المتعاقدة أن تلتفي اعانات السكر جيما مباشرة وغير مباشرة — أنظر في ذلك : ( Arnaune, Le Commerce Extérieur ) ص ٤٩٢ وما بعدها .

بطبيعتها تمس مصالح الدول الأخرى لأن الرسوم التي تفرضها إحدى الدول على الواردات تؤدي إلى تقييدها ومن ثم تضر بصاردات الدول الأجنبية وهذه قد تلجأ إلى الاقتصاص من الدولة الأولى . فالتقاء لهذا الخطر تعمد الدول إلى مفاوضة بعضها بعضا لإبرام وفيات تجارية تقيم بجانب التعريف القانوني تعريف أخرى تحمل محلها إلى حد ما وتعرف بالتعريف الاتفاقي (Tarif Conventionnel) .

وفي بعض البلاد كفرنسا تكون التعريف القانوني مزدوجة ، فالبرلمان هناك يقرر تعريف للواردات ذات فئتين : رسوم الفئة الأولى وهي الأعلى تكون التعريف العامة التي تطبق مبدئيا على كافة البضائع الواردة أيا كانت بلادها الأصلية، ورسوم الفئة الثانية وهي الأدنى تسري على واردات بعض البلاد فقط كنتيجة لاتفاقيات تجارية عقدت معها<sup>(١)</sup>. وفي بلاد أخرى كإيطاليا لا تتضمن التعريف القانوني إلا فئة واحدة من الرسوم ، وهذه تطبق على كافة البضائع الواردة ، ولكن تمنح بعض تخفيضات لدول معينة بمقتضى معاهدات تجارية تعقد معها ، وذلك مقابل تسهيلات جمركية ينالها البلد المتعاقد لمصلحة صادراته. المعاهدات التجارية والاتفاقيات التجارية<sup>(٢)</sup> : ويفرق الاقتصاديون بين نوعين من الوفيات التجارية الخاصة بالرسوم الجمركية : (١) معاهدات تجارية (Traité de commerce) وهذه تعقد لمدة معينة هي عادة عشر سنوات وتشتمل على تعريف ملحق بها ، أي أنه على أثر عقد المعاهدة يلحق بها قائمة تشتمل على فئات الرسوم الجمركية التي اتفق عليها الطرفان ، وهذه تكون بالضرورة

(١) ويلاحظ على هذا النظام من الوجهة العالية أن التعريف ذات الحد الأعلى مهمة التطبيق في الحقيقة لفداحة قيمتها بينما التعريف ذات الحد الأدنى كثيرا ما اضطر المتفاوضون إلى النزول إلى ما دون حدها بشرط موافقة البرلمان

(٢) Nogaro et Moye, Les régimes douaniers, ch, II; Nogaro, (٢)

Traité, Elementaire d'Economie Politique, P.306

أدنى من فئات التعريف القانونية. وينتشر هذا النظام بخاصة في ألمانيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية . (ب) اتفاقيات تجارية (Conventions commerciales) وهذه لا تعقد لأجل معين بل يكون لكل من الطرفين حق ابطال العمل بها في أى وقت يشاء بشرط اخطار الطرف الثانى قبل ذلك بأجل معلوم هو عادة سنة . ومن الجهة الأخرى فالاتفاقيات التجارية - على الأقل التى من النوع الفرنسى - لا تشتمل على تعريف ملحقه بها، بل يكتفى بالإشارة فيها الى التعريف الأدنى التى ينص عليها القانون فى البلد المتعاقد . وقد اشتهرت فرنسا باتباع نظام الاتفاقيات التجارية وذلك منذ صدور قانون ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ وهو تاريخ الاصلاح الجمركى فى فرنسا .

ومن المقارنة بين المعاهدات التجارية والاتفاقيات التجارية يتضح أن الدولة المتعاقدة لا تملك فى حالة المعاهدات التجارية أن تعدل التعريف الملحق بالمعاهدة قبل انتهاء أجلها ، على حين أنه فى حالة الاتفاقيات تملك كل دولة حق تعديل التعريف الأدنى بمحض ارادتها . فمثلا عند ما منحت فرنسا الى ايطاليا فى سنة ١٨٩٩ تعريفها الجمركى المخفضة لم تتعهد فرنسا بمقتضى ذلك أن تطبق على انوارادات الايطالية رسوما ثابتة وانما الرسوم الأدنى كما كانت فى تلك السنة وكما تكون بعد ذلك اذا تعدلت . ولم يكن لاطاليا أن تطالب بإلتطبيق الرسوم الأدنى أيا كان مقدارها ، بينما كان لفرنسا على الدوام الحق فى أن تزيد أو تنقص هذه الرسوم بمجرد قانون تصدره فى أى وقت تشاء .

وعادة تشتمل الوفاقات التجارية على نصوص أخرى غير النصوص الخاصة بالتعريف ، كالنص على السماح للأجانب بمزاولة بعض الأعمال ، وتنظيم حركة الملاحة ، وتحديد مركز المندوبين التجاريين ، ومعالجة مسألة علامات الجنسية وغير ذلك .

ويلاحظ أخيراً أنه مهما كانت شديدة رغبة الدولة في عقد الاتفاقيات أو المعاهدات التجارية فإنه يتعين عليها - ما دامت لا تتبع سياسة حرية التجارة - أن تضع لها تعريفه عامة مستقلة ذات صبغة حامية ، اذ هي في هذه الحالة تؤدي وظيفتين : فهي من جهة تطبق على بضائع الدول التي لم يتسن عقد وفيات تجارية معها ، وهي من الجهة الأخرى تتخذ قاعدة للمفاوضات مع الدول الأجنبية ، وتكون بمثابة سلاح تهديد يلوح باستعماله اذا لم تقبل إحدى الدول منح صادرات الدولة المتفاوضة التسهيلات الكافية .

وهي **الامانة الأولى بالرعاية** (La clause de la nation la plus favorisée) :  
ومن أهم النصوص التي تتضمنها المعاهدات التجارية وقلمنا نخلو منه واحدة منها هو نص الأمة الأولى بالرعاية <sup>(١)</sup> . وبمقتضى هذا النص يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يمنح كل منهما الآخر كافة الامتيازات التي منحها في الماضي والتي يمنحها في المستقبل الى دولة ثالثة ، وبذلك يضمن كل منهما الآخر معاملة لا تقل امتيازاً عن معاملة الدول الأخرى . ولندكر على سبيل المثال النص الوارد في الاتفاقية التجارية المؤقتة المعقودة بين مصر والمملكة المتحدة في ٣ يولية سنة ١٩٣٠ <sup>(٢)</sup> : « (١) تعامل البضائع المصرية من حاصلات ومصنوعات الواردة الى المملكة المتحدة لتستهلك فيها أو تصدر منها أو تعبرها الى بلاد أخرى معاملة لا تقل امتيازاً عن المعاملة الممنوحة لبضائع أي بلد أجنبي آخر من حاصلات ومصنوعات . (ب) تعامل بضائع المملكة المتحدة من حاصلات ومصنوعات الواردة الى مصر لتستهلك فيها أو تصدر منها أو تعبرها الى بلاد أخرى معاملة لا تقل امتيازاً عن المعاملة الممنوحة لبضائع أي بلد أجنبي آخر من حاصلات ومصنوعات . » وعلى ذلك فإذا منحت المملكة المتحدة دولة

---

(١) Most - favoured - nation clause

(٢) عدد ٦٥ من الجريدة الرسمية المؤرخ ٧ يولية سنة ١٩٣٠

أخرى كإيطاليا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة امتيازات خاصة لم تمنح مثلها للمملكة المصرية فان هذه الامتيازات تسرى على مصر أيضا من تلقاء نفسها. وكذلك اذا منحت مصر بعض الدول امتيازات خاصة فانها تسرى أيضا على المملكة المتحدة ولو لم يكن منصوصا عليها في الاتفاقية السالفة الذكر .

وتختلف صيغة نص الأمة الأولى بالرعاية كما يختلف مدى تطبيقه . فهو أحيانا لا يتناول سوى أصناف السلع الملاحقة بالمعاهدة ، وأحيانا أخرى وهو الأغلب يتناول كافة أصناف السلع بدون تحديد . ومن الجهة الأخرى فهو أحيانا يقتصر على المزايا التي تمنح الى دول معينة ، وأحيانا يتناول المزايا التي تمنحها الدولتان المتعاقدتان الى الدول جميعا بدون تمييز ولا تفريق . وأخيرا فهذا النص قد لا يقف عند الرسوم الجمركية بل يتناول أيضا الاجراءات الجمركية وصنوف المعاملة التي يعامل بها رعايا كل دولة في أرض الأخرى<sup>(١)</sup> .

وقائدة نص الأمة الأولى بالرعاية واضحة لا تخفى ، فان الدولة التي تتجر مع أخرى لا تهتم بالمعاملة المطلقة الممنوحة لبضائعها بقدر اهتمامها بأن لا تقل تلك المعاملة امتيازاً عن المعاملة الممنوحة لبضائع الدول الأخرى . ذلك أنه اذا فرض أن مصر استطاعت أن تحصل من إنجلترا بعد مفاوضات شاقة على تخفيض في الرسوم الجمركية المفروضة على القطن المصرى فان هذا الامتياز يصبح عديم الجدوى اذا ظفرت الولايات المتحدة بتخفيض أكبر على القطن الأمريكى . فنص الأمة الأولى بالرعاية يحول دون هذا الخطر ويقيم المنافسة في الأسواق الخارجية على قدم المساواة بين الدول المختلفة . وفي ذلك ما يفسر سر ذبوعه حتى لقد أصبح جزءا لا يتجزأ من كل معاهدة أو اتفاقية تجارية ، وهو الأمر الذى أسفر عن توحيد التعريفات الاتفاقية اذ أصبح كل امتياز يمنح في معاهدة جديدة يمتد من تلقاء نفسه الى المعاهدات

---

(١) ترونى ، فى (Cours) الجزء الثانى ، ص ٢٥

السابقة كما أن كل امتياز في المعاهدات القديمة يمتد الى المعاهدات الجديدة ولو لم ينص عليه فيها <sup>(١)</sup>.

يبد أن تلك التأثيرات المتبادلة بين مختلف المعاهدات من شأنها أن تجعل مهمة المفاوض شاقة عسيرة ، اذ يجب عليه أن يزن بغاية الدقة والحذر كل منحة يعطيها . فرب منحة تبدو ضئيلة في معاهدة مع دولة معينة تصبح ذات خطر اذا امتدت بفعل نص الأمة الأولى بالرعاية الى دولة أخرى . ومن أجل ذلك يفتن المتفاوضون في تخصيص التعريف الاتفاقية ، وذلك بأن يضعوا للسلع التي تتمتع بامتياز معين وصفا يكون من الدقة بحيث لا ينطبق على السلع الأخرى التي تماثلها . ويضرب الاقتصاديون لذلك مثلا مشهورا هو ما فعلته ألمانيا عندما أرادت أن تمنح الماشية السويسرية معاملة خاصة ، فقد كانت ألمانيا في ذاك الحين مرتبطة مع فرنسا - بمقتضى معاهدة فرنكفورت - بنص الأمة الأولى بالرعاية ، ولذلك نص في المعاهدة التجارية بين ألمانيا وسويسرا على أن الرسوم المختصة انما تطبق على الماشية التي تربي على ارتفاع يزيد على ٣٠٠ متر عن سطح البحر وتقضى في صيف كل سنة شهرا على ارتفاع يزيد على ٨٠٠ متر . وهذه أوصاف تنطبق على الماشية السويسرية ولكنها لا تتوافر في الفرنسية <sup>(٢)</sup> . ولا شك في أنه متى قدح المفاوض زناد فكره فانه يستطيع في حالات كثيرة أن يكتشف بين السلعة التي تنتجها إحدى البلاد ومثلتها في بلاد أخرى بعض وجوه اختلاف قد تكون بسيطة جدا ولكنها تكفي لاعتبار السلعتين صنفين مختلفين ، ولكن ذلك يعتبر في نظر الكثير تحايلا

---

(١) وهذا ما يجعل النظام الجمركي في البلاد ذات المعاهدات التجارية يقوم في الواقع على تعريفتين : تعريف عامة مستقلة تطبق حينما لا توجد معاهدة تجارية ، وتعريف اتفاقية تتكون من مجموع المعاهدات .

(٢) جيد في Cours الجزء الثاني ص ٦٧ بالهامش وريو في Précis الجزء الثاني ص ٢٧٧

للتخلص من نص الأمة الأولى بالرعاية . وقد أخذ على هذا النص من الناحية الأخرى أنه قد يحمل بعض الدول على الامتناع عن منح بعض المزايا لدولة أخرى خشية أن تستفيد منها دولة ثالثة بلا مبرر .

وثمة سؤال آخر يعرض في هذا الموضوع وهو : هل الامتيازات التي تمنح لبعض الدول في حالة نص الأمة الأولى بالرعاية تمتد إلى الدول الأخرى بعوض أم بغير عوض ؟ إن الإجابة على ذلك تتوقف على شكل هذا النص . فهو إما أن يكون مطلقا من كل شرط وإما أن يكون شرطيا . فإذا كان الأول كما هي الحال الآن في معظم المعاهدات وذلك منذ سنة ١٨٦٠ فإن كل امتياز يمنح إلى إحدى الدول يمتد إلى الأخرى اطلاقا بدون عوض . وأما إذا كان النص شرطيا فإنه يكون بعوض . فقد كان المتفاوضون قبل سنة ١٨٦٠ يحرصون في معظم المعاهدات التجارية على أن ماتتضمنته من الامتيازات لا يمتد إلى دولة ثالثة إلا إذا منحت مقابلها من الحقوق مثل ما منحت الدولة المستفيدة . ولا تزال الولايات المتحدة إلى وقتنا الحاضر تتمسك بشرطية هذا النص ، ولذلك رفضت في وقت ما أن تمنح منتجات ألمانيا المزايا التي تتمتع بها منتجات جزيرة كوبا لأن كوبا لم تحصل على هذه المزايا الا مقابل تخفيض رسومها على المنتجات الأمريكية <sup>(١)</sup> .

وقد عرضت اللجنة الاقتصادية لمؤتمر النقد والاقتصاد العالمي عند بحثها في السياسة التجارية لمبدأ الأمة الأولى بالرعاية ، وقد جاء في تقرير لجنها الفرعية عن ذلك ما يأتي <sup>(٢)</sup> :

« تناول البحث هذه المسألة أيضا وبخاصة من ناحية الاستثناءات التي يجب

---

(١) ريبو في ( Précis ) الجزء الثاني ص ٢٧٦ بالهامش

(٢) تقرير حفرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا عن اعمال مؤتمر النقد والاقتصاد المنعقد في لندن في صيف سنة ١٩٣٣ ، ص ٥٨ - ٥٩ من طبعة وزارة المالية .

الترخيص بها ليكون تطبيق المبدأ أكثر مرونة وملاءمة للأحوال الحاضرة .  
وقد كان هنالك ميل عام الى ابقاء المبدأ كما هو مطلقا من كل قيد وشرط  
مع التسليم طبعا بالاستثناءات المعتادة <sup>(١)</sup> ، وذلك باعتبار أن هذا المبدأ هو  
أساس كل سياسة تجارية حرة وأن تخفيض التعريفات تخفيضا عاما كبيرا عن  
طريق المعاهدات الثنائية لن ييسر الا ببقاء المبدأ طليقا من كل قيد وأن العمل  
بهذه الطريقة يفنى عن استثناءات المفاوضات في كل مناسبة والحظة .

« على أن بعض الوفود قد أبدت رغبة شديدة في اضافة بعض استثناءات  
جديدة الى الاستثناءات القديمة المعروفة ، وحجتها في ذلك أن مبدأ الأمة الأولى  
بالرعاية وان كان يكفل للتجارة في الظروف العادية الحد الأدنى من الضمانات  
الجوهرية ويحول دون التعسف والتحيز والتعامل الا أنه في أوقات الأزمات قد  
ينقلب الى عكس الغاية منه اذا هو نفذ بالدقة المفرطة .

« أما عن ماهية هذه الاستثناءات فقد تشعبت الآراء كثيرا ، وفيما يلي  
المقترحات المقدمة في هذا الصدد : استثناء المعاهدات الجمعية التي ترمى الى  
تخفيض الحواجز الاقتصادية ويكون الانضمام اليها مباحا للجميع — استثناء  
الحاصلات الزراعية — استثناء الاتفاقات القائمة على أساس روابط تاريخية  
بين بعض البلدان بشرط أن يوافق على ذلك مجلس عصبة الأمم — استثناء  
الاتفاقات المقصورة على البلدان التي تتعهد بأن تقبل نظاما معيناً وبأن تبقى  
مستوى المعيشة لسكانها عند حد معين — استثناء الاتفاقات التي اقترح عقدها  
مؤتمر ستريزا <sup>(٢)</sup> والمعاهدات الاقليمية الجمعية التي تعقد برعاية عصبة الأمم .

(١) الاستثناءات المشار اليها هنا هي التي تناول بالأخص تجارة الحدود والاتحادات  
الجزئية .

(٢) عقد هذا المؤتمر في ستريزا ( Stresa ) بإيطاليا من ١٠ الى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٢  
واتخذ له اسم « مؤتمر التجديد الاقتصادي لأوروبا الوسطى والشرقية » . وهو اسم يدل على  
مطمح ربيع عجز المؤتمر عن بلوغه . وقد كان أهم ما اشتمل عليه برنامج عمله ما يأتي : (١)

على أن المؤتمر لم يتخذ أى قرار فيما اقترح من هذه الاستثناءات . وهذا مما يؤسف له لأننا نعتقد أن إبقاء نص الأمة الأولى بالرعاية على حالته الراهنة بدون عوض وبدون الاستثناءات المشار إليها من شأنه أن يحول دون عقد الاتفاقات التى تتضمن تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول التى تربط بعضها بعضا مصالح كبيرة مشتركة كدول أوروبا الوسطى والشرقية .

مزايا نظام المعاهدات التجارية : يلتف حول نظام المعاهدات التجارية المعتدلون من أنصار حرية التجارة ومن أنصار حمايتها ، فهى تصادف لدى الفريقين هوى فى النفوس .

فأما أنصار حرية التجارة فيظفرون من هذا النظام بالفوائد الآتية :  
(١) ثبات التعريف الجمركية خلال مدة من الزمن طويلة هى عادة عشر سنوات . وهذا الثبات من أهم عوامل رواج التجارة الدولية ، وبفضله يستطيع أصحاب الصناعة أن يقدروا ثم يحددوا أثمان بضائعهم خلال مدة من الزمن دون أن يخشوا تغير أحوال المنافسة فى السوق الخارجية بسبب تعديل الرسوم الجمركية . على أن هذا الثبات هو أهم ما يأخذه أنصار الحماية على نظام المعاهدات التجارية ، إذ يقيد سلطان الدولة ويحول دون رفع الرسوم الجمركية كما دعت إلى ذلك حاجة الإنتاج الأهلى ، ولذلك يؤثرون نظام الاتفاقيات على نظام المعاهدات لأن الأولى استطاع الغاؤها فى أى وقت بمجرد إخطار يرسل مقدما .

(٢) إيجاد صلة التضامن ليس بين البلدين المتعاقدين فحسب بل بين البلدان جميعا ، وذلك بفضل وجود نص الأمة الأولى بالرعاية كما ينشأ ذلك آتيا ،

---

تمين الوسائل التى تؤدى الى تذليل الصعاب التى تعترض نقل الأموال من هذه البلدان الى الخارج وتبطل فى الاستطاعة إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف تدريجيا . (٢) تمين الوسائل التى تؤدى الى امتشاح التجارة الدولية بين هذه البلدان وبعضها البعض وبينها وبين البلدان الأخرى ومعالجة مشكلة تدهور آثمان الحاصلات الزراعية فيها — مجلة ( Le Mois ) ، عدد ٢١ ،

ولذلك كان هذا النص بغیضا لدى أنصار الحماية لأنه لا يكاد يفتح الباب قليلا أمام إحدى الدول حتى يفتح على مصراعيه أمام الدول الأخرى جميعا .

(٣) الاقتراب تدريجا من حرية التجارة وإيجاد حسن العلاقات بين الشعوب وذلك بفضل التخفيضات والمنح المتبادلة التي تستخلصها كل دولة عند عقد المعاهدات وتجديدها ، ولأن نظام المعاهدات يقلل في نظر بعض الكتاب من أخطار الحروب ، حتى لقد ذهب الأستاذ جيد ( Cide ) إلى القول بأن معاهدة تجارية بين شعبين تكاد توازي محالفة سياسية بينهما<sup>(١)</sup>.

وأما المعتدلون من أنصار حرية التجارة فيقبلون نظام المعاهدات التجارية بقبول حسن لأنه يتمشى مع أغراضهم ولا سيما في المواضع الآتية :

(١) أن المعاهدات التجارية لا تنافي وجود تعريفة عامة حامية بل أن وجود هذه التعريفة شرط ضروري لعقد هذه المعاهدات كما أثبتنا من قبل ، ولهذا كان يتعذر على البلدان التي لا تتوفر على مثل هذه التعريفة كإنجلترا في عهد حرية التجارة أن تعقد معاهدات تجارية مع البلدان الأخرى. وقد كان ذلك من أهم الأسباب التي حدث بها أخير إلى انتهاج سياسة الحماية ووضع تعريفة عامة لهذا الغرض ، ومنذ أن فعلت ذلك تسنى لها عقد كثير من المعاهدات التجارية مع البلدان الأجنبية .

(٢) أن المعاهدات التجارية تحقق مبدأ تبادل المزايا في السياسة التجارية ، إذ من طبيعة كل عقد أن يكسب كلا الطرفين بعض الحقوق والمزايا ، ولهذا أهمية خاصة لدى كثير من أنصار الحماية الذين أشد ما ينفرهم من نظام حرية التجارة المطلقة ترك البضائع الأجنبية تدخل البلد بدون قيد حتى ولو كانت واردة من بلدان ترتفع فيها صروح الحواجز الجمركية .

(٣) بفضل المعاهدات التجارية تستطيع كل دولة أن تجعل درجة الحماية

---

(١) جيد في ( Cours ) الجزء الثاني ص ٦٦

فيها متمشية قوة وضعفا مع حالة كل منافس من البلدان الأخرى، فإذا كان ثمة بلد تخشى شدة منافسته لصناعتها الأهلية فإنها عند التعاقد معه لا تذهب بعيدا في تخفيض رسومها، وبالعكس ذلك تبدى تساهلا عند التعاقد مع بلد لا تخشى منافسته. وعلى هذا المنوال تستطيع الدولة أن تجعل فئات رسومها الجمركية تختلف باختلاف ظروف كل بلد وأحواله الخاصة. هذا على حين أنه إذا كانت هناك تعريفات عامة واحدة فإنها تطبق على منتجات البلدان جميعا بدون تمييز وبغض النظر عن تباين أحوالها الاقتصادية. وهذا ما يجعل التعريفات قاسية بالنسبة لبعض البلدان رحيمة بالنسبة للأخرى. غير أنه يلاحظ هنا أن ذيوع نص الأمة الأولى بالرعاية قد أودى بالفائدة التي تنجم عن تنوع التعريفات، إذ عمل على توحيد فئات التعريفات الملحقة بالمعاهدات التجارية وجعلها في النهاية تتعين جميعا عند حد التعريفات الأدنى.

تلك هي بالأجمال مزايا المعاهدات التجارية. وهي تبرز في أكل صورها إذا اتخذت تلك المعاهدات شكل اتحادات جمركية (unions douanières) وهذه يمكن تعريفها بأنها اتفاقات غايتها أن تجعل من بعض دول مستقلة سياسيا وحدة جمركية تخضع لنظام جمركي واحد. ومن أشهر الأمثلة على ذلك الاتحاد الجمركي الألماني المعروف باسم زولفيرين (Zollverein). وقد يكون الاتحاد الجمركي خطوة في سبيل تحقيق اتحاد أتم وأخطر وهو الوحدة السياسية، كما أنه قد تفرضه دولة غالبية على أخرى مغلوبة، وكذلك قد يكون الاتحاد الجمركي المظهر الاقتصادي لمخالفة سياسية وحرية، وأخيرا فقد يتصور وجوده بين دولة ومستعمراتها المستقلة<sup>(١)</sup>.

ويعتقد كثير من الاقتصاديين أن إنشاء اتحاد جمركي بين بلدان أوروبا

(١) تروشي في (Cours) الجزء الثاني ص ٣٧

الرئيسية يساعد كثيرا على زيادة الرخاء العام وتوطيد دعائم السلام. وقد كانت هناك قبل الحرب حركة قوية ترمى الى تأليف اتحاد جمركى تحت زعامة ألمانيا بين دول أوروبا الوسطى ، وقد اشتهرت هذه الحركة باسم «Mittel - Europa» كما عرض على بساط البحث اقتراح بتأليف اتحاد جمركى لاتينى بين فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ، وآخرين دول أمريكا الشمالية والجنوبية <sup>(١)</sup>. ولكن النزعة الاستقلالية وقوة شكيمة أنصار حماية التجارة كانتا تحولان دائما دون تحقيق هذه الاقتراحات .

وقد عادت فكرة الاتحادات الجمركية الى الظهور بعد الحرب وحاولت ألمانيا والنمسا سنة ١٩٣١ أن تقيا بينهما ضربا من الاتحاد الجمركى ، ولكن مقاومة بعض الدول وعلى رأسها فرنسا أفضى الى فشل هذه المحاولة ، وقد كان أشد ماتخشاها أن يفضى الاتحاد الجمركى بين الدولتين الى اتحادهما سياسيا <sup>(٢)</sup>. وكذلك ظهر مشروع الاتحاد الأوروبى ( L'union Européenne ) أو ما يسمونه أحيانا ولايات أوروبا المتحدة ( United States of Europe ) ، وهو مشروع واسع النطاق يرمى الى إيجاد اتحاد اقتصادى بين الدول الأوربية شبيه بالاتحاد الاقتصادى القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اشتهر الوزير الفرنسى بريان (Briand) بالدعوة الى هذا المشروع وعرضه على مجلس عصبة الأمم الذى ألفت لجنة خاصة لدراسته : (La Commission d'étude pour l'Union Européenne) . فعقدت عدة جلسات ولكن دون أن تصل الى نتيجة عملية . وقد كان اكفهرار

(١) ومن أحسن ما يرجع اليه فى تفصيل هذا الموضوع محاضرات مدرسة العلوم السياسية فى باريس فى موضوع السياسة التجارية

(٢) وقد عرض مشروع هذا الاتحاد على محكمة العدل الدولية فى لاهاي فقررت أنه يتناقض وأحكام معاهدة سان جرمان وبروتوكول جنيف المعقود فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢ - انظر فى ذلك مجلة ( L'Europe Nouvelle ) عدد ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ ص ١٣١٠ وما بعدها .

الجو السياسى من أهم الأسباب التى دعت الى إهمال المشروع . ولاغروفاى مشروع من هذا القبيل يستلزم بادىء بدء تقرب كبير من الوجهة السياسية بين الدول صاحبة الشأن ، وهذا ما عملت على تقيضه الحوادث السياسية الأخيرة <sup>(١)</sup> .

### § النظم الجمركية الخاصة

لا مرأى فى أن الرسوم الجمركية عقبة كأداء فى سبيل تداول السلع بين الدول ، ثم هى متى فرضت على المواد التى تدخل فى إنتاج السلع التى تُنتج على ذمة التصدير جعلت هذا التصدير متعذرا ان لم يكن مستحيلا . من أجل ذلك ابتُدعت نظم غايتها جعل الأداة الجمركية أكثر مرونة والتوفيق بقدر المستطاع بين وجود الرسوم الجمركية وسهولة تداول السلع الدولية . وهذه النظم هى : نظام التجارة العابرة ( Le transit ) - نظام الایداع ( L'entrepôt ) نظام المناطق الحرة ( Les zones franches ) - نظام السماح المؤقت ( L'admission temporaire ) - نظام الدروباك ( Le drawback ) . وسنبين ماهية كل منها فيما يلي :

(١) نظام التجارة العابرة ( الترانزيت ) : ينطبق هذا النظام على السلع التى تجتاز أرض الدولة دون أن تبقى فيها . فهى لا تنافس الإنتاج الأهلى لأنها لا تنسرب الى أيدي المستهلكين ، وهى فى الوقت نفسه لوسائل المواصلات الأهلية مورد دخل لا يستهان به . ولذلك جرى العرف على إعفاء السلع العابرة من الرسوم الجمركية مع إيجاد نظام دقيق للتحقق من عدم تسرب تلك السلع الى السوق الداخلية أثناء الطريق . وقد كانت مصر على الدوام نظرا

---

(١) وقد أفاضت الصحف والمجلات فى بحث هذا المشروع ويكفى أن نشير هنا الى ملاحظات السير سولتر ( Salter ) فى كتابه ( Recovery ) ص ١٨٥-١٩٢ ، للرجوع اليها من يريد التبسط فى البحث .

لموقعها الجغرافى مهبط تجارة عابرة واسعة النطاق ، غير أنه لم يكن يحصى فى نشرات تجارة مصر الخارجية حتى عام ١٩٣١ من بضائع الترانسيت سوى الفحومات الحجرية وزيت الوقود وذلك لأنه يدفع عنها رسم ترانسيت قدره واحد فى المائة ، مع أن تجارة مصر العابرة الحقيقية تتناول سلعا أخرى كثيرة وبخاصة حاصلات السودان والجهات المجاورة، وكذلك حاصلات البلاد الواقعة على شواطئ البحر الأحمر والمحيط الهندى وبحار الصين <sup>(١)</sup> . ولما كانت الحكومة المصرية قد أقرت المعاهدة الدولية للإحصاءات الاقتصادية الموقعة فى جنيف فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ والتي تنص على وجوب إحصاء بضائع الترانسيت فقد أخذت مصلحة عموم الإحصاء بمعاونة مصلحة الجمارك تضع إحصاءات مفصلة عن حركة تجارة الترانسيت مع كل بلد وبيان نصيب كل منها <sup>(٢)</sup> .

(٢) نظام البراع : ينطبق هذا النظام على السلع التى تحت رحالها بالبلد وتظل فيه فترة من الزمن فى حالة انتظار يعقبها إما دخول فى السوق الأهلية وإما شحن الى الأسواق الخارجية . وفى بعض الموانى الكبيرة كالهافر والأسكندرية ترد مقادير عظيمة من بعض المواد كالبن والشاي والأرز يجلبها المستوردون من البلاد النائية ويحتفظون بها زمنا فى أما كن خاصة قبل أن يبتوا فى هل يدخلونها السوق الأهلية أم يرسلونها الى الخارج ، وهم فى ذلك يلاحظون حالة الأسواق المختلفة مسترشدين بحركات الأسعار فيها . وطالما لا تغادر تلك السلع مستودعاتها فانها تعتبر فى نظر رجال الجمارك كأنها خارج الدولة فلا يجبون عنها رسما ، وهى اذا أرسلت الى الخارج لم يدفع عنها شيء

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ٣٣

(٢) تجد يانا مفصلا عن ذلك فى تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام

١٩٣٢ ص ١٢٣ وما بعدها .

ولكنها اذا اتخذت سبيلها الى داخل الدولة وجب أداء الرسم المفروض عليها كما لو كانت واردة من الخارج مباشرة .

والايداع يكون إما في مستودعات عامة تحت اشراف رجال الجمارك واما في مستودعات المستوردين أنفسهم بضمائم معينة ، وفي تلك الحالة يكون لرجال الجمارك حق تفتيش تلك المستودعات للتحقق من أن شيئاً مما بها لم يتسرب خلسة الى السوق الأهلية <sup>(١)</sup> . والمستودعات العامة تستغل عادة بمقتضى امتياز يمنح الى بعض الهيئات كمجلس بلدى أو غرفة تجارية أو شركة رأسمالية . وقد قضى الأمر العالى الصادر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ بأن لمجلس الوزراء الحق فى الترخيص بإنشاء مخازن ايداع جمركية فى الموانى المصرية وسن اللوائح الخاصة بإنشائها وإدارتها . وبمقتضى ذلك رخص فى سنة ١٨٨٨ بإنشاء شركة مساهمة تحت اسم « شركة مخازن الاستيداع بالأسكندرية » لاستغلال امتياز المستودعات الجمركية . وكانت مدة الامتياز فى الأصل ٢٥ سنة تنتهى فى سنة ١٩١٣ ولكنها مدت فى سنة ١٨٩٩ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ ثم مدت فى سنة ١٩٠٦ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ورخص للشركة بإنشاء مستودعات فى الأسكندرية والسويس وبور سعيد والقاهرة <sup>(٢)</sup> .

(٣) نظام المناطق الحرة : يراد بالمنطقة الحرة فى الاصطلاح الجمركى قطعة من أرض الدولة يمكن تفريغ البضائع فيها وترتيبها ونحويلها صناعياً بدون أن يؤدى عنها الرسوم الجمركية المعتادة . فالمنطقة الحرة وان تكن من الوجهة السياسية داخل حدود الدولة الا أنها من الوجهة الجمركية تعتبر

---

(١) ويطلق فى الاصطلاح الفرنسى على الايداع فى الحالة الاولى اسم الايداع الخقيق

(entrepôt réel) وعليه فى الحالة الثانية اسم الايداع الوهمي (entrepôt fictif)

(٢) وكان مرخصاً للشركة أن تستغل المخازن لحسابها تحت مراقبة الحكومة على أن تستولى

الحكومة على عشرة فى المائة من ربح الشركة ثم استبدل ذلك بقسط سنوى معين قابل للتعديل

كل خمس سنوات .

خارجا عنها ، ولذلك كانت السلع الأجنبية تتداول فيها بحرية تامة حتى اذا ما نفذت منها الى بقية أرض الدولة وجب أن تؤدي الرسوم الجمركية . والمناطق الحرة تتخذ عادة في الموانئ ، وقد كانت في الأزمنة الماضية تشمل الميناء كله كما كانت الحال في هامبرج ومارسيليا وبايون ودنكيرك ولكنها في الوقت الحاضر لا تشمل الا قسما من الميناء . ومن أشهر الموانئ التي يوجد بها الآن مناطق حرة هامبرج وجنوه وكوبنهاجن وتريستا . وقد كانت هناك قبل الحرب مناطق حرة في بلاد الجكس والسافواي بفرنسا ولذلك كانت تجارتها رائجة مع سويسرا المتاخمة لها ، ولكن معاهدة فرساي قضت بالغائها على حين قضت بإنشاء منطقة جديدة في ستراسبورج .

وللموانئ الحرة وظيفتان . وظيفة تجارية وأخرى صناعية . فأما وظيفتها التجارية فتتخصر أولا في إيجاد حركة عظيمة في تلك الموانئ ، وثانيا أنه بفضلها يتوفر للبلد في كل وقت كميات عظيمة من أصناف المواد الأولية والغذائية يسد منها حاجته بدون كبير عناء وبأثمان مناسبة ، وثالثا أن هذه الموانئ توجد ميدانا للعمل وحركة في الملاحة البحرية مع البلدان الأجنبية . وهذه الفوائد الجمّة هي التي جعلت أهل الرأي في بعض البلدان كفرنسا يطالبون بإنشاء بعض المناطق الحرة البحرية ، كما أوضحت الى لجنة التجارة والصناعة المصرية في تقريرها المشهور<sup>(١)</sup> باقتراح إنشاء مناطق حرة في الأسكندرية وبور سعيد والسويس<sup>(٢)</sup> . وأما الوظيفة الصناعية للموانئ الحرة فتتخصر في إيجاد بقعة يمكن لبعض الصناعات أن تقوم فيها وأن تحصل على موادها الأولية معفاة من الرسوم الجمركية ، كما تستفيد من وجودها في ميناء

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة الصادر في سنة ١٩١٧ ، طبعة سنة ١٩٢٥ ص ٣٤

(٢) نعم أن نظام الابداع يحقق الى حد ما وظيفة المناطق الحرة من الوجهة التجارية ولكن ذلك بدرجة محدودة ويقدر من الحرية أقل.

تستطيع أن تصدر منه منتجاتها بسهولة وسرعة . بيد أنه لأسباب مختلفة من أهمها ضيق نطاق المناطق الحرة لم يقدر للصناعة فيها أن تبلغ من التقدم شأوا بعيدا ولذلك ظلت الوظيفة التجارية هي المتغلبة فيها .

(٤) نظام السماح المؤقت . ينطبق هذا النظام على المنتجات التي يعاد تصديرها بعد أن تكون قد أدمجت في منتجات أخرى أو حولت نحو إنتاج صناعي ، ومن أمثلة ذلك خيوط القطن والحرير التي تستورد لتنسج ثم تصدر على شكل أقمشة والقمح الأجنبي الذي يطحن ويصدر دقيقا والدخان الذي يستورد ثم يصدر على شكل سجائر . فنظام السماح المؤقت يقضى باعفاء هذه المواد من الرسوم الجمركية عند استيرادها بشرط أن يعاد تصديرها في خلال زمن معين . وفي هذه الحالة يتعهد المستورد بضمان معين بأن يدفع الرسوم المستحقة إذا لم يعد تصدير تلك المواد في خلال الموعد المضروب . وليس يخفى ما لهذا النظام من الأهمية في البلاد التي تنتهج سياسة حماية التجارة ويكون بها صناعات كبيرة تنسج للتصدير . ذلك أن وجود الرسوم الجمركية على المواد الأولية يؤدي إلى رفع أثمان المواد المصنوعة ومن ثم يضعف مركز المنتجين الوطنيين في الأسواق الخارجية ، فبفضل نظام السماح المؤقت يستطيع تجنب ذلك وقصر ارتفاع أثمان المنتجات المصنوعة على السوق الداخلية دون الخارجية . وقد أثار تطبيق هذا النظام في بعض البلدان اختلافا كبيرا في الرأي حول مسألة ما إذا كان المعاد تصديره يجب أن يتناول السلعة التي استوردت بالذات أم ما يماثلها . وقد كان الرأي الأول هو المتبع في فرنسا قبل سنة ١٨٦٠ ولكن ما نشأ عنه من الارتباك والمضايقة لأصحاب الأعمال أدى إلى العدول عنه ، فقد كان يستلزم تدخل رجال الجهاز باستمرار في شئون المصانع كما كان يقضى بفصل عمليات الصناعة التي تتناول المواد المسموح بها مؤقتا عن العمليات الأخرى ، وهذا ما لا يتفق ونظام الإنتاج في المصانع الكبيرة .

ومن أجل ذلك أصبح يكتفى في معظم الحالات بإعادة تصدير المثل ، ففي حالة خيوط القطن التي تتمتع بنظام السماح المؤقت يكفي أن يثبت المصدر أن ما يصدره من المنسوجات يشمل خيوطا تعادل في الكمية والنوع الخيوط المعفاة من الرسوم .

(٥) نظام الدروبالك : يؤدي هذا النظام نفس الوظيفة التي يؤديها نظام السماح المؤقت ولكن على صورة أخرى، فهنا يعاد إلى المصدرين الرسوم التي سبق أدائها عند استيراد المادة الأولية التي أدمجت في بعض المنتجات الأهلية أو حولت تحويلا صناعيا . وهذا النظام أقل انتشارا من نظام السماح المؤقت . ومن أهم المواد التي تتمتع بنظام الدروبالك في مصر السجائر والدخان المفروم . وفي بعض البلدان يتخذ نظام الدروبالك وسيلة لمنح بعض المنتجين إعانات غير مباشرة، وسبيل ذلك أن يرد إلى المصدرين مبلغا يزيد على ما دفعوا من الرسوم عند استيراد المواد الأولية .

### (٣) تأثير الرسوم الجمركية في الأمان<sup>(١)</sup>

ما زالت تبرز : الغرض من هذا البحث معرفة ما إذا كان فرض الرسوم الجمركية على الواردات يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأمان في داخل الدولة وإذا تحقق ذلك فهل يكون ارتفاع الثمن بقدر الرسم المفروض ؟<sup>(٢)</sup> لمعالجة

(١) راعينا في هذا البحث على المراجع الأتية : جرينفيلد (International Trade) من ٣٢٠ - ٣٢٧ ، وتوسيع في (Some Aspects of the Tariff Question) من ١٧ - ٣ ، وأيضا في (Principles) الجزء الأول من ١٧ - ٥٢٩ ، ومارتيال في (Money Credit and Commerce) من ١٦٧ وما بعدها ، وريو في (Précis) الجزء الثاني من ٣١٥ - ٣٢٣ .

(٢) نلاحظ أثناء صياغة الكلام على رسوم الوارد دون رسوم الصادرات أن لم نجد لهذه أهمية تذكر في السياسات التجارية الحديثة .

ذلك نفرق بين حالات ثلاث (١) :

(١) حالة السلع التي تُنتج في الداخل بنفقات تعادل نفقات انتاجها في الخارج أو تقل عنها : وفي هذه الحالة لا تستورد الدولة عادة شيئا من تلك السلع ولذلك يكون كل رسم وارد يفرض عليها عديم الأثر في ارتفاع الثمن الداخلي اللهم إلا في حالة خاصة أحيانا ومن طريق غير مباشر ، وذلك عند ما يكون انتاج السلعة موضوع احتكار في الداخل . فقد يعرض هنا أن يكون المحتكر قبل فرض الرسم خائفا من المنافسة الأجنبية ولذلك لم يكن يجراً أن يرفع الثمن فوق حد معين خشية أن يجذب ذلك بعض السلع الأجنبية ، فاذا ما فرض الرسم بادر الى رفع الثمن آمنا مطمئنا .

ومن الناحية الأخرى فقد يحدث أحيانا أن تستورد الدولة بعضا من تلك السلع على حين تصدر بعضها آخر كما تفعل الولايات المتحدة بالنسبة للقمح فانها تستورد مقدارا منه من كندا على حين تصدر كل عام جزءا من محصولها ، وفي هذه الحالة يكون الثمن الذي يبيع به المنتجون الأمريكيون في الداخل معادلا الثمن الذي يحصلون عليه من البيع في الخارج مخصوصا منه نفقات النقل وما إليها . (ذلك أنه اذا كان الثمن في الداخل أقل من ذلك فانه يكثر شراء القمح للتصدير فيؤدي ذلك الى ارتفاع الثمن الداخلي ، واذا كانت أعلى من ذلك فان القمح لا يصدر من أمريكا وقد يستورد من الخارج فيؤدي ذلك الى هبوط الثمن الداخلي ) ومن أجل ذلك كان استيراد أى مقدار من القمح في أمريكا عديم الأثر في الثمن ، وكل ما في الأمر أنه يؤدي الى زيادة المصادر من القمح الأمريكي . فاذا ما فرض رسم على الوارد من القمح السكندى فانه

---

(١) وتنبع في ذلك طريقة الاستاذ جريفيث عندما لجة هذا الموضوع في كتابه السالف

الذكر ص ٣٢٠ وما بعدها

لا يكون له من أثر سوى اشتداد المنافسة بين القمح الكندي والقمح الأمريكي في الأسواق الخارجية ، وفي النهاية يتحدد الثمن في الخارج والداخل عند مستوى واحد (١).

(٢) حالة السلع التي لا يستطيع انتاجها في الداخل أو يستطيع ولكن بنفقات باهظة تجعل انتاجها في حكم المستحيل: ويدخل في ذلك خاصة أنواع الحاصلات التي لا تجد في بعض البلاد من الأحوال الجوية والجيولوجية ما يلانها كالبن والشاي والتوابل في البلاد الخارجية عن المنطقة الحارة. فأى رسم يفرض على الوارد من تلك السلع يؤدي في الأصل الى ارتفاع الثمن في الداخل بقدر الرسم المفروض ، ويستمر الاستيراد ولكن بمقادير أقل ، ويكون هناك فرق بين الثمن في الداخل والخارج بقدر فئة الرسم . وارتفاع الثمن في هذه الحالة ضروري لحل المنتجين الأجانب على الاستمرار في ارسال بضاعتهم الى تلك السوق وهذا الرسم يعتبر بمثابة ضريبة استهلاك تفرض على المستهلكين الوطنيين وعليهم وحدهم يقع عبثها ، فهو لغرض مالي بحث وليس له أية صبغة حامية .

بيد أنه قد يحدث أحيانا - وفي ظروف خاصة سوف ن فصلها فيما بعد - أن يعتمد المنتجون الأجانب الى تخفيض ثمن بيعهم الأصلي ، ويكون ذلك بمثابة تحميلهم جزءا من عبء الرسم ، فاذا كان مقداره ١٠ قروش مثلا فانهم قد يخفضون ثمن بيعهم بمقدار ٤ قروش . وفي هذه الحالة لا يحدث الرسم أثره كاملا في البلد المستورد إذ لا يرتفع الثمن إلا بقدر ٦ قروش .

ومن جهة أخرى فان القول بأن الثمن يرتفع بقدر الرسم يقوم على فرض أن انتاج السلعة المستوردة يخضع لقانون الغلة الثابتة ، ولكنه قد يكون خاضعا لقانون الغلة المتناقصة أو المتزايدة . فاذا كان خاضعا لقانون الغلة المتناقصة فان فرض الرسم الجمركي وهو يؤدي الى نقص الطلب في البلد

المستورد يؤدي تبعاً لذلك إلى نقص نفقة الانتاج الحدية في البلد المصدر ، ومن ثم يرتفع الثمن في البلد المستورد بمقدار أقل من الرسم . وبالعكس ذلك إذا كان انتاج لسلعة خاضعاً لقانون الغلة المتزايدة فإن فرض الرسم الجمركي وهو يؤدي إلى نقص الطلب يؤدي تبعاً لذلك إلى زيادة نفقة الانتاج الحدية في البلد المصدر ، ومن ثم يرتفع الثمن في البلد المستورد بمقدار أكثر من الرسم . غير أن هذا التحليل يفقد كثيراً من أهميته في الحياة العملية نظراً لأن ما يستورده بلد من سلعة معينة يوزع غالباً بين بلدان كثيرة ، فإذا ما نقص استيراد البلد الأول وزع النقص بين هذه البلدان جميعاً ، ولذلك لا يظهر أثره واضحاً من حيث فعل قانون الغلة المتناقصة أو المتزايدة . وفي الحق أن النتائج المتقدمة لا تبدو واضحة إلا في حالة واحدة ، وذلك عند ما تكون السلعة المستوردة آتية من بلد واحد ، وهذا نادر جداً<sup>(١)</sup>.

(٣) حالة السلع التي يستطيع انتاجها في الداخل ولكن بتكاليف أعلى من تكاليف انتاجها في الخارج : وهذه السلع تستورد من الخارج ما لم تكن هناك وسائل مصطنعة تقوى مركز المنتجين الوطنيين وأخصها الرسوم الجمركية . بيد أن تأثير هذه الرسوم يختلف باختلاف ما إذا كان الرسم أقل مقداراً من الفرق بين تكاليف الانتاج في الداخل والخارج (مضافاً إلى ذلك تكاليف النقل) أو معادلاً له أو أكثر منه . فإذا كان أقل فإن الأثمان ترتفع في الداخل ولكن بمقدار لا يكفي لحمل المنتجين الوطنيين على البروز إلى الميدان . وبذلك يكون الرسم ما ليا بحتاً ، ومثله هنا كمثل الرسم الذي يفرض على السلع التي لا يستطيع انتاجها في الداخل . وعلى ذلك فإذا فرض أن تكاليف الانتاج الأجنبية والأهلية كانت كالآتي .

(١) توسيج في (Principles) الجزء الأول ص ١٧ . بلها مش وأيضاً في (Tarif Question)

تكاليف الإنتاج الأجنبية . . . ٢٥ قرشا

تكاليف النقل . . . . . ٥ قروش

ثمن السلعة المستوردة . . . . . ٣٠ قرشا

تكاليف الإنتاج الأهلية . . . . ٤٠ قرشا

فان رسما مقداره ٥ قروش على المنتجات الأجنبية يؤدي الى رفع الثمن في السوق الداخلية الى ٣٥ قرشا . وهذا الثمن أقل من تكاليف الإنتاج الأهلية، ولذلك تظل السلعة لا تنبج في الداخل على حين تتقاضى الحكومة ٥ قروش عن كل واحدة تستهلك منها .

وأما اذا كان الرسم يعادل الفرق بين تكاليف الإنتاج الأهلية والأجنبية ( مضافا اليها تكاليف النقل ) ومقدار ذلك هنا ١٠ قروش فانه يقيم المنافسة بين المنتجين الوطنيين والأجانب على قدم المساواة . وذلك هو رسم التكافؤ الذي طالما شاد بذكره أنصار الحماية في العصر الحديث . وقد رأينا آتفا ما يقوم عليه من الملاحظات والاعتراضات <sup>(١)</sup> ، ولذلك نكتفي هنا بأن نبين تأثيره في الثمن وفي موقف المنتجين الوطنيين . فهو من جهة يؤدي الى رفع الثمن في السوق الداخلية بمقداره ، وهو من جهة أخرى يكفي لحمل المنتجين الوطنيين على الدخول في حلبة الإنتاج . ولكنهم قد لا يقدمون على ذلك لخوف في عزائهم أحيانا أو لاعتقادهم بأن الحماية الجمركية سوف لا تدوم . وفي هذه الحالة لا يؤدي الرسم سوى وظيفته المالية ، وتجنى الحكومة من الدخل بقدر ما ينخر المستهلكون . وأما اذا ترتب على ارتفاع الثمن ظهور بعض الصناعات الأهلية فانها إما أن تستأثر بالسوق الداخلية وفي هذه الحالة يمنع الاستيراد فلا تنجي الحكومة دخلا وإما أن تُنقسم السوق بين الصناعات الأهلية والأجنبية ، وفي هذه الحالة يتناول ارتفاع الثمن العرض السكلى من تلك

السلعة . ويتسرب جزء من ارتفاع الثمن إلى خزانة الدولة على شكل رسم يجبي على الوارد من السلعة ، ويتسرب الجزء الآخر إلى جيوب المنتجين الوطنيين لتغطية نفقات انتاجهم المرتفعة ، وهو لا يعتبر ربحا لهم ، ولكنه يمثل ما ينحصره المجتمع في الحقيقة من جراء توجيه الجهود نحو صناعة غير ملائمة نسبيا (١) . وأخيرا قد يكون الرسم أكثر من الفرق بين تكاليف الانتاج الأهلية والأجنبية ( مضافا إليها تكاليف النقل ) بأن يكون مقداره ١٥ قرشا مثلا . وفي هذه الحالة يتمتع الوارد من السلعة من الخارج ويحل محله الناتج الأهلي . وليس ضروريا في هذه الحالة أن يرتفع الثمن في الداخل بقدر الرسم المفروض إذ يتوقف ذلك قبل كل شيء على درجة المنافسة بين المنتجين الوطنيين : فإذا كانت شديدة فإن الثمن يتحدد عند تكاليف الانتاج الأهلية ويكون أعلى من تكاليف الانتاج الأجنبية ، ولكنه لا يكون أعلى بمقدار الرسم . وواضح هنا أن الفرق بين مقدار الرسم ومقدار الزيادة في الثمن يكون عديم الأثر في حماية الصناعة الأهلية . وأما إذا كان هناك احتكار أو شبه احتكار في السوق الداخلية فإن الثمن يرتفع إلى حد يفوق نفقات الانتاج الأهلية ، وقد يقرب في ارتفاعه من حدود الرسم المفروض .

منه الزى يشتمل على الرسوم الجمركية ؟ لا يتردد أنصار الحماية في

(١) ومن أجل ذلك يشاهد في حالة اتباع حرية التجارة أن كل رسم يفرض على سلعة معينة عند استيرادها يفرض مقابله رسم آخر على ما ينتج من تلك السلعة في الداخل ، وبذلك يتعاون الرسمان على تزويد الحكومة بالإيراد دون أن يكون لهما أثر في تغيير انجاء الانتاج الأهلي . وتلك هي الطريقة التي ظلت انجلترا زمننا طويلا تسير عليها ، فقد كانت رسوماها الجمركية قاصرة على عدد قليل من السلع الدائنة الاستهلاك كالشاي والبن والكافور والسكر والبيرة والكحول . وكان هناك رسم على ما ينتج في الداخل من البيرة والكحول بقدر الرسم الجمركي ، أما المواد الأخرى فلم يكن ينتج منها في الداخل ولذا كان الرسم عليها بطبيعته ما لا يحتمل — توبيج في ( Principles ) الجزء الأول ص ١٩٥

القول بأن الرسوم التي تفرضها إحدى الدول على الواردات إنما يقع عبثها على المنتجين الأجانب . وقد أشرنا إلى هذا الرأي أكثر من مرة عند استعراض حجج مذهب حماية التجارة . وفي الحق أن أنصار الحماية قد غالوا في ذلك غلوا كبيرا ، وهذا ما يتضح من بسط الحقائق الآتية : عند ما يستورد بلد سلعة من الخارج فإن ثمنها يتعين عند نفقات إنتاجها الحدية في البلد الأصلي مضافا إليها نفقات النقل . فإذا ما فرض عليها رسم جمركي في البلد المستورد تعين أن يرتفع ثمنها فيه بقدر ذلك الرسم كي يتسنى للمنتجين الأجانب أن يحصلوا بعد سداد قيمة الرسم على الثمن الصافي الذي كانوا يحصلون عليه قبلا وإلا لانصرفوا عن تزويد البلد بناتجهم . فهم المستهلكون الوطنيون إذن الذين يتحملون عبء الضريبة الجمركية وذلك على شكل زيادة في أثمان ما يشترون . وتلك هي القاعدة الأصلية ، غير أنها تحمل استثناءين :

( الأول ) عند ما يعتمد المنتجون الأجانب على تخفيض ثمن بيعهم الأصلي خشية أن يؤدي ارتفاع الثمن في البلد المستورد إلى نقص مبيعاتهم واحداث خلل في التوازن بين حالة انتاجهم وحالة الاستهلاك . وهذا إنما يحدث عند توفر الشروط الآتية : ( أ ) أن يكون البلد المستورد سوقا رائجة لتجارة تلك السلعة ومن أعظم مستهلكيها . ( ب ) أن يترتب على ارتفاع الثمن فيه بقدر الرسم المفروض نقص كبير في الطلب ، أي بعبارة أخرى أن يكون طلب السلعة شديد المرونة . ( ح ) أن يتعذر على المنتجين الأجانب الاهتداء إلى سوق أخرى يصرفون فيها الزائد من ناتجهم . ومع ذلك فتخفيض الثمن في هذه الحالة إنما يكون مؤقتا وذلك ربما يستطيع المنتجون أن يهتدوا إلى وسائل أخرى للمحافظة على التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وذلك إما بأقاص كمية ما ينتجون في الوقت المناسب ، وإما بالنفاذ إلى أسواق جديدة قد يتحملون فيها بعض التضحيات على شكل منح العملاء أجالا طويلة للدفع أو ما أشبه ، ولكنها

على كل حال توضيحات أخف مما يصيبهم في السوق الأولى<sup>(١)</sup>.

(الثاني) عندما يكون إنتاج السلعة موضوع احتكار في الخارج ، ومعلوم أن الثمن الذي تباع به السلعة في حالة الاحتكار هو الثمن الذي يحقق للمحتكر الحصول على أكبر ربح ممكن كما أنه أعلى من نفقات الإنتاج<sup>(٢)</sup>. فتمتى فرض رسم على الوارد من تلك السلعة وخشى المحتكر الأجنبي أن يؤدي ذلك الى نقص الطلب ومن ثم نقص مبيعاته فانه يعتمد غالبا إلى تخفيض ثمن بيعه الأصلي بقدر الرسم المفروض أو جزء منه، وله من فرق ما بين ثمن بيعه الأصلي ونفقات إنتاجه ما يمكنه من ذلك . وكذلك عند ما يترتب على فرض الرسم ظهور منتجين وطنيين ينافسون المحتكر الأجنبي فقد يحمله ذلك أيضا على تخفيض ثمن بيعه إلى حدود نفقات إنتاجهم . وفي الحالتين يجعل المحتكر للسلعة ثمينين : ثمن للسوق الداخلية و ثمن للسوق الخارجية ويكون الثانى أقل من الأول . وقد تعدد أثمان بيعه في الأسواق الخارجية تبعاً لما تكون عليه حال الرسوم الجمركية في كل منها .

---

(١) توسيع في (Tarif Question) ص ٨

(٢) راجع كتابنا « الاقتصادى السياسى » الجزء الثانى ص ٨٦

## (٤) صورة عامة لتجارة مصر الخارجية وسياستها التجارية

### § تجارة مصر الخارجية

منزلة التجارة الخارجية في مصر ونحوها المضطرب : تعتمد مصر في وجودها الاقتصادي اعتمادا يينا على تجارتها الخارجية ، فثلثها ليس كمثل بعض البلدان التي تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها كفرنسا والولايات المتحدة ، بل أن مصر في وضع أشبه بوضع بريطانيا العظمى من حيث افتقارها إلى العالم الخارجي ولكن مع تباين في صورة هذا الافتقار . فاحدى الدولتين تستورد المواد الغذائية والأولية مقابل ما تصدر من المواد المصنوعة وما تشر من رؤوس الأموال في الخارج وما ينقل أسطولها التجاري من بضائع الدول ، والأخرى تستورد المواد المصنوعة وتصدر المواد الأولية التي تدفع بها ليست قيمة وارداتها فحسب بل أيضا فوائد قروضها العامة وأرباح وفوائد ما يثمر فيها من رؤوس الأموال الأجنبية . وإذا كان مقدار التجارة الخارجية في مصر أقل نسبيا منه في بريطانيا العظمى فذلك يرجع إلى تفاوت في درجة الرخاء ومستوى المدنية في البلدين وأيضا إلى طبيعة الانتاج الزراعى الذى يغذى الصادرات المصرية والذى هو محدود في قوته .

وهذا الوضع الخاص لتجارة مصر الخارجية يرجع الى عهد محمد على باشا الذى عمم زراعة القطن في مصر حتى غدا المورد الأصيل للصادرات المصرية<sup>(١)</sup> . وقد كان عدد سكان مصر عند ما تولى محمد على زمام الحكم مليونين تقريبا وكان مجموع قيمة التجارة الخارجية من صادرات وواردات يقدر بخمسة عشر مليونا من الفرنكات ، فلم يأت آخر حكمه حتى كان عدد السكان قد تجاوز الضعف

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة طبعة سنة ١٩٢٥ ص ٤

فصار ٢٠٠٠ر٤ وتجاوزت قيمة التجارة ١٢٢ مليوناً من الفرنكات منها ٩٧ مليوناً للصادرات و٥٥ للواردات<sup>(١)</sup>. وهذه النتيجة الباهرة ترجع الى الجهود الجبارة التي قام بها لترقية الاقتصاد القومي وزيادة الثروة العامة، فقد كان همه الأكبر متجها الى ترقية الزراعة والصناعة وإيجاد موارد جديدة للثروة المصرية. وقد حاول من جاء بعد محمد علي باشا من الولاة أن يحذوا حذو سلفهم العظيم غير مدخرين وسعا في أعمال الإصلاح والتحسين، وكان لسعيد باشا وإسماعيل باشا قصب السبق في هذا المضمار، وقد ترك ذلك أثرا ظاهرا في تجارة مصر الخارجية، فسارت في سبيل التقدم بخطوات واسعة كما يتبين من الجدول الآتي، وقد أوردنا فيه عدد السكان أيضا كي تظهر النتائج ساطعة جليلة.

---

(١) ومن الأعمال العظيمة التي قام بها محمد علي باشا وكانت ذات أثر كبير في تقدم مصر الاقتصادي ونمو تجارتها الخارجية : تحسين طرق المواصلات البرية والنهرية وإنشاء ترعة الممودة التي لا تزال من أعظم طرق التجارة الداخلية وتنظيم ميناء الإسكندرية وجعلها صالحة للملاحة ووضع المشروع العظيم لأعمال الري والترع والقناطر والبده في تنفيذه .

( تجارة مصر الخارجية )<sup>(١)</sup>

( لا يدخل ضمنها النقود )

السنة	الصادرات بالآلاف الجنيهات المصرية	الوارد بالآلاف الجنيهات المصرية	المجموع بالآلاف الجنيهات المصرية	السكان بالمليون	ما يخص الفرد بالقروش
١٨٠٠	٢٨٨	٢٦٩	٥٥٧	٢ر٤٦٠	٢٢ر٦
١٨٣٦	٢١١٥	٢٦٨٥	٤٨٠٠	٢ر٥٦٦	١٣٤ر٦
١٨٥٠	٢٣٠٢	١٣٩٨	٣٧٠٠	٤ر٦٩٠	٧٨ر٩
١٨٥٥	٤٥٩١	٢١٠٩	٦٧٠٠	٤ر٩٧٣	١٣٤ر٧
١٨٦٠	٣٠٩٠	٢٤١٠	٥٥٠٠	٥ر٢٧٥	١٠٤ر٣
١٨٧٠	٩٩٩٥	٥٦٠٥	١٥٦٠٠	٥ر٩٣٤	٢٦٢ر٩
١٨٧٥	١٣٣٣٣	٥٦١٩	١٨٩٥٢	٦ر٢٩٢	٣٠١ر٢
١٨٨٠	١٣١٧٨	٨٦٩٢	٢١٨٧٠	٦ر٦٧٤	٣٢٧ر٧
١٨٨٤—٨٨	١١١٤٠	٨١٧٩	١٩٣١٩	٧ر٥١١	٢٥٧ر٢
١٨٨٩—٩٣	١٢٩١٠	٨٤٢٣	٢١٣٣٣	٨ر٤٥٣	٢٥٢ر٣
١٨٩٤—٩٨	١٢٧٩٢	٩٨٢٤	٢١٤١٦	٩ر٤٩١	٢٣٦ر٢
١٨٩٩—٠٣	١٧٣٠٥	١٤٧٧٣	٣١٧٧٨	١٠ر٣٣٠	٣٠٧ر٦
١٩٠٤—٠٨	٢٣٠٧٥	٢٣٤٧١	٤٦٥٤٦	١١ر١١٨	٤١٨ر٦
١٩٠٩—١٣	٢٩٩٧١	٢٥٣٥٧	٥٥٣٢٨	١١ر٨٥٣	٤٦٦ر٨
١٩١٤—١٨	٣٥٠٠٦	٣١٣١١	٦٦٣١٧	١٢ر٦٠٢	٥٢٦ر٣
١٩١٩—٢٣	٦٠٩٦٣	٥٨٦٨٢	١١٩٦٤٥	١٣ر٣٥٩	٨٩٥ر٦
١٩٢٤—٢٨	٥٤٢٣٩	٥٢٤١٨	١٠٦٦٥٧	١٤ر٠٧٢	٧٥٧ر٩
١٩٢٩	٥١٧٥٢	٥٦٠٩٠	١٠٧٨٤٢	١٤ر٤٩٣	٧٤٤ر١
١٩٣٠	٣١٩٤١	٤٧١٨٧	٧٩١٢٨	١٤ر٦٣٢	٥٤٠ر٨
١٩٣١	٢٧٢٧٠	٣١٣٣٤	٥٨٦٠٤	١٤ر٨٠١	٣٩٥ر٩
١٩٣٢	٢٦٩٨٧	٢٧٢٦٦	٥٤٢٥٣	١٤ر٩٤٥	٣٦٣ر٠

(١) أرقام هذا الجدول مستمدة من تقرير لجنة التجارة والصناعة السالف الذكر ومن  
مقالة « نمو التجارة في مصر » لمدير قسم الاحصاء بمصلحة التجارة والصناعة ، صحيفة التجارة  
والصناعة ، فبراير سنة ١٩٣٤ ، ص ٢٩٢

ومن هذا الجدول يتضح أن تجارة مصر الخارجية خلال المدة من سنة ١٨٠٠ الى سنة ١٨٨٠ أى منذ عهد محمد على الى آخر حكم اسماعيل باشا زادت بنسبة تربو على ٣٠٠٠ فى المائة ، هذا على حين تضاعف عدد السكان أكثر من ٣ مرات . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن تجارة مصر الخارجية فى سنة ١٨٠٠ لم تكن تتجاوز ٣٪ مما بلغت فى سنة ١٨٨٠ . وقد استمرت فى الزيادة بعد سنة ١٨٨٠ وبلغت أقصى حدودها خلال المدة من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٣ ثم هبطت خلال الخمس سنوات التالية أى من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٨ ، ولكنها عادت الى الزيادة فى سنة ١٩٢٩ ، ثم ما لبثت أن عصفت بها ريح الأزمة العالمية فأخذت فى الهبوط ابتداء من سنة ١٩٣٠ حتى عادت الى حدود الأرقام التى كانت عليها قبل الحرب العظمى بل أنها تجاوزتها الى أدنى حد فى سنة ١٩٣٢ حيث نقصت قيمتها نحو ٧٥٠.٠٠٠ ر. جنيه عما كانت عليه فى متوسط المدة من سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٣ ، وإذا قورنت بما كانت عليه فى سنة ١٩٢٩ بلغ مقدار النقص ٥٣٥٨٩.٠٠٠ جنيه وهو ما يعادل نحو نصف قيمتها فى تلك السنة . وهذا النقص البالغ يرجع الى تدهور الأسعار وبخاصة أسعار القطن أكثر منه الى نقص الكميات كما يدل على ذلك البيان الآتى (١) :

القطن المصدر فى سنة ١٩٢٩	بلغ	٧٦٢٥٠.٠٠٠	قطن متوسط ثمن القطن	١٣ ر ٢٧	ريالا
« « « « ١٩٣٠	« « « «	٥٩٢٧.٠٠٠	« « « «	٢٠ ر ٠٨	«
« « « « ١٩٣١	« « « «	٧٣٩٧.٠٠٠	« « « «	١٣ ر ٣١	«
« « « « ١٩٣٢	« « « «	٦٧٩٨.٥٠٠	« « « «	١٣ ر ١٤	«

**ميزان مصر التجارى :** ويتبين من الجدول السابق أيضا أن الصادرات فى مصر تزيد على الواردات فى معظم السنين . فميزان مصر التجارى فى العادة موافق وهذه حالة طبيعية فى البلدان التى تكون اقترضت من الخارج رؤوس أموال كثيرة

(١) الأرقام التالية مأخوذة من مذكرة المالية عن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ — ٣٣  
ومن النشرة السنوية عن التجارة الخارجية .

في الماضي ، فهي تؤدي فوائد هذه القروض وما إليها بما يتاح لها من زيادة الصادرات على الواردات كما أثبتنا من قبل <sup>(١)</sup>. بيد أنه في سنة ١٩٢٩ انعكس الموقف اذ أصبحت الواردات تزيد على الصادرات ، وذلك بسبب الكساد الذي أخذ يحل بتجارة الصادرات من جهة ، ولتوقع صدور التعريفة الجمركية الجديدة من الجهة الأخرى وهو الأمر الذي حمل كثيرا من التجار على استيراد مقادير عظيمة من السلع الأجنبية احترازا مما تتضمنه التعريفة الجديدة من رسوم مرتفعة . وقد ظل ميزان مصر التجاري في غير مصلحتها في سنين ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، وذلك لتدهور أسعار القطن خاصة ، ولكنه في سنة ١٩٣٢ أخذ يتعدل في مصلحة مصر كما بينا آنفا <sup>(٢)</sup> .

هذا في الجملة ، ولكن اذا نظرت الى ميزان مصر التجاري في علاقاتها مع كل بلد على حدة فانك تخرج بالنتائج الآتية <sup>(٣)</sup> : ظل الميزان التجاري في مصلحة مصر خلال سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٢ مع ست دول هي : الامبراطورية البريطانية وفرنسا وألمانيا وسويسرا وأسبانيا وبولندا ، كما أنه أصبح في مصلحتها عام ١٩٣٢ مع ست دول أخرى وهي : الصين وتشيكوسلوفاكيا والمجر وفلسطين وسوريا والولايات المتحدة بعد أن كان على العكس في غير مصلحتها في العام السابق . أما باقي الدول فقد ظل ميزان مصر التجاري معها في غير مصلحة مصر خلال العامين مع تفاوت في مقدار الفرق بين قيمة الواردات والصادرات ، فقل هذا الفرق مع بعض الدول كإيطاليا ورومانيا وتركيا وشيلي ، على حين زاد مع البعض الآخر كاليابان والنرويج .

**تركيب تجارة مصر الخارجية :** كانت مصر ولا تزال منذ قرن وأكثر

---

(١) راجع ص ٩١

(٢) راجع ص ١٠٨

(٣) تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٢ ص ١٠٠

تستورد من الخارج معظم المواد المصنوعة اللازمة لسكانها وتؤدي قيمة هذه المواد وقيمة التزاماتها الأخرى بما تصدر من الحاصلات الزراعية. والتجارة الخارجية في مصر — شأنها في سائر البلاد الزراعية البحتة — معرضة لتقلبات كثيرة ناشئة عن دورية الزراعة وعن التباين في مقادير المحصولات وأثمانها وكذلك عن اختلاف قوة الشراء العامة لدى السكان الزراعيين. على أن هذه الحالة أشد في مصر خطراً منها في البلاد الأخرى وذلك لما يأتي :

(١) أن تجارة الصادرات في مصر تركز على محصول زراعي واحد هو القطن ، وهذا المحصول معرض من حيث كميته وقيمه لتقلبات أشد وأعظم مما يصيب المحصولات الأخرى المعادلة له في الأهمية . (ب) أن قوة الشراء العامة ومن ثم تجارة الواردات تتوقف أيضاً في مصر على محصول القطن وسعره ، ولذلك صح القول بأن تجارة مصر الخارجية من حيث الصادرات والواردات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمحصول القطن وأسعاره .

وهذا الموقف يحمل بين ثناياه خطراً عظيماً لاسيما إذا روعي أن تفوق مصر في إنتاج قطنها مكتسباً أكثر منه طبعياً ولذا كان مهدداً بالزوال . وليس أدل على ذلك مما يلقي القطن المصري في الوقت الحاضر من منافسة قطن السودان وبعض أصناف القطن الأمريكي كقطن أريزونا وغيره ، وما يبذل من جهود في أقطار كثيرة كبلاد الصومال الإيطالية والجزائر وبعض المستعمرات الانجليزية لإنتاج أصناف من القطن مشابهة لأحسن أنواع القطن المصري وبكثافة لا تزيد عن تكاليفه إن لم تقل عنها . يضاف إلى ذلك ما لخاصة الإحلال من الأثر في استعمال القطن المصري ، فقد أخذ كثير من الغزاليين يحلون محل القطن المصري القطن الأمريكي أو ما في مرتبته من الأقطان الأخرى . ولم يعد الأمر قاصراً على صناعة الغزل والنسيج بل تعداها إلى صناعات أخرى كان يظن فيما مضى أنه لا يصلح فيها سوى أجود أصناف القطن المصري كصناعة عجل

السيارات ، فقد أدخل على تلك الصناعة من التعديلات ما جعل الرتب العالية من القطن الأمريكى تكفى فيها . وفضلا عن ذلك فإن التقدم العلمى فى حد ذاته من شأنه أن يعمل على ظهور أصناف جديدة تنافس القطن المصرى ، وبلاد جديدة قد تفوق على مصر فى إنتاجه <sup>(١)</sup>.

من أجل ذلك أخذ المفكرون وأولو الرأى يدعون الى تنويع الانتاج الأهلى فى مصر حتى لا تظل البلاد معتمدة فى وجودها الاقتصادى وتجارتها الخارجية على محصول واحد ، وأخذت الحكومة أخيرا تشجع بمختلف الوسائل اتساع نطاق المحصولات الأخرى وتحسين أنواعها والمساعدة على تصدير ما يزيد منها على حاجة الاستهلاك الداخلى ، كما راعت عند وضع التعريفات الجمركية الجديدة تمهيد السبيل لانشاء صناعات جديدة وحماية الصناعات القائمة . وقد جاءت هذه السياسة بنتائج مشجعة ، فقد نقصت مساحة الأراضى المزروعة قطننا نقصا يينا على حين زادت مساحة الأراضى المزروعة حاصلات أخرى كما يدل على ذلك الجدول الآتى <sup>(٢)</sup> :

الحاصلات	١٩٢٩ - ١٩٣٠	١٩٣٠ - ١٩٣١	١٩٣١ - ١٩٣٢
قطن	٢٠٨٢ر٠٠٠	١٦٨٣ر٠٠٠	١٠١٤ر٠٠٠
قمح	١٤٦٦ر٠٠٠	١٥٨٩ر٠٠٠	١٦٩٧ر٠٠٠
أدره	٢٠٨٧ر٠٠٠	٢٤٤٣ر٠٠٠	٢٣١٦ر٠٠٠
فول	٤٢٤ر٠٠٠	٤٢٤ر٠٠٠	٥٩٢ر٠٠٠
قصب السكر	٥٣ر٠٠٠	٦٥ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠
بصل	٤١ر٠٠٠	٤٣ر٠٠٠	٤٢ر٠٠٠
فاكهة	٣٣ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠

(١) انظر مذكرة حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا بشأن اقرار الحكومة

لمعاشة قطنية مستديمة ، سنة ١٩٣٠ ، ص ١٧ — ١٨

(٢) تقيلا عن تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٢ ص ٣

وقد كان لذلك أثر ظاهر في تجارة مصر الخارجية، فقد زادت قيمة مبيعات مصر للخارج من البقول والخضر وغيرها زيادة عوضت جزءا من النقص في ثمن ما أُصدر من القطن، بينما نقصت قيمة مشتريات مصر من الخارج من القمح والدقيق والسكر والفواكه والبقول ونحوها . وفي الجدولين الآتيين مقارنة عن حركة تصدير القطن والمنتجات الأخرى التي زادت نسبة ما أُصدر منها في السنوات الأخيرة، ويان عن أهم أصناف الواردات التي نقصت قيمة ما استورد منها مما يعد ثمرة للسياسة السالفة الذكر .

#### قيمة القطن والمنتجات الأخرى الصادرة من مصر (١)

السنة	القطن ومنتجاته (٢)		المنتجات الأخرى (٣)	
	القيمة بالآف الجنيهات	النسبة الى الجلة فى المائة	القيمة بالآف الجنيهات	النسبة الى الجلة فى المائة
١٩٢٩	٤٥٠٠٠	٨٧٠	٦٧٠٢	١٣٠
١٩٣٠	٢٦٩٨٥	٨٤٤	٤٩٥٦	١٥٦
١٩٣١	٢٢٢٠٤	٨١٤	٥٠٥٦	١٨٦
١٩٣٢	٣٠٣١٧	٧٥٣	٦٦٧٠	٢٤٧

(١) مرجعنا فى ذلك النشرة السنوية عن التجارة الخارجية والجدول الذى أورده رئيس قسم الاحصاء فى مصلحة التجارة والصناعة فى مقاله الدال على الذكر — صحيفة التجارة والصناعة فبراير سنة ١٩٣٤ ص ٣٠٦

(٢) يشمل هذا القسم القطن وبذرة القطن والكسب وزيت القطن

(٣) من أهم ما يشتمل عليه هذا القسم : البصل والأرز والبقول والذرة والبيض والجلود والفوسفات والسجائر .. الخ

## أهم أصناف الواردات التي نقصت قيمة ما استورد منها (١)

القيمة بالآلاف الجنيهات

الحاصلات	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢
قمح ودقيق القمح ..	٣٢٧٠	٢٢٣٢	١٣٦٦	٧٦٤
سكر .....	١١٧٥	١٥١٣	٣٨٦	٧
فواكه شفة وجافة ..	٨٨٤	١٠١٧	٦٣٧	٥٠٧٥
بقول وخضراوات .....	٣٦١	٥٠٧	٣٩٢	٢٢٧

وكذلك كان لتشجيع الصناعات الأهلية أثر ظاهر في انقاص قيمة الواردات من بعض المواد المصنوعة كالصابون والأسمت والأحذية والملابس والسجاجيد وغيرها ، ومن المنتظر أن يكون لتقدم صناعة الغزل والنسيج في مصر - وهو ما أخذت تظهر بوادره - أثر عظيم في الاستغناء عن استيراد جانب كبير من الأقمشة الأجنبية .

على أنه مهما يكن من أمر فمصر لا تزال كما كانت قبل الحرب مصدرة للمواد الأولية التي بلغت قيمتها في سنة ١٩٣٢ بالنسبة الى مجموع الصادرات ٨٢ في المائة مقابل ٩٣ في المائة في سنة ١٩١٣ ، كما أنها لا تزال سوقا لمنتجات الصناعة الأجنبية التي بلغت قيمتها في سنة ١٩٣٢ بالنسبة الى مجموع الواردات نحو ٥٨ في المائة مقابل نحو ٥٠ في المائة في سنة ١٩١٣ (٢) .

نصيب البورد المقتلعة منه تجارة مصر الخارجية : إن أهم ما يلفت النظر هنا هو المسألة الخاصة التي تشغلها بريطانيا العظمى في تجارة مصر الخارجية ، فقد حلت في المنزلة الأولى التي كانت لتركيا في سنة ١٨٣٦ سواء في تجارة

(١) نقلا عن تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٢ ص ٤

(٢) تقرير مصلحة الجمارك السالف الذكر ص ٥

الواردات أو في تجارة الصادرات ، فقد أصبحت أهم بلد تورد لمصر بضائعها وتستورد بضائع مصر . على أنها فقدت خلال السنين شيئا من مركزها فشغله بعض البلاد الأخرى كالألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة ثم اليابان أخيرا ، كما أنه طرأت بعض التغيرات على الأصناف التي تصدرها . فهناك بعض أصناف كانت تصدرها بريطانيا إلى مصر بمقادير كبيرة في الأعوام الماضية فأصبحت حصتها فيها ضئيلة إذ حلت محلها بعض البلاد الأخرى . مثال ذلك أن حصة إنجلترا في الواردات المصرية من المنسوجات كانت ٨١٫٨٪ من مجملها في سنة ١٩١٣ فهبطت إلى ٣٨٫٨٪ من مجملها في سنة ١٩٣٢ إذ اكتسحتها اليابان وإيطاليا . فالأولى بلغت حصتها ٢٩٫٤٪ في سنة ١٩٣٢ بعد أن كانت لا تصدر إلى مصر من المنسوجات شيئا في سنة ١٩١٣ ، على حين زادت حصة الثانية من ١٣٪ في سنة ١٩١٣ إلى ٢٩٫٤٪ في سنة ١٩٣٢ . وكذلك يشاهد نقص كبير في حصة بريطانيا من المصنوعات الجلدية وبخاصة الأحذية فقد هبطت حصتها من ٥١٫٣٪ في سنة ١٩١٣ إلى ١٣٫٣٪ في سنة ١٩٣٢ ، وذلك على أثر اشتداد منافسة بعض البلاد الأخرى وخاصة تشيكوسلوفاكيا . وعلى العكس من ذلك يشاهد ارتفاع في حصة بريطانيا العظمى من بعض أصناف أخرى كالصابون إذ ارتفعت حصتها من ٨٫٩٪ في سنة ١٩١٣ إلى ٢٣٫١٪ في سنة ١٩٣٢ ، والأسمنت إذ ارتفعت حصتها خلال تلك المدة من ٢٨٫٧٪ إلى ٦٠٫٣٪ وكذلك السيارات فقد ارتفعت حصتها فيها أخيرا نظير نقص في واردات الولايات المتحدة وإيطاليا <sup>(١)</sup> .

وفيما يلي جدول يبين حركة الصادرات والواردات المصرية مع أهم البلدان الأجنبية في سنة ١٩٣٢ مع بيان ترتيبها بحسب قيمة البضائع الصادرة والواردة.

(١) صحيفة التجارة والصناعة ، مارس سنة ١٩٣٤ ص ٥٤٢

## حركة تجارة مصر الخارجية مع أهم البلدان الأجنبية<sup>(١)</sup>

(سنة ١٩٣٢)

اسم البلد	واردات الى مصر - القيمة بالآلاف الجنيهات	صادرات من مصر - القيمة بالآلاف الجنيهات	الترتيب بحسب قيمة الواردات الى مصر	الترتيب بحسب قيمة الصادرات من مصر
بريطانيا العظمى	٦٥٨٨ ر	١٠٣٧٣ ر	١	١
إيطاليا	٢٤٣٩ ر	٢١٧٦ ر	٢	٤
اليابان	٢١٥٢ ر	١٢٨٦ ر	٣	٦
فرنسا	١٩٧١ ر	٢٧٩١ ر	٤	٢
ألمانيا	١٩١٣ ر	٢٦٤٢ ر	٥	٣
بلجيكا	١٢٧٠ ر	٢١٩ ر	٦	١٧
أهند البريطانية وعدن	٨٩٣ ر	٩٣٣ ر	٧	٨
الولايات المتحدة	٨٧١ ر	١٣٢٤ ر	٨	٥
رومانيا	٧٨٠ ر	٨٣ ر	٩	٢٢
الروسيا	٧١٦ ر	١٣٦ ر	١٠	٢١
باقى أجزاء الامبراطورية البريطانية	٦٣١ ر	٢٤٧ ر	١١	١٥
اليونان	٦٢٣ ر	٢١٦ ر	١٢	١٨
أستراليا ونيوزيلندة	٦١٤ ر	٨ ر	١٣	—
النرويج	٦٠٠ ر	١ ر	١٤	—
تشيلي	٥٦٩ ر	— ر	١٥	—
بلاد فارس	٥٤٢ ر	— ر	١٦	—
تركيا	٤٥٩ ر	٢٩ ر	١٧	٢٥
تشيكوسلوفاكيا	٣٦٠ ر	٤٩٧ ر	١٨	١٠
السويد	٣١٤ ر	٦٥ ر	١٩	٢٣
سويسرا	٢٩٩ ر	٧٢٣ ر	٢٠	٩
هولندة	٢٨٦ ر	٢٨١ ر	٢١	١٣
النمسا	٢٥٧ ر	١٥٦ ر	٢٢	٢٠
بلغاريا	٢٢٦ ر	١٥ ر	٢٣	٢٦
فلسطين	٢٠٧ ر	٣٥٦ ر	٢٤	١١
البرازيل	١٩٤ ر	— ر	٢٥	٢٩
سوريا	١٨٠ ر	٢٨٨ ر	٢٦	١٢
الصين	١٧٢ ر	١٨٠ ر	٢٧	١٩
فنلندة	١٤٦ ر	١ ر	٢٨	٢٨
يوغسلافيا	١٠٢ ر	٤ ر	٢٩	٢٧
ألبانيا	٩٦ ر	١٠١٩ ر	٣٠	٧

(١) اقتبسنا هذا الجدول من تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية لسنة ١٩٣٢

### § سياسة مصر التجارية

إذا نظر المتأمل في سياسة مصر التجارية منذ الفتح العثماني الى اليوم استبان فيها ثلاثة أدوار رئيسية تتحدد معالمها على النحو الآتي :

الدور الأول<sup>(١)</sup> : يتبدى من الفتح العثماني وينتهي في سنة ١٨٨٤ تاريخ أول وفاق تجارى مصرى . وفى هذا الدور لم يكن لمصر سياسة تجارية مستقلة خاصة بها إذ كانت تسير على النظام الجمركى المتبع في المملكة العثمانية . التى كانت مصر جزءا منها ، ولذلك فإن علاقاتها التجارية كانت مقيدة بالامتيازات والمعاهدات التجارية المعقودة مع الباب العالى وبالأخص المعاهدة الأخيرة المعقودة بين فرنسا وتركيا في ٢٩ ابريل سنة ١٨٦١ وباللوائح التى صدرت بعدها والتى كانت سارية المفعول في كافة أجزاء المملكة . وقد كان أظهر خصائص هذا النظام ما يأتى : ( أ ) توفر حرية تجارة الصادرات وكذا الواردات ماعدا الأسلحة والذخائر والدخان والملح . ( ب ) تحديد رسم الصادر فى بادىء الأمر بمقدار ٨ ٪ من القيمة على أن يخفض بمقدار ١ ٪ كل سنة حتى يصل الى الرسم النهائى وهو ١ ٪ . ( ح ) تحديد رسم الوارد بمقدار ٨ ٪ من قيمة البضائع فى ميناء ورودها ، وفى حالة الاختلاف فى تقدير القيمة تدفع الرسوم عينا . ( د ) رد ٧ فى المائة من القيمة عن البضائع التى يعاد تصديرها للخارج فى خلال ستة شهور من تاريخ ورودها . أما رسم الترانسيت فهو ١ ٪ من القيمة . ( هـ ) معاملة الأمة الأولى بالرعاية كانت تمنح بأوسع معانيها . ( و ) لم يكن للرسوم الجمركية أية صبغة حامية بل كانت مالية بحتة .

---

(١) اعتمدنا فى وصف هذا الدور وما يليه اعتمادا كلياً على تقرير الخبراء الجمركيين الوارد فى مقدمته مشروع قانون تعديل تعريف الجمارك ، طبعة سنة ١٩٣١ ، ص ١ - ١٠ من الترجمة العربية وكذلك على البحث الوارد فى النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ، سنة ١٩٣٢

الدور الثاني : ويبتدىء من سنة ١٨٨٤ ويتتهى فى سنة ١٩٣٠ تاريخ صدور أول تعريفه جمركية وطنية مستقلة . وفى هذا الدور أيضا ظلت سياسة مصر التجارية عاجزة عن حماية الانتاج الأهلى وشد أزره . فلم يكن للرسوم الجمركية سوى صبغة مالية محضة ، ولم يكن هناك أى نظام يرمى الى انماء الصناعة ومختلف ضروب الانتاج الأخرى اللهم الا الدروباك الذى كانت تمنحه الحكومة عن السجائر المصدرة وعن بعض أصناف معينة مما يصنع داخل القطر<sup>(١)</sup> . على أن أهم ما يميز هذا الدور عن سابقه هو تمتع الخديوى بحق عقد وفيات تجارية مستقلة عن الوفيات التركية ، ومع أنه منح هذا الحق بمقتضى الفرمانات الصادرة فى سنين ١٨٦٧ و ١٨٧٣ و ١٨٧٩ الا أنه لم يتسن عقد أول اتفاق الا فى سنة ١٨٨٤ وهو الاتفاق الذى أبرم مع اليونان فى ٣ مارس سنة ١٨٨٤ والذى تبعته اللائحة الجمركية المنشورة بموجب الأمر العالى الصادر فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٤ وتطبق أحكامها على الرعايا اليونانيين والوطنيين على السواء . وقد كان أهم ما حمل اليونان على عقد هذا الاتفاق رغبتها الشديدة فى ادخال أدخنتها القطر المصرى أسوة بالأدخنة التركية التى كان مسموحا لها بالدخول دون غيرها . أما الدول الأخرى فلم تظهر فى أول الأمر ميلا الى عقد وفيات مع مصر مفضلة الاستمرار على أن تعامل بأحكام المعاهدة السخية المبرمة بين فرنسا وتركيا فى سنة ١٨٦١ والتى كان ينتهى أجلها فى سنة ١٨٨٩ ومع ذلك فلم تلبث بريطانيا العظمى وهولندا وإيطاليا والولايات المتحدة والبرتغال والسويد والنرويج أن قبلت التعامل بلائحة الجمارك المصرية فى نظير منحها معاملة الأمة الأولى بالرعاية . ثم عقدت فيما بعد وفيات تجارية مع الدول الأخرى التى قبلت التعاقد مع مصر احترازا لما قد تتضمنه المعاهدات

(١) ونستطيع أن ندخل فى ذلك أيضا الاعفاء من رسم الصادر وعوائد الرصيف الممنوح

لبعض مصنوعات البلاد بمقتضى الأمر الصادر فى ١٨ يولييه سنة ١٩٢٣

المقبلة التي ستبرمها مع تركيا من شروط أقل ملائمة لها . وكان أجل أغلب هذه الوفاقات عشر سنوات قابلة للتجديد الضمني . وهي لا تختلف كثيرا في نقطها الجوهرية عما جاء في المعاهدة بين تركيا وفرنسا في سنة ١٨٦١ وتعطى لكل الدول على السواء الحق في أن تعامل معاملة الأمة الأولى بالرعاية . وبمقتضى هذه الوفاقات كانت فئات الرسوم كما يأتي :

( ١ ) رسوم الوارد : نص في الاتفاق المبرم مع اليونان في سنة ١٨٨٤ على أن رسم الوارد هو ٨ في المائة من قيمة البضائع عموما . غير أن الحكومة المصرية احتفظت لنفسها بحق زيادة الرسم الى ١٦ في المائة على المشروبات المقطرة والأنبذة والمواد الترفية . وقد خُطت الحكومة المصرية بعد ذلك خطوة جريئة في الوفاق المبرم مع بريطانيا العظمى في سنة ١٨٨٩ ، فقد حُفِظت لنفسها الحق المطلق في تقرير الرسوم على البضائع الواردة عموما ماعدا أصناف معينة تعهدت بأن لا تفرض رسما عليها يزيد على ١٠ في المائة من قيمتها . وهذه الحرية في تقرير رسم الوارد نص عليها أيضا في الوفاق المبرم مع النمسا والمجر في سنة ١٨٩٠ مع اضافة أصناف أخرى الى البضائع التي لا يجوز أن يتجاوز الرسم عليها ١٠ في المائة . وكذلك روعي هذا المبدأ في الوفاق المبرم مع بلجيكا في سنة ١٨٩١ ومع إيطاليا في سنة ١٨٩٢ مع اضافة أصناف أخرى الى قائمة الأصناف السابقة .

وإذا تركنا جانبا الوفاق المبرم مع اليونان في سنة ١٨٨٤ فإن الوفاق المبرم مع ألمانيا في سنة ١٨٩٢ يعتبر أول اتفاق قيد حق الحكومة المصرية في تقرير الرسوم على جميع الواردات ، فقد تعهدت الحكومة المصرية فيه بأن لا تقرر على منتجات ألمانيا الزراعية أو الصناعية رسما يتجاوز ١٠ في المائة من قيمتها ، وذلك عدا بضعة أصناف معينة في الاتفاق يجوز زيادة رسومها الى ١٥ في المائة . وأخيرا جاء الوفاق المبرم مع فرنسا في سنة ١٩٠٢ فحدد رسم الوارد

بواقع ٨ في المائة على كافة البضائع ماعدا أصناف معينة أهمها الكحول .  
وهذه الأصناف يجوز زيادة رسم بعضها الى ١٠ في المائة من قيمتها وزيادة رسم  
بعضها الآخر الى ١٥ في المائة . وقد احتفظ بهذه الفئات في الوفاق الذي  
عقد مع اليونان في سنة ١٩٠٦ ومع إيطاليا في نفس السنة .

ومن هذا يتبين أنه رغما من الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية في أول  
الأمر للحصول على استقلالها الجمركي وللتخلص من فئة الثمانية في المائة التي  
فرضتها عليها الوفاقات التركية فانها لم توفق إلى بلوغ غرضها . نعم أنه في الوفاق  
المبرم مع بريطانيا العظمى في سنة ١٨٨٩ وفي الوفاقات الأخرى التي تلتها إلى  
أن عقد الوفاق مع ألمانيا في سنة ١٨٩٢ احتفظت مصر بحقها المطلق في تقرير  
الرسم على جميع البضائع ماعدا بعض الاستثناءات إلا أنه كان ينص في هذه  
الوفاقات على أن التعديلات التي كانت تدخل على تعريف الرسوم يبقى أمرها  
معلقا إلى أن تصدر نافذة على جميع الدول . ونظراً لأنه في الوفاق المبرم مع  
ألمانيا نص صراحة على أن رسم الوارد لا يزيد على ١٠ في المائة فقد انتفت  
حرية تقرير الرسوم فعلا وحل محلها تعريف العشرة في المائة على البضائع عموما  
وهي التي خفضت إلى ٨ في المائة بموجب الوفاق المبرم مع فرنسا في سنة ١٩٠٢  
فبسبب النص المذكور آنفا وعملا بمبدأ الأمة الأولى بالرعاية لم يتح لمصر في  
وقت ما أن تستفيد من حرية تقرير الرسوم التي أفلتها إياها الوفاقات الأولى  
وظلت مقيدة بفئة الثمانية في المائة كما كانت في الدور الأول . أما زيادة رسوم  
الوارد المنصوص عليها في جميع الوفاقات بالنسبة لبعض الأصناف فلم تطبق  
لأول مرة إلا في سنة ١٩١٥ عند ما احتاجت الحكومة إلى موارد جديدة  
لمواجهة ضرورات الحرب .

وقد كانت هناك سلعة تستثنى على الدوام من الوفاقات العثمانية والمصرية  
وهي الدخان ، ولذا بقيت حرية تقدير الرسم عليها وسن اللوائح والأنظمة

الخاصة بها مطلقة في تركيا ومصر. وكانت الحكومة المصرية كلما سئمت الحاجة إلى زيادة إيراداتها صوبت أنظارها على الأخص إلى الدخان فرفعت الرسوم عليه كما حدث أثناء الحرب العظمى والسنين التي تلتها. ولذا فبينما كان الرسم المقرر على البضائع عموما ثابتا بلا تغير بواقع ٨ في المائة كان نظام الدخان ورسمه في تغير مستمر، وقد توالى مراسيم عديدة منذ سنة ١٨٧٣ عدلت رسوم الوارد من الأدخنة والتبأك والسجائر تعديلا كبيرا.

وكانت زراعة الدخان مباحة في أول الأمر غير أن رغبة الحكومة في الحصول على أكثر ما يمكن من الإيراد من رسومه حملتها على أن تصدر في سنة ١٨٩٠ قانونا يحرم زراعة الدخان والتبأك مع تحديد غرامة قدرها ٢٠٠ جنيه عن كل فدان في حالة المخالفة. ولا يزال هذا القانون معمولا به إلى الآن، وقد تجاوزت نتائجه كل تقدير، فبعد أن كان المتوسط السنوي للرسوم والضرائب المتحصلة على الأدخنة لا يتجاوز ٢٥٤.٠٠٠ جنيه خلال العشر سنوات السابقة على هذا القانون ارتفع فورا إلى مليون جنيه في العام، ثم زاد كثيرا أثناء الحرب العظمى وبعدها على أثر رفع الرسوم حتى بلغ مقدار المتحصل من ذلك في سنة ١٩٢٧ نحو ٦ ملايين من الجنيهات.

ويلاحظ أخيرا أن الحكومة - رغبة في تشجيع صناعة السجائر المصرية والاكتثار من تصديرها للخارج - جعلت منذ سنة ١٨٩١ تمنح السجائر المصرية المصدرة للخارج دروباك كان مقداره في أول الأمر ١٠ قروش عن كل كيلوجرام ولكنه أخذ يزداد تدريجا حتى أوصله مرسوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ إلى ٨٠ قرشا. وهذا يعادل تماما قيمة الرسم المفروض على الأدخنة الورق الواردة من البلاد التي تربطها بمصر وفاقا تجارية.

(ب) رسم الصادر: كان رسم الصادر مقدرا بثمانية في المائة بمقتضى المعاهدة التركية المبرمة في سنة ١٨٦١، وقد أخذ هذا الرسم يتناقص تدريجا بمقدار

واحد في المائة كل سنة إلى أن وصل إلى حده النهائي وقدره واحد في المائة طبقا لما ذكر آنفا . غير أنه رغبة في تشجيع الصناعة الأهلية صدر مرسوم في ١٨ يولية سنة ١٩٢٣ يرخص لوزير المالية في إعفاء مصنوعات البلاد من رسم الصادر ومن عوائد الرصيف والتبليط المقررة على الصادرات . وقد أقيمت فعلا بمقتضى قرارات وزارية أغلب المصنوعات المصرية . ومن جهة أخرى فقد كانت الوفاقات التي أبرمتها الحكومة المصرية تقضى بأن البضائع التي ترد إلى مصر ويعاد تصديرها في مدة لا تتجاوز ستة شهور تعتبر كأنها بضائع ترانستيت ويؤدى عنها على هذا الاعتبار رسم ترانستيت قدره واحد في المائة . غير أن الوفاق المبرم مع بريطانيا العظمى في سنة ١٨٩٩ ألغى هذا الرسم ولكنه فرض على البضائع المعدة لتموين السفن رسما معادلا لرسم الصادر وهو واحد في المائة . وقد نص على ذلك أيضا في الوفاقات التالية لغاية سنة ١٨٩٢ . ولكن الوفاق المبرم مع ألمانيا في تلك السنة ذهب إلى حد أبعد في التساهل إذ قضى بأن الفحم فقط الذى يشحن في الموانئ المصرية يستمر خاضعا لرسم الواحد في المائة .

الدور الثالث : ظلت مصر طوال الدور السابق مقيدة بالوفاقات التي عقدتها مع الدول الأجنبية . ولم تكن تستطيع فعلا أن تزيد رسومها على ٨ في المائة لأسباب بينها ، هذا بينا كانت الدول التي تعاقدت معها محتفظة بحريتها الكاملة في تقدير رسومها غير مقيدة الا بنص الأمة الأولى بالرعاية . ولقد لبثت مصر زهاء ستين عاما محتفظة بتعريفه قيمية ذات رسم واحد قدره ٨ في المائة على جميع البضائع تقريبا سواء أكانت مواد أولية أم نصف مصنوعة أم كاملة الصنع ، مع أن الدولة العثمانية التي ورثت مصر عنها هذا النظام زادت تعريفتها قبل الحرب بزمان طويل واتخذت منذ سنة ١٩١٦ تعريفه نوعية .

وقد فكرت الحكومة المصرية في سنة ١٩٢٢ في زيادة الرسم إلى ١٥ في المائة

متعهدة ألا تتعدى هذه الفئة قبل ١٦ فبراير سنة ١٩٤٠ أى أن تبقى الفئة الجديدة عشر سنين من تاريخ انتهاء العمل بالوافق المعقود مع ايطاليا وهو آخر وفاق ينتهى العمل به ، ودخلت الحكومة لهذا الغرض فى مفاوضات مع بريطانيا العظمى وبلجيكا وفرنسا وايطاليا وهى الدول التى كانت الوفاقات المبرمة معها لا تزال نافذة المفعول . ولكن مندوبى تلك الدول قرروا أنهم لا يستطيعون قبول أى رسم يزيد على ١٥ فى المائة . فلما تبين للحكومة أن الفائدة التى تجنيها من هذه الزيادة الأخيرة حتى انتهاء أجل الاتفاق الايطالى لا تعادل ما ينشأ عن تقييد حريتها فى تقرير الرسوم لمدة عشر سنوات أوقفت مفاوضاتها مفضلة انتظار انتهاء العمل بالاتفاق الايطالى لتضع بملء حريتها قواعد سياسة جمركية جديدة . ولذلك جعلت كلما حل أجل اتفاق جمركى جددته لمدة قصيرة بحيث ينتهى مع انتهاء العمل بالاتفاق الايطالى . وقبل أن يحل هذا الموعد استقدمت الحكومة بعض الخبراء لوضع أسس النظام الجمركى الجديد فقاموا بأبحاث مستفيضة انتهوا منها الى تقديم مشروعى تعريفية جمركية جديدة وقانونها وعرض المشروعين على لجنة حكومية فأدخلت عليها تعديلات هامة ، وأصدرت التعريفية الجديدة بتفويض من البرلمان بمرسوم فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ . ومن هذا التاريخ يبدأ الدور الثالث من أدوار السياسة التجارية فى مصر وهو القائم الآن وتتلخص مميزات النظام الجمركى الحاضر فيما يأتى (١) :

( أولا ) يبنى هذا النظام تحقيق غرضين أساسيين : (١) غرض مالى وهو تزويد الدولة بأكثر ما استطاع من الأيراد ، وقد روعى تحقيقا لهذا الغرض

---

(١) تجد يانا منفلا عن ذلك فى الخطبة القيمة التى القاها وزير المالية فى مجلس النواب فى جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ - مضبطة الجلسة الحادية عشرة . وكذلك فى تقرير الخبراء الجركيين السابق الذكر

فوض رسوم مرتفعة على مواد الترف وغيرها من المواد التي تعتبر محلا ملائما لزيادة  
الحصيلة ، فمثلا المشروبات الروحية قدرت رسومها بنسبة ٢٥ في المائة الى ٣٠  
في المائة ، والعطور قدرت رسومها بنسبة ٢٥ في المائة ، والدخان المصنوع زيدت  
ضريبته من جنيه الى جنيه ونصف في الكيلو . غير أنه بجانب هذا روعى أن  
تكون الرسوم معتدلة على المواد الغذائية ومواد الاستهلاك الأخرى التي يحتاج  
اليها السواد الأعظم من السكان . (٢) غرض اقتصادي وهو تشجيع الانتاج  
الأهلي صناعيا أكان أم زراعيا وذلك بالطرق الآتية : (١) تخفيض الرسوم  
على المواد الأولية والآلات ، فمثلا الأسمدة قدرت رسومها بنسبة ٥ في المائة ،  
والجلود غير المدبوغة والأخشاب الغفل وعجينة الورق وشرائق الحرير والحديد  
والمعادن الأخرى غير المصنوعة قدرت رسومها بنسبة ٤ في المائة ، والآلات  
الحرث والرى والطحن وصنع الألبان قدرت رسومها بنسبة ٦ في المائة . (ب)  
رفع الرسوم على المنتجات التي تنافس مثيلاتها من المنتجات المصرية ، فمثلا الأرز  
والخضر والفاكهة والصابون والسجاد والأقمشة القطنية والصوفية رفعت رسومها  
الى ١٥ في المائة ، والأقمشة الحريرية الى ١٨ في المائة ، والأثاث والملبوسات  
المجهزة والقطن الطي الى ٢٠ في المائة . وقد زيد بعض هذه الرسوم أخيرا  
بسبب وفرة الانتاج المحلي وهبوط أسعار هذه المنتجات في الأسواق الخارجية .  
(ح) التدرج في تقدير الرسوم بحيث تنخفض على المواد الغفل وتتوسط على  
المواد نصف المصنوعة وترتفع نسبيا على المواد الكاملة الصنع ، فمثلا الأخشاب  
الغفل قدرت الرسوم عليها بنسبة ٤ في المائة ، والمنشورة فقط بنسبة ٨ في المائة ، والألواح  
المصقولة بنسبة ١٠ في المائة ، والأثاث المصنوع بنسبة ٢٠ في المائة . (د) الفاعرسم  
الصادر على منتجات البلاد جميعا تشجعا للتصدير عدا اربعة اصناف استبقى عليها  
هذا الرسم وهي القطن وبذرة القطن لغرض مالي والبيض والجلود الغفل  
لتشجيع الانتاج الأهلي .

(ثانيا) تشمل التعريفات الجمركية جدولين يتباينان أهمية وهما : الجدول (أ) خاص بتعريفات الواردات ، والجدول (ب) خاص بتعريفات الصادرات . وهذا الجدول الأخير لا يشمل الا أربعة أنواع من البضائع . ويتميز الجدول (أ) بما يأتي : (١) أن قائمة الأصناف التي به مأخوذة عن النموذج الموحد الذي أعدته عصبة الأمم بجنيف ، فهي على درجة معتدلة من التخصيص ومستوفاة البحث والدرس . (٢) أن الرسوم المقررة فيه أغلبها رسوم نوعية ، أما الرسوم القيمة فلم توجد إلا من قبيل الاستثناء ، وقد حوت أخيرا طائفة كبيرة من الرسوم القيمة الى نوعية بعد أن دلت التجارب على أفضلية الرسوم النوعية (٣) ان التعريفات المقررة ذات فئة واحدة ، أو بعبارة أخرى أنها تعريفات مستقلة مع ملاحظة هذا الفرق بينها وبين النظام المعروف بهذا الاسم والمتبع في بعض البلاد الأخرى ، فان التعريفات المصرية تشمل أدنى الرسوم الضرورية لحماية مصالح البلد وإيرادات الدولة وهو ما ينفي كل فكرة ترمى إلى التخفيض ، وهذا خلافا لما يحصل عادة عند اعداد تعريفات مستقلة إذ تقدر الرسوم فيها بما يزيد على ما تتطلبه المصالح ذات الشأن توقعا لاجراء تخفيضات فيها عند عقد المعاهدات التجارية .

( ثالثا ) ليس للرسوم أية صفة تحريرية ، وهي بالرغم من زيادتها لا تزال تقل كثيرا عن الرسوم المفروضة في أغلب البلدان الأخرى ، ويبلغ متوسطها نحو ١٥ في المائة ، وأقصى رسم فرض في التعريفات الجديدة لا يتجاوز ٣٠ في المائة بينما تبلغ بعض الرسوم المفروضة في بعض البلاد لحماية صناعاتها نحو ٨٠ في المائة ، ناهيك بنظام الحصص والقيود المفروضة على الصرف مما لا مثيل له في مصر . وإلى أن يصدر بالتعريفات الجمركية قانون يجوز للحكومة تعديلها بمرسوم .

( رابعا ) للحكومة المصرية بمقتضى قانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ <sup>(١)</sup> أن تبرم

---

(١) منشور في الوقائع المصرية ، عدد ١٦ غير اعتيادي ، ١٥ فبراير سنة ١٩٣٠

اتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الاتفاقات بمعاملة الأمة الأكثر رعاية. وترغيباً للدول في إبرام هذه الاتفاقات ولغرض مالي أيضاً رؤى عند وضع التعريفة الجديدة فرض ضريبة إضافية توازي مقدار الرسم الجمركي تعفى منها البضائع الواردة من بلاد تكون منحها مصر معاملة الأمة الأكثر رعاية مقابل تبادل هذه المعاملة . وقد استطاعت الحكومة المصرية منذ صدور مرسوم التعريفة الجمركية الجديدة أن تعقد مع دول كثيرة وفاقاات تجارية مؤقتة لمدة سنة قابلة للتجديد، وذلك إلى أن يصدر بالتعريفه الجمركية قانون .

وكذلك للحكومة أن تفرض على البضائع الواردة التي تتمتع في بلادها الأصلية عند التصدير بإعانة سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة رسم تعويضي ( رسم تكافؤ ) مواز لقيمة تلك الإعانة <sup>(١)</sup> .

---

(١) مادة ٣ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠



## الفهرس

### صحيفة

- كلمة افتتاحية .....  
 ١ أهم المراجع التي أشير إليها في الكتاب .....

## الكتاب الأول

### التجارة الدولية

- ١ الفصل الأول : معلومات أولية .....  
 ١ (١) مقدمة .....  
 ٩ (٢) ارتقاء التجارة الدولية والآراء الخاصة بها .....  
 ٣١ (٣) الفروق بين التجارة الخارجية والداخلية .....  
 ٣٨ (٤) الأصول التي تنبى عليها التجارة الدولية .....  
 ٤٢ الفصل الثانى : نظرية التجارة الدولية .....  
 ٤٢ (١) نظرية التكاليف النسبية وأحوال تطبيقها .....  
 ٦٧ (٢) نظرية التكاليف النسبية والأثمان .....  
 ٧٠ (٣) توزيع ربح التجارة الدولية .....  
 ٧٧ (٤) العوامل التي يتوقف عليها مقدار التجارة الدولية ...  
 ٨٢ الفصل الثالث : الميزان التجارى والميزان الحسابى .....  
 ٨٢ (١) الميزان التجارى .....  
 ٨٦ (٢) الميزان الحسابى .....  
 ٨٦ § عناصر الميزان الحسابى .....  
 ١٠١ § توازن الميزان الحسابى .....

صفحة

١٠٦	§ الميزان الحسابي في مصر وبعض البلاد الأخرى ..
١١٦	الفصل الرابع : الصرف الدولي ( الكامبيو ) .....
١١٦	(١) معلومات عامة .....
١٣٠	(٢) العوامل التي تؤثر في سعر الصرف .....
١٥٥	(٣) نظرية تعادل القوة الشرائية .....
١٦٠	(٤) آثار سعر الصرف .....
١٦٦	(٥) بعض الوسائل التي يستطيع بها التأثير في سعر الصرف
١٧١	(٦) تسوية ديون الحكومات الخارجية .....
١٧١	§ وسائل التسوية .....
١٧٥	§ غرامة الحرب السبعينية .....
١٧٧	§ ديون التعويضات .....
	الفصل الخامس : السياسات التجارية وتدخل الحكومات في
١٨٤	التجارة والصناعة .....
١٨٤	(١) السياسات التجارية من الوجهة النظرية .....
١٨٥	§ مذهب حرية التجارة .....
١٩١	§ مذهب حماية التجارة .....
١٩١	§ ١ — الحجج الاقتصادية .....
٢٠٩	§ ٢ — الحجج غير الاقتصادية .....
٢١٥	§ التوفيق بين المذهبين .....
٢١٨	(٢) السياسات التجارية من الوجهة العملية .....
٢١٩	§ التحريم ونظام الحصص .....

٢٢١	§ الرسوم الجمركية .....
٢٢٦	§ الاعانات المالية . . . . .
٢٣١	§ المعاهدات والاتفاقيات التجارية .....
٢٤٣	§ النظم الجمركية الخاصة . . . . .
٢٤٨	(٣) تأثير الرسوم الجمركية في الأثمان .....
٢٥٦	(٤) صورة عامة لتجارة مصر الخارجية وسياستها التجارية
٢٥٦	§ تجارة مصر الخارجية .....
٢٦٧	§ سياسة مصر التجارية .....

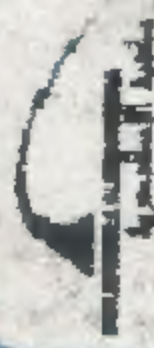




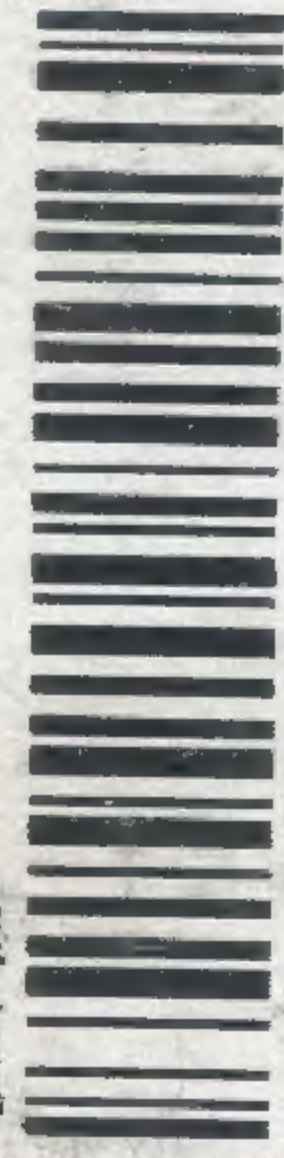








Bibliotheca Alexandrina



0402905